

واي بلانيتيشن

اليسار

راية المستضعفين في الأرض

■ اليسار / العدد ١٠٧ / يناير ١٩٩٩ / رمضان ١٤١٩ هـ / الثمن : ٣ جنيهاً ■



الهجوم على العراق
والهجوم على كلينتون
وجهان لأزمة أمريكية واحدة

لطفى الخولى والأزمة السياسية

عمال الزراعة والتراخيل
عبيد نهاية القرن

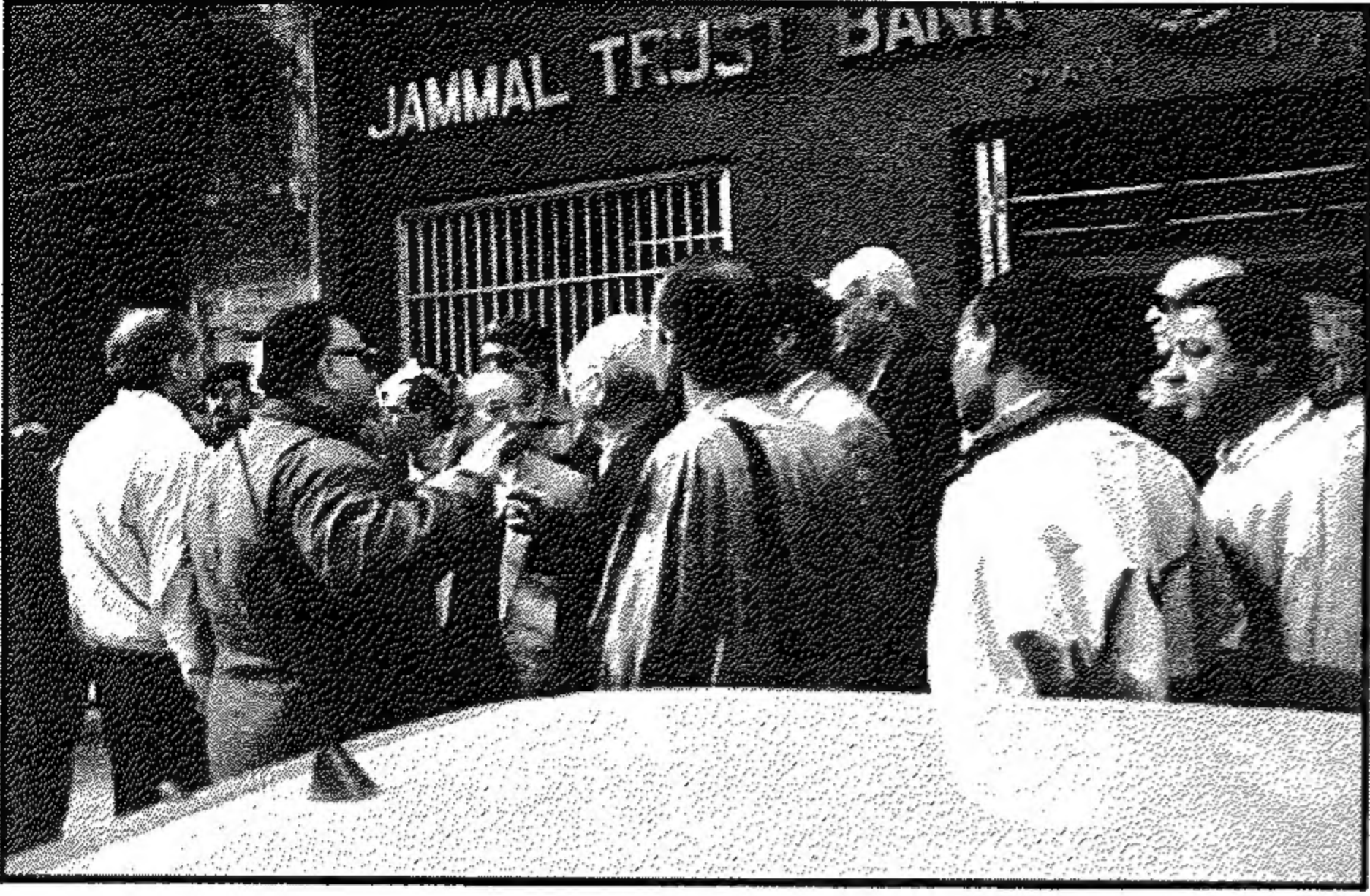
الضحك بعيدا عن
عادل إمام وهنيدى

خطورة الانسحاق
في العولمة والثقافية

الماركسية .. هل نجدّها أم نبددها

منظمات حقوق الإنسان والتمويل الأجنبي

المشروع.. ممنوع



منعت السلطة مسيرة رؤساء الأحزاب لمساندة العراق ضد العدوان الأمريكي .. وطلبت أن تقتصر المسيرة على رؤساء الأحزاب الخمسة يرافقهم خمسة أعضاء ولا يشارك «الآخوان المسلمون» والشيوعيون . ورفض رؤساء الأحزاب هذا القرار المهين.

صور ١: إثنان من كبار ضباط مباحث أمن الدولة يبلغون خالد محيي الدين القرار أمام الحزب الناصري.

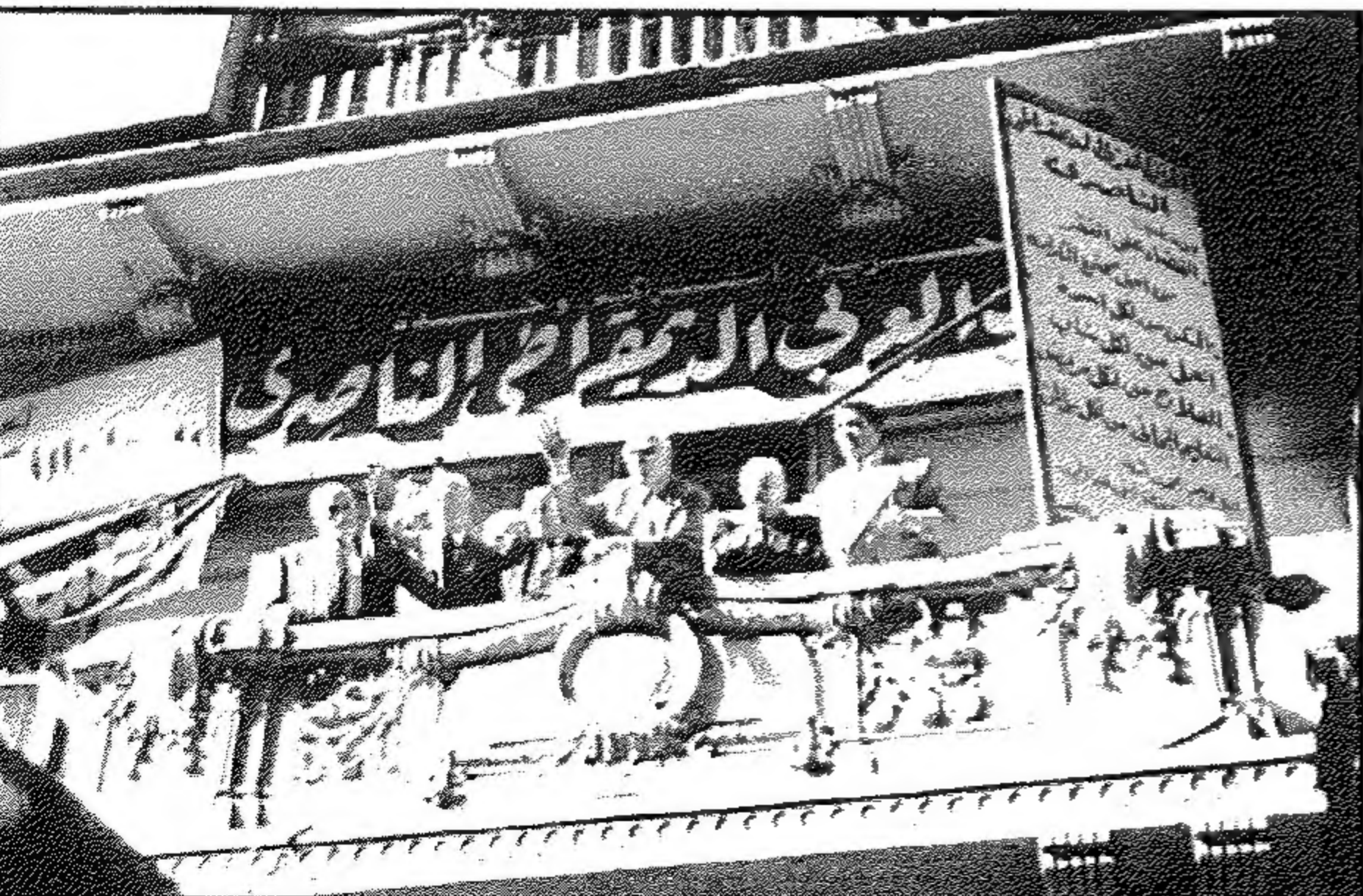
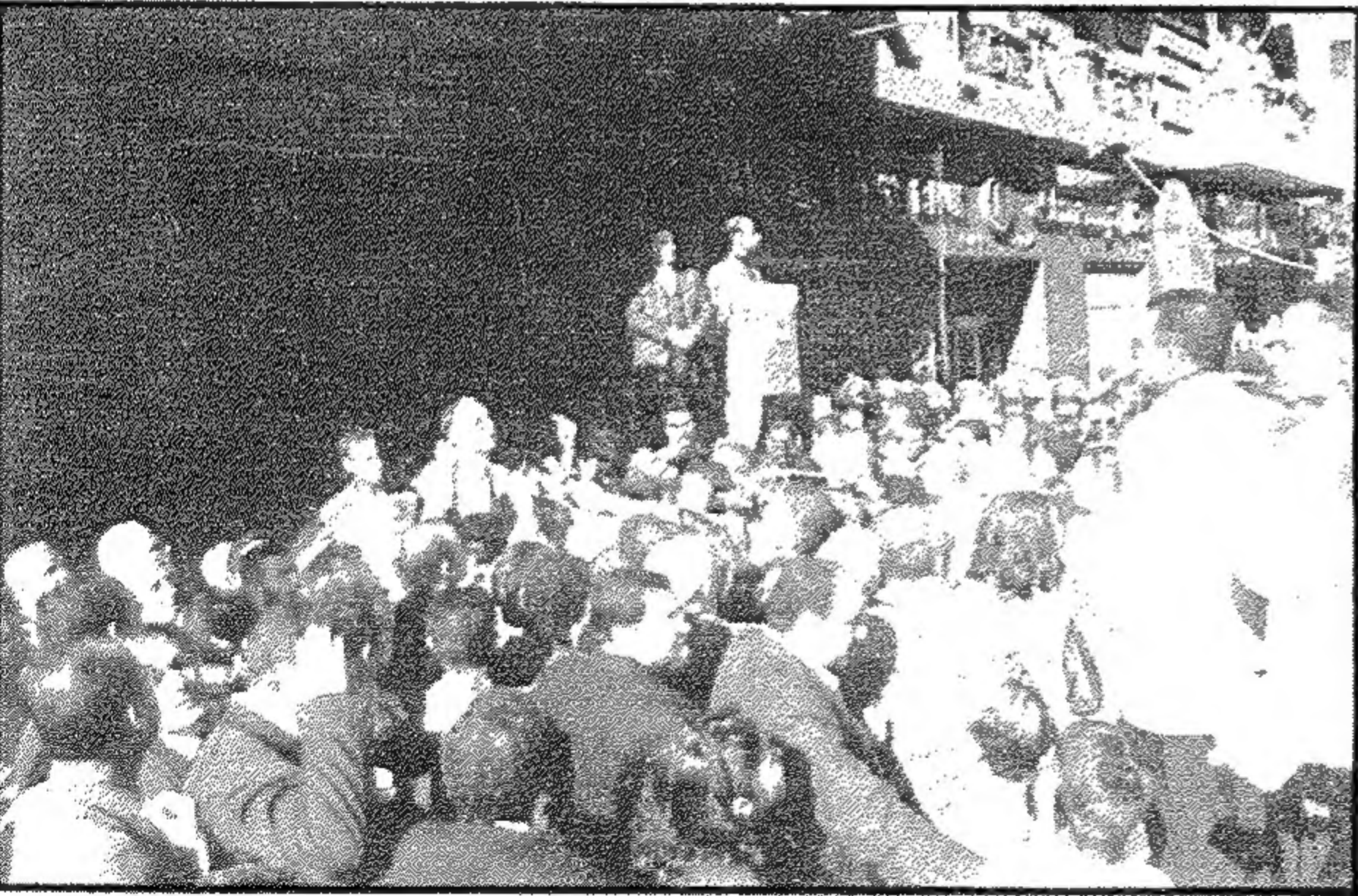
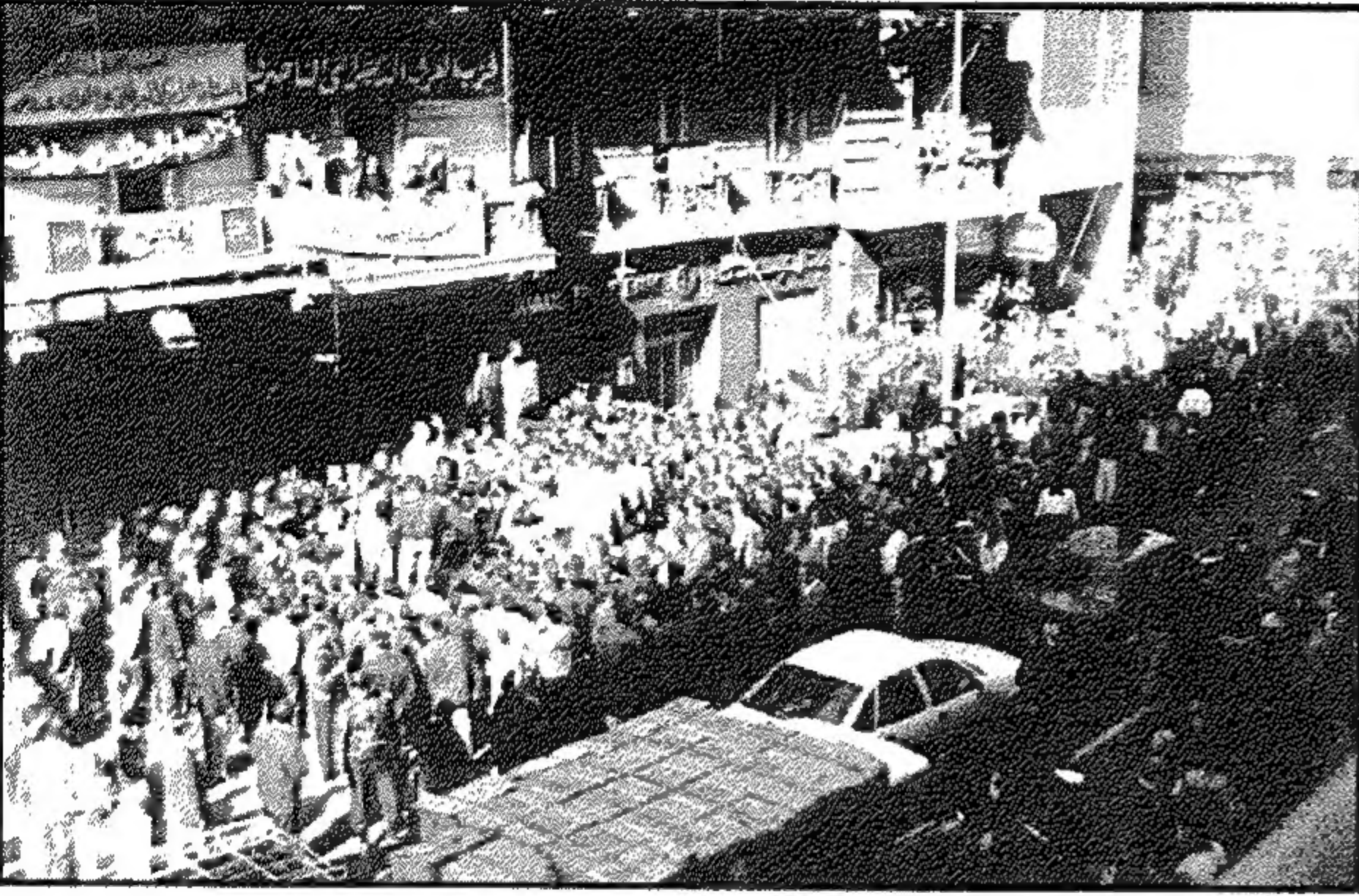
صور ٢: أعضاء الأحزاب في شارع طلعت حرب ينتظرون قرار الرؤساء.

صور ٣: ضياء داود يعلن إلغاء المسيرة احتجاجا.

صورة ٤: رفعت السعيد يخطب في المواطنين.

صورة ٥: الصحفيون وقد اندس بينهم جنود من فرق الكاراتيه يستمعون لقادة الأحزاب وهم يخطبون في الشارع.

تصوير: عمر أنس



فى هذا العدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون

ابراهيم بدرأوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد

صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى
عبد القنى أبو العينين

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن
حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدوى فى اليوم الأول من كل
شهر.

ALYASSAR 1 KARIM
EL DAWLA
ST, TALAAT HARB SQ,
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها
للهيئات

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا
أو ما يعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو
ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة
بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة
ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس : ٥٧٥٩٢٨١

FAX : 5786298

** اليسار در

ثلاث ملفات وثلاث حوارات ٤
** موقفنا

رفع الحصار العربى عن العراق حسين عبد الرازق ٥
** مناقشة لأفكار لطفى الخولى عادل غنيم ٧

** مصر

- دفاعا عن الحرية والديمقراطية خالد البلشى ٩
- عمال الزراعة والتراخيل عريان نصيف ٢٤
- عماليات : حول أهمية الطابع القومى للثقافة العمالية محمد جمال إمام ٢٧
- لماذا أصبح التغيير ضرورة حسين فهمى مصطفى ٣٠
- هموم : أزمة الرأسمالية عام ٢٠٠٠ د. أحمد محمد صالح ٣٢

** إسلام لا كهانة

- صندوق الزكاة الكويتى .. مرة أخرى خليل عبد الكريم ٣٦
** العرب

- رسالة حيفا : إسرائيل نهاية حكومة وليس نهاية طريق نظير مجلى ٣٧
- واى بلاتيشن

١- العلة فى الاتفاقات أم عدم التطبيق اسحاق الخطيب ٤٠
٢- التنازلات الفلسطينية من مدريد إلى واى ٤٤

٣- رسالة القدس : بيان حزب الشعب ٥٤
- رسالة دمشق : انتخابات مجلس الشعب السورى حسين العودات ٥٦

- رسالة عمان : عودة الملك حسين تحسم أمر خلافته صلاح يوسف ٥٨
- الحزب الاشتراكى ومستقبل اليمن فريدة النقاش ٦٠

** العالم

- رسالة واشنطن : وجهان لأزمة أمريكية واحدة سمير كرم ٦٣
- رسالة ألمانيا : الأمم المتحدة تطالب بانتهاء التمييز ضد الألمان الشرقيين .. نبيل يعقوب ٦٧

- رسالة موسكو : روسيا مرة أخرى أحمد الحميسى ٦٨
** فكر

- الصراع ضد العولمة والفكر الماركسى د. شريف حتاته ٧٠
** محاولات

.. وليبرالية مختلفة د. رفعت السعيد ٧٥
** مداخلات

- مقترحات مقدمة لحزب التجمع د. خليل حسن خليل ٧٦
- الماركسية هل نجددها أم نبدها أحمد عبد القوى زيدان ٧٨

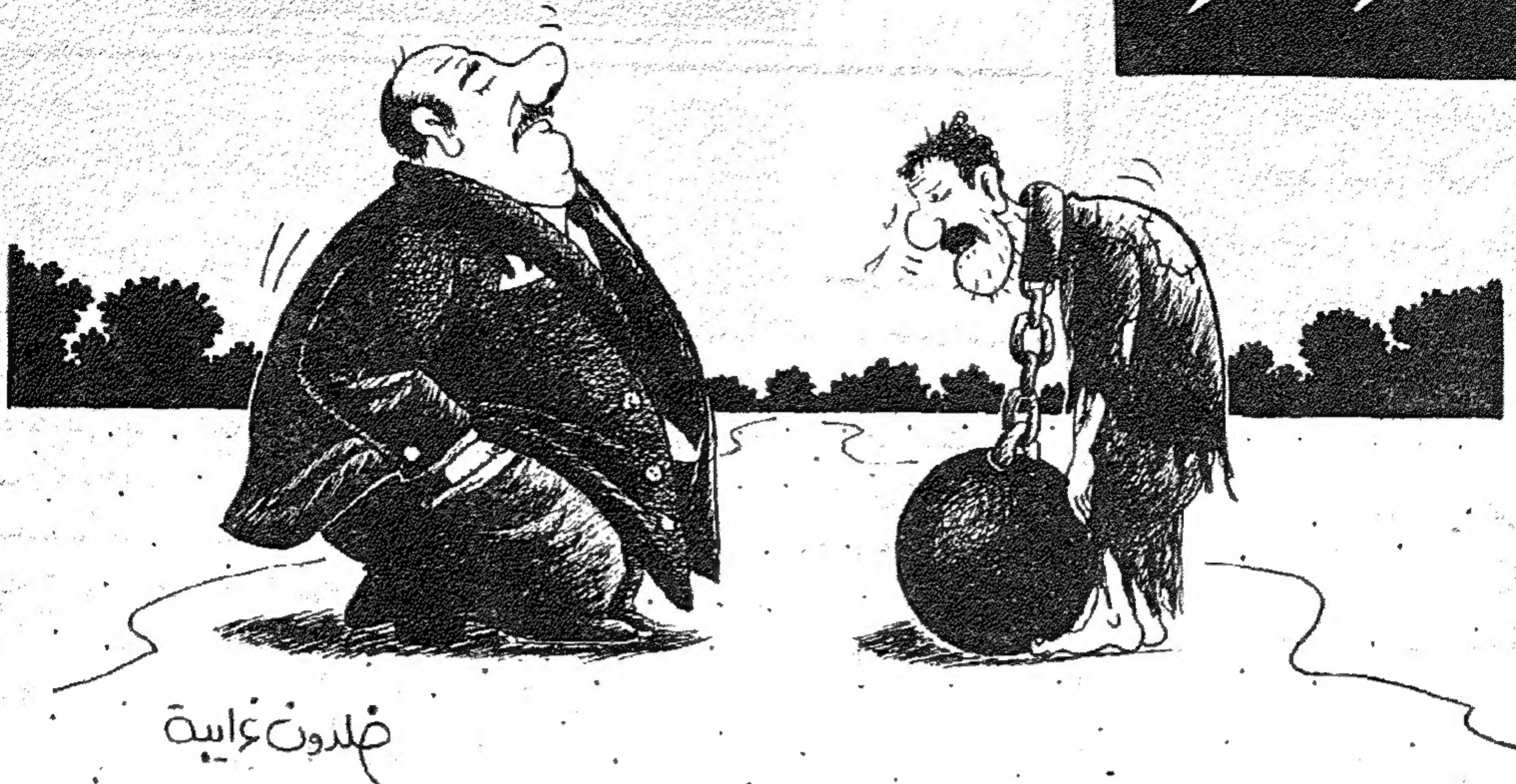
** رحيق السنين

رداء الملك د. سمير حنا صادق ٨٠
** بين × شمال

* فن
الضحك بعيدا عن عادل إمام ومحمد هنيدي د. أحمد يوسف ٨٤
** فن تشكىلى

"الماكدوناليزيشن" النبوءة الأمريكية الجديدة للعولمة فاطمة إسماعيل ٨٨
** مشاغبات

خطوة واحدة لأكثر صلاح عيسى ٩٠



خلدون غايبه

ثلاث ملفات .. وثلاث حوارات

غنيم فناقشها بما عرف عنه من هدوء وموضوعية ، آملا أن يفتح بذلك الباب لحوار بين كافة الأطراف .
واختار أحمد عبد القوى زيدان أن يحاور د . رفعت السعيد حول موقفه من الماركسية ، وهو موضوع لا بد أن يثير العديد من النقاشات .

وكتب د . خليل حسن خليل حول مشروع البرنامج العام لحزب التجمع طارحا رؤيته لموضوع الاشتراكية .
وقد تلقت مجلة اليسار مقالين حول الانشقاق في الحزب الشيوعي الأردني أولهما للدكتور يعقوب زيادين الأمين العام السابق للحزب تحت عنوان " في أزمة الحزب الشيوعي الأردني والتمويل الخارجي والعلاقات المشبوهة " والثاني من أحد أنصاره " عبد الهادي الراجح " تحت عنوان " الحزب الشيوعي الأردني مؤتمرا استثنائي وليس انشقاقي " .

ومن ناحية المعلومات ووجهة النظر فلا جديد عما قيل في الرد الذي نشرته اليسار عقب نشر مقال رئيس التحرير .
بالإضافة إلى أن مقال د . يعقوب زيادين تضمن اتهامات بالفساد والترحيل لشخصيات قيادية في الحزب الشيوعي الأردني يعرضنا للمساءلة القانونية - في حالة نشر المقال - طبقا لقانون العقوبات المصري . ولذا فانا نعتذر عن النشر ونقرر إغلاق هذا الملف فقد نشرت كافة وجهات النظر وللقارئ أن يكون رأيه بنفسه .

كلمة أخيرة .. لقد استجاب عدد من أصدقاء اليسار لصرختنا في العدد الماضي . مما مكنتنا من إصدار هذا العدد .
ولكننا لم نجتاز الأزمة بعد . ومازلنا ننتظر أن يوفى كافة الأصدقاء بوعودهم لتستمر اليسار راية المستضعفين في الأرض .

اليوم

فرضت ثلاثة أحداث نفسها على هذا العدد ، دون تخطيط مسبق .

أولها ، العدوان الأمريكي البريطاني على العراق . وقد شارك في هذا الملف " عمرو سليم " بكاريكاتير الغلاف في نقد لاذع للحكام العرب ، وحسين عبد الرازق بافتتاحية العدد ، وسمير كرم بتحليله العميق للمشهد من الساحة الأمريكية .

الملف الثاني حول اتفاق واى بلانتيشن وتوابعه ، وعلى الأصح موضوع التسوية السياسية الحالية ومآلت إليه . وتضم ثلاثة موضوعات . مقال للكاتب الفلسطيني " اسحق الخطيب " أحد القادة الشيوعيين في الحزب الشيوعي الأردني سابقا ، ومن المدافعين بقوة عن السلطة الوطنية الفلسطينية وسياساتها واتفاق أوسلو . ودراسة أصدرها حزب التجمع حول اتفاق واى بلانتيشن ومسيرة التسوية برمتها . ورسالة من القدس تتضمن رؤية حزب الشعب الفلسطيني . وهو معارض من داخل السلطة الوطنية الفلسطينية . وعلى هامش هذا الملف تأتي رسالة نظير مجلتي من حيفا حول نهاية حكومة نتانياهو والانتخابات الإسرائيلية المتوقعة لتكتمل أبعاد المشهد الفلسطيني .

الملف الثالث يدور حول منظمات حقوق الانسان والضجة التي أثارت حولها أخيرا وحول التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني . وقد تحمل مسئوليته كاملا محققنا الشاب وسكرتير تحرير المجلة " خالد البلشي " ، وأضاف إليه الفنان أحمد عز العرب رؤيته بالكاريكاتير .

وكان للحوار في هذا العدد أيضا نصيب . فقد استفزت مقالات لطفى الخولي في الأهرام حول الأزمة السياسية عادل

رفع الحصار العربي عن العراق

حسين عبد الرازق

"أولاً: سنحافظ على وجود عسكري قوى فى المنطقة وسنبقى مستعدين للاستعانة به إذا حاول صدام إعادة بناء أسلحة الدمار الشامل، أو ضرب جيرانه، أو تحدى الطائرات الحليفة، أو هاجم الأكراد.

ثانياً: سنبقى العقوبات، وهى من أطول العقوبات فى تاريخ الأمم المتحدة، إذ كلفت صدام حتى اليوم أكثر من ١٢٠ مليار دولار. ثالثاً: سرحب بعودة "أنسكوم" والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق لتابعة مهمة الأمم المتحدة شرط أن يتخذ العراق أولاً تدابير واضحة وملزمة وإيجابية لتأكيد أنه سيتعاون كلياً مع المفتشين.. وسنبقى متيقظين مستعدين للجوء إلى القوة إذا لاحظنا أن العراق يعيد برنامجه التسليحي.

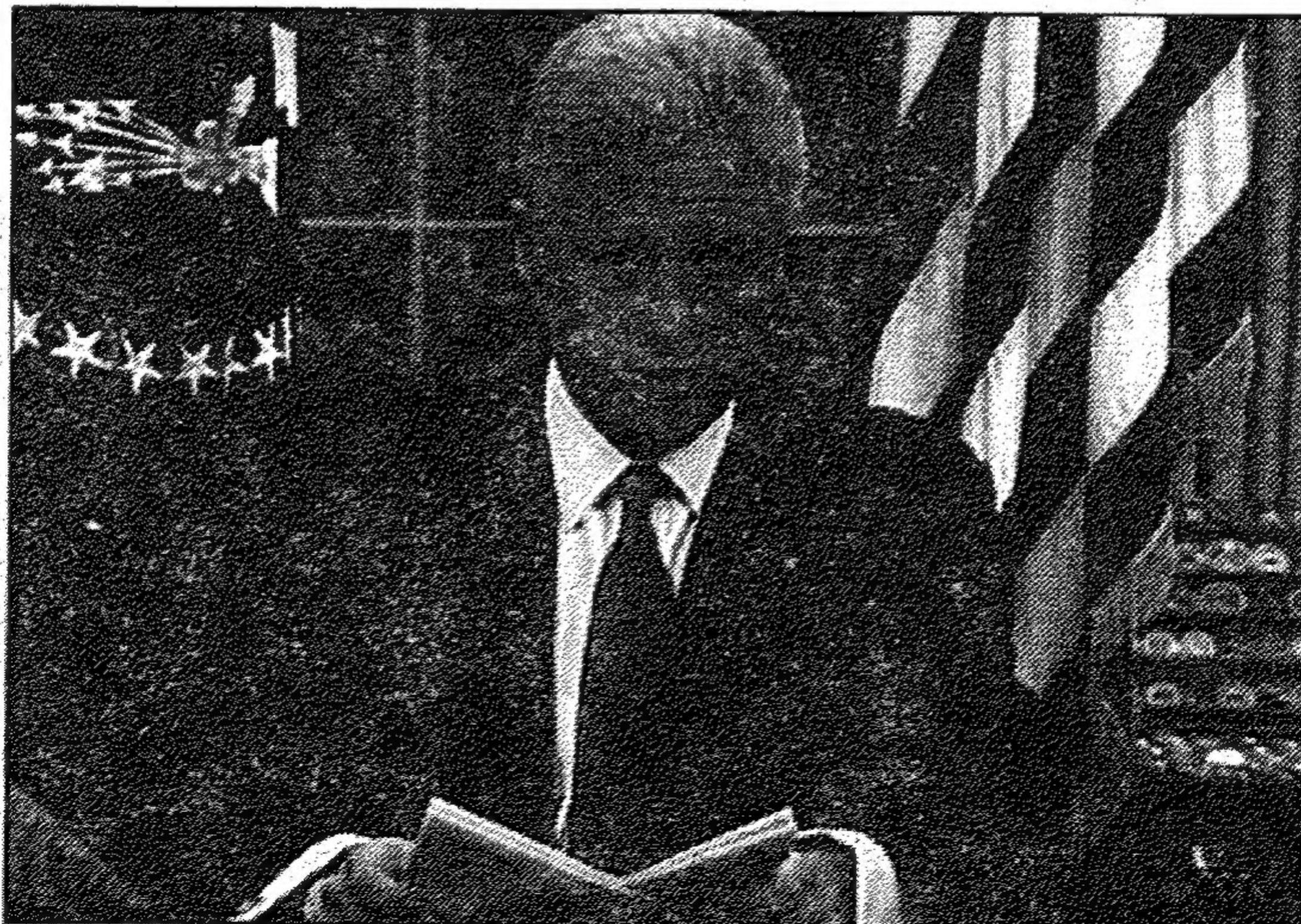
رابعاً: وعلى المدى الطويل فإن أفضل طريقة لوضع حد للتهديد الذى يمثله صدام بالنسبة إلى شعبه هى أن تكون للعراق حكومة مختلفة.. وسنكشف التزامنا لدى مجموعات المعارضة العراقية وسنكون مستعدين لمساعدة قيادة جديدة فى بغداد تتمسك بالتزاماتها الدولية وتحترم حقوق شعبها..

وأظن أن ما عشناه خلال أيام العدوان العسكرى الأربعة، وهذه التصريحات والخطط المعلنه، كفيلا بأن ندرك جميعاً أن العدوان لاعلاقة له من قريب أو بعيد بعدم التزام الحكومة العراقية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، أو إخلالها بتعهداتها للأمم المتحدة وللأمين العام كوفى عنان، أو بأخطاء القيادة العراقية.. وإنما الأمر ببساطة شديدة خطة أمريكية

المرحلة الأولى". والمرحلة الثالثة تشمل ضرب قوات الحماية التابعة للرئيس العراقى وللكبار المسئولين فى بغداد، وتوسيع نطاق الحظر الجوى فى الشمال والجنوب ليشمل العراق كله، مع احتمال اعلان منطقة آمنة فى جنوب العراق، شبيهة بالمنطقة الآمنة التى أعلنت فى المناطق الكردية فى الشمال.

وهذه الخطة العسكرية بمراحلها الثلاث تدخل فيما سمي استراتيجية الاحتواء للعراق، والتى أعلنتها كل من "توني بلير" و "كلينتون". وتقوم هذه الاستراتيجية على أربعة عناصر.. لقد قال كلينتون فى بيانه الذى أعلن فيه وقف العدوان العسكرى على العراق أنه "طالما بقى صدام فى السلطة سيظل يشكل تهديدا لشعبه والمنطقة والعالم. لذلك يجب أن نتبع مع حلفائنا استراتيجية لاحتوائه وكبح برنامجه الخاص بأسلحة الدمار الشامل مع العمل للوصول إلى اليوم الذى سيتمتع فيه العراق بحكومة راغبة فى العيش فى سلام مع شعبها وجيرانها". ثم عرض استراتيجيته قائلاً..

كلينتون يعلن قرار العدوان



بعد أربعة أيام من القصف الجوى والصاروخى - الأمريكى البريطانى - للعراق، الذى استهدف طبقاً لوزارة الدفاع الأمريكية ٩٧ موقعا للأسلحة والاستخبارات الأمنية والعسكرية ومراكز سياسية، أطلق خلالها ٣٢٥ صاروخ "توماهوك" و ٩٠ صاروخاً من نوع أكبر أطلقت جواً، ومئات من القنابل التقليدية أطلقتها أربع مقاتلات أسرع من الصوت من طراز "بى - إيه" الاستراتيجية، وتم نيجلها - كما قالت مصادر البنتاجون - تدمير ستة مواقع من أصل ٣٢ موقعا ثابتاً ومتحركاً تشكل شبكة الدفاع الجوى العراقى، وتدمير ١١ موقعا من أصل ٢٠ للمراقبة العسكرية والمدنية، وتدمير سبعة مواقع من أصل ١٨ موقعا مخصصة لأسلحة فتاكة ومراكز أمنية وموقع واحد من أصل ١١ لإنتاج صواريخ وأسلحة فتاكة ولأجراء الأبحاث والتطوير والصيانة والتخزين، وضرب تسعة مواقع للحرس الجمهورى والجيش النظامى دمر ثلاثة منها.. أعلنت واشنطن ولندن أنهما أمتا تنفيذ المرحلة الأولى من خطة عسكرية تتألف من ثلاث مراحل مدة كل منهما ٤ أيام. وأن هذه الخطة وضعت منذ

فبراير الماضى، وتأجل تنفيذها إلى ديسمبر. وتشكل المرحلة الثانية - التى سيشروع فى تنفيذها فى أى وقت - قصف البنى التحتية بما فيها قصور الرئاسة والجسور (الكبارى) التى تم ترميمها بعد حرب الخليج الثانية، ومواقع وأهداف عسكرية حساسة حول بغداد، يتبعها تقديم مجموعة من المطالب للقيادة العراقية للتنفيذ الفورى "وستكون الضربة أشد تأثيراً وقوة من



طبيب عراقي يحاول انقاذ طفل من ضحايا العدوان الأخير

محكمة تستهدف تحقيق أهداف معلنة منذ حرب الخليج الثانية وغزو العراق في يناير ١٩٩١.

فالولايات المتحدة لا تهدف - كما تدعى - لتدمير أسلحة الدمار الشامل . فإذا كانت الضربة العسكرية الأساسية للعراق عام ١٩٩١ والتي شملت طبقا للمصادر الأمريكية " عشرين ألف غارة جوية، منها ثلاثة آلاف غارة استراتيجية و ١٦٠ غارة على مراكز القيادة العراقية " وما يقرب من ثمان سنوات من عمليات التفتيش اليومية والتدمير لأسلحة الدمار الشامل ، والضربة العسكرية الأخيرة .. كل ذلك قد فشل في تحقيق هذا الهدف .. فهاذا ستحقق ضربة عسكرية جزئية هنا أو هناك.

أن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة هو استكمال تدمير البنية الاقتصادية والعسكرية والتحتية للعراق ، وتدمير الشعب العراقي ذاته ، لكي تخرج العراق لعقود طويلة قادمة من حسابات القوة في المنطقة. أي خروج القوة العربية الثانية من ساحة المواجهة مع إسرائيل بعد أن تم إخراج مصر باتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجين.

ويرتبط بهذا الهدف تحقيق التعهد الأمريكي بفرض تسوية سياسية على المنطقة تحقق تحول إسرائيل إلى دولة إقليمية كبرى مهيمنة على المنطقة عسكريا واقتصاديا وسياسيا . كجزء من سياسة الهيمنة الأمريكية على المنطقة والعالم ، والتي تريد من خلال هذا العدوان تأكيد أنها اللاعب

صدام حسين وبعض قادته



وصلت تكلفة العدوان طبقا للمصادر الأمريكية ١٠ مليار دولار.

ورغم وضوح الأهداف الأمريكية التي تصيب الأمن القومي العربي في مقتل ، فلأسف الشديد ، فقد تواطأت الحكومات العربية مع العدوان الأمريكي بصورة شتى. فدخل إعلان دمشق الثانية أعطت غطاء للعدوان عندما أُلقت في مؤتمر الدوحة بالمسؤولية على العراق في أي تصاعد في الأزمة . والكويت ودول خليجية أخرى كانت أراضيها ومياهها وسماؤها هي مواقع انطلاق وعبور الطائرات والصواريخ التي دمرت العراق. والصمت المؤسف لهذه العواصم طوال أيام القصف كان مظهراً آخر من مظاهر التواطؤ.

ومع ذلك فهناك بعض الشواهد على أن بعض الحكومات العربية ، خاصة حكومات مصر وسوريا والإمارات وقطر تعيد النظر في ممارساتها تحت ضغط الرفض الشعبي العارم في كل مكان للعدوان الأمريكي. ومسئوليتنا اليوم أن نلزم هذه الحكومات بتبني استراتيجية عربية لحماية الأمن القومي العربي تتصدى للعدوان الأمريكي الإسرائيلي . ونقطة البداية موقف مصرى - وعربى إن أمكن - برفض تطبيق العقوبات على العراق ، والتي أسقطها العدوان الأمريكى البريطانى ، والمبادرة برفع الحصار العربى عن العراق وإعادة العلاقات السياسية الطبيعية ، وإحياء العمل العربى الجماعى الاقتصادى والسياسى والعسكرى ، بما فى ذلك اتفاقية الدفاع العربى المشترك.

الوحيد فى الساحة الدولية، وأن شرعية القوة التى تمارسها الولايات المتحدة هى الشرعية الوحيدة التى تعلو على الشرعية الدولية والأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وتسعى الولايات المتحدة ضمن هذه السياسة إلى استكمال سيطرتها على البترول العربى بالسيطرة على بترول العراق، وضمان السيطرة على خطوط مواصلاته إلى أوروبا والولايات المتحدة ، ومن ثم تقوية الولايات المتحدة فى المنافسة مع الاتحاد الأوروبى واليابان.

ومن أهم الأهداف أيضا استكمال استنزاف الثروات العربية . فدخل الخليج التى تحولت إلى دول مدينة نتيجة لتكلفة حرب الخليج الثانية ، مطالبة بتسديد فاتورة العدوان الأخير أو الجزء الأكبر منه ، وقد

جذور الأزمة بين طمس التناقض بين الحاكمين والمحكومين والترويج لمؤسسة الرئاسة كقاطرة للتغيير!!

عادل غنيم

التي تولدت عن قيام البرجوازية الصغيرة الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ، بقيادة العمليات الانقلابية الثورية (فيما عرف بثورات العالم الثالث) غالبا من مواقعها فى القوات المسلحة.. ولأنها طبقة هشة محدودة الوزن والخبرة والثقافة فى المجتمع فإنها احتاجت فى مواجهة تحديات الاستعمار الخارجى والطبقة البرجوازية المتوسطة والكبيرة من ناحية أخرى ، إلى تكوين شبكة اجتماعية جديدة من حولها تدعم استيلائها على السلطة وتؤمن حكمها ضد المخاطر المحيطة بها .. وتعطيها رونقا شعبويا ، حتى لا تضطر إلى التحالف مع طبقات طبيعية وقوى شعبية مثل طبقات العمال والفلاحين وقوى المثقفين تقاسمها السلطة.

من هنا شرعت القوى الانقلابية .. فى تهجين طبقة لهذا الغرض من حول السلطة ، تضم فلولاً منفصلة عن طبقاتها الأصلية فى محيط العمال والفلاحين والمثقفين .. ومع الزمن ومنافع السلطة تمددت هذه الطبقة الهجين فى المجتمع والسلطة .. وتسربت بالتالى إلى مسالك السلطة والتنظيم السياسى الواحد ، ثم إلى غالبية الأحزاب والنقابات والاعلام ومؤسسات الاقتصاد والمجتمع المدنى مع قيام نظام التعددية ، إنها شمولية الاتجاه ، مغلقة ضد الجديد ، تعادى التغيير والديمقراطية .. وتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة أو انفتاح الحكم على الطبقات الاجتماعية الحقيقية .. هنا .. ممكن الأزمة حيث التناقض بين قاطرة الدفع والتفسير والطبقة الهجين» . (الأهرام ١١/٢٥)

ومهما بدا هذا التشخيص متماسكا من

يهتم بالعمل الفكرى والسياسى من خلال الاتصال بمختلف الأحزاب ، وهو يحمل الكل المسئولية عن هذا العقم واليوار وذلك التقدم المأساوى النشيط للجماعات السياسية نحو الماضى والولاه بالسلف الصالح أو الثورى أو ليبرالى الثلاثينات والاربعينات .. بيد أن المسئولية الأساسية تقع اليوم بالأساس على على الحزب الوطنى الحاكم .

ويمضى لطفى الخولى فى تحليله للأزمة قائلا: إن «قاطرة الحركة الأساسية» .. فى تحويل مصر من خلال المراحل المتعاقبة من الإصلاح الاقتصادى فى زمن العولمة العاصف إلى ورشة عمل تضج بالمشروعات العملاقة العابرة للقرون ، التى توسع الرقعة العمرانية والطاقة الانتاجية خمسة أضعاف فى ربع قرن . تتكون هذه القاطرة من مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء وبواكير قوى جديدة متفرقة لا تزال طرية العود والخبرة من التكنوقراط والمثقفين وعدد محدود من رجال الأعمال الذين يلتزمون بالبعد الاجتماعى للرأسمالية العصرية» غير أنه يرى أن المقاومة الأساسية لحركة قاطرة الدفع والتفسير .. تأتى من الوضع العيشى الذى يحتله الحزب الوطنى بأغلبيته العددية الفقيرة النوعية إلى حد مذهل التى تسيطر على مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية وغيرها من المؤسسات السياسية وتمنع بأسوارها الشمولية وهراوات جماعات المنتفعين المحترفة بالسلطة من نفاذ القوى الجديدة إلى قلب عملية التغيير والتحديث... والمشكلة تتفاقم حين يظل الحزب الشمولى الحاكم رابضا كالفيل النهم العجوز فى ساحة تتعدد فيها أحزاب مقيدة أو كرتونية (الأهرام ١١/٢٣).

غير أن «الجذر الخطير» لمشكلتنا السياسية الراهنة «هو غلبة ما أسميته «الطبقة الهجين على شئون الحياة فى المجتمع» .. وهى

كشفت الأزمة التى تفجرت بين الحكومة ومجلس الشعب من ناحية ، وبين المجلس والصحافة المصرية من ناحية أخرى عن عمق أزمة النظام السياسى القائم ، وعن طبيعتها الهيكلية المؤسسية . فأعضاء مجلس الشعب الذين أثاروا الأزمة من الحزب الوطنى الديمقراطى ، حزب الأغلبية الحاكم ، والحكومة هى حكومة الحزب والصحافة التى فجرت الأزمة هى صحافة الحكومة . ومن الطبيعى أن تشير هذه الأزمة جدلاً واسعاً فى الصحافة المصرية محركاً مياهاها الآسنة ، وأن تلقى اهتماماً خاصاً من الأهرام منبر الدولة المركزى ، فتصدى كتابه الكبار للأزمة بحثاً عن أسبابها وعن مخرج لها (سيد يسن وصلاح الدين الدين حافظ وطفى الخولى ود. جمال عبد الجواد) ولعل أبرز هذه المحاولات سلسلة مقالات الأستاذ لطفى الخولى التى نشرها فى عموده اليومي «اجتهادات» ابتداء من ٢١/ ١١ حتى ٢٩/ ١١/ ٩٨ . وفيها يقدم تصوراً متكاملًا لطبيعة الأزمة السياسية الراهنة وتحليلاً لجذورها واستراتيجية للخروج منها.

وسأكتفى هنا بـ بعض الملاحظات والتساؤلات التى تثيرها هذه «الاجتهادات» .

١ عن تشخيص الأزمة السياسية الراهنة :

يستهل الأستاذ لطفى اجتهاداته بإعلان تينيه لتشخيص الرئيس مبارك باعتباره «تشخيص واقعى ونقدى للساحة الفكرية والسياسية الراهنة فى بلادنا التى يغلب عليها البسالة والركود والمعارك الماضوية» .. وغالبية الاداء الفكرى والاعلامى تكشف عن هذا العوار والخواء الذى غيب القوى الحية وخاصة الشبابية منها عن العمل السياسى» فقد ثبت أن ٧٪ فقط من الشباب بالمجتمع

٢ استراتيجية الخروج من الأزمة السياسية

الراهنة :

ينطلق الأستاذ لطفى الخولى فى تصور استراتيجية الخروج من الأزمة من ضرورة مراعاة «التناغم بين الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسى ، بحيث لا تحدث بينهما فجوة كبيرة فينتهى الأمر بهما إلى الوقوع فيها ، وهذا يقتضى أن «يسبق الإصلاح الاقتصادى الإصلاح السياسى بخطوة أو خطوتين حتى تتوفر ظروف اجتماعية مواتمة ومستقرة وإلا انتهى الأمر بالإصلاح السياسى إلى الفوضى والعدمية السياسية بديلا عن الديمقراطية والتعددية .. وهذا يستلزم من الجميع احترام الحد الأدنى للوقت الضرورى لانضاج الطبقة السياسية - الاجتماعية - الثقافية للديمقراطية ..» وهذا لا يتأتى من مجرد إلغاء القوانين المقيدة للحريات. « وإغا يتأتى أساسا بتكوين حاضنة اجتماعية للديمقراطية مستقرة نسبيا من قوى الحداثة والتقدم والفكر المستنير فى المجتمع والدولة » وتكوين هذه الحاضنة ، ليست له صيغة جاهزة .. » (١١/٢٦).

يفترض هذا التصور الذى يطرحه الأستاذ لطفى بدهاء التسليم بما يسمى «الإصلاح الاقتصادى» باعتباره أمراً مقضيا لا رجوع فيه ، وأن هناك إجماعاً وطنياً عليه ، وأن المطلوب هو إنجازه ، وترسيخ دعائمه ، عندئذ فقط يمكن أن يبدأ الإصلاح السياسى أى هندسة الشأن العام على حد تعبيره ، بأعداد المسرح السياسى لتتولى البرجوازية السلطة بالتحالف مع المثقفين والعمال والفلاحين . وهذا هو المقصود «بالطبقة السياسية - الاجتماعية - الثقافية للديمقراطية» ، وهذه هى مهمة ما أسماه «الحاضنة الاجتماعية للديمقراطية» التى تتكون من جميع قوى الحداثة والتقدم والفكر المستنير فى المجتمع والدولة ..

والواقع أن عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية الجارية للمجتمع المصرى باسم الإصلاح الاقتصادى ليست قدراً محتوما ، وهى تلقى معارضة واسعة من الطبقة العاملة والفلاحين ومن قطاع عريض من المثقفين بل ومن صفوف الطبقة الوسطى ذاتها ، وسوف يجسم مصيرها الصراع الطبقي الدائر حولها ومهمة الإصلاح السياسى فى رأينا هى بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية التى تضمن الإدارة الديمقراطية لهذا الصراع . أما إرجاء الإصلاح الديمقراطى بحجة تشبث دعائم الإصلاح الاقتصادى فسوف يؤدى إلى تفاقم الصراع الطبقي ، ويهدد ما تبقى من مظاهر الديمقراطية.



لطفى الخولى

أيجوز لنا أن نعمل على رأس المال الأجنبى فى بناء اقتصادنا الوطنى؟ لقد احجم الاستثمار الأجنبى المباشر عن الاسهام فى قطاعات الانتاج ، وظل متخففا فى قطاعى البترول والمال بالرغم من كل التسهيلات والجوافز . فلم يزد ما دخل مصر من استثمارات أجنبية مباشرة فى سنة ١٩٩٤ عن ٤٣٥ مليون دولار ، وهو لا يساوى أكثر من ٥٪ من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول النامية فى تلك السنة.

رابعا : عن الأحزاب الشمولية والسلفية والكرتونية:

يضم الأستاذ لطفى الخولى جميع الأحزاب المصرية دون تمييز بأنها شمولية الفكر والحركة سلفية التوجه ، كرتونية البناء ، وهو حكم ظالم نابع من تصور عديمى للساحة السياسية التى لا يرى فيها غير «القاطرة» .. منكرا حق كل منها فى أن تكون له أيديولوجيته المتميزة أى هويته التى يدافع عنها ، مغفلا موقف أحزاب المعارضة الشجاع دفاعاً عن الديمقراطية والاستقلال الوطنى ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيونى ، رغم الحصار الحديدي المضروب من حولها . ومتناسيا علة ضعفها وتشوها الخلقى ، فقد ولدت جميعها - باستثناء الوفد والحزب الناصرى - من رحم الدولة وبقرار منها تعيش وتنشط داخل مقار مملوكة للدولة ولا تملك حق الخروج منها إلى الشارع . تقدم لها الدولة إعانات مالية متواضعة وتفرض على ماليتها رقابتها الصارمة . وتطبع صحفها فى مطابع الدولة ، ومعظم رؤساء تحريرها ومحرريها من الصحفيين العاملين فى الصحف المملوكة للدولة ومنها يتقاضون مرتباتهم .. أيقظ لك بعد ذلك معايرتها ووصفها «بالكرتونية» ؟ .. وإذا كان هذا هو حالها فكيف تتصور إمكان «ضخ الحيوية فى الساحة السياسية» ؟.

الناحية الشكلية فهو يخفى فى الحقيقة جوهر الأزمة السياسية الراهنة وأسبابها الموضوعية فضلا عما يشوبه من أخطاء منهجية ونظرية ، وتحاليله للطبيعة التطبيقية للنظام السياسى القائم التى تتجلى فى توجهاته الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الموضوع واسع وخطير ، ويحتاج إلى دراسة معمقة متعددة التخصصات باعتبار أزمة النظام السياسى جزءا لا يتجزأ من أزمة المجتمع المصرى المعاصر . ولهذا سأكتفى بإبداء بعض الملاحظات والتساؤلات:

أولا : تضخيم التناقض الثانوى داخل النظام السياسى بين مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء من ناحية ، والحزب الوطنى صاحب الأغلبية فى مجلس الشعب من ناحية أخرى ، وطمس التناقض الرئيسى بين الحاكمين والمحكومين ، بين النظام السياسى الشمولى الرأسمالى القائم الذى يحتكر السلطة وممارسة النشاط السياسى والجماهير الشعبية العريضة المحرومة من أبسط الحقوق والحريات الديمقراطية.

ثانيا : تجاهل الأستاذ لطفى الخولى الطبيعة التطبيقية للسلطة المركزية ممثلة فى «مؤسسة الرئاسة» ومجلس الوزراء ، والتى يجسدها سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية وما أدت إليه من تعميق التبعية والفوارق الطبقة واتساع دائرة الفقر والبطالة لتشمل فئات واسعة من أبناء الطبقة الوسطى ذاتها وخاصة المثقفين ، وهى السياسات التى أفرزت وتفرز كل يوم ما أسماه «الطبقة الهجين» التى تتغلغل فى كل مؤسسات المجتمع والدولة كما يقول ، والتى ركز عليها نيران هجومه.

ثالثا : يمكن أن تكون مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء قاطرة الحركة الأساسية والتغيير فى دولة تصفى بنفسها قاعدتها الاقتصادية والتكنيكية التى بناها الشعب بعرقه ونضاله ، وتتخلى طواعية عن سيطرتها على القسم المسيطر على الاقتصاد الوطنى ، طارحة للبيع بنوكها وشركات التأمين الوطنية معرضة بذلك قطاع المال العام بأسره لمخاطر الخسوف لسيطرة الرأسمالية المالية المتعدية الجنسيات والمؤسسات المالية الصهيونية . كيف يتسنى للمستوى المركزى أن يقود «حركة اقلاع تاريخية» فى دولة تخلت عن دورها فى قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآلية السوق الرأسمالية؟

أليست السوق الرأسمالية المتوحشة هى الآن قاطرة الحركة والتفسير الأساسية الفعلية؟

أيجوز الرهان على الرأسمالية المصرية فى قيادة التقدم والنهضة فى بلادنا؟ ماذا قدمت لنا طوال ربع قرن من الانفتاح الرأسمالى؟



دفاعاً عن الحرية والديمقراطية

وليس دفاعاً عن منظمات حقوق الإنسان



فى يوم الاثنين ١٦ نوفمبر الماضى خرجت جريدة " الأسبوع " المصرية والتي يرأس تحريرها مصطفى بكري بخبر على صفحتها الأولى تحت عنوان " لوى قبلى وراء الحملة الصحفية فى الخارج " تحدث الخبر عن أن تقريراً أمنياً مصرية مهماً قد خرج ليؤكد أن هناك " لوى قبلى مصرى " فى الولايات المتحدة يقف وراء تصعيد الحملة الأخيرة ضد مصر.

وذكر الخبر أن " الأسبوع " قد علمت بأن اللوى القبلى الذى يضم ١٠٠ شخص - لم تذكر الصحيفة اسم واحد منهم - قد استمد معلوماته التى روجها والتي تزعم بوجود اضطهاد للأقباط فى مصر من بعض مراكز حقوق الإنسان المصرية والتي تقول من قبل أجهزة الاستخبارات الأجنبية بعد اتصالات جرت عبر محام أسس مؤخراً مركزاً لحقوق الإنسان فى مصر.

خالد البلشى



مانشيت معيفة الأسبوع..



الشرطة التي ارتكبت تجاه المواطنين الأبرياء هي إجراءات وتجاوزات أمنية تحدث كل يوم تجاه جميع المواطنين.

ولم يكتف كاتبوا تقرير المنظمة بهذا بل حرصوا على أن يتصدر صفحاته شهادة الأتيا ويصا اسقف البلينا والتي قال فيها "أن قرية الكشع بل الابراشية كلها لا يوجد بها أي خلاقات بين المسلمين والمسيحيين نهائياً، وهذه القرية بالذات تعداد المسيحيين فيها كبير جداً ومتعايشون في سلم كامل مع اخوتهم المسلمين".

وعاد التقرير ليؤكد أن ماحدث من انتهاكات جاء في إطار التحقيق في جريمة قتل عادية ليس لها علاقة بأي توازع دينية

الجديد أعلن عنها في شهر أكتوبر الماضي ووصفتها جريدة الشعب بأنها أطلقت حرية الجمعيات وقتنت التمويل الأجنبي لها بعد أن سمحت بانضمامها لشبكات دولية وأضافت الشعب تعليقاً على القانون أنه بالرغم من أن المشروع قد أباح التمويل الأجنبي من الهيئات الأجنبية القائمة في مصر إلا أنه حظر جمع التبرعات من المواطنين إلا بأذن سابق.

وخلال النقاش الدائر بين الجمعيات الأهلية وعلى رأسها منظمات حقوق الانسان وبين وزارة الشؤون الاجتماعية التي أعدت المشروع كان من المتوقع أن يتطور المشروع ويصل لصيغة مثلى ترضى جميع الأطراف ولكن في هذا الوقت تحديداً خرجت حملة الأسبوع لتعود الأمور لما كانت عليه في السابق بل وأسوأ منه بكثير.

لقد جاء تقرير المنظمة المصرية عن أحداث الكشع ليؤكد على أن ماحدث " كان محض جريمة عادية لم يكن وراءها أية أبعاد دينية " ص ٣ من التقرير ولم يتضمن التقرير أي فقرة تشير إلى وجود اضطهاد ديني في أحداث قرية الكشع وكان حريصاً على التأكيد في أكثر من موقع منه على أن تجاوزات رجال

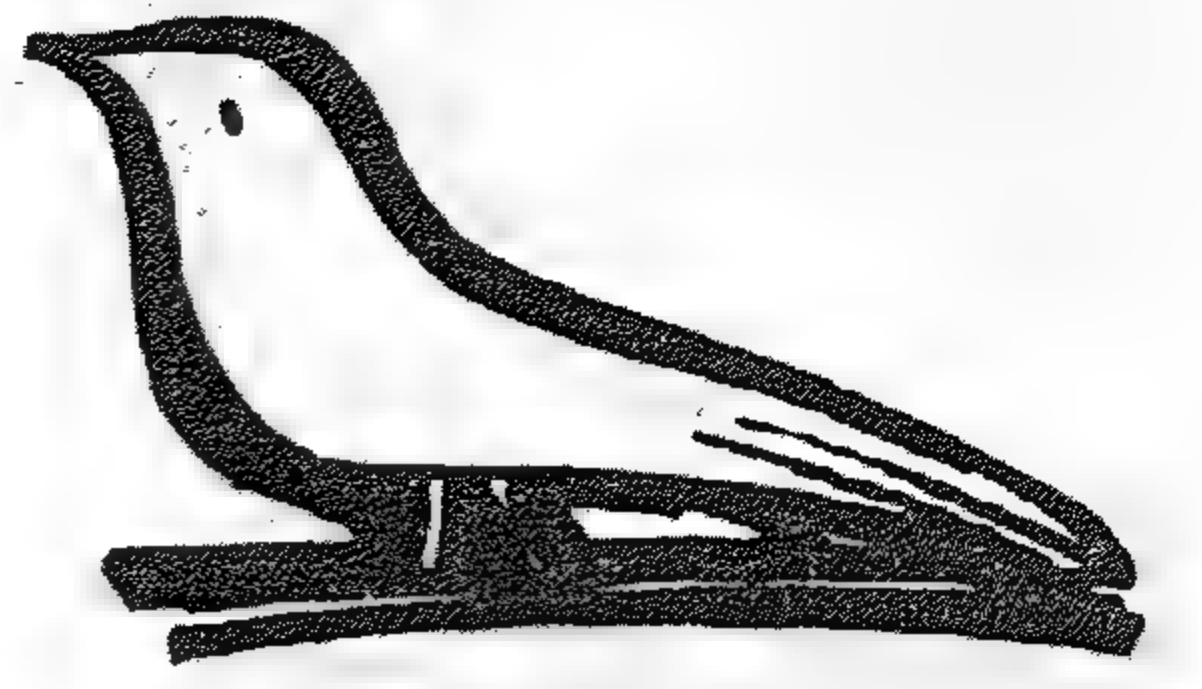
لتنظيم علاقة المنظمة بالسلس...

والأكثر مدعاة للاستغراب أن التقرير الأخير للمنظمة والخاص بأحداث الكشع لم يخرج عن هذا الإطار بل أنه يعد واحداً من أكثر تقارير المنظمة تقصياً للحقائق والتزاماً بها . فالقارئ لتقرير المنظمة المصرية لحقوق الانسان عن أحداث الكشع والذي كان السبب وراء استقالة مصطفى بكرى منها سيتعرف على مدى الزيف والأكاذيب التي تضمنتها حملة الأسبوع وسيستطيع في نفس الوقت أن يحدد السبب الكامن وراء الحملة. وخصوصاً أنها جاءت في إطار نفى مسئولية الشرطة عن ماحدث من تعذيب وانتهاكات في الكشع بعد الحملة العنيفة التي تعرضت لها من قبل عدة من صحف المعارضة وعدد من المسؤولين في الدولة والتي اتهمتها بأنها كانت المفجر الحقيقي للحملة التي شنت على مصر في الخارج نتيجة ما ارتكبته من تجاوزات.

بل إنه - القارئ للتقرير - سيستطيع أن يحدد الدوافع الحقيقية وراء الحملة وخصوصاً أن الحملة قد خرجت في وقت علا فيه النقاش حول مسودة جديدة لمشروع قانون الجمعيات

عربانين قدام السياح .. عيب .. لبسواهم جنائيات





مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: تقرير الكشخ تكلف ٢٢٤ جنيهها فقط.. وقضية التمويل الأجنبي تحتاج لمرا الهجوم على المنظمة بسبب موقفها من قانون الجمعيات الج

كتب مجدى حلمي:
اعلن مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ان
المنظمة منذ تأسيسها عام ١٩٨٥ لم ترصد أى انتهاكات ضد
الأفراد لاسباب دينية، وأكد المجلس أنه لا يوجد في مصر
اضطهاد ديني ضد الأقليات، وأضاف أن ما تثيره جريدة
«المصري» من تقارير كاذبة ككلام صرخت وغير دقيق، وأوضح
المنظمة أنها أرسلت للمصحفة ودا، نشر في جميع الصحف
المصرية، ونفى المجلس ما نشر في إحدى الصحف
الاسبوعية أنها تلقت شيكاً بمبلغ ٢٥ ألف دولار ثمن
تقرير الكشخ، بلغ ٢٢٤ جنيهها من أموال المنظمة، وأضاف أنه
بالنسبة للمبلغ المور في الشيك خاص بمشروع المساعدة
القانونية للنساء والمعايير والذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٥،
وأضاف أن نفس السفارة الأجنبية وهي سفارة بريطانيا
مولت المشروع منذ عام ١٩٩٦، وقرر مجلس الأمناء عدم
جواز الحصول على أى تمويل من دولة أجنبية أو مؤسسات
رسمية أو حكومية، كما قرر حظر التعامل للى مع
سفارات الدول الأجنبية كما قرر المجلس رد قيمة الشيك
المرسل من السفارة البريطانية وتوجيه الشكر لها

بيان المنظمة المصرية الصادر يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٩٨

الأنسان

حول منظمات حقوق الإنسان

كم يساوى ضياع الإنسان؟

د. رفعت السعيد

مقال د. رفعت السعيد (الأهالى ٢ ديسمبر ١٩٩٨)

المجلس بيانا جاء فيه:

إن المجلس يعبر عن أسفه البالغ لما نشرته
الجريدة لأنه لا يمت للحقيقة بأى صلة. لأن
التقرير الذى أعدته المنظمة عن أحداث قرية
الكشخ تكلف مبلغ ثلاثمائة وثلاث وعشرون
جنيهاً مصرياً من أموال المنظمة أما باقى
تكلفته فلقد جاء جهداً تطوعياً من أعضاء
المنظمة.

أما بالنسبة لصورة الشيك الذى نشرته
هذه الجريدة وهو من السفارة البريطانية
بالاتفاق مع لجنة حقوق الإنسان بمجلس العموم
البريطانى، فقد تبين للمجلس أنه خاص
بتمويل مشروع المساعدة القانونية للنساء
والمعايير الذى بدأ تنفيذه فى المنظمة من
١٩٩٥/٩/١ وقد سبق للجهة ذاتها تمويله
عام ١٩٩٦ وكان موضوع الشيك هو استكمال
المشروع لمدة عام قادم من سبتمبر ١٩٩٨ إلى
سبتمبر ١٩٩٩. وهذا دليل موثق يثبت عدم
صحة ما نشرته الجريدة جملة وتفصيلاً.

وكان السؤال الذى لا بد أن نطرحه هل كان
مصطفى بكرى يعلم بأمر المشروع المذكور

أو طائفية وليس وراءها أبعاد سياسية... بل
والأكثر من ذلك أنه حذر فى صفحته الثانية
عشرة من أن «عدم تحمل أجهزة الدولة
المختصة مسؤولياتها فى محاسبة أفراد جهاز
الشرطة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة
التي طالت عدة مئات من المواطنين فى قرية
الكشخ من شأنه أن يفتح الباب على
مصراعيه لاساءة استغلال مآحدث وتصويره
على أنه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز
ضد المواطنين الأقباط بسبب هويتهم
الدينية».

ورغم أن قراءة تقارير المنظمة عن الكشخ
وحده كان كفيلاً بنفى الاتهامات التى رمتها
بها جريدة الأسبوع ورئيس تحريرها، وعلى
الرغم من أن هذا التقرير كان هو الوثيقة
الأساسية التى استندت إليها جهات حكومية
فى الرد على الحملات التى ادعت وجود
اضطهاد ديني فى مصر، وعلى الرغم من أن
تصريحات د. أسامة الباز المستشار السياسى
لجريدة الأهالى جاءت لتؤكد ماجاء بتقرير
المنظمة، وعلى الرغم من أن النيابة العامة
والأجهزة المعنية بالتحقيق قد تجاهلت كل
البلاغات التى قدمت إليها للتحقيق فيما
ارتكبه رجال الشرطة من تجاوزات قبل تفجر
المشكلة دولياً والذى كان أحد البواعث
الرئيسية على تفجرها، ومع أننا لم نسمع
 يوماً أن النيابة العامة فتحت تحقيقاً استناداً
إلى بلاغ منشور فى صحيفة على كثرة
ما نشره الصحف من بلاغات، وعلى الرغم
من عدم وجود أية أدلة على ادعاءات جريدة
الأسبوع.. فلقد سارعت النيابة العامة فى
اليوم التالى إلى استدعاء رئيس تحرير
الأسبوع لسماع أقواله باعتباره مبلغاً وطلبت
تحريرات الشرطة عن الموضوع (قبل أن
تستدعى المسئولين عن المنظمة للتحقيق)
والتي لم تقدم شيئاً جديداً أكثر مما قدمه
رئيس تحرير الأسبوع.

وفى هذه الأثناء وفى يوم
١٩٩٨/١١/٢٦ عقد مجلس أمناء المنظمة
المصرية لحقوق الإنسان اجتماعاً برئاسة
الأستاذ عبد العزيز محمد رئيس المنظمة
حضره محمد فائق الأمين العام للمنظمة
العربية لحقوق الإنسان للأعراب عن تضامنه
مع المنظمة ازاء الهجوم الذى تتعرض له وأذاع

وخصوصاً أنه كان رئيس لجنة الاعلام بالمنظمة
فى تلك الفترة؟
وجاءت الاجابة أسهل مما نتوقع من خلال
نشرة "حقوق الإنسان" التى كانت تصدرها
المنظمة فى هذا الوقت والتى كان يشرف على
تحريرها مصطفى بكرى والتى نشرت خبراً
عن المشروع تحت عنوان "مشروع المساعدة
القانونية والتوعية للمرأة ينظم دورة توعية
قانونية"

وكان متوقعاً أن تمر هذه الحملة-
كغيرها- قمصدها معروف ومرفوض. لولا
أن تم القبض على حافظ أبو سعدة أمين
المنظمة المصرية، وأن دخلت "الأهالى"
المعركة!

كتب د. رفعت السعيد الأمين العام
لحزب التجمع ورئيس مجلس إدارة الأهالى
مقالاً فى يوم الأربعاء ٢ ديسمبر تحت عنوان
«كم يساوى ضمير الإنسان؟» حمل فيه
حملة عنيفة على منظمات ومراكز حقوق
الإنسان وعلى نشاط حقوق الإنسان وقادة
المنظمات الذين "لم يترفعوا عن بيع ضمائرهم



في يوم الأربعاء ٢٣ ديسمبر وقبل صدور تقرير المنظمة بخمسة أيام .
والسؤال الذي كان يجب أن يكون موضع تفكير د. رفعت هو: هل كنا سنعتبر تقاضي المنظمة عما حدث موقفاً وطنياً أم أن الموقف الوطني كان يقتضي نشر الحقائق كاملة؟ وهل نشر الحقيقة موضعاً أبعاد الموقف هو الذي تسبب في المشكلة أم أن التجاهل المتعمد لما حدث من جانب أجهزة الحكم كان السبب الرئيسي في تصعيد الأمور لما وصلت إليه؟

بل وتجاهل د. رفعت معلومة وردت في نهاية تحقيق الأهالي تقول: «وذاعت أنباء القهر والتعذيب لمراكز حقوق الإنسان بكندا وللهيئات القبطية بالخارج بسرعة البرق وأرسلت جمعية أبناء النيل باستراليا فاكسا للرئيس مبارك تناشده التدخل لوقف تيار التعذيب والتنكيل بأبناء مصر في الخارج» كل ذلك قبل أن يصدر بيان المنظمة بخمسة أيام فهل كان الغرب بحاجة إلى تقرير المنظمة بعد ذلك؟!!

الأخطر من ذلك أن د. رفعت السعيد وصحيفة الأهالي - وكما كتب حسين عبد الرازق في العربي قد انساقوا وراء خبر منشور في صحيفة "مستقلة" صورة طبق الأصل من مذكرة أو تقرير مباحث أمن الدولة

ونيل أجر مقابل تصديدهم لا هي بذاتها ضمير ومبدأ فكم يساوى ضمير الإنسان في سوق نخاسة المانحين للمسنوحين؟

وواصل د. رفعت حديثه ليصل في النهاية أن هذه الممارسات كانت السبب في "الحديث الهامس والصاخب حول فلان الذي يتقاضى رسماً وعلناً عديداً من آلاف الدولارات كمرتب شهري .. وسيجار فلان .. ومرسيدس فلان"

ويعتني د. رفعت في تساؤلاته والتي افترض فيها صحة ما نشرته الأسبوع فيقول « ألم تشر هذه المفارقة قدراً ولو يسيراً من اقلاب ضمائر حماة حقوق الإنسان عندما حصلوا على الشيك مقابل - كما يقال - تقرير عن أحداث الكشع. وإذا كان المبلغ المرصود لتقرير كهذا يساوى بالجنبيات المصرية قرابة ٨٠ ألف جنيه فهل أنفق هذا المبلغ فعلاً لاعداد تقرير كهذا وهل سافر أصحاب التقرير إلى سوهاج بطائرة خاصة وهل وجدوا في سوهاج كلها فندقاً بعشرين نجمة ليقيموا فيه؟ وهل انفقوا من قوتهم الثمين أو السمين جداً يوماً .. يومين لتدقيق التقرير حتى يتكلف الأمر ثمانين ألف جنيهها أم هي عادة ضرب الفواتير؟!!

ويبدو أن د. رفعت السعيد وهو المؤرخ وأستاذ التاريخ قد اختار الجانب السهل دون أدنى محاولة للبحث أو التحري للتأكد من صحته.

لم يكلف د. رفعت السعيد نفسه عناء الرجوع إلى بيان المنظمة الذي صدر بعد اجتماع مجلس أمنائها يوم ٢٦ نوفمبر والذي وزع على جميع المهتمين بالموضوع يوم ٢٩ نوفمبر لتداوله الصحف ومن بينها الأسبوع يوم ٣٠ نوفمبر وقبل صدور الأهالي - التي قامت بتجاهله - بيومين والذي خرج ليؤكد على أن تقرير المنظمة لم يتكلف أكثر من ٣٢٣ جنيهاً وأن الشيك هو جزء من تمويل لجنة حقوق الإنسان بمجلس العموم البريطاني لمشروع المساعدة القانونية للنساء والمعوقين.

بل أن مقال د. رفعت قد تجاهل مجموعة من الحقائق الأخرى - فضلاً عن أنه تجاهل مضمون التقرير نفسه - وهي أن الأهالي هي التي سبقت الجميع بنشر تفاصيل ما حدث في الكشع

العالم بقى قرية صغيرة جداً
مفيهاش مكان للشعارات



في كيلهم للاتهامات إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. فهل خبرة د. رفعت السعيد مع تقارير المباحث وهو الذي اكتوى بنارها وذاق مرارتها في كثير من القضايا التي نالت ونالت عدداً من رموز حزبه ومن بينهم رئيس تحرير الأهالي الحالي تؤكد صدق هذه التقارير؟

وعموماً فليست قضية التفاحة وقضية بلغاريا بعبدة عن الذاكرة. ففي عام ١٩٧٩ في عشية انتخابات مجلس الشعب المصري فرجى عدد كبير من الناس بالقبض على مجموعة من المرشحين لمجلس الشعب و عدد من الصحفيين واتهموا جميعاً بالتخابر مع دولة أجنبية وتقاضى مبالغ مالية بهدف تسريب معلومات تضر بأمن البلاد وكان من بين المتهمين في القضية بناء على ماورد في تقارير مباحث أمن الدولة من معلومات أحمد طه عضو مجلس الشعب المستقل. ونيل زكي - رئيس تحرير الأهالي - من الأخبار والصحفية ليلى الجبالي من الجمهورية. وانتهت القضية ببراءتهم جميعاً بعد أن حيل بين بعضهم وبين الترشيح في انتخابات هذا العام.

وكانت قضية التفاحة هي إحدى الأزمات المهمة التي تعرض لها عدد من المثقفين المنتمين للياسر المصري وكان كثير منهم ينتمى لحزب التجمع . ففي أعقاب حملة سبتمبر ٨١ وبعد أن ألقى السادات القبض على مجموعة كبيرة من السياسيين واتهم عدد منهم بالتخابر لحساب الاتحاد السوفيتي وكان التهم الرئيسي في القضية هو محمد عبد السلام الزيات والذي كان السادات قد عينه نائباً



لرئيس الوزراء في أعقاب انقلاب مايو ٧١ واستمر في الوزارة طوال عام ٧٢ ولكن الخلاف نشب بينهما نتيجة لكثرة اعتراضات الزيات على سياسات السادات ليقل الزيات من الوزارة وفي هذه الأثناء وبعدها كان الزيات قد أصبح رئيساً لجماعة الصداقة المصرية السوفيتية.

وبعد معاهدة كامب ديفيد وبدءاً من عام ١٩٧٩ أصبح منزل عبد السلام الزيات مكاناً لتجمع عدد كبير من المعارضين اليساريين يتبادلون فيه وجهات النظر ويتحدثون عن معارضاتهم لسياسات السادات القائمة وتكونت هذه المجموعة من: عبد السلام الزيات - وقباري عبد الله - ومحمود القاضي - وحسين عبد الرازق - ود. فؤاد مرسى - د. محمد أحمد خلف الله - كمال الأبراشي - صبرى مبدى - وفريدة النقاش - ود. لطيفة الزيات ومحمد عودة - وأمينه رشيد وآخرون.

وفي هذه الأثناء تم وضع أجهزة تنصت داخل منزل الزيات ووضعت تليفونات كل المجموعة تحت المراقبة وبدأت المخابرات في مراقبتهم وسجلت محاضر المخابرات العملية تحت اسم كودى هو «عملية التفاحة». وتم الكشف عن القضية عقب أحداث سبتمبر ليتم القبض عليهم جميعاً بتهمة التخابر مع الاتحاد السوفيتى وبدأت الصحف الحكومية وعلى الأخص جريدة «مايو» فى كيل الاتهامات للمقبوض عليهم بالقضية متهمه إياهم بالعمالة والخيانة .. إلى غير ذلك من التهم.

وبعد تحقيقات المدعى العام الاشتراكى أحيلت القضية للنيابة العامة. وعلى الرغم من أن تفرغ التسجيلات التى قيل أنها قد تكلفت مليونين من الجنيهات قد ملئت دولاباً من المستندات إلا أن النيابة لم تجد فيه مايدل على حدوث أية جريمة . فتم حفظ القضية. لقد عانى اليسار المصرى بكافة فصائله واتجاهاته الأمرين من قسوة الاتهامات الباطلة التى وجهت إلى أعداد كبيرة من رموزه بالعمالة أو التخابر أو تلقى تمويل أجنياً بهدف إلحاق الضرر بالمصلحة العامة - ولهذا فان تورط الأهالى فى هذه القضية فى هذا التوقيت وبهذه الطريقة سيظل محل تساؤل

لدى الكثيرين لفترة طويلة.

عموماً قصصية صدور الأهالى كان قد صدر أمر من النيابة العامة باستدعاء حافظ أبو سعده الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان للتحقيق معه فيما نسبته الأسبوع من اتهامات . وبدلاً من أن تحفظ النيابة العامة التحقيق فى البلاغ الذى لم يتوفر أى دليل يؤكد صحته قامت بتصعيد الموقف واستدعت نصوصاً ميثه من قانون العقوبات لتوجه إليه اتهامات بتكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة وقبول رشوة. ويصدر أمر المحامى العام لنيابات أمن الدولة بحبسه ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات ولتكون النيابة للمرة الثانية بعد أحداث الكشح أحد الأسباب فى تصاعد الحملات التى تتهم مصر بانتهاك حقوق الانسان.

واستغلت الأسبوع الجو السئ الذى أثارته حملتها وقرار النيابة لتثير الكثير من الأكاذيب حول عمل هذه المنظمات - ويتناسى مصطفى بكري أن عدداً كبيراً من هذه المراكز كانت هى العون الرئيسى للصحافة والصحفيين فى كثير من معاركهم مع السلطة - وليتهمهم بتلقى ملايين الدولارات نظير مشروعات وهمية وبحوث مشبوهة تاجر بعرض الوطن ويتهم نشاطها بأنهم نشطاء جمع الأموال.

ويبدو أن مصطفى بكري قد نسى أو تناسى أن أحد هذه المراكز هو مركز المساعدة القانونية كان أول من تصدى للدفاع عنه عندما اعتقلته أجهزة الأمن فى يوم الاثنين ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ أثناء رئاسته لتحرير جريدة الأحرار وكانت من بين التهم الموجهة اليه طلب وأخذ عطايا من دول أجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة مصر.

ودارت التحقيقات فى جانب كبير منها حول مصادر تمويل الأحرار وذكرت تقارير مباحث أمن الدولة أن مصطفى بكري قد تقاضى ٨٠ ألف دولار من سفارة اليمن بعد انحياز الجريدة لرئيس اليمن الشمالى على عبد الله صالح فى سياق صراعه مع حكام اليمن الجنوبي أثناء اشتعال الصراع بينهما.

عموماً فلقد كشفت الحملة الأخيرة ضد منظمات حقوق الانسان والجمعيات الأهلية إلى أن الحاجة أصبحت ملحة إلى إجراء مناقشة جادة وهادئة ومسئولة لموضوع الجمعيات الأهلية وضرورتها بالنسبة للمجتمع المصرى وخصوصاً فى ظل الهجمة الحكومية الشرسة التى تمهد لضرب هذه الجمعيات على الرغم من أن التطورات الأخيرة فى مصر والعالم الثالث تظهر بوضوح أن تمكين المجتمع السياسى والمدنى من النمو فى مناخ صحى يمثل أحد المستلزمات الضرورية لتحقيق التنمية والاستقرار. فالجمعيات الأهلية فى كثير من دول العالم تمثل جزءاً هاماً وحيوياً

تقارير ميدانية

قوانين منتهكة - وضحايا بلا تعويض

دراسة ميدانية
عن
عمال المناجم والمهاجر بينى سوف
والطوبى الطفلى بأسوان

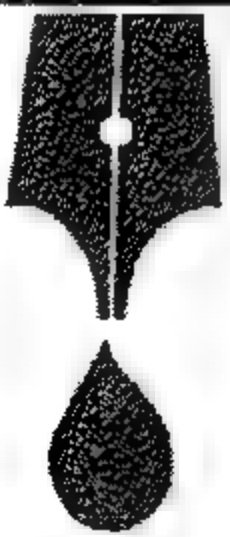


مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

مساعدة



رفض الترخيص لحزب الوسط المصرى
العمل الأمل
التعريض بالحكمة الدستورية أعضاء صالح على الدستور
الى الين



معركة حرية الصحافة

دراسة نقدية للقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥
والتشريعات المقيدة لحرية الصحافة
ومشروع قانون لحرية الصحافة والصحفيين

مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

مناقج من منشورات مركز المساعدة



داخلية أسبق إلا أنه هرب للخارج ، إلى قضية اهدار ٢٠٠ مليون جنيه من أموال الدولة والتي عرفت بقضية « فوزى السيد » ملياردير مدينة نصر.

ثم جاءت قضية التسهيلات التي منحتها بعض البنوك الحكومية إلى جورج حكيم والذي استولى على سبعة ملايين و ٧٧٠ ألف جنيه وفر بها إلى الخارج ، وقضية محمود عبد المنعم المقاول الذي بنى ١٥ برجاً جميعها بدون ترخيص ، إلى قضية أحد وكلاء الوزارة بمحافظة البحر الأحمر « م.م.ب » والتي حملت رقم ٣٢٥ حصر جهاز الكسب غير المشروع والذي استطاع خلال أشهر قليلة تكوين ثروة ضخمة من خلال استغلال منصبه وسلطاته فى عمليات توصيل الكهرباء بالمخالفة لأعمال القانون عن طريق الرشاوى والذي تبين أنه يمتلك عدة عقارات وعزة و ٢٠ قداناً وقبلاً مكونة من أربعة طوابق وعدة سيارات فاخرة.

وكانت قضية العام -١٩٩٤- هي القضية التي كشفت عن تورط ٦ ضباط داخلية فى بيع أسلحة وزارة الداخلية لتجار

من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعليه فإن مناقشة موضوع التمويل وكشف الحقائق حوله وحول الممولين ووضع ضوابط له بحيث يخضع لمراقبة الرأى العام والجمعيات العمومية لهذه الهيئات دون أى تدخل إدارى بات ضرورة ملحة هو الآخر. وبخصوصاً وأن الظاهرة اللافتة للنظر فى الحملة الأخيرة على منظمات حقوق الإنسان كانت هى غياب الحقائق ونقصها والتي استغلها البعض بطريقة ملتوية للتأثير على الرأى العام وللنيل من عدد محدود من المنظمات والجمعيات والتي باتت تزج الحكومة ، فى حين صمت تماماً عن أخرى ترضى عنها الحكومة أولاً تهتم بها فى حين أنها تحصل على ٨٠٪ من إجمالي التمويل الذى تقدمه الحكومات والمنظمات غير الحكومية فى العالم.

وخلال الحملة الأخيرة على منظمات حقوق الإنسان اختلط الحابل بالنابل واختلط الشريف بغير الشريف والمغرض بغير المغرض. فبين الذين أثاروا قضية التمويل الأجنبى لمنظمات حقوق الإنسان فى أقل الأوقات ملائمة لذلك مخادعون لا يقولون إلا باطلاً ومغرضون لا يقولون حقاً إلا إذا أرادوا به باطلاً وسدج يقولون حقاً من النوع الذى لا يخدم إلا الباطل ومخلصون لديهم مخاوف مشروعة تستحق المناقشة وهم الذين نعى بمناقشتهم.

ولكن فى البداية وقبل المناقشة لابد أن نتفق على أن أى نشاط إنسانى مهما كان نبيله وسمو هدفه فانه من الممكن أن يكون عرضه لحدوث بعض التجاوزات من قبل بعض أصحاب النفوس الضعيفة أو المستغلة وخصوصاً فى المجتمعات التى ينتشر بها انتهاك حقوق المواطنين الأساسية أو التى تعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية اللازمة لمعيشة مواطنيها أو فئة منهم سواء كان هذا النشاط أهلياً أم حكومياً أم نشاطاً خاصاً.

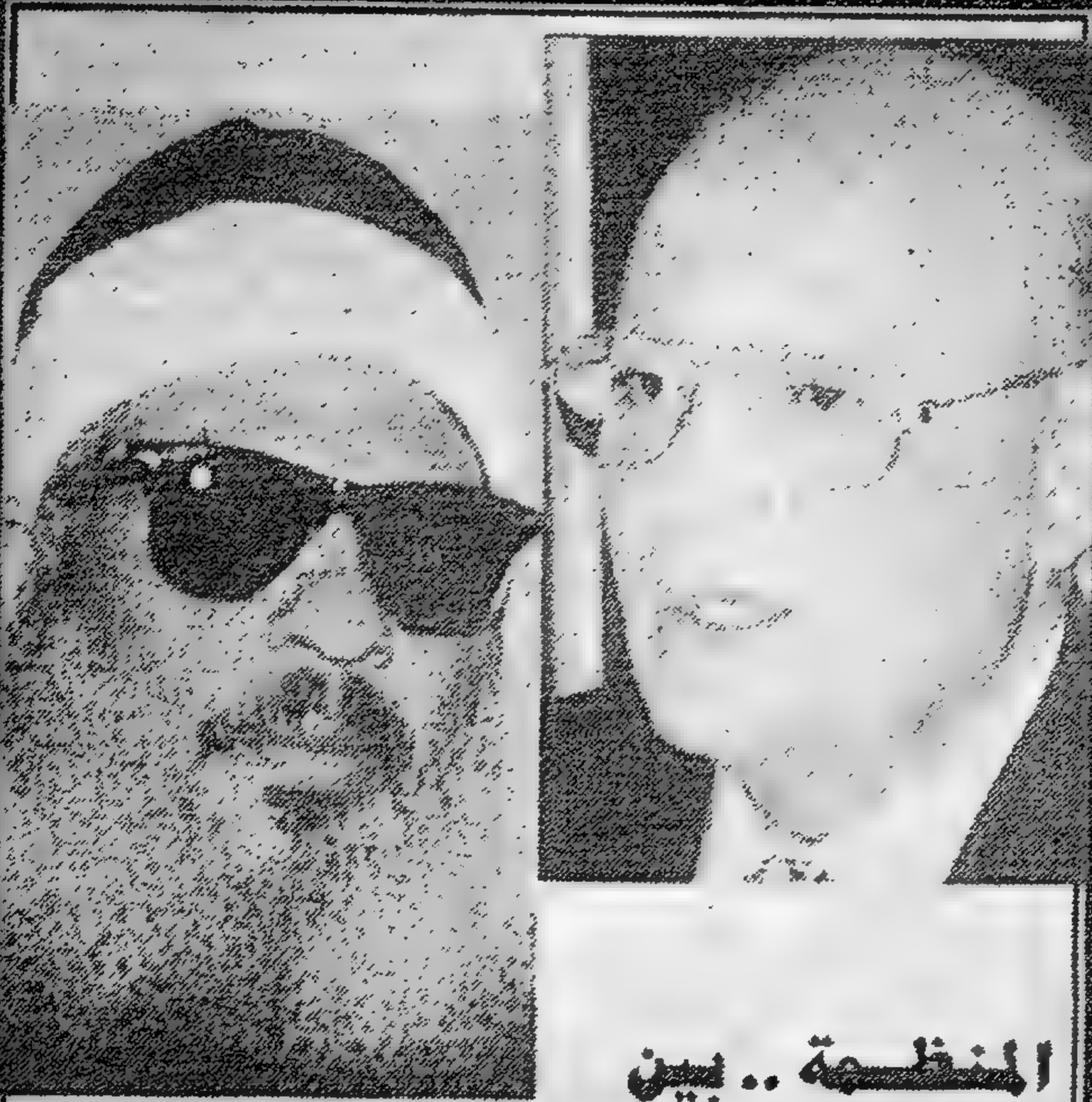
ولعل المتابع لعدد واحد من أعداد روز اليوسف - قبل التحول الأخير الذى طرأ عليها - هو عدد ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤ « عدد السنة » سيصدده حجم الفساد الذى تناوله موضوع واحد من موضوعات هذا العدد من خلال رصده لقضايا الفساد فى سنة واحدة هى سنة ١٩٩٤ فمن قضية لوسى أوتين والتي طالت عدداً كبيراً من المسئولين فى الدولة ، إلى الاتهامات التى تبادلها كل من وزيرى الداخلية زكى بدر وعبد الحليم موسى بسبب إحدى شركات الأمن الخاصة ، إلى التحقيق مع أحد مساعدى وزير الداخلية والمدير التنفيذى لصندوق تأمين ضباط الشرطة والذي اتهم بالاستيلاء على قطع من أراضى الدولة كما اتهم باهدار ٣٥ مليون جنيه من أموال الدولة أيضاً ، إلى قضية عصابت الترتيك الشهيرة والتي اتهم فيها أحد أبناء وزير

الأسلحة بالصعيد والتي وصل معظمها ليد الارهابيين.

وكانت الصدمة الكبرى هى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات والتي خرجت لتقول أنه قد تم اهدار ما قيمته ١٤٠ مليون جنيه خلال عدة أشهر من عام ١٩٩٤ وأن قيمة أراضى الدولة التى تم الاستيلاء عليها قد تعدت ما قيمته ٣ مليارات جنيه حسب ما نشرت روز اليوسف.

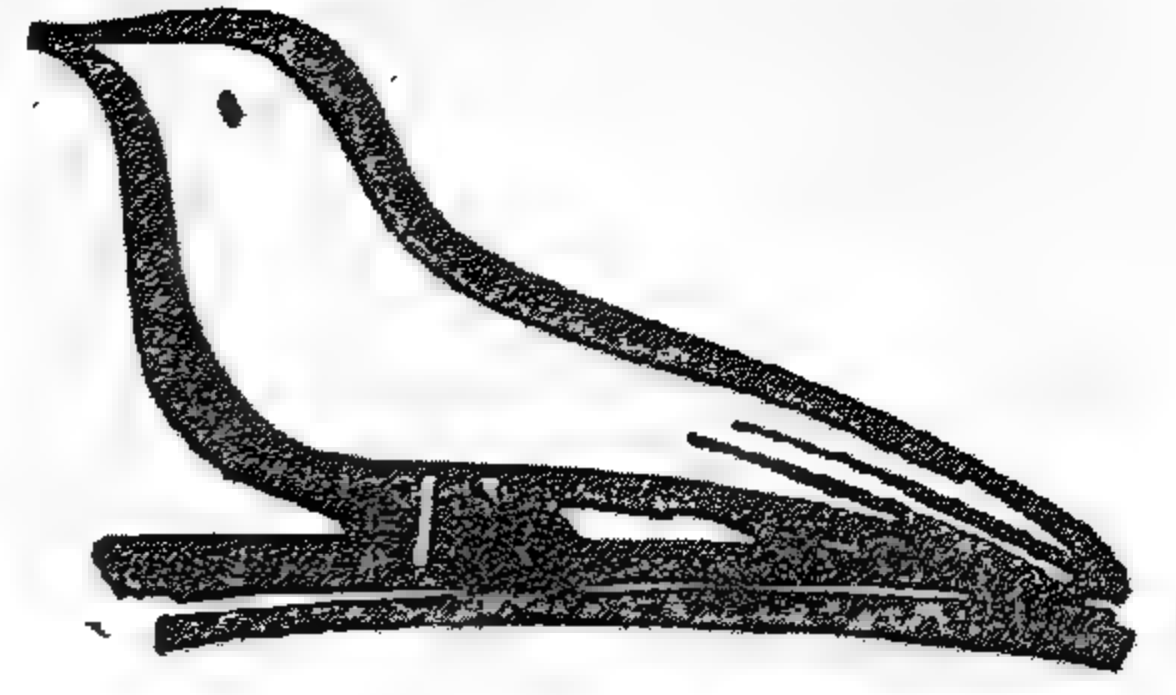
ولعل رقم واحد من الأرقام التى تداولتها روز اليوسف فى قضايا ١٩٩٤ وحدها يفوق ميزانيات جمعيات حقوق الإنسان مجتمعة

حقوق الإنسان



المنظمة .. بين

مطرقه الحكومة وسندان الجماعات



منذ بداية عملها وحتى الآن.

وعموماً فإن مجلس الشعب وأعضاءه لم يسلموا من التهم الموجهة إليهم بالفساد فمن قضايا نواب القروض إلى الخبر الذي نشرته جريدة الوفد المعارضة في صدر صفحتها الأولى يوم ١٢ ديسمبر الماضي وأثناء الحملة على نشطاء حقوق الإنسان والتي اتهمتهم بالترجيح تحت عنوان "مجلس الشعب يبحث عن ٦٥٠ مليون دولار" المبلغ منحة أمريكية وزعت على المحظوظين من النواب ورجال الأعمال.

وعليه نستطيع أن نقول إن التقييم الحقيقي والموضوعي لأي نشاط انساني لابد أن يراعى حجم الدور الذي يقوم به في خدمة المجتمع وقضاياها الأساسية قياساً إلى حجم هذه التجاوزات التي تحدث فيه ومدى القدرة على تجنبها. وانطلاقاً من هذه القاعدة من الممكن أن نتطرق إلى مناقشة قضية التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية.

وأظن أن البداية ينبغي أن تكون كشف الحقائق عن المؤسسات الممولة وحجم التمويل سواء الذي يتوجه إلى الحكومة أو الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان والضوابط التي ينبغي مراعاتها عند تلقي هذا التمويل ومدى مراعاة الجميع لها وأخيراً الدور الذي تسهم به هذه الجمعيات في ارتقاء المجتمع ومدى الحاجة الحقيقية له.

لقد جاء جانب كبير من الحملة على منظمات حقوق الإنسان انطلاقاً من موقفين متباينين من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. الموقف الأول هو موقف بعض التيارات الفكرية المحافظة والتي ترى أن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان جاء نتاجاً للحضارة الغربية الضليعية وبناء عليه فإن كل ما يهدف إليه الغرب من تمويل للمنظمات غير الحكومية هو القضاء على الحضارة العربية الإسلامية والدين الإسلامي والهوية الإسلامية

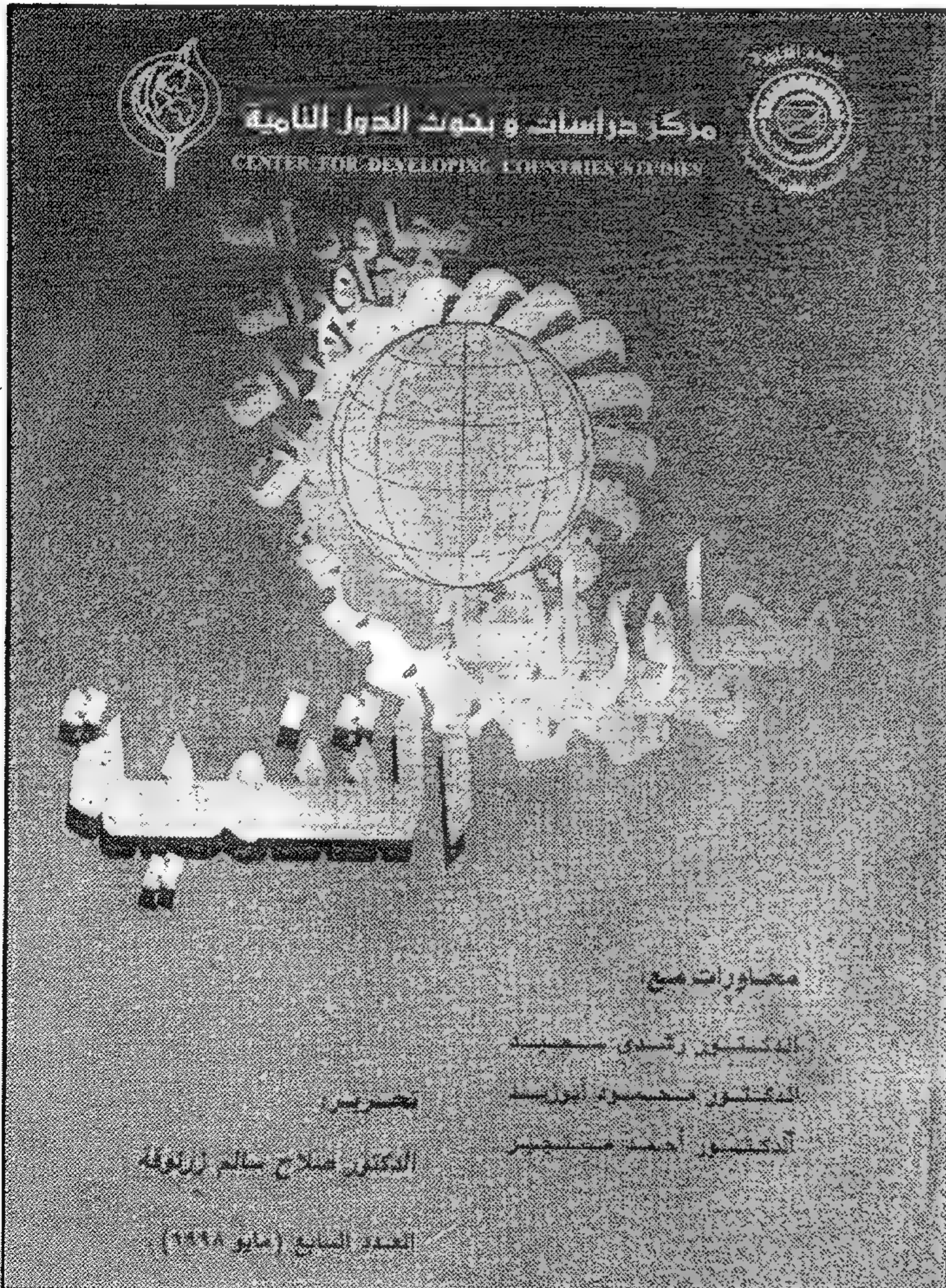
ولعل الذين يتبنون هذا الموقف يتجاهلون بعض الحقائق الأساسية وهي أن الميثاق العالمي لحقوق الإنسان قد جاء نتاجاً لكافة الحضارات الإنسانية فالذين قاموا بصياغته هم مجموعة من الشخصيات العالمية البارزة من كافة أرجاء المعمورة وعليه فلقد كان

للغرب دور بارز في صياغته حيث اشترك في لجنة الصياغة كل من شارل مالك من لبنان ود. محمود عزمي من مصر والذي كان له الدور البارز في تعديل عدد كبير من بنوده. هذا بالإضافة إلى عدد من الشخصيات العالمية من الصين ونيوزيلندا وكندا وفرنسا وكان العضو الممثل للولايات المتحدة في صياغته هي "اليانور روزفلت" زوجة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والتي ناضلت من أجل إلغاء عمل الأطفال في الولايات المتحدة وتحديد حد أدنى للأجور وإصدار قانون يمنع الحكم بالاعدام بلا محاكمة

وبعد ذلك عرضت مواد وينود الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والتي وصل عددها إلى ٣٠ حقاً من حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والحريات الأساسية في الفكر والعقيدة على الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة آنذاك وكان عددها ٥٦ دولة ليتم إقرارها في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعد موافقة ٤٨ دولة منهم عليها بينما

امتنعت الثمان دول الباقية عن التصويت. الموقف الثاني هو موقف تيار فكري آخر يرفض الميثاق وأي تعامل مع الغرب على أسس أيديولوجية جامدة ومن موقع يساري على اعتبار أن الميثاق والحملة العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان ماهي إلا سلاح في يد الغرب وأمريكا للتدخل في شئوننا... وأنها جاءت نتاجاً لعملية العزلة وتسعى لتكريس مفاهيمها على المستوى العالمي. ولعل هذا الموقف يتجاهل مجموعة من الحقائق الأساسية:

الحقيقة الأولى هي أن الغرب ليس كتلة واحدة صماء. فالغرب كله ليس عبارة عن قوى متعصبة عرقياً ودينياً وليس الغرب هو ما قامت به فرنسا في الجزائر أو أمريكا في فيتنام وما تقوم به الولايات المتحدة تجاه العراق الآن فقط وإنما هناك قوى أخرى ديمقراطية في الغرب ذات نزوع أخلاقي إنساني وتتعاطف بصدق مع حقوق الإنسان ومع مواقف الدول الفقيرة والصغيرة وهذه القوى حملت بصدق رسالة حقوق الإنسان وتكبدت تضحيات





وكان من بين المبررات التي ساقها المطالبون بوقف التمويل الأجنبي للمنظمات الأهلية ومراكز الأبحاث أن عدداً من هذه المراكز أصبحت تقوم بدور أجهزة المخابرات في السابق عن طريق قيامها ببعض الأبحاث الممولة والتي تسعى لكشف أدق المعلومات عن البلاد وتهدف إلى زعزعة الأمن القومي وتكدير السلم العام.

وفي معرض تقديمه لهذه الأراء يقول د. مصطفى كامل السيد الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية لقد تناسى عدد كبير من الذين أثاروا ذلك عدداً من الحقائق:

١- أنه في وقت تنفجر فيه المعرفة على مستوى العالم أصبح البحث العلمي هو قضية أمن قومي بالنسبة لمصر وبالنسبة للعرب. فالتفوق الإسرائيلي على العرب وخطب ود إسرائيل من جانب قوى دولية كانت صديقة للعرب حتى وقت قريب وتبني مواقفهم تماماً مثل الهند والصين يعود للتفوق العلمي الإسرائيلي. وإذا كان التمويل المحلي لهذه الأنشطة سواء عاماً أو خاصاً غير قائم فقد تحققت فائدة بتنظيم هذه الأنشطة بالاعتماد على تمويل من هيئات أجنبية غير حكومية.

٢- أنه لا حاجة للدول الأجنبية لتمويل مراكز الأبحاث في أي مكان في العالم وخصوصاً أن البحث العلمي طبيعته أن يكون علنياً وفي ظل ثورة المعلومات الأخيرة والانترنت وغير ذلك فإنه يمكنك بالضغط على زر صغير من أضرار الكمبيوتر استدعاء كل الأبحاث التي أجريت في مجال معين من مجالات المعرفة على مستوى العالم. وفي كل الحالات التي أعرفها فإن نشاط مراكز الأبحاث يكون نشاط علنياً ومتاح للكافة ولا يوجد بينها من يقوم بأبحاث سرية.

٣- أنه لا حاجة للقوى المعادية لمصر لاستخدام مراكز الأبحاث في الحصول على المعلومات عن المجتمع المصري. فإذا قلنا إن الجهات المعادية هي الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تحصل على أفضل بيانات عن المجتمع المصري والاقتصاد المصري من خلال المؤسسات الحكومية نفسها وهذا هو أحد شروط المعونة الأمريكية لمصر.

"تمتلك الولايات المتحدة أكبر شبكة لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في العالم قد يصل عددها إلى ملايين المنظمات وتنتشر في كل مكان بدءاً من واشنطن إلى نيويورك إلى أصغر بلدة يوجد فيها الإنسان الأمريكي سواء كان مالكا لأصول الإنتاج أو عاملاً في أي قطاع اقتصادي أو متعطلاً."

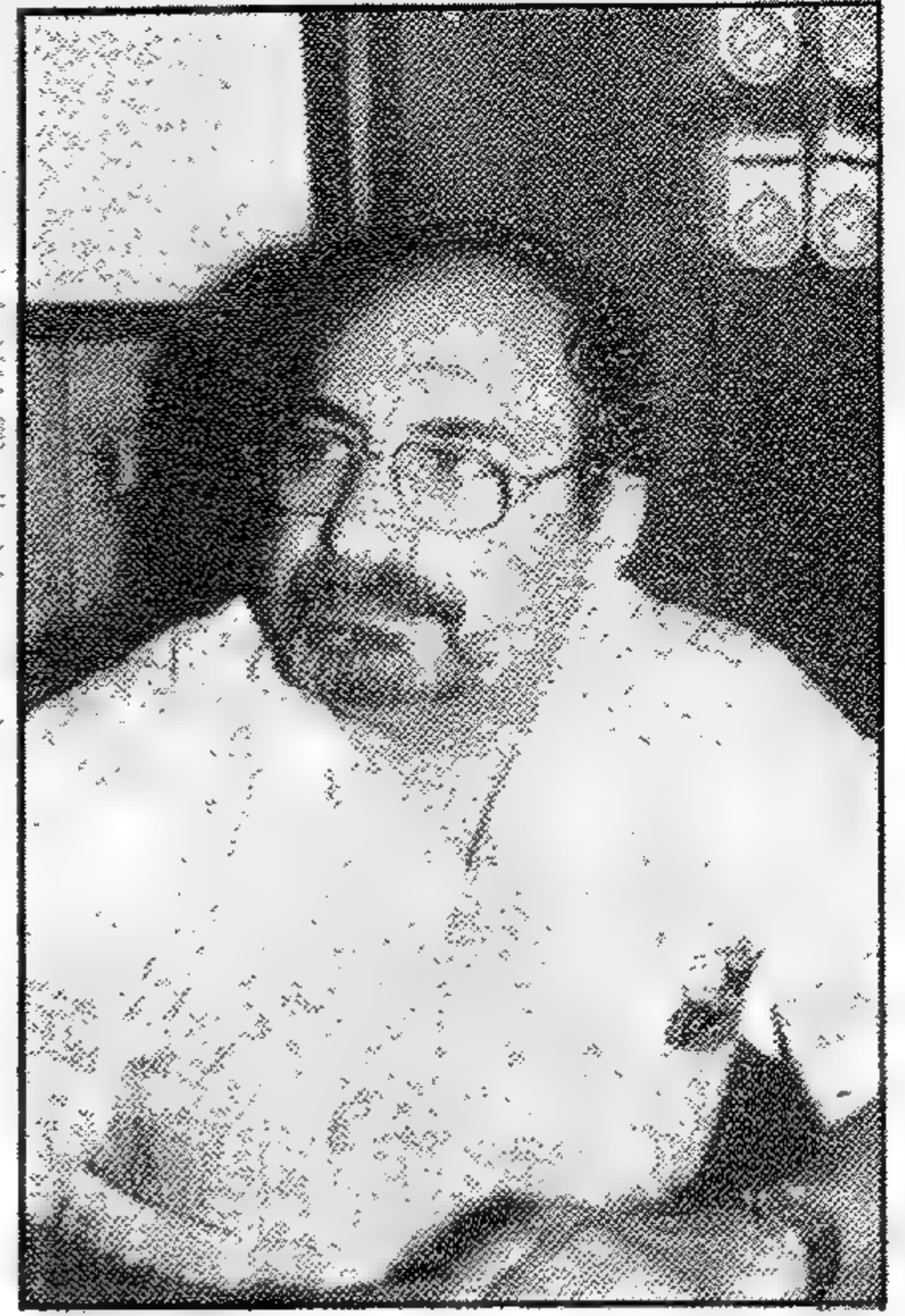
ثم تضيف في فقرة تالية: "أن هذه المنظمات بجانب امتلاكها للمال، فإنها تمتلك قدراً هائلاً من الحرية فأى مجموعة من البشر يستطيعون التجمع معاً وتكوين جمعية أو منظمة أو مؤسسة طوعية غير هادفة للربح تتخصص في العمل في مجال الفقراء أو المرأة أو الطفولة أو الزواج أو الكوارث أو الزلازل أو حتى حماية الفراشات من الانقراض."

ثم تحدثنا أمينة شفيق عن تجربتها في التعامل مع بعض هذه المنظمات فتقول: "وفي زيارتي الأخيرة للولايات المتحدة تعاملت مع منظمين كان لهما موقف موحد من أطفال العراق والحصار المفروض على الشعب العراقي الشقيق من مطلق إنساني بحت الأولى هي منظمة الصحفيين الزوج المسلمين والثانية هي منظمة مجتمعات بردهوف وهي منظمة مسيحية."

وتعتبر المنظمين نموذجاً لعدد من منظمات المجتمع المدني في الغرب والتي تظهر بوضوح أن الغرب ليس كتلة واحدة متجانسة فعلى الرغم من أن إحداها إسلامية تتمسك بمبادئ الإسلام الحق والأخرى مسيحية تتمسك بمبادئ المسيحية الحق إلا أنهما اتخذتا موقفاً مغايراً تماماً لموقف حكومتيهما من قضية الحصار على العراق وعلى الشعب العراقي الشقيق."

وهو ما ينقلنا للحقيقة الثانية التي يتجاهلها أصحاب الموقف الثاني في رفض التعامل مع المؤسسات الغربية بشكل عام أن الوضع داخل هذه المجتمعات يختلف تماماً عما يحدث لدينا هناك ديمقراطية حقيقية في هذه البلاد وانتخابات وتداول للسلطة مما يجبر حكومات هذه الدول على تمويل منظمات حقوق الإنسان وتقديم الدعم لها برغم اختلاف الأهداف.

أما الحقيقة الثالثة فهي تتعلق بعملية العولمة. فالذين يرفضون التعامل مع الغرب بحجة أن ذلك سيؤدي لتكريس مفاهيم العولمة يتجاهلون حقيقة مهمة وهي أنه إذا كان للعولمة جانب اجتماعي واقتصادي وثقافي سلبي ينبغي التصدي له فإن لها جانب إيجابي ينادي بحقوق الإنسان وحرية تدفق المعلومات وحرية الاتصالات ويؤسس للثورة العلمية الحديثة ينبغي التعامل معه والتشكك به حتى نستطيع أن نختار الهوة العميقة الموجودين فيها وهذا الجانب هو سبيلنا إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وعدالة وحرية.

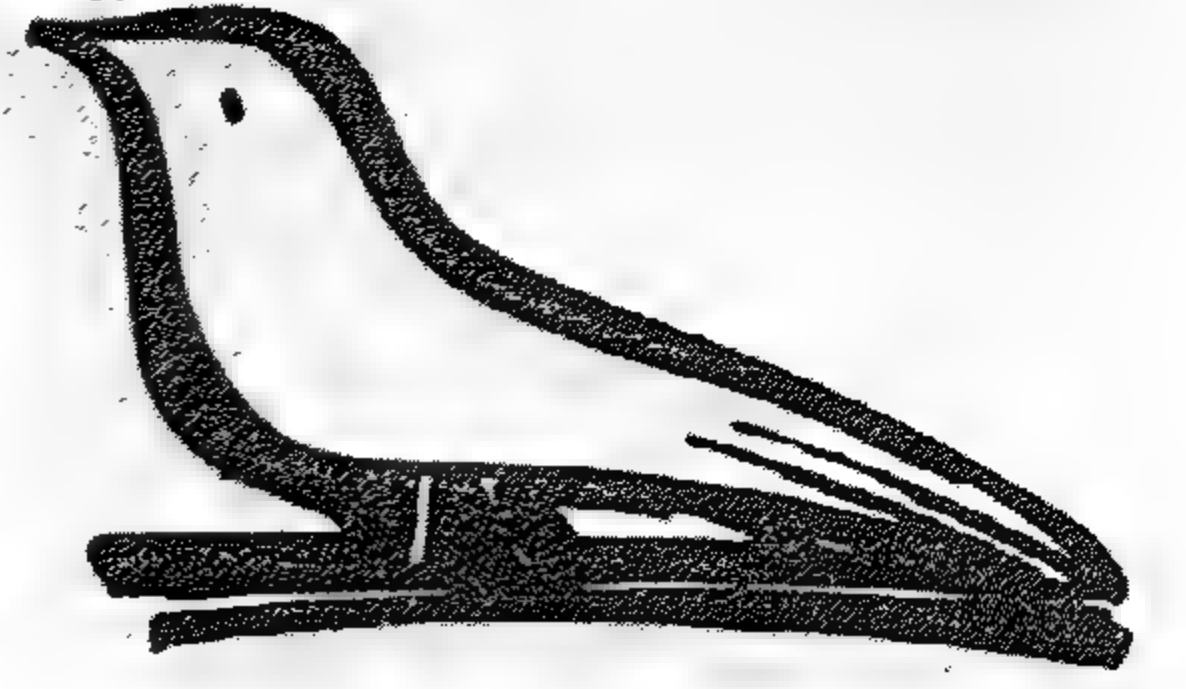


د. مصطفى كامل السيد

كثيرة في سبيل ذلك وليس أدل على ذلك من الحملة التي تعرضت لها مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية ووليام كوهين وزير الدفاع ومستشار الأمن القومي الأمريكي في ستاد جامعة بأمريكا بسبب حملتها الأخيرة على العراق.

وتؤكد هالة شكر الله مستشار مؤسسة نوبل الهولندية في مصر على أن الغرب ليس كتلة واحدة وكذلك فإن الجهات المانحة أو المولين الغربيين ليسوا كتلة واحدة. فهناك عدد من المولين الغربيين الذين نشأوا كنتاج لتفجر بعض الحركات الاجتماعية في الغرب أو خرجوا من رحم الحركات الطلابية في الستينيات والسبعينيات ويؤمنون بالعدالة الاجتماعية ومسئولية الغرب عما يتعرض له العالم الثالث من أزمات ولذلك فهم مهتمين بدعم ما يسمى بحركات التحرر في العالم الثالث وكذلك ما يسمى بعمليات التنمية فيه، وأن كان هذا لا يمنع من وجود بعض المؤسسات المسوأة صاحبة أغراض خاصة وتهدف إلى فرض قيم استهلاكية معينة على شعوب العالم الثالث وخاصة المؤسسات الحكومية منها والتي تهدف إلى تعميق النمط الرأسمالي في التعامل على كافة شعوب العالم في إطار ما يسمى بالعولمة الاقتصادية.

ولعل ما كتبه أمينة شفيق في صحيفة الأهرام يوم ٢٣ أغسطس الماضي تحت عنوان "مؤسسات المجتمع المدني الأمريكي.. مالها وما عليها" تساهم في توضيح الصورة حول طبيعة المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي بالخارج وتبرز الحقيقة الواضحة وهي أن الغرب ليس كتلة واحدة. تقول أمينة شفيق:



أما إذا كانت الجهة المقصودة إسرائيل فالإسرائيليون لديهم مراكز أبحاثهم الخاصة بالدول العربية والباحثون الذين يجيدون اللغة العربية ولديهم أساليبهم في الوصول إلى المعلومات عن كافة الدول العربية بدون الحاجة إلى نشاط مراكز الأبحاث وخصوصاً وأن نشاط مراكز الأبحاث هو نشاط علني متاح للكافة ولا أعرف عن أية علاقات بينها وبين إسرائيل.

أما صلاح عيسى وفي معرض رده على من أثاروا الحملة على مركز الدراسات السياسية بالأهرام بحجة اجرائه بحث ممول يهدف إلى المساس بالأمن القومي المصري فلقد كتب في العدد الأسبوعي من جريدة الجمهورية الصادر في ١٧ سبتمبر يقول "إننا لو أخذنا بمنطق هؤلاء الذين يرفعون فزاعة المساس بالأمن القومي في وجه كل محاولة لمعرفة مشاكلنا والتعامل معها والبحث عن حلول، لكان معنى ذلك أن نغلق كل مراكز الأبحاث ونحول الجامعات إلى فروع لأجهزة المخابرات وأن نفرض الرقابة على الكتب والصحف خشية أن تنشر معلومات يستفيد منها العدو".

لقد استغل البعض وجود فساد أو انحراف في بعض مؤسسات العمل الأهلي والحكومي - الممولة - ولجأ إلى تعميم ذلك على بقية المؤسسات ليعلو الحديث عن الملايين التي يجنيها نشاط العمل الأهلي من وراء ذلك والسيارات المرسيديس والسيجار الفاخر إلى غير ذلك من الأشياء.

وأعتقد أنه من السهولة الوقوف أمام هذه الحملة المغرضة - والتي استغلت بعض الجوانب السلبية في سياسات منظمات العمل الأهلي لتحارب بها اسمي جوانب العمل الأهلي وهو دوره في المجتمع - عن طريق كشف الحقائق عن حجم التمويل الخارجي لهذه المؤسسات قياساً لما يشاع عن أوجه الفساد فيها والمؤسسات الممولة وطبيعة عملها، والشروط التي تفرضها منظمات العمل الأهلي لتلقى تمويل من جهة ما والأسباب التي أدت إلى لجوء هذه المنظمات إلى التمويل الخارجي.

وأثناء الضجة الأخيرة علا الحديث عن دكاكين حقوق الإنسان التي انتشرت لتستفيد

من ظاهرة التمويل وبمنظرة سريعة إلى الإحصائيات سنجد أن هناك ١٤٦٠٠ جمعية مسجلة في وزارة الشئون الاجتماعية طبقاً للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ منها ٣٥٠ جمعية أهلية مركزية لها فروع في المحافظات وتقدم خدماتها للملايين عن طريق بعض المستشفيات والمستوصفات ومدارس فصول محو الأمية والرعاية الاجتماعية والبيئة وحقوق الإنسان والمرأة في حين أنه لا يوجد أكثر من ١٥ مركزاً وجمعية تهتم بظاهرة حقوق الإنسان فهل ١٥ مركزاً على مستوى جمهورية مصر العربية كافية لمتابعة حال حقوق الإنسان فيها بجوانبه المختلفة وما هو الأكثر فائدة بالنسبة للناحية الديمقراطية ولكي



تسرد أفكار حقوق الإنسان بين المواطنين أن يكون لدينا عدد محدود من المراكز تحمل اتجاهات فكرياً معيناً وتدافع عن جانب معين من الجوانب أم أن يكون لدينا مراكز متعددة تدافع عن كافة الحقوق الإنسانية.

أن كل حق من حقوق الإنسان الثلاثين الواردة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان يحتاج لمجموعة من المراكز كي تدافع عنه وخصوصاً في ظل مجتمع ونظام حكم دأب على انتهاك حقوق مواطنيه وما زال مصرأ على ذلك.

عموماً فإن جانباً كبيراً من التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان في مصر يمر عبر بوابة وزارة الخارجية المصرية وطبقاً للاتفاقيات والبروتوكولات المعقودة بين هذه المنظمات والحكومة المصرية فإن حجم التمويل الموجه للمنظمات غير الحكومية ومن بينها منظمات حقوق الإنسان لا يتجاوز ٥٪ من حجم المعونات التي تقدمها هذه الجهات لمصر. تقول الأرقام أن هناك مجموعة من

المؤسسات المانحة هي

مؤسسة داتيدا الدانماركية ، وتقدم منحاً في مجال المياه والصحة والبيئة وسبل توفير الطاقة والمرأة وحقوق الإنسان تبلغ ٢٠٠ مليون مارك دانماركي أي ما يوازي ١١٠ مليون جنيه مصري يخص المنظمات غير الحكومية منها ٤ مليون جنيه ولا يتجاوز نصيب منظمات حقوق الإنسان منها بأي حال من الأحوال ١٥ أو ٢ مليون جنيه بما لا يتجاوز ١٥٪ قيمة المعونات الممنوحة لمصر من المؤسسة.

أما مؤسسة نوكيب الهولندية فلقد قدمت منحاً للمنظمات الحكومية في عام ١٩٩٨ لا يتجاوز قيمتها ٨٢٠ ألف دولار أمريكي لا يتجاوز ما تحصل عليه منظمات حقوق الإنسان ثلث هذا المبلغ.

أما مجموع القروض التي قدمها الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٧ والتي وجهت جميعها لتمويل البنية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية فلقد وصل إلى ٦٣٨ و ٠٧ مليون أكو أوروبي عن طريق (بروتوكول ١-٤) بينه وبين الحكومة المصرية هذا بالإضافة إلى ١١٨ مليون أكو غير خاص بالبروتوكولات . وتمويل الشراكة الأوروبية المتوسطية والذي وصل إلى ٧٥ مليون أكو وتشير الإحصائيات أن الاتحاد الأوروبي قد قدم منحة قدرها مليار و ٥ مليون جنيه وجهت إلى برنامج الإصلاح الصحي.

وتقدم الوكالة الأمريكية للتنمية ٨١٥ مليون دولار سنوياً للحكومة المصرية من أجل تدعيم النمو الاقتصادي وتوجه إلى مشروعات تنمية الصادرات ومنع قروض للمشروعات الصغيرة والأسواق الرأسمالية والتعليم الأساسي والصحة وتنظيم الأسرة والبيئة والبنية الأساسية توجه معظم هذه المبالغ لدعم المشروعات الحكومية بالأساس.

أما مؤسسة فورد الأمريكية فلقد قدمت لمصر عام ١٩٩٧ مليون ومائتين وسبعة آلاف و ٧٠٠ دولار أمريكي ذهب حوالي ٥١٧ ألف و ٦٠٠ دولار منها للحكومة المصرية ، و ٣٠١ ألف دولار للمنظمات التعليمية والبحوث و ٣٩٥ ألف دولار للمنظمات غير الحكومية في مجالات التنمية والمرأة ، جزء بسيط منها توجه لمنظمات حقوق الإنسان.

أما المنظمة السويدية للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان فلا تمول في مصر إلا منطمتين غير حكوميتين هما مركز الأبحاث والدراسات القانونية لحقوق الإنسان ومراكز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ولقد بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها للمركزين معاً في عام ١٩٩٧ سبعة وتسعين ألف دولار.

ومن هنا يتضح أن حجم التمويل الذي تتلقاه المنظمات غير الحكومية وخاصة



الأجنبي لهذه المنظمات ، لما بالغوا في الحديث عنه وكأنها لا تفعل شيئاً إلا الحصول على أموال مشبوهة ولما أخفوا الحقيقة التي تقول بأنها تلج في ظهورها على الخريطة الاجتماعية على الاعتراف القانوني بها وعلى تنظيم قانوني يكفل لها الحصول على تبرعات من الداخل وعلى دعم حكومي ، ويضع الضوابط على ما تحصل عليه من دعم خارجي على نحو يضمن انفاقه في مصارفه الطبيعية ويضمن لها في الوقت نفسه الاستقلال التام.

وفي الحملة الأخيرة على الجمعيات الأهلية وفي القلب منها منظمات حقوق الإنسان علا الحديث عن تبعية هذه المنظمات وعدد من المراكز البحثية سواء الأهلية منها أو الحكومية للجهات المانحة واستند القائمون بالحملة إلى بعض التجاوزات التي حدثت في هذا المجال والتي ارتكبتها مركز أو مركزان من هذه المراكز - وكان سندهم الرئيسي في الحملة هو أن أحد المراكز البحثية العاملة في مجال حقوق الإنسان في مصر قد لجأ إلى إثارة قضية الأقليات في وقت معين وهو الأمر الذي انتقده بشده عدد كبير من المثقفين المصريين أغلبهم من نشطاء عدد كبير من المراكز البحثية الأخرى.

وانطلق عدد كبير من الكتاب بعضهم مغرض هدفه الأساسي النيل من هذه المراكز وبعضهم أثار اللفظ المتصاعد قلعه على

منظمات حقوق الإنسان هو م ضئيل جداً تمر معظمها عبر البوابة الحكومية أولاً. وفي دراسة أخيرة لمنى ذو الفقار إتضح أن إجمالي المعونات والمنح والتمويل الأجنبي لا يشكل أكثر من ٦٪ من إيرادات الجمعيات سنوياً.

وتقول هالة شكر الله مستشار مؤسسة نوبيب الهولندية أن هذه المعونات لا تقدم هكذا هباء فمن المفترض أن يكون لكل منظمة تقدم لها هذه المعونات محاسب يقدم كشف حساب للجهة المانحة كل ٦ شهور وهل صرف المبلغ في البنود التي وضعتها هذه المنظمات والجمعيات الأهلية لتحصل على التمويل أم لا وكل ٦ شهور يبعث المحاسب كشف حساب إلى الجهة المانحة وكل سنة يقدم المحاسب القانوني تقريراً مختوماً يوضح هل تم صرف المعونة في أوجهها المختلفة أم لا ويكون هذا هو الشرط الوحيد الذي تفرضه الجهات المانحة على المنظمات المتولة.

ولمزيد من الأمان فإن بعض المنظمات وخاصة المنظمات الألمانية - فريدريش إيرت وغيرها - تشترط تقديم فاتورة أو إذن صرف بكل مبلغ يتم صرفه حيث تضمن أن المعونات تم صرفها في المشروعات التي وجهت إليها ويتم كل ذلك من خلال مكاتب محاسبية معروفة بحيث لا يكون هناك مجال للتلاعب.

وهكذا - وكما يقول صلاح عيسى - "قلو انصف الذين يتباكون على التمويل

المستقبل فنأدى بضرورة أن تكون هناك ضوابط معينة تضمن عدم تبعية هذه المراكز للجهات المانحة ، ودعى آخرون إلى ضرورة إن تبعد هذه المراكز عن مصادر التمويل الخارجي وتحاول خلق مصادر تمويل داخلية لها تعتمد عليها في عملها ، والرأيان الأخيران هنا اللذان نعني بمناقشتهما.

بالنسبة للرأي الأول يفرض أن كل جهات التمويل الخارجية مغرضة وهو أمر مجاف للحقيقة وسبق أن ناقشناه ليتضح لنا أن عدداً كبيراً منها إن لم يكن أكثريتها له أهداف صادقة حقيقية فأعتقد أن تعدد الجهات المانحة ممكن أن يضع حداً لعدد من هذه الهواجس. ولكن هنا يثور السؤال وهل هذا وحده كاف لضمان استقلال هذه المراكز وعدم تبعيةها للجهات المانحة؟

وأعتقد أن نظرة واحدة على أحد قرارات



وعموماً فإن أى مؤسسة تمويلية لا بد أن يوافق عليها مجلس الأمناء من خلال بعض الشروط التى تم وضعها . لذلك وعلى سبيل المثال فلقد ثار حديث على التعامل مع مؤسسة دانيلا الدانماركية وتم الموافقة على التعامل معها بشكل استثنائى لأنها مؤسسة شبه حكومية . كما قام المجلس برفض التعامل مع مؤسسة فوردي تماماً لما أثير حولها من شبهات

أما د. سوزان فياض من مركز النديم لعلاج ضحايا العنف فتقول «أى منظمة ستفرض علينا أى شرط لن نتعامل معها نحن نعد برنامجنا وهو الذى نأخذ عليه دعماً وعموماً فخلال تعاملنا مع المنظمات الممولة لم يحدث أن فرضت علينا أبداً منها أية شروط وكان الشرط الوحيد هو دورية التقارير المالية. وفى هذا الإطار نحن نرفض التعامل مع السفارة الأمريكية والمعونة لأنها لها موقع قائد فى تدعيم برامج التخصص والتعامل مع إسرائيل كما أن لها دوراً مخرباً فى مجال الصحة فكل برامج المعونة الأمريكية والتي تتلقاها وزارة الصحة تكون مشروطة بالتوجه لأنشطة معينة.

ما أود أن أوضحه أنه من المؤكد أن كل بلاد العالم لها أهداف سياسية عليا ولكن ليست كل هيئة ممولة تعمل على إقرار نفس الأهداف . وعموما فلو فيه شبهة تدخل كنا قفلنا المركز من بابهِ فنحن لانرى المصـول إلا مرة أو مرتين في السنة لإطلاعـه على التقارير المالية."

ويقول د. مصطفى كامل السيد مدير
مركز دراسات وبحوث الدول النامية التابع
لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية " من

سبوح اسماء الله الحسنى
 ١٤١٩ هـ
 حركة حقوق الإنسان
 ١٩٩٩
 حركة حقوق الإنسان
 ١٩٩٩

[illegible]

الاسم : _____	
١	١- اسم الشخصية المدعومة في كل من كلتي الإحصائيات هي : _____
٢	٢- من أين أتت الشخصية المدعومة في الإحصائيات ؟ _____
٣	٣- لماذا أتت الشخصية المدعومة في الإحصائيات ؟ وماذا فعلت ؟ _____
٤	٤- لماذا أتت الشخصية المدعومة في الإحصائيات ؟ وماذا فعلت ؟ _____
٥	٥- لماذا أتت الشخصية المدعومة في الإحصائيات ؟ وماذا فعلت ؟ _____
٦	٦- لماذا أتت الشخصية المدعومة في الإحصائيات ؟ وماذا فعلت ؟ _____

١- ألا يكون موضوع البحث متعارضاً مع توجهات المركز أو سياساته أو المبادئ التي تحكم نشاطه.

٣- رفض أية مساهمات مالية من منظمات أو هيئات اشتهرت بارتباطها بأجهزة المخابرات أو العمل في خدمتها.

٥- السعي للحصول على مساهمات مالية في نشاط المركز (البحوث - النشر) من الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة والمنظمات الاقليمية وخاصة (العربية والأفريقية والآسيوية) وكذلك المنظمات المحلية.

ولكن إلى أي حد يتم تنفيذ هذه القرارات؟

[illegible]

European Human Rights Foundation

وفي هذا الصدد تؤكد إيناس الشافعي المدير التنفيذي للملتقى الهيات لتنمية المرأة أن أولويات الملتقى اجتماعية اقتصادية والمدخل الأساسي لعمله تنمية وليس نسوي ورغم أننا ننتمي للتيار النسائي فإن عملنا الأساسي في هذا المجال هي قضية تأنيث الفقر في مصر وخصوصاً في الأماكن المنسية كالريف وكل عملنا يتم عن طريق التمويل الخارجي أو الجهد التطوعي لمجلس الأمناء وقد بلغ إجمالي عدد الساعات التطوعية التي قام بها أعضاء المجلس ٥٣٠٦ ساعة عمل تطوعي.

وهنا يجب أن نلفت الأنظار إلى أن قائمة النشاط في عدد كبير من المراكز والجمعيات الأهلية تضم عدد كبير من القيادات الفكرية والوطنية من بينهم السيد ياسين - سلامة أحمد سلامة ، حسين عبد الرازق ، عادل عيد ، مصطفى كامل السيد وحسين كروم وسعيد النجار ، د. محمد سليم العوا ، د. أيمن نور ، كامل زهيري ، د. محمود عبد الفضيل ، أ. عبد العزيز محمد هذا بخلاف عدد من القيادات النسائية كفريدة النقاش ، شاهنده مقلد ، فتحية العسال ، أمل محمود بل وتضم عدد من الوزراء والمسؤولين في الدولة مثل د. كمال الجنزوري ، أحمد العماوي

هذا على سبيل المثال لا الحصر يعملون كأعضاء في مجالس أمناء ومجالس إدارة عدداً من هذه المراكز والمنظمات كمركز

٣- تكوين الشباب والقادة:- وتتعامل الجمعية مع ٣٩ مركزاً لنشاط الشباب في ٧ محافظات بالصعيد وبلغ عدد أعضاء هذه المراكز ٢٣٨٠ شاباً و١٦٤٥ فتاة بقيادة ٢٥٤ قائد وقائدة من خلال النشاط الكشفي للجمعية ومعسكرات خدمة البيئة .. وغيرها.

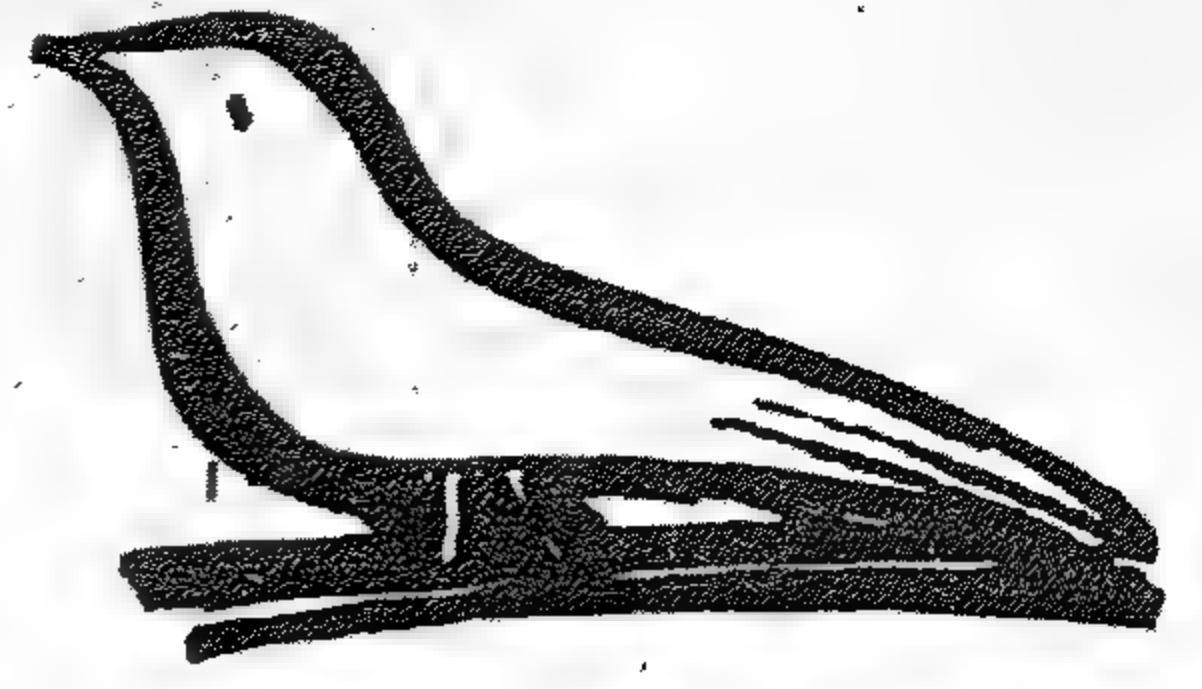
٤- تنمية المرأة: من خلال مراكز تنمية المرأة التي تتعامل مع الجمعية في الصعيد وبلغ عددها ٣٨ مركزاً بها ٨٩ منسقة وتخدم حوالي ٣٠٠٠ سيدة وفتاة ويهدف البرنامج إلى أن تحقق المرأة ذاتها وتشعر بقياتها مما يؤدي لاكتشاف دورها في النهوض ببيتها ومجتمعها.

٥- التنمية الثقافية: وتهدف الجمعية من خلال ذلك إلى إحياء قيمة الكتاب لدى الشباب والأطفال وإعلاء قيمة الحوار والتوعية بحقوق الإنسان

من خلال المكتبات المدرسية التي تحول - بالفعل - ٢١ مكتبة مدرسية منها إلى مكتبات عامة تنظم اللقاءات والندوات والمهرجانات الثقافية ويتردد عليها ٣٠٠٠ مستفيد.

٦- التنمية الاقتصادية: حيث أعطت الجمعية الأولوية للمشروعات الاقتصادية الجماعية الحرفية كالنسيج اليدوي والنجارة حيث يشترك أفراد المجموعة معاً في التدريب والإدارة والانتاج والتسويق وبلغ عدد القائمين بمشروعات جماعية أو فردية بمعاونة الجمعية ما يزيد عن ٥٥١ فرداً في ٤٣ موقعا.

وهكذا ونظرة سريعة إلى ماتقوم به الجمعيات والمراكز الأهلية من أنشطة عن طريق التمويل الخارجي الغير مشروط وبعد الاعلان الكامل عن ميزانيتها وأوجه صرفها (الشفافية) نجد أنها تغطي جانباً كبيراً من النشاطات التي تخلت عنها الحكومة لخدمة عدد كبير من المواطنين من محدودى الدخل والمهمشين بعد تطبيقها لبرامج الخصخصة والتكيف الهيكلي خضوعاً لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى في إطار عمليات جدولة ديونها والحصول على منح ومعونات مالية وقروض جديدة.



غير الحكومية واللجنة القومية للسكان والتنمية والصندوق الاجتماعي.

وجاءت جمعية الصعيد للتربية والتنمية لتمثل أكبر الجمعيات التي تحصل على تمويل خارجي في مصر . فطبقاً للميزانية المعلنة للجمعية لسنة ١٩٩٧ فقد وصل إجمالي إيرادات الجمعية إلى ٧ مليون و٧٩٢ ألف و٢٤٩ جنيه ، منها ٥ مليون و٦٧ ألف و٩٦٠ جنيه تمويل خارجي بينما لم تتعد قيمة التبرعات الداخلية ٦٠٣ ألف و٨٦٠ جنيه مصرياً . ولكن كيف تم التعامل مع كل هذه الإيرادات؟

طبقاً لما نشره هاني لبيب المدير التنفيذي للجمعية في تقرير المجتمع المدني ١٩٩٧ فإن الجمعية تعمل من خلال محددان أساسيان هما التربية والتنمية . وتعد التربية هي العمود الفقري لعمل الجمعية من خلال ٢٧ مدرسة خاصة مجانية غير معانة وتخدم هذه المدارس حوالي ١٢ ألف تلميذاً وتلميذة مسلمين ومسيحيين وموزعين على ٥ محافظات هي (القاهرة والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا) ويعمل بها ٧٣١ شخصاً. وطبقاً لآخر دراسة ميدانية أجرتها الجمعية فإن ٦٥٪ من تلاميذ هذه المدارس دون مستوى الفقر.

ونسلم العمل التنموي للجمعية إلى مجالات متعددة:-

١- مكافحة الأمية: وينتظم في هذا البرنامج ٣٣٥٠ دارساً ودارسة أكثر من ٨٠٪ منهم من الفتيات موزعين على ٤٧ مركز بمساعدة ١٤٧ منسقا ومنسقة.

٢- الصحة: والجمعية تعمل في حوالي ٧٥ موقعاً خاصاً ببرامج التوعية الصحية والعلاج و٢٤ موقعاً لبرنامج رعاية الأمومة والطفولة بل وامتدت بعض نشاطات الجمعية إلى المدارس الحكومية القريبة من أماكن نشاط الجمعية وبلغ عدد المستفيدين من أنشطة الجمعية في مجال الصحة حوالي ٧٣ ألف شخص في ٧١ قرية و٣٦ مدرسة. ولاستوقف نشاط الجمعية عند مجرد علاج الأمراض ولكنه يشمل أيضاً الوقاية منها.



المساعدة القانونية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وملتقى الهيئات لتنمية المرأة ومركز دراسات وبحوث الدول النامية وجميع هؤلاء النشطاء لا يتقاضون مالياً واحداً نظير نشاطهم في هذه المجالس مثلهم في ذلك مثل عشرات بل ومئات الأعضاء في مراكز ومنظمات حقوق الإنسان.

وإذا كان التمويل الخارجي للجمعيات الأهلية ومراكز حقوق الإنسان وعدداً من المراكز البحثية قد أثار هذه المشاكل فلماذا لا يلجأ القائمون عليها إلى الاعتماد على التمويل المحلي أو الحكومي؟

يقول د. مصطفى كامل السيد من المؤكد أن التمويل المحلي هو الأفضل ليس لدواعي الوطنية وحدها ولكن لأن التمويل المحلي يعني أن هناك تقديراً من المجتمع المصري لنشاط المراكز البحثية وأن هناك طلب على نشاطه فالهدف النهائي لأي مركز بحثي هو المساهمة في تطوير المجتمع ونشر المعرفة العملية فيه . ولكن التمويل المحلي غير قائم بالنسبة للمراكز البحثية الموجودة في جامعة القاهرة وخصوصاً كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فلا يتلقى أي منها أي تمويل لامن جامعة القاهرة ولا من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . بل ويندر أن يحصل أي منها على أي تمويل ذي قيمة من جانب القطاع الخاص في مصر أو أي جهات عربية. وأتصور أن الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة للمركز القومي للبحوث أو المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية لا يكفي لتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة للعلماء العاملين

في هذين المركزين.

أما جاسر عبد الرازق فبيلت النظر إلى أن هناك عدد كبير من القيود التي تمنع المراكز من الحصول على التمويل الداخلي . بعضها قانونية حيث أن هناك أمر عسكري يحظر الحصول على تبرعات داخلية إلا بأذن مسبق وبعضها الآخر قيود سياسية فكثير من الناس يتعاملون معنا على أننا مؤسسات سياسية ونخشى من التبرع لى خوفاً من الحكومة . هذا بالإضافة إلى مشكلة الفقر في المجتمع فالطبقة المتوسطة في مصر مطحونة والطبقة المتوسطة هي المصدر الرئيسي لتدعيم هذا النوع من النشاط في أي مكان في العالم.

وتلفت د. عابدة سيف الدولة من مركز النديم الأنظار إلى جانب آخر وهو أن الرأسمالية المصرية الحالية غير حريصة على سيادة جو الحريات في المجتمع بل إنهم طالبوا باستمرار حالة الطوارئ في البلاد وهي حريصة كل الحرص على كسب رضا الحكومة وتجنب اغضابها فيحجمون عن التبرع لمنظمات حقوق الإنسان . وعلى هذا الأساس فليس المهم أن يكون تمويلى محلي أو خارجى مادامت محكومة بعدد من القيود والدوافع الوطنية ومادام المال يستخدم في إطاره الصحيح .

"وأنا أود أن ألفت النظر إلى أن كل اللي ماتوا في العراق ماتوا بفلس عربية" وتلفت هالة شكر الله الأنظار إلى أن الهجمة القائمة الآن على التمويل الخارجى هجمة غير مبررة والهدف الرئيسى منها هو كسر النشاط والفوران الحادث في المجتمع المصرى فالحكومة تخلق الوضع ثم تعاقب عليه . ففي نفس الوقت الذى تدين فيه التمويل الأجنبى فانها تمنع معظم المنظمات من

الحصول على تبرعات داخلية وتصل الأحكام في هذا الشأن إلى السجن ١٥ عاماً. وتؤكد الاحصائيات كلام نشطاء حقوق الإنسان فالأرقام تقول أن الاعانات الحكومية لا تمثل أكثر من ١٢٪ من إجمالي إيرادات الجمعيات وهذه الاعانات توجهت إلى ٣٣٪ من الجمعيات الأهلية فقط بينما تغيب بشكل تام عن منظمات حقوق الإنسان .

وفي إطار الأمر العسكرى الصادر فى أكتوبر ١٩٩٢ والذي يمنع الحصول على تبرعات إلا بأذن سابق فإن ٤٪ فقط من الجمعيات هي التي سمح لها بجمع المال والتبرعات ليس بينها بالطبع أى منظمة من منظمات حقوق الإنسان.

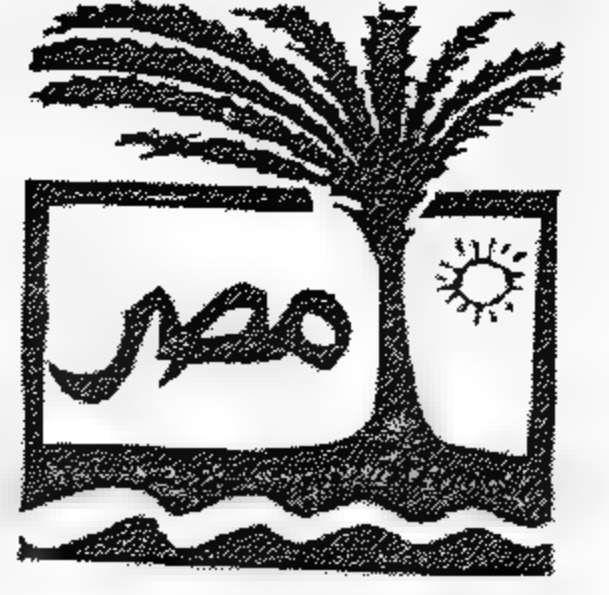
ونتيجة للثقافة السائدة في المجتمع فإن أى تبرعات تتجه بالأساس إلى النشاط الخيري الزكاة بالنسبة للمسلمين والعشور بالنسبة للمسيحيين.

وفي ظل كل هذه القيود فإن الهجمة الأخيرة على التمويل الأجنبى لا يمكن تفسيرها إلا في إطار السعى الحكومي للتبيل من منظمات حقوق الإنسان بعد ما أزعج نشاطها الحكم القائم وخصوصاً في ظل اتجاه الحكم إلى تقييد الحريات بشكل عام.

ويتضح هذا الأمر بشكل كبير عندما نعرف أن كثير من المؤسسات في الدولة بدءاً من الأزهر ومروراً بوزارة الداخلية فالاسكان والصحة تتلقى دعماً يأتي بالأساس مشروطاً بتوجيهه لنواحي معينة فوزارة الخارجية تتلقى ٣٠ ألف دولار سنوياً من مؤسسة فورد في إطار دعم عمليات السلام بل أن وزارة الداخلية تتلقى تمويلاً خارجياً يتوجه بالأساس للصرف على تدريس منهج حقوق الإنسان بكلية الشرطة وباريته نافع.

وفي النهاية وأعتقد أن الضمانة الوحيدة لضبط بعض ما يحدث . ما تجاوزات داخل بعض مؤسسات المجتمع المدني هي إطلاق حرية هذه المؤسسات في خلق آليات مناسبة للرقابة عليه تتطور بتطور حجم مشاركة الناس فيه ويجب أن يكون رهاتنا على رغبة الناس في تطوير مجتمعنا والتحرر من كل أشكال القهر والاضطهاد.





.. العبيد المصريون

فى نهاية القرن العشرين

والفلاحون» ووثقتها الدكتورة فاطمة علم الدين فى دراستها «تاريخ العمال الزراعيين فى مصر»: «فقد الأجرية فى انتفاضتهم التلقائية من يوم ١٦ مارس حتى ٢٣ مارس ١٩٩٩:

- ألف قتيل.

- ١٦٠٠ جريح.

- ٧٣٠٠ سجين سياسى:

* أعدم منهم ١٤٩.

* وحكم بالاشغال الشاقة على ١٤٧

منهم.

.. هؤلاء هم «الأجرية» .. عددا، وإنتاجا

، ونضالا من أجل مصر.

.. ورغم كل ذلك..

فإن «الأجرية» هم أكثر الفئات

الاجتماعية التى تعانى من الفقر والاستغلال

والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية:

* قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

نتيجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية التى سادت الريف المصرى .

- منذ تقنين حق الملكية الفردية للأراضى

الزراعية عام ١٨٩١ وحتى عام ١٩٥٢ -

عاش الملايين من عمال الزراعة والتراحييل ، فى

أسوأ أوضاع من الممكن أن يتحملها الانسان

، والتى نوجزها فيما يلى:

* الأجر : يتراوح بين قرشين وخمسة

قروش ، مقابل مجهود شاق لا يقل عن ١٢

ساعة يوميا تحت أشد الظروف المناخية - برداً

أو حرّاً - قساوة وكثيرا ما كان يحرم الأجرى

حتى من ذلك الأجر ، ولا ينال بديلا عنه سوى

حفنات من الذرة أو الفول أو الحلبة أو..

التبن!

العام - تربو على ١١ مليون فدان .. سواء

بالزراعات المحصولية أو الحضرية والبستانية.

- يسهم ناتج عملهم (حيث يمثلون حوالى

٣٠٪ من مجمل القوى العاملة المصرية)،

بأكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ،

وبحوالى ٢٥٪ من قيمة الصادرات.

- يقدمون -بالإضافة للناتج الغذائى

والمحصولى -حوالى ٦٠٪ من إجمالى الدخل

الصناعى ، من خلال الصناعات القائمة على

الزراعة (كالفول والنسيج والسكر والزيت ..

إلخ) ، أو المرتبطة بها (كصناعة السماد).

* احتلت حركتهم النضالية ، مكانا بارزا

فى تاريخ الثورة المصرية. ولم تكن تلك الحركة

فقط فى المجال الطبقي والاجتماعى دفاعا عن

مصالحهم وحقوقهم الإنسانية ، كما تجلّى ذلك

فى الانتفاضات الفلاحية العنيفة منذ ١٩٤٩

وحتى بدايات ١٩٥٢ ، فى معارك «بهوت

وكفور نجم وساحل سليم» والعشرات من قرى

مصر شمالا وجنوبا.

ولكن أيضا فى كافة المعارك الوطنية فى

تاريخ مصر الحديث، ولعل أبرز مثال على

ذلك دورهم أثناء المعركة ضد الاستعمار عام

١٩١٩، حيث قدم «الأجراء» فى تلك

الانتفاضة الشعبية الهامة ، التضحيات

التالية التى أوردتها بالصيغة الإحصائية

وكيل وزارة الخارجية البريطانية أمام مجلس

العموم البريطانى، (وقد أكدها الباحث صلاح

عزام فى كتابه «مارس ١٩١٩ النامى

عمال الزراعة والتراحييل فى مصر) الذين

يطلق عليهم «الأجرية» ، ليسوا -ولم

يكونوا- مجرد جماعة هامشية فى المجتمع

المصرى.

* فمن ناحية الثقل السكانى:

- فلقد حدد الزعيم الراحل جمال عبد

الناصر- فى خطابه فى ٢٦ مارس ١٩٦٤ -

عدددهم بثلاثة ملايين مواطن.

- وكتب الباحث الفلاحى المعروف الأستاذ

عز الدين كامل- فى دراسته «رأى فى

الاصلاح الزراعى» ، عام ١٩٥٧ -بأنهم

حوالى ٨ ملايين نسمة (ونعتقد أن هذا الرقم

الأخير إنما هو نتيجة إضافة مجمل عدد أفراد

أسر هؤلاء العمال وكذلك المصريين من حائزى

أقل من نصف فدان.

- واليوم -ونتيجة كل العوامل المجتمعية

العامة والزراعية خاصة ، التى سنوردها

تفصيلا فيما بعد- زاد عددهم عن ثلاثة

ملايين مواطن مصرى.

* ومن زاوية دورهم فى الإنتاج الزراعى:

فمع إدراكنا أن غالبية ملاك الأراضى

الزراعية فى مصر ، لا علاقة فعلية لهم بعملية

الإنتاج الزراعى (فيما يطلق عليه ظاهرة

«الملاك الغائبين»). فمن المنطقى أن ندرك

أيضا أنه بجهد وعرق ومشقة العمل والحياة،

على المستأجرين الزراعيين من ناحية وعلى

العمالة الريفية من ناحية ثانية. يقع عبء

الإنتاج الزراعى ، الذى يوفر للمجتمع المصرى

-رغم كافة صنوف الاستغلال والاضطهاد:

-زراعة مساحة جغرافية تزيد عن ٦

ملايين فدان ، ومساحة محصولية -على مدار

عريان نصيف



متوسط الدخل للعامل الزراعى ٢٠٢ جنيه سنوياً ١١

غالبية المجتمع سكانيا وقوته الإنتاجية وتدنى أوضاعهم الحياتية والمعيشية، حيث تتمثل هذه السياسات فى جوهر -وأخطر- محاورها فى تخلى الدولة عن دورها المفترض -تجاه أبنائها وإنتاجها- وترك ذلك بالأساس لقوى الاحتكار والرأسمالية وكبار المستثمرين والملاك، تحت دعاوى «الانفتاح» ثم الإصلاح الاقتصادى ثم «الخصخصة» على الرغم من تعارض ذلك حتى مع القواعد الرأسمالية وتطبيقاتها الأصولية. مما أدى إليه ذلك -بمنطقية الأمور- من المزيد من تريح الأغنياء والمزيد -بالتالى- من إفقار الفقراء.

وكان لا بد لهذا الواقع أن ينعكس -بالطبيعة- على حياة الفلاحين عموما وعمال الزراعة على وجه الخصوص، بما يمكن تحديد محاوره الرئيسية فيما يلى:

١- بلغت نسبة الفقراء فى الريف المصرى أكثر من ٥٠٪ من مجمل سكانه، يعيش منهم -وفقا لتقارير معهد التخطيط القومى- عدة ملايين (فى القلب منهم عمال الزراعة والتراخيل) -فى حالة الفقر المدقع.

٢- التزايد الكبير فى نمو معدل البطالة فى المجتمع، وانعكاس ذلك على الفلاحين وعمال الزراعة، سواء بعدم تعيين الخريجين من أبنائهم، أو بتصفية أو بيع الشركات والمصانع التى كانوا يعملون بها وطردها منها أو تم التخلّص منهم تحت ما يسمى بالمعاش الميكرو.

٣- صدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بشأن الإيجارات الزراعية -والذى ترتب على نفاذه، إما الطرد المباشر للمستأجرين من الأرض -مجال عملهم ومورد دخلهم الوحيد- أو تعجيزهم عن القدرة على الوفاء

لحركاتهم النقابية الوليدة التى تحولت إلى أبنية شكلية -فى غالب الأمر- بينما رجع إلى مقاوولى الأنفار -الذين همّنوا حتى على هذه النقابات- وضع السيطرة مرة أخرى على حياة عمال الزراعة والتراخيل.

«التسردى الكامل، منذ منتصف السبعينيات:

أدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة التنفيذية منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم، إلى إهدار مصالح وحقوق الطبقات والفئات الفقيرة فى المجتمع (وهى

الفلاحون (الاجريه)

قدموا فى ثورة ١٩١٩

* ١٠٠٠ شهيد

* ١٦٠٠ جريح

* ٧٣٠٠ سجين

سياسى اعدم منهم ١٤٩

وحكم

على ١٤٧ منهم بالاشغال

الشاقة

وحتى هذا المقابل - إذا أسمىناه تجاوزا أجراً - كان لمقاوولى الأنفار نسبة ليست قليلة منه.

* والعمل، غير مستقر، تتراوح مدته ما بين ٦٠-١٢٠ يوما، وباقى العام يعيش العامل الزراعى وأسرته تحت الوطأة -الكاملة- للبطالة والجوع.

* والرعاية الصحية مفقودة تماما والأمراض الخطيرة - كالبلهارسيا والانكلستوما والرمم والسل وتلف الكبد والدوسنتاريا والمalaria والجذام... تنهش بدن العامل، وتصل نسبة الإصابة بهذه الأمراض وغيرها -وفقا لتقارير محلية ودولية صدرت عام ١٩٥١- إلى ما لا يقل عن ٩٤٪ من جملة «الأجريه».

* كانت الأمية، شبه كاملة بين الأجريه وأبنائهم، ولم يكن للتعليم أى موقع بين أبناء الفلاحين -والعمال المزارعين بشكل خاص- سوى فى النصف الثانى من الأربعينيات وأوائل الخمسينيات حيث التحقت نسبة شديدة المحدودية منهم بالمدارس الالزامية التى أنشأتها حكومة الوفد.

* الإصلاح الزراعى، والعمالة الريفية:

حرص مشرعو المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ -المعروف باسم «قانون الإصلاح الزراعى»- على تضمين مواد بنصوص واضحة ومحددة بشأن حقوق العمال الزراعيين، وذلك بتقرير حد أدنى لأجر العامل الزراعى (١٨ قرشا)، وبإقرار حقهم -لأول مرة فى تاريخ مصر- فى تشكيل نقاباتهم.

وبعد تحولات ١٩٦١ الاجتماعية المتقدمة، تزايد الاهتمام بعمال الزراعة، حيث صدر القانون ٦٢ لعام ١٩٦٤، الذى يسر لهم إنشاء نقاباتهم بمجرد تقديم طلب بذلك من ٣٠ عاملاً فقط، كما تم تشكيل النقابة العامة لعمال الزراعة، وأصبح رئيسها -بحكم وضعه- وكيلا للاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

ولكن، نتيجة للاعتداء -تحت دعاوى مختلفة- على الأجهزة الإدارية فى التنفيذ، بديلا عن وضع القضية فى أيدي أصحابها الحقيقيين.

ونتيجة أيضا لمحاولات الرأسمالية الريفية وملاك الأراضي السابقين للالتفاف حول قوانين الإصلاح الزراعى وتفريغها من أى محتوى حقيقى وفعلى لصالح من كانت تتوجه إليهم من فقراء الفلاحين بطوائفهم المختلفة.

تحولت مكاسب وحقوق عمال الزراعة، إلى مجرد نصوص قانونية وشعارات نظرية وحجبت عن جماهيرها الحقيقية.

وعاد الحال -مع الفارق الإيجابى بطبيعة الحال- إلى الاقترب من واقعهم السابق اجتماعيا واقتصاديا، وسحب أى دور فاعل

على العكس - وكما أسلفنا - نمت وترعرعت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى المزيد من تفاقم تلك المشكلات.

.. وكان لابد أن يترتب على كل ذلك..
الانهيار الشديد في أوضاع هذه الفئة الكبيرة المنتجة ، للدرجة التي تؤدي بهم ليس فقط لخضوعهم - إذا تمكنوا من العمل - لأقصى درجات الاستغلال ، بل أيضا للقتل بأطفالهم وبناتهم في سعيهم هذا للاستغلال الرهيب حتى يوفروا لأسرهم - ولو بحياتهم نفسها - بضعة قروش لا تكفي لسد الرمق.

ففى خلال عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ - فقط - استشهد وغرق وأصيب أكثر من ٢٠٠ من أطفال وبنات الفلاحين الفقراء ، فى العديد من قرى مصر (صالحجر - غربية - طنبول الكبرى - دقهلية ، أوسيم - الجيزة - مطوس - كفر الشيخ .. إلخ) ، نتيجة انقلاب عربات «اللورى» المتهاكة التي يحشر فى كل منها المئات من هذه الزهور البريئة ، والتي تسير على طرق ترابية ضيقة وهى محملة بهؤلاء «الأقنان» المصريين الصغار وهم فى طريقهم للعمل الزراعى الشاق أو بعد عودتهم منه محملين بأوجاع وآلام غير إنسانية مقابل أنهم يحملون أيضا بقروش محدودة لاعالة أسرهم.

إن عار هذه الأوضاع العبودية ، لعدة ملايين من أبناء مصر الذين لم يخلوا عليها بالعمل الشاق وبالاتجاه المشر ، وبالنضال الوطنى .. يلاحقنا وسيظل يلاحقنا - جميعا .. إن لم تكن لنا وقفة جادة إن لم يكن لانتهائها بطبيعة الحال - فبالتحذير عنها .

وان دماء «ياسمين العبد ونورا جمعه وعبد النبى السائس وحلاوتهم القللى ورضا سليمان» .. والمئات من زهور مصر التي قدمت طفولتها وحياتها لتساهم فى إطعام أو علاج آبائهم وأمهاتهم .. إن لم نوقف - بكل الجدية - سيل هذه الدماء البريئة فستكون أطواقا من نار حول رقابنا .

وليس هنا - بطبيعة الحال ومساحة المجال - إمكانية تقديم الحلول التفصيلية لهذا الواقع الأليم ، ولكن الكفيل بذلك قيام لجنة قومية - حقيقية وفاعلة - تضم ممثلين - على أعلى المستويات - لكافة الجهات التنفيذية المختصة ، والأحزاب والقوى السياسية ، ومراكز البحوث المهمة ، ومؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات الديمقراطية التعاونية والفلاحية ، تستهدف - كما أسلفنا - ليس حل المشكلة جذريا (فتلك قضية اجتماعية واقتصادية وسياسية كبرى ، تخضع للتوازنات الطبقية فى المجتمع) ولكن لتحجيم هذا التردى الذى أدى إلى أن يصبح العمال الزراعيون وأطفالهم .. هم العبيد المصريون فى نهاية القرن العشرين .



٣- الاختلال المستمر بين الأجر النقدي والأجر الحقيقى (فإذا كان الأجر النقدي للعامل الزراعى فى عام ١٩٨٥ حوالى ١٢٢٤ جنيها فى العام ، فإن الأجر الحقيقى - الذى يعيش هو وأسرته عليه طوال العام - لم يتجاوز ٢-٢ جنيه فى العام)!!

ولكل ذلك ، لم يكن صدفة ، الاهتمام الكبير والجاد لمؤتمر «استراتيجية الاستخدام فى مصر» الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٨٨ - بالتعاون بين وزارة القوى العاملة المصرية ، وبين كل من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية - الذى حذرت بحوثه ومقرراته من نتائج الخلل الواضح فى هذا المجال الحيوى للعمالة المصرية وطالبت المؤسسات المصرية المسئولة بسرعة وضع الحلول الجادة لمشاكل العمالة والبطالة الزراعية .

وكما كان متوقعا - لشديد الأسف - فلم تهتم أى جهة مسئولة بهذه التوصيات ، بل

بالتزاماتهم ، وفق عقود الإيجار الازداعية الجديدة والتي تتراوح فيها قيمة إيجار الفدان الواحد ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٤٠٠ جنيه فى العام ، فى الوقت الذى يتوالى فيه الارتفاع الكبير فى نفقات عسيلة الإنتاج الزراعى وخاصة مستلزمات الإنتاج وسعر الفائدة على الائتمان الزراعى .

مما كان من الطبيعى معه أن يتحول عدد كبير من هؤلاء المستأجرين وأبنائهم إلى عمال زراعيين أو بالدقة «أجرة» عاطلين .

ويضاف إلى ذلك التدهور الاجتماعى والتردى الفلاحى بشكل عام ، اعتبارات خاصة بالعمالة الزراعية ، تضاعف من حالة التدهور فى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، وتتمثل فيما يلى :

* عودة حوالى مليون مصرى - أغلبهم من العمال الزراعيين - من العراق ، بعد حرب الخليج .

بالإضافة إلى ضعف - إن لم يكن عدم - اهتمام الأجهزة المسئولة بالعمالة المصرية فى الخارج ، مما ترتب عليه عودة الكثيرين منهم وإهدار حقوقهم .

* تصفية الشركات الزراعية وطرحها على المستثمرين وفقدان مئات الآلاف من العمال الزراعيين لعملهم فى هذه الشركات ، ومشروعات الاستصلاح والاستزراع الكبرى التى قامت منذ الخمسينيات والستينيات وتكلفت عشرات المليارات من أموال الشعب ، وتمكن هؤلاء العمال الزراعيين - وباقى الفئتين والعاملين بها - من الوصول بإنتاجها إلى ما فوق المعدل الحدى .

* التوسع - النسبى - لكبار الملاك الزراعيين ، وخاصة بعد صدور ونفاذ القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ، فى استخدام الميكنة الزراعية ، بما قلل بالتالى من مورد الرزق أمام الكثيرين من عمال الزراعة .

ومن المهم أن نترك - حتى يتضح لنا واقع عمال الزراعة والتراجيل اليوم ، وأنهم قد أصبحوا يعيشون (دون أى مبالغة سياسية أو لفظية) أقرب لحياة العبيد ، ورغم انتهاء القرن العشرين ويزوغ شمس القرن الحادى والعشرين - أن كل هذه الأوضاع إنما هى مضافة للواقع الأساسى لهؤلاء الكادحين والذى يتمثل - وفقا لدراسة حكومية صدرت عام ١٩٨٨ بمعرفة وزارة الزراعة ، وبعبارة «الوضع الحالى والتصور المستقبلى للعمالة فى القطاع الزراعى» وبناء على إحصاءات فيما يلى :

- أن العامل الزراعى لا يمارس العمل أكثر من ٢٨٠ يوما فى السنة .

٢- أن الأجر اليومى للعامل الزراعى عام ١٩٨٥ - وهو آخر عام تم رصد فى هذه الدراسة الهامة - كان فى المتوسط ٤٣٧ جنيها .



حول أهمية الطابع القومى للثقافة العمالية وخطورة الانسحاق فى إطار العولمة الثقافية

عماليات

محمد جمال إمام

جنبنا إلى جنب مع الأعضاء الجدد، وذلك حتى لا يشعر الأعضاء الجدد بالخرج من التعلم، وهى مسألة محرجة لكبار السن والمقام فى مصر، وكفرصة لتمتين أواصر الصلة والمعرفة بين الأعضاء الجدد والقدامى، ولم تتكرر هذه الدورة التثقيفية بعد ذلك أبدا رغم أن صفوف القيادات النقابية شهدت على مر الدورات المتتالية وجوها لم يسبق لها ممارسة العمل النقابى.

التثقيف مكروه

وعندما حاول البعض عند تعديل قانون النقابات فى أواسط السبعينيات أن يدرج مادة تشترط للتصعيد فى المستويات القيادية النقابية أن يكون المرشح لذلك قد شارك فى دورات تثقيفية عمالية معينة، عورض هذا الاقتراح بشدة من قبل قيادات كانت تتبوأ مناصبها القيادية للمرة الأولى فى حياتها قفزا للصفوف، أو كما كان البعض منهم يتندر حينئذ «من الشارع إلى القيادة» وهكذا ضاعت فرصة لفرض التثقيف الضرورى على قيادات نقابية تحتاج إلى التزود بالمعرفة المستفيضة فى مجالات قانونية واقتصادية شديدة التعقيد تقتضيها ظروف التغيير المستمر فى البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وها نحن نجد قيادة نقابية بارزة تصرح أمام لجنة برلمانية فى معرض دفاعها عن مشروع قانون العمل الجديد بأن الإضراب عمل بغيبض لا يجب أن يلجأ إليه العمال إلا فى أضيق الحدود، وأن الأصل فى العمل النقابى هو التوفيق والتفاوض! ولا أحد يدعو إلى حل المشاكل الصناعية بالعنف، ولكن الإضراب، كما هو معروف، هو سلاح العمال الماضى الذى يدفع أرباب العمل إلى الجلوس للتفاوض مع ممثلى العاملين لديهم خشية اللجوء إلى استخدام هذا السلاح الخطير.

خبرة متعمقة بأساليبه وأهدافه ولوائحه، وذلك بعد أن أغرى اختيار قيادتين نقابيتين لمناصب وزارية وسياسية رفيعة، الطامعين فى تسلق السلم القيادى بأسرع طريقة، إلى الدخول إلى صفوف الحركة النقابية، خاصة وأن القانون كان قد سمح لموظفى الحكومة بالانضمام إلى عضوية التنظيم النقابى للمرة الأولى. فما كان من رئيس اتحاد العمال المرحوم أحمد فهمى، إلا أن اتفق مع المؤسسة الثقافية العمالية على تنظيم دورة إقامية خاصة لأعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد مدتها أسبوعان فى معهد الدراسات النقابية بالدقى، شارك فيها بنفسه، مع بقية الأعضاء القدامى فى المجلس

د. جلال أمين



عندما التحقت بالعمل فى الاتحاد العام للعمال فى أواخر عام ١٩٦٣، لفت نظرى أحد أعضاء المجلس التنفيذى للاتحاد، رجل قصير القامة ضئيل الحجم بشوش الوجه على الدوام يكثّر الجلوس مع المستشار القانونى للاتحاد، الأستاذ جاد رضوان كمالى رحمه الله، يناقشه فى مواد قانون العمل مناقشة العارف بمواد القانون والراغب فى نفس الوقت فى الاستزادة من معارف المستشار القانونى، وعرفت أن اسمه «حسن الفيومى» وأنه رئيس نقابة عمال المخابز.

وبمرور الوقت عرفت أنه حاصل على قسط محدود من التعليم، ولكنه عمل على تثقيف نفسه بالمسائل القانونية حتى يستطيع أن يدافع عن مصالح عماله، حيث لم تكن إمكانيات نقابته المالية المحدودة تمكنه من الاستعانة بمستشار قانونى بالأجر، ومن ثم فقد كان مضطرا إلى الاعتماد على نفسه فى السعى إلى خدمة مصالح أعضائه المحدودى الدخل فى ذلك الزمان.

وطوال السنوات التى قضاها حسن الفيومى على قمة التنظيم النقابى قبل أن تذوب نقابته فى نقابات أكبر مع عمليات الاندماج النقابى المستمرة - ولم يكن من النوع الذى يجيبه التزلف والتسلق على الاكتشاف - كنت أراه على نفس المنوال كلما حضر إلى مقر الاتحاد، مشغولا بمناقشات قانونية متواصلة مع المستشار القانونى للاتحاد ينمى من خلالها معارفه القانونية. والحقيقة أننى لم أر على طول فترة عملى فى الاتحاد نماذج كثيرة لهذا القائد النقابى المجتهد.

وفى عام ١٩٦٤، دخل إلى قيادة الحركة النقابية المصرية عدد من العناصر التى لم يكن لها سابق خلفية نضالية فى العمل النقابى أو



أمين عز الدين

التي دأبت على غزو ما يسمى بالأسواق الناشئة لتلتهم مؤسساته الاقتصادية والاتاجية قطعة بعد أخرى، والتي يبذل النظام الحاكم عندنا قصارى جهده لاجتذابها إلى سوقنا.

والثقافة العمالية حاليا

أضف إلى ذلك أن نشاط التشقيف العمالي الذي أضحي مسئولية الحركة النقابية ذاتها وليس مسئولية تنظيم سياسي حاكم منذ أكثر من عشرين سنة، أخذ يعاني منذ سنوات طويلة مشكلة مالية حادة لم يجد وسيلة لحلها سوى الدخول إلى معترك التعليم الخاص بعد الثانوى . هذا فضلا عن أن خصخصة شركات القطاع العام حرمت الكوادر النقابية من فرصة الحصول على إجازات دراسية مدفوعة الأجر للاشتراك في دورات الثقافة العمالية فكيف سيتأتى لهذه الكوادر ، التي لا يفترض فيها أن لديها أصلا خلفية علمية واسعة بالمسائل القانونية والاقتصادية التي تمكنها من التفاوض مع أرباب العمل على قدم المساواة ، أن تتحصل على المعرفة بتلك المسائل العلمية المعقدة.

إن الاستخفاف بأهمية الثقافة العمالية لن يعنى سوى إفراز كوادر وقيادات نقابية مهيبضة الجناح لا تستطيع أن تقارع الطرف الآخر المفاوض الحججة بالحجة. ولن نذكر قياداتنا النقابية بمعاهد التشقيف العمالي في البلدان الاشتراكية السابقة التي كانت تخرج عناصر قيادية على أعلى مستوى من المعرفة بالمسائل القانونية والاقتصادية ، وإنما بالعناصر القيادية في البلدان الغربية التي يتعاملون معها بكثرة لأكثر من عشرين سنة حتى الآن، وكيف أن هذه العناصر تستطيع أن تتفاوض على قدم المساواة مع ممثلى أرباب العمل المسلحين بمعارف قانونية واقتصادية عميقة متنوعة ، وذلك بفضل عمليات

التثقيف العمالي زمان

وفي خلال العهد الناصري «الشمولى» عندما كانت المؤسسة الثقافية العمالية تتبع التنظيم السياسي «الواحد» ، كانت الثقافة العمالية تحظى باهتمام بالغ من الحركة النقابية، قياداتها وكوادرها، رغم أن المناخ السياسي والاقتصادي السائد حينئذ لم يكن يتطلب أن يتسلح ممثلو العمال بمصفوفة عريضة ومتعمقة من المعارف القانونية والاقتصادية ، وكان للتثقيف العمالي توجهه القومى ، وكان يوضع على رأس المؤسسة رجال فكر عرف عنهم توجههم القومى الواضح ، وإن اختلفت أبعاد المذهبية د. حلمى مراد رحمه الله والاستاذان أمين عز الدين وعبد المغنى سعيد على سبيل المثال ، وكانت مناهج التثقيف العمالي على كافة مراحلها تشمل إلى جانب الموضوعات العمالية الصرف تناولاً للمسائل السياسية التي لا يمكن للقيادة النقابية أن تمارس مسئولياتها بدون الإلمام بها ، حتى وإن كان ذلك مصبوغا بالتوجه العام للنظام الحاكم ، فذلك كان على كل حال هو التوجه العام للمجتمع الذى قبلت به الغالبية ظاهريا فى ظل عدم وجود معارضة مستقلة.

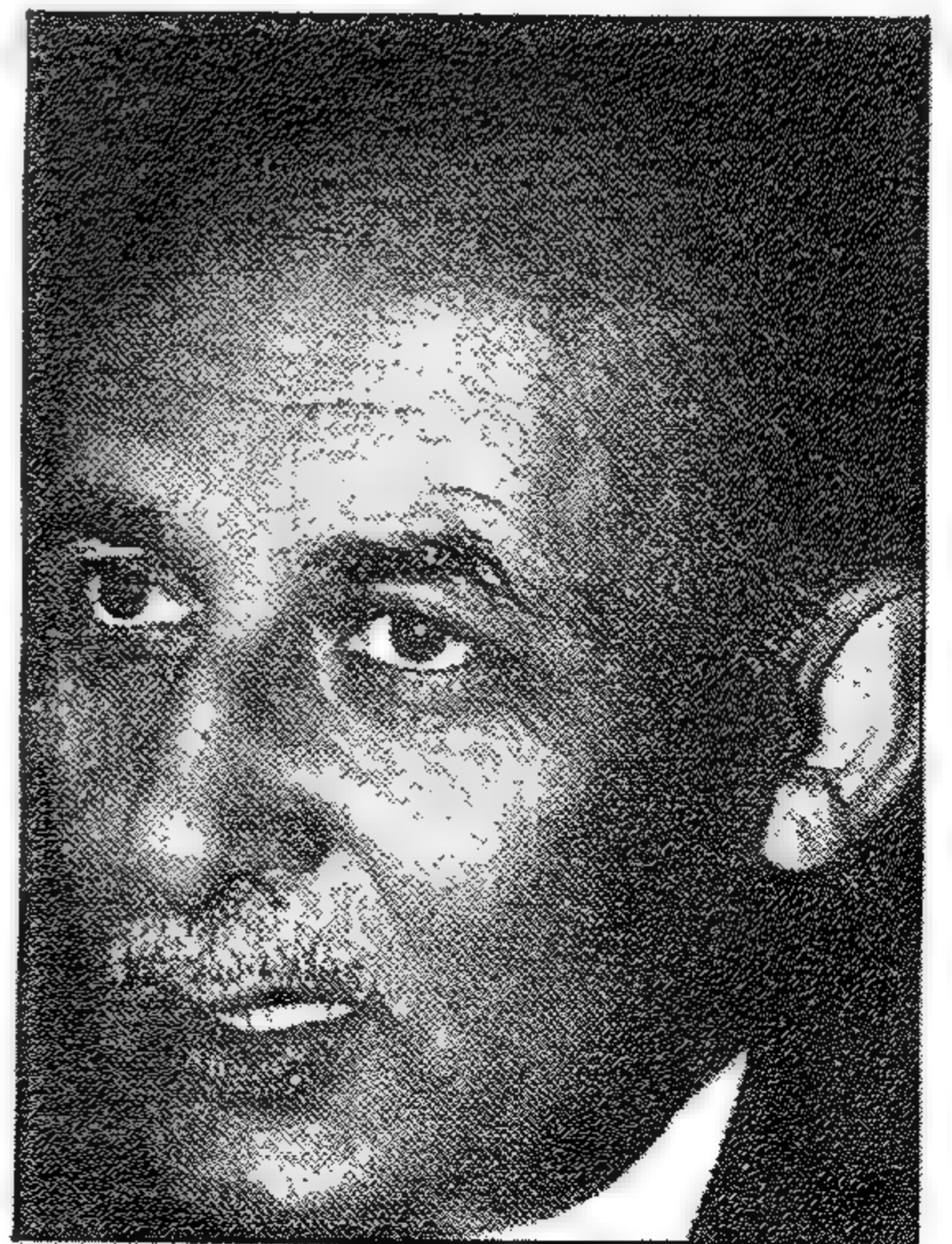
وعندما تؤكد على أهمية البعدين السياسى والقومى فى التثقيف العمالي فذلك لأن العمل النقابى لا يمكن أن يكون ممارسة حرفية بحتة أو مجايدة فما لم يكن شاملا لهذين العنصرين فإنه يفقد جانباً هاماً من نضاليته وعزيمته ويتحول إلى عملية استجداء لبعض فضلات النشاط الاقتصادي لأرباب العمل.

ثم بدأ تسلل النفوذ الأجنبى إلى الثقافة العمالية فى منتصف السبعينيات ، بدأ بمؤسسة فريدرش إيبرت الألمانية الغربية (التابعة للحزب الاشتراكى الألماني) ثم المركز الأمريكى الاقريقي التابع لاتحاد عمال أمريكا انتهاء بالاتحادات العمالية الدولية التابعة للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة. وكانت البداية فى صورة مساعدات مالية ثم تطور الأمر لتشمل مساعدات فنية، كما لو أننا نفتقر إلى الخبرة الطويلة فى مجال التشقيف العمالي . ومن المعروف أن اليد العليا التي تعطى وتمنع تكون لها الكلمة المسموعة ، فلا أحد فى هذا العالم يعطى لوجه الله : ومؤخرا اتخذت هذه المساعدة الفنية صورة تنظيم دراسات عن أساليب التفاوض، على الرغم من توافر خبرات مصرية كبيرة فى هذا المجال ، وأنه لا يمكن أن يقوم بذاته منفصلا عن معرفة عميقة وواسعة بالأمور القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل جزءا كبيرا من عملية المفاوضة الجماعية ، فضلا عن أن التفاوض مع شركة محلية يختلف كل الاختلاف عن التفاوض مع شركة عملاقة غابرة للحدود والقوميات من تلك الشركات

ولو أن هذه القيادة التي تتحمس كثيرا فى الدفاع عن التحول إلى اقتصاد السوق، رغم طنطنتها ببعض مفردات الخطاب الناصري ، قد أتعبت نفسها بدراسة أساسيات آليات السوق لعرفت أن العمال وأرباب العمل فى هذا النظام طرفان متقابلان مصالحهما مختلفة وأهدافهما متباينة ، وأن كل طرف منهما يبذل كل ما يستطيع من جهد للدفاع عن تلك المصالح والأهداف مستخدما فى ذلك كل ما لديه من أسلحة مشروعة للتوصل فى نهاية الأمر إلى حلول وسط. من خلال التفاوض والتوفيق، تحقق لكل منهما أكبر قدر ممكن من المصالح.

والمفاوضة الجماعية فى حد ذاتها عملية ضغوط متبادلة ، إما أن يفوز فيها الطرف الأقوى جانبا أو تنتهى إلى حل وسط يمثل الحدود الدنيا المقبولة لكلا الطرفين . وإذا كان رب العمل يمسك بخناق العمال من خلال قدرته على المنح والاستنجار والفصل ، فإن وسيلة العامل الوحيدة للضغط على رب العمل لكى يخفف من قبضته على خناقه هى التلويح باستخدام «نبوته» المتمثل فى الاضراب عن العمل بكافة صوره، الصريح منها ، خارج منشأة العمل أو داخلها بالامتناع عن العمل مع الاستمرار فى الجلوس داخل نطاق المنشأة ، أو المستتر فى شكل التباطؤ عن العمل. فإذا ما سلم ممثلو العمال بداعة سلاحهم وأعلنوا عن بغضهم لاستخدامه، فما الذى يخيف رب العمل منهم ويجعله يتنازل عن جانب من مكاسبه ليحسن من أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، كرم الأخلاق ونيل المقاصد ! ليس فى قاموس أرباب العمل شئ من هذا اللغو للأسف.

العمالوى





د.
حلمى
مراد

الفكرى البغيض والاستسلام للغزو الثقافى الذى يهدد للتسحق فى شخصية الآخر. وربما تجدر الإشارة إلى أنه فى بداية عصر التنوير فى أوروبا عندما كان شبابها الراغب فى النهل من كنوز العلم والثقافة أتى للتعليم فى العالم العربى الاسلامى ثم يعود إلى بلاده ليزين حديثه بكلمات عربية ليعلن عن تميزه الثقافى، كما يفعل الكثير منا حالياً، فما كان من بابا روما الذى أدرك خطورة انتشار هذا التيسار إلا أن أُنذر هؤلاء «الشهبان الرقعاء» الذين يقحمون كلمات عربية فى أحاديثهم العادية بالجرمان من الغفران ودخول الجنة، أما نحن، وبعد أن فرطنا فى الكثير من خصائصنا القومية، فإننا نسارع بجذ واجتهاد إلى التفريط فى هويتنا الثقافية المتميزة، وعلماء اللغة والمعرفة يتحدثون دائماً عن «اللغة الأم» التى يفكر بها الانسان ويبدع، وأنه عندما يضطر إلى استخدام لغة أخرى فى كلامه ونهله من المعارف فإنه، مهما كانت إجادته لتلك اللغة الأجنبية، يجرى فى ذهنه باستمرار عملية ترجمة فورية من تلك اللغة إلى لغته الأم تستنزف جانبا كبيرا من جهده الثقافى. ولذلك قل أن يبدع من يتعلم بلغة أخرى غير لغته الأم ما لم يكن يعيش بصفة دائمة فى البلد الذى يتحدث بتلك اللغة بحيث تصبح بمثابة لغة أم ثانية له يفكر بها. لنا جاز شاب خريج الجامعة الأمريكية يضع على سيارته لافتة باللغة الانجليزية تقول بحروف كبيرة «للبيع» وتحتها بحروف صغيرة ليست السيارة، فماذا إذن، صاحب السيارة أم زوجته؟

ويا حسرة على البلاد.

السقيمة التى لا يتحدث بها فقط المتخصصون فى العلوم الحاسوبية، وإنما الفتيون الذين لم يسعدهم أى حظ بالتعلم باللغة الانجليزية، فتجد الواحد منهم لا يستطيع أن يقول سوى: «سيف البرنامج أو الجهاز هنج، أو هات الجهاز أنتته» غير أن ما أصابنى بالمرارة فعلا هو ذلك المقال الذى كتبته الناقدة التشكيلية الأستاذة «فاطمة اسماعيل» فى عدد الشهر الماضى من مجلة «اليسار» عندما قالت فى الفقرة الأولى من مقالها: «وأنا أعانى من أعراض الاختناق الزمنى والتسحر من فكرة الـ Dead line (أنظر كيف حرصت على أن تكتب التعبير بالحروف اللاتينية وليست بحروف عربية مثل المريض يضاي)، كما لو أن التعبير عن هذه الفكرة باللغة العربية مسألة عويصة للغاية، وأن اللجوء إلى أحد قواميس اللغة لكى يساعدها على القول بأنها تريد التحرر من فكرة «آخر موعد-المهلة المحددة-الموعد النهائي-الموعد الفاصل». أمر فيه مشقة. والذى زاد المسألة إيلا ما أن مجلة لها توجهها القومى غير المنكور مثل «اليسار» لا تجد غضاضة فى كتابة هذا التعبير بحروفه اللاتينية كما لو أنه تعبير علمى صعب الترجمة مثل تلك التعبيرات التى ترد فى بعض المقالات شبه العلمية التى تنشر فى أماكن أخرى من المجلة.

ناهيك عن الأخبار الكثيرة التى يتوالى نشرها فى الصفحات الداخلية فى صحفنا اليومية هذه الأيام عن المشروعات التى سيعهد إلى القطاع الخاص بتنفيذها «بطريقة B.O.T» وكأن المفروض أن يكون القسارى العادى ملما باللغات الأجنبية واختصاصاتها، ولست أدري ما هو وجه الصعوبة، أو الطابع الفنى، فى القول بأن المشروع سينفذ بطريقة «البناء والتشغيل والاعادة»؟ ولكنه الكسل

التشيقف الطويلة التى تدخ بها تلك العناصر قبل أن تستطيع الوصول إلى أعلى السلم القيادى، وأن منها الكثير الذى تنبأ فى بلاده مناصب وزارية متعددة، بخلاف وزارة العمل التقليدية، فأبلى فيها بلاء حسنا لا يقل عما يمكن أن يقدمه وزراء آخرون من الحاصلين على أعلى الشهادات الجامعية. وفضلا عن ذلك فإن عملية التشيقف العمالى لا يمكن أن تكون محايدة كالتعليم العام مثلا. فالفاوضة الجماعية، كما سبق وأن أشرنا، خاصة فى عصر العولمة والشركات عبر القومية، ليست بالعملية الفنية البحتة كعلم الكيمياء أو الفيزياء، وإنما هى عملية مصبوغة بطابع سياسى واجتماعى له خلفيته القومية، قبل أن تكون عملية اقتصادية صرفا. وعندما ننزع الطابع القومى عن تلك العملية فإننا سنتحول إلى أدوات لدى أصحاب المصلحة الأكيدة فى العولمة الاقتصادية نرضى بالفتات الاقتصادى فى صورة زيادات ضئيلة محسوبة فى الأجور والمزايا الاجتماعية ونسلم بمقاليد الأمور لأولئك المتحكمين فى لعبة العولمة.

التبعية الثقافية

وتأثير الثقافة على مسيرة الأمم تأثير بالغ. أنظر فى هذا الصدد إلى ما يقوله الدكتور جلال أمين فى مقال له فى عدد شهر ديسمبر من مجلة «الهلال» بشأن مخاطر ما يسمى بثورة المعلومات على الثقافة العربية «المصدر الرابع والأخير للقلق من ثورة المعلومات يتعلق بأثر ثورة المعلومات مقترنة بثورة الاتصالات فى قهر ثقافة الغرب للثقافات الأخرى. ذلك أن المعلومة يصعب أن نتصور نقلها إلا مختلطة بثقافة المجتمع الذى نشأت فيه. فمن الخطأ الزعم بأن المعلومات هى بطبيعتها محايدة لا ضرر منها، إذ أنها لا تأتى إلينا إلا مختلطة بثقافة معينة أو برسالة بعينها لا حياد فيها.. على الرغم من كل هذه الأسباب المهمة والداعية للقلق من ثورة المعلومات، نجد فى بلادنا حماسا منقطع النظير لها.. ولكن من المؤسف أن هذا الحماس قد شمل أيضا عددا كبيرا من المثقفين العرب من صحفيين وكتاب وساسيين».

وأنظر فقط، تأكيداً لذلك، إلى شيوع التعبير عن بعض المواقف بألفاظ أجنبية. فتجد معظم الأطباء يقولون «المريض ما يضاي» بدلا من القول بأن المريض قد يموت، وكان ذلك تعبير طبي عويص لا يصح التعبير عنه إلا بكلمة أجنبية، رغم أن معظمهم لا يستطيع أن يتحدث بجملة صحيحة واحدة باللغة الانجليزية. وهناك اللغة الحاسوبية

لماذا أصبح التغيير ضرورة ؟



استمرار حالة الطوارئ المعلنة دون انقطاع منذ سنة ١٩٨١ الأمر المخالف للدستور الذي ينص على أن يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة". ولا يعقل أن تكون هذه المدة سبعة عشر عاما قابلة للزيادة إلى أجل غير مسمى وهو وضع لا تنسجم به إلا أشد البلدان خضوعا للدكتاتورية . وإذا كانت الحجة هي الارهاب فلماذا لا يعالج موضوعه من الجذور التي أنبتته . وهناك ارهاب في أماكن عديدة من العالم لم تعلن فيها حالة الطوارئ وتمكنت حكومات مثل حكومة بريطانيا من الاتفاق على إنهاء أعمال العنف التي كان الجيش الجمهوري الأيرلندي يقوم بها . وتوصلت حكومة أسبانيا إلى اتفاق مماثل مع المتشددين الباسك ولا يجوز التمسك بدعوى الارهاب لحق المعارضة وابقاء المعتقلين مفتوحة

أداء عهده. ويقتضى ذلك تعديل المادة ٧٦ من الدستور أيضا . ويعزز مطلبنا هذا نص المادة ٣ من الدستور الذي ينص على أن " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات". ولا يخفى أن بقاء الوضع الراهن لا يتيح أي مظهر من مظاهر السيادة للشعب خاصة إذا وضعنا في الاعتبار السلطات الرئاسية الهائلة- العادى منها والاستثنائى - مثل الانفراد بالتصرف فى تعاقدات القوات المسلحة دون أية رقابة من أى نوع أو جهة . ولعل أكرم عائق فى سبيل سيادة الشعب

حسين فهمي مصطفى

عدم تدنى المعرفة سداول السلطة فإن ذلك لا يعنى النقص من قدر الحكاه أو انكار إنجازاتهم . ولا يفيد طلب تنازل من السلطة إلى المعارضة . إذ أن التداول لا يتبع إلا إرادة الشعب ممثلا فى ناخبيه . ومن العيوب أو ولاية ترنس فى مصر كانت تقتصر على مرتين بحكم الدستور ولكن ترنس الراحل المؤمن أدخل فى ٢٦ يونيو ١٩٨٠ المادة ٧٧ التى أتاحت بقاء الرئيس فى الحكم مدى الحياة مما يحيل الجمهورية إلى ملكية ويقضى على آمال المعارضة فى التداول. ولا حل لهذه المسألة سوى إعادة النص إلى ما كان عليه واختيار الرئيس بالاقتراع العام ولفترتين فقط مدة كل منهما أربع سنوات وهى مدة كدنة لكى ينهض الرئيس بتنفيذ برامجه وحكم الجماهير على



الرئيس محمد حسني مبارك

الولايات المتحدة يزيد على دخل المصري أضعافاً مضاعفة وأن قيمة الجنيه المصري قد تآكلت ولا ترجع إلى الأربعينيات عندما كان الجنيه الورقي يعادل جنيهاً ذهبياً وإنما لأول الثمانينيات - وكان الدولار يساوي حينئذ ثمانين قرشاً وأصبح سعر صرفه حالياً أعلى من ٢٤ قرشاً . ولعلنا نتذكر المظاهرة التي قامت في مصر بسبب ارتفاع سعر كيلو اللحم أيام الرئيس السابق إلى جنيه واحد عندما نرى كيلو البتلو المشفى في مصر الجديدة مثلاً يباع بسعر ٢٤ و ٢٦ جنيهاً .

ويقال أن معدل البطالة

انخفض حالياً إلى ٩ في المائة بعد أن سجل ١١ في المائة سنة ١٩٩٤ فيكف يكون ذلك صحيحاً إذا كانت تقارير موثوقة أخرى تؤكد أن النسبة تتجاوز ١٥ بالمائة . وهذا منطقي لوجود عدد ضخم من المتعطلين يضاف إليهم سنوياً نحو ستمائة ألف داخل جديد في مجال العمل في الوقت الذي تقل فيه الوظائف الجديدة عن ٤٠٠ ألف في السنة ، أي أن هناك تراكمًا مطردًا في نسبة البطالة .

وطالعا أخيراً أن البنية الأساسية تكلفت في مصر بالجنيهاً ٢٤٣ ملياراً والانتاج ٢٢٣ ملياراً والخدمات ٤٨ ملياراً وإذا عرفنا أن الدين الخارجي لمصر وصل إلى ٥٦ مليار دولار سنة ١٩٩٠ حسب تقرير صندوق النقد الدولي ، مما ورننا في محاربة العراق للتخفيف من الدين ، وأن مجموع المعونات الواردة في عهد مايسمى بالانفتاح تزيد على ٢٢ مليار دولار فأننا نطالب بكشف حساب فأين ذهبت كل هذه الأموال وتساءل أين المكون المحلي في تلك المشاريع ؟

ويزعمون أن معدل التنمية في بلدنا بلغ ٥٧ بالمائة في هذا العام وأنه سيصل إلى ٦٩ بالمائة في عام ١٩٩٩ . فهل يصدق أحد ذلك في الوقت الذي يقدر فيه معدل التنمية في إسرائيل التي تتدفق عليها المعونات والاستثمارات بأضعاف نصيبنا منها بأقل من ٢ في المائة هذا العام وتسجل فيه دول شرقى آسيا معدلات نمو بالسالب . ونحيل القارئ إلى تقرير لجنة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة الذي يرجح انخفاض معدل نمو الدول العربية

وتحديد إقامة الأحزاب في مقارها والتضييق على الحريات الفردية والجماعية مما أدى إلى أوضاع في غاية الخطورة مثل عزوف الناخبين عن تأدية واجبهم الانتخابي خاصة في المدن وعمليات تزوير الانتخابات وعندما أعلنت محكمة النقض عدم سلامة العملية الانتخابية لمجلس الشعب الحالي في عديد من الدوائر ظل الأعضاء المزورون في أماكنهم بحجة أن المجلس سيد قراره في حين يجب صدور نص بإسقاط عضوية أي نائب إذا خلصت محكمة النقض إلى توفر أسباب بطلان عملية انتخابه .

ونطالب بتصحيح أوضاع دستورية أخرى إذ يوجد مجلس للشورى ينتسب إلى السلطة التشريعية ولا يمارس التشريع وقد خول لرئيس ذلك المجلس الاشراف على الصحافة وتكوين الأحزاب الجديدة فيما علاقة مجلس تشريعي بذلك ؟

وإذا أضفنا احتكار السلطة لوسائل الاعلام الواسعة الانتشار وعدم اتاحة الفرصة للمعارضة في مجال البث الاذاعي والتلفزيوني والمجموعة الكبيرة للنصوص المقيدة للحريات ، لوجدنا أن امكانيات ممارسة الشعب لسيادته مهددة تماما . ومما يروج له أنصار الاستمرارية دون تغيير جذري أن المواطن في بلدنا يحصل على خدمات تضاف إلى دخله وأن مؤشر التنمية البشرية في صعود وتساءل إذا كان ذلك صحيحاً فلماذا كان ترتيب مصر في آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي عن التنمية البشرية ١١٢ ولماذا ظلت نسبة الأمية بعد ٢٨ عاماً من " الانفتاح " لاتقل عن ٤٩ في المائة . ويشيرون إلى زيادة متوسط الدخل السنوي للفرد في الثمانينيات والتسعينيات وينسبون تركيز الثروة والدخول في أيدي أقل من خمس السكان وأن بلدنا شهد عهد أصحاب الملايين قبل ثورة ١٩٥٢ ولكنه يعيش الآن عصر المليارديرات وتقدر نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر بأربعين في المائة ويلجأ البعض إلى فرضية تضاعف دخل الفرد بالرجوع إلى نظرية تعادل القوة الشرائية / PURCHASING / POWER PARITY ومؤداها احساب قيمة الجنيه المصري لاحسب سعر صرفه بالدولار وإنما بالنظر إلى مايدفع منه مقابل السلع والخدمات وقدر مايدفعه المواطن الأمريكي لمثلها . وتتجاهل هذه المقولة أن دخل الفرد في

في منطقتنا هذا العام إلى ١٥ في المائة . ويذيعون أن مصر لن تتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية التي تسود اليابان وشرقى آسيا وروسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها ، في حين يؤكد الاقتصاديون أن التأثير سوف يحدث خلال العامين القادمين ، ولاننسى أن عجز حساب العمليات الجارية في مصر يقدر حتى أكتوبر ١٩٩٨ بمبلغ ٢٦ بليون دولار .

ومن جهة أخرى نطالب بفك التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة لأنه يضعنا في صف الكيان الصهيوني ضد أشقائنا في العراق وليبيا والسودان وسوريا ، كما ندعو إلى الغاء مكتب المباحث الفيدرالية الأمريكية بالقاهرة . وهو امتداد للاستخبارات الأمريكية التي زحفت على فلسطين والأردن وشمال العراق وتركيا وعدد من بلدان الخليج العربي .

ونؤكد المطالبة باعتبار القضية الفلسطينية متصلة اتصالاً عضوياً بالأمن القومي المصري والعربي وتحجيد أي تطبيع مع إسرائيل وإعادة جبهة دول المواجهة معها إلى الوجود . هذا بعض ماتطالب به المعارضة المصرية لكي تعود السيادة حقاً إلى الشعب المصري والعربي وتتحقق الحريات التي نصبو إليها .

أزمة الرأسمالية عام ٢٠٠٠ قنبلة الكمبيوتر

(٢)

خطة بريطانية لنزول الجيش للشوارع .. مع بداية القرن الواحد والعشرين لمواجهة الفوضى المتوقعة

بالكمبيوتر الشخصى الموجود فى منازلنا p.c ، سواء استعملت كأنظمة مستقلة أو متشابكة مع غيرها من الكمبيوترات ، علاوة على ذلك فالمشكلة ليست فى البرامج والتطبيقات بل إنها مشكلة أجهزة أيضا بمعنى ليست مشكلة سوفت وير Software بل هى أيضا مشكلة هارد وير Hardware.

فكل الأجهزة التى نعيش عليها تعتمد على ما يسمى الأنظمة المدمجة Embed-ded system وهى دوائر إلكترونية متناهية الصغر تسمى ميكرو شيبس Micro-chips وهى عبارة عن برامج عمل مركزة وظيفتها التحكم ومراقبة الأجهزة التى نعيش عليها ، وإنتاجها يتم عبر عمليات إنتاجية كبيرة وواسعة ، ومنتجو تلك الرقاقات الاليكترونية أو المعالجان الصغيرة يختلفون عن منتجي الكمبيوتر وبرامجه ، وتلك الرقاقات لا تستعمل فقط فى تلك لرقاقات الاليكترونية أو المعالجات الصغيرة يختلفون عن منتجي الكمبيوتر كما قلنا كعنصر مدمج للنظام ، بل تستعمل تقريبا فى جميع الاجهزة

فى العدد السابق تعرفنا على مشكلة (y 2 k) أو ما يعرف بمشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ ، أو آفة الألفية الجديدة ، وأوضحنا أن الكمبيوتر صمم له خانتان فقط لكتابة التاريخ ، يتم التغير فيهما ، مع تثبيت أول رقمين وهما ١٩ ، وعلى ذلك فى سنة ٢٠٠٠ سوف ترجع البيانات المخزنة فى أجهزة الكمبيوتر إلى سنوات مبكرة إلى الوراء ، بل إلى عدة عقود للوراء ، وأن المشكلة ليست نتيجة خطأ برمجة فى الكمبيوتر ، بل إن السبب الجذرى لها هى المنافسة الرأسمالية الشديدة بين الشركات فى استعمال رقمين فقط فى حساب التاريخ بالكمبيوتر توفيراً لمساحات التخزين ، وتوفيراً للتكاليف والعمالة وسعياً لتعظيم الأرباح . وانتشرت حول تلك المشكلة فى العالم الكثير من الاساطير والقصص من خلال وسائل الاعلام التى ركزت بصفة أساسية على أجهزة الكمبيوتر المينغرام Main frame computers. والمشكلة أيضا لها بعد آخر وهى البرامج التى كتبت وصممت خصيصاً لمهام معينة ، وأيضاً فى البرامج المتعلقة

د. أحمد
محمد
صالح

التي نستعين بها في حياتنا اليومية ، وتمثل العائم الرقمي Digital الجديد الذي يعيش فيه . فهي ضمن أجهزة الاتصالات ، وأجهزة العلاج ، وأجهزة مراقبة البيئة ، وأجهزة التسخين والتبريد والتهوية ، والأجهزة الطبية والصناعية ، وأنظمة الجيش والدفاع الجوي والخدمات ، وهي داخلة أيضا في صناعة المصاعد وإشارات المرور والسيارات والفيديو كاسيت وأجهزة التسجيل والميكروويف ، والبنوك ، ومحطات الصرف والمياه ، وأجهزة المستشفيات ، بطاقات الائتمان ، محطات الغاز الطبيعي ، التليفونات ، نظم الأتذار والحريق ، أجهزة التحكم في المصانع ، نظم النقل والمواصلات ، كل شيء تقريبا ، فهي تدخل في مئات المليارات من الأجهزة اليومية التي يعتمد عليها البشر .

والحقيقة المخيفة للغاية هنا أن كل هذه الرقائيق الإلكترونية حساسة جدا وأيضا مدركة وواعية للوقت والتاريخ aware-date or date-sensitive ، فتلك الرقائيق المدركة للتاريخ والوقت موجودة في كل مكان حولنا ، فالمشكلة أعمق وأكبر من أجهزة الكمبيوتر ، لذلك نتساءل هنا من على منبر « اليسار » ، عن ما سيفعله العالم كله ؟ بعد أن أعلنت المجترة منذ أيام أنها وضعت خطة طوارئ لاعداد الجيش للزول في الشوارع في الأيام الأولى من القرن القادم لمواجهة الفوضى المتوقعة في كل شيء بسبب تلك المشكلة .

وكتب لويس بيردو Lewis perdue وهو مؤلف لكتب عديدة ، وله دور رئيسي ومؤسس ثلاث شركات في تكنولوجيا المعلومات في وادي السيليكون بكاليفورنيا ، وعضو بمجلس الشيوخ الأمريكي ، وعضو بمجموعة جيكا وهي واحدة من أبرز شركات الأبحاث التي تعتمد عليها أمريكا كتب يقول : « إن الأنظمة المدمجة متهمه ومذنبه حتى تثبت براءتها عام ٢٠٠٠ » .

وتقول ان كي كوفو-Ann K Coffou تلك المشكلة تخدم الشركات المتعددة الجنسيات التي تنتج تلك الرقائيق المدمجة الواعية للتاريخ ، والتي ستسبب فوضى كبيرة ، رغم ذلك لم يلتفت انتباه المنتجين لذلك . لأنهم لن يضاروا ، بل نحن الذين سوف نأذى خاصة المرضى الذين يستعينون بأجهزة طبية تعمل بالنظم المدمجة وتنتجها تلك الشركات . واليوم تستعد شركات الاعمال الأمريكية أن نحني ملايين الدولارات من تقديمها حلولاً لمشكلة تاريخ القرن القادم ، فشركات تكنولوجيا المعلومات مثل: Gartner Group Meta Group, Group

Giga ، تقدم حلولاً متاحة لتلك المشكلة لربائتها فقط ، وليست متاحة لكل الناس . ونشر في دراسة مسحية في استراليا فشل النظم المدمجة للتكيف مع تاريخ القرن القادم ، وفي دراسة عالمية أخرى صدرت في ديسمبر ١٩٩٧ عن Gartner Group « انه يتوقع فشل ٥٠ مليون نظام مدمج يحمل تلك الرقائيق الاليكترونية الواعية للتاريخ . وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقط يتوقع فشل ٥٠٠ مليون شريحة اليكترونية في إدارتها للتاريخ ، أو حوالي ٢٪ من الـ ٢٥ بليون شريحة اليكترونية مدمجة في النظم الاليكترونية ومنتشرة في العالم كله ، والمأساة إنه لا يمكن لأحد أن يحدد بالضبط الـ ٢٪ هذه ، أين ؟ ومتى ؟! »

وما هو الحل؟

هل يصدر تشريع جديد يحمي الناس من هؤلاء المزورين أو نعاقبهم بالإهمال؟ فمثلا ولاية كليفورنيا رفضت مسودة قانون يحدد فيه المسئولية عن تلك المشكلة في وادي السيليكون .

روليجين مارتين Rolegin Martin ويعمل في استشارات تكنولوجيا المعلومات لشركات عديدة وبالأخص استشاري في مشكلة ٢٠٠٠ ، وله موقع Site في الانترنت يقول فيه : إنه نشر يوم ١٠-٢-١٩٩٧ في تقرير أسبوعي عن مجلة أخبار الكمبيوتر أبعاد حجم مشكلة ٢٠٠٠ على لسان أنتوني براش Anthony prish مدير عيام الصناعات الاليكترونية بأن كل ألف شريحة رقمية سوف تجد ٢ أو ٣ منهم لن تدرك تاريخ القرن القادم وتحتاج تصليحاً ، والمشكلة في صعوبة تحديد تلك الشرائح فهي ليست تحت السيطرة . وفي تقرير آخر صادر عن مجموعة جارتنر يعتقد فيه أن هناك على مستوى العالم ٢٥٠ بليون خط برمجة بلغة الكوبول يحتاج إصلاح ، منها ١٨٠ بليون خط في الولايات المتحدة الأمريكية .

وعنصر الوقت هام جدا في المشكلة فهو يمر بسرعة ، والمشكلة عالمية ومواجهتها وحلها يجب أن يكونا على مستوى العالم كله في نفس الوقت لأن الكل سوف يعاني . ومن الخطأ الفاحش أن يمر عام وراء عام وما زالت المشكلة قائمة فهي ضربة للنظام العالمي الرأسمالي كأزمة تكنولوجيا ، وهي في نفس الوقت أزمة الرأسمالية نفسها . فالشركات المتعددة الجنسيات ، جعلت الحكومات المتعاونة معها والتي تسيطر على دول العالم الثالث تعتقد أنها مشكلة تكنولوجيا يمكن السيطرة عليها وحلها بطريقة أو بأخرى . فتثورة المعلومات في

التسعينات جعلت الجميع يتجه نحو الكمبيوتر في تأدية أعماله وتعطل ملايين العمال في العالم وهذا جعل بيل جيتس Bill Gates وأمثاله القليلين من أغنياء العالم بينما تم إفقار ملايين الآخرين ، فهم انتهكوا واستغلوا التكنولوجيا بصرامة شديدة لتعظيم أرباحهم فقط ، بدون أي توجه لمصالح بقية البشر . فالتقدم في العلم والتكنولوجيا خلق الراحة والثروة للطبقة الحاكمة المسيطرة ، وخلق الفاقة والفقر والبطالة لطبقة العاملين ، فالثورة العلمية والتكنولوجية أثرت على كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، فالأزمة القادمة هي أزمة للرأسمالية نتيجة الثورة التكنولوجية .

والبعض يؤكد ويرر بأن أزمة الصفرين أو أزمة الرأسمالية هي نتيجة حتمية لإحلال التكنولوجيا الجديدة كبديل لكتلة العمل الإنساني من خلال الكمبيوتر والإنسان الآلي ، وهذا الاحلال عند نقطة معينة يسبب أزمة للنظام ككل وعلى مستوى واسع لدرجة أن هناك كتابات مثل الكرامة الاليكترونية « الاشتراكية تبنى الآن » التي تصدر من لندن تؤكد على الفشل التام للرأسمالية في حل تلك المشكلة ، وأن الأزمة سوف تزيد الحاجة المستقبلية إلى الاشتراكية .

ونزعم هنا أن تلك الأزمة المتوقعة من أهم الاسباب الملحة الآن التي تجعل دول أمريكا وأوروبا تعيد النظر في سياساتها الرأسمالية ونظامها وتفكر في طريق ثالث يحد من توحش منافسة الرأسمالية . فالأزمات الدورية للرأسمالية حتمية الظهور ، ولا يمكن تفاديها للأبد ، فالأزمة الاقتصادية الحادة موجودة في اليابان الآن وتحمل معها كل تناقضات الرأسمالية ، والأزمة تمسك بتلابيب النظام الرأسمالي في آسيا واستراليا وإفريقيا والصين وروسيا وأوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية لا يوجد استثناء ، فالأزمة موجودة عند الجميع ، ومع ذلك تجد من يصر في مصر أننا بعيدا تماما عن أي تأثير ، هذا رغم أننا في مجتمع عالمي متشابك اقتصاديا ، والأزمة شملت العالم كله ولا يوجد بلد أو منطقة أو قارة يمكن أن تهرب منها ، فهذا الكلام الصادر عن مصادر رسمية مصرية يخدع من ؟! ويبيع الوهم لمن ؟!

نحن في مصر نكرر ما فعلته الطبقة الحاكمة في الدول الآسيوية التي أظهرت ولاء وإخلاصا لمصادر التمويل العالمية وتحالفت مع الشركات المتعددة الجنسيات والرأسمالية المحلية فأعطوهم الأرض والعمال والتسهيلات

Gates رئيس شركة مايكروسوفت ، ولاري إيليسون Larry Ellison رئيس شركة أوراكل Oracle واندرو جروفر Andrew Grover رئيس شركة إنتل Intel ، وآخرون من عمالقة صناعة الكمبيوتر ، إذا كان واحد منهم فقط اهتم ، مجرد أن يهتم بأزمة صفري الكمبيوتر منذ سنوات مضت ، يحتمل أنه كانت هناك فرصة لحل تلك المشكلة ، ولكنهم بدلا من ذلك انتفضت جيوبهم على الآخر بالأموال ، واهتموا بحساب أرباحهم ، وانكروا كل شيء.

ويمكن هنا أن نضيف أسماء أخرى لقائمة جيم ، فهناك لوجيرستنار Lou Gerstner رئيس شركة BM التي وزعت ٥٠٠ ألف شريحة اليكترونية (IBM AS/400) فقط متوافقة مع مشكلة الصفري ، واندفع باعة البرامج وتصارعوا على شرائها ، وتركوا بلايين المستعملين العاديين ، فالسمك الكبير يأكل السمك الصغير ، فالأسماء السابقة كلها اهتمت بحساب الأرباح وكان محركها الأول هو تعظيمها.

ويحذرنا روليجين مارتين Rolegin Martin من أن الجهود المبذولة الآن لمواجهة المشكلة في الأنظمة المدمجة تواجه صعوبات فنية كبيرة جدا ، لأنه من السهولة مواجهة المشكلة في برامج الكمبيوتر ، فتحدد بدقة خط البرمجة المحتاج تعديله وتصل إلى المصدر الرئيسي لكود برمجة التاريخ والوقت ويتم تعديله واختباره ، لكن المشكلة في الهارد وير Hard ware شديدة الصعوبة ، فنحن لا نعرف بالضرورة أيًا من الـ ٢٥٠ بليون ميكرو شيبس Microchips يجب تعديله ، فعلى أقل تقدير يجب أن تكون هناك ٥٠ مليون شريحة ميكرو شيبس حتى الآن يجب اصلاحها . وهنا يجب اختبار كل نسخة من كل جهاز أو نظام قائم على النظم المدمجة ومشكوك فيه وهي تقدر بمئات ومئات المليارات من تلك الاجهزة التي نستعملها يوميا في حياتنا في كل مكان.

ويزيد الأمر صعوبة أننا نتعامل أحيانا مع أجهزة تفتقد العرض البصري للتاريخ والوقت ، ولا توجد أية وسيلة لنرى منها كيف تدرك الميكرو شيبس داخلها للتاريخ والوقت ، الواعية له جدا ، فالنظم المدمجة التي تعتمد عليها جميع الأجهزة الحياتية تقريبا سوف تؤثر على كل فرد في العالم بطريقة أو بأخرى ، وستؤثر أيضا على البنية التحتية للصناعة ، لذلك العالم كله أمامه أشياء كثيرة يجب أن يفعلها حتى يوم ١-١ عام ٢٠٠٠.

دكتور ليون كيليمن Dr. Leon A.



لكي يتفرغ تماما لمشكلة عام ٢٠٠٠ لأنها سوف تجلب له ملايين الدولارات في السنة ، وأصبح الناطق الرسمي لمشكلة عام ٢٠٠٠ في العالم ، ويقدم عروضاً متكررة وجديدة عن هذه المشكلة . ويستر أيضا يظهر بشكل منتظم في برامج الراديو والتلفزيون الأمريكي ، وهو ناصح ومستشار لبريطانيا وروسيا في حل هذه المشكلة ، وفي أغسطس ١٩٩٧ وجهه كلامه من خلال وسائل الاعلام إلى بيل جيتس يحثه فيها على أن يقول بصوت عال وواضح للعالم أجمع أنه لا يوجد حل سحري للمشكلة ، وأن كل شركات الاعمال في العالم تواجه فعلا أخطارا جسيمة ، ما لم تحل هذه المشكلة في وقتها ، وحث الناس جميعا في العالم على التعاون على مواجهتها وحلها ، وإن هذا أجدى وأفضل من اللجان المنتشرة الآن في الدول لمواجهة تلك المشكلة ، وسئل بيل جيتس في كلامه بأن يبدأ المساعدة ! وهنا بيتر يستجدي جيتس - الذي يركز اهتماماته على جمع أكبر الأرباح ، فهو يدفع ٢٥ مليون دولار ثمن لوحة فنية ، لكي يلعب عبر وسائل الاعلام بأنه حبيب الفن - لماذا لا نملك الشجاعة ونقول الحقيقة في مشكلة ٢٠٠٠ .

وها هو جيم لورد Gim lord مؤلف كتاب « دليل البقاء في مشكلة عام ٢٠٠٠ » يشرح للناس في كتابه الصادر ١٩٩٨ عن كيفية مواجهة الأزمة على المستوى الشخصي والاسرى ، ويصف تلك المشكلة بأنها « أعظم حماقة تكنولوجية في التاريخ » ، وجيم معلق صحفى يكتب عن المشكلة ، وله عمود أسبوعي في الصحف الأمريكية ، في إحدى تلك المقالات كتب يقول : ان بيل جيتس Bill

الأساسية لاستغلال الناس في بلادهم ، ويستلمون هم البقشيش أو العمولة والسمسة أو بمعنى أصح يأخذون الخلاوة من أسبادهم ، وهو نفس ما تسعى إليه مصر تحت ما يسمى جذب الاستثمارات العالمية التي تطير دائما نحو الشمال.

وتضاعف تلك الأزمة الاقتصادية للرأسمالية بتفسير العملة في أوروبا الموحدة من الدولار إلى اليورو ويزيد عليها مشكلة كتابة تاريخ عام ٢٠٠٠ ، التي تتميز بخاصية تأثيرتها المتشابكة ، فلن تستطيع أى دولة جذب الاستثمارات العالمية أو تلقى مساعدة من المراكز المالية العالمية ، بدون أن تحل عندها مشكلة صفري الكمبيوتر والتي لن تحل في نفس الوقت بعمل فردي من تلك الدولة بل بحلول عالمية.

والمراكز المالية في العالم ترجف مسبقا من هذه الأزمة التي تتطلب أولا تنمية الوعي العالمي بها فهذا بيل جيتس Bill Gates رئيس مايكروسوفت وأغنى رجل في العالم عندما تكلم لأول مرة عن مشكلة كتابة تاريخ القرن القادم ، تكلم متأخرا جدا ، فأول كلام يعلنه عن تلك المشكلة كان يوم ٢١ أبريل ١٩٩٨ وليس قبل ذلك ، وكنا نتوقع منه أن يكون أول المتكلمين حول هذه المشكلة منذ سنوات عديدة ، وقال بالحرف الواحد « إنه منذ سنتين مضت تسأل إذا كانت شركات الأعمال ستواجه صداماً هائلاً يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ بسبب أزمة تاريخ ٢٠٠٠ » يا سلام !! لماذا كان بيل جيتس كئيباً في هذا الموضوع ؟ ولم يتكلم إلا منذ شهور ، وعندما تكلم تسأل !! رغم أن المشكلة واضحة تماماً منذ سنوات طوال ، لماذا قرر أخيراً أن يتكلم رعباً ! منطق المنافسة يقول إنه تكلم لكي يعلم ويهدد للإعلان عن البرامج الجديدة المتوافقة مع عام ٢٠٠٠ وأهمها البرنامج الشهير وندوز ٩٨ Windos 98 ، رغم أن هناك الكثير من الالتماسات والطلبات التي قدمت لبيل جيتس وهو الرجل البار ، رجل الكمبيوتر الأول في العالم ، طلبت منه بالبحاح أن يتكلم عن مشكلة ٢٠٠٠ ، فهناك قيمة عظيمة لكل كلمة في تصريحاته المتوقعة عن الأزمة ، فكان في إمكانه أن يعطي الأمل لهؤلاء الذين ينوون ويولولون مما سيحدث لهم بسبب مشكلة تاريخ ٢٠٠٠ ، فهو أشهر وأقوى رجل في صناعة تكنولوجيا المعلومات وبرامج الكمبيوتر في العالم كله فهل يمكن أن ينتقدهم اليوم ؟.

Peter de Jager بيتر جاجير ترك عمله كمهندس لبرامج الكمبيوتر في عام ١٩٩٤

لزيد من المعلومات

1- Gus Hall, " The Science and technology revolution " , Peoples Weekly World, April 4, 1998. <http://WWW.hartford-hwp.com/cp-usa/pww.html>.

2-Jim Lord " Sex, Lies , and politics (or how Y2k is like pearl Harbor) Westergaard Year 2000 Y2K Tip of the Week # 33, March 30, 1998. <http://www/Y2Kitmebomb.com/>.

3- The Cassandra Project -Year 2000 problem Occuences , Update March ,10 1998 . <http://millennia-bcs.com/examples.htm>.

4-Matthew Campbell "Millenium bug could cripple Us nuclear missiles" The Sunday Tiems: World ,March 22, 1998. <http://www/sunday-times.co.uk/>.

5- "The Year 2000 challenge : the United Nations Strategy- Annex D" The Working Group on informatics, UNO; <http://www.house.gov/science/kamal11.htm>.

6-Reuters, "CIA: Nations not ready for Y2k" May 5, 1998 <http://www.news.com>.

7-Richard Burnett,"Eveyone must prepare for disaster for disaster,expert says" the Orlando Sentinel , April 23, 1998; <http://www.orlandosentinel.com> 46, GUS Hall, "The American Way to Bill of Right Socialism " peoples Weekly World ,July 26, 1997; <http://www.hartford-hwp.com/cp-usa/pww.html>.

١٩٨٦ و عام ١٩٩٤ وهي مؤشرات تبرر حاجة الولايات المتحدة الشديدة لجذب تلك العمالة ذات الخبرة الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات ، أذن هي فعلا حرب حقيقية . أين نحن في مصر ومنطقتنا العربية منها .
والآن تأتي إلى الجزء المخيف في المشكلة ، فملاصم الفجوة السابقة في العمالة الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات سوف تكلف قطاع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية ٥٠٠ بليون دولار في السنة كدخل مفقود ، وستكلف ١٠ بليون دولار سنويا كدخل عمل مفقود ، و ١٥ بليون دولار كل سنة يفقد في التعويضات هذا ما قاله هوارد روبن Ho-ward Rubin مستشار ورئيس قسم علوم الكمبيوتر في كلية Hunter . فكل دولار يتفق في رواتب عمالة أنظمة المعلومات في شركات الأعمال يتوقع أن يولد ٤٣ دولار كدخل ، وتحت تلك الفرضية فإن أي شركة تخسر ٢٢ مليون دولار كل سنة عن كل محترف وفني في تكنولوجيا المعلومات لا تستطيع توظيفه أو تأجيره أو استبقائه . فلا نتعجب من أن الكثير من ممثلي الحكومات وشركات صناعات تكنولوجيا المعلومات تجري وتسبق الآن لجذب العمالة الفنية المدربة في هذا المجال لمواجهة مشكلة القرن القادم ، فهي فعلا حرب ، ولا يتوفر لدى أي معلومات عن خسارة مصر في هذا المجال بهجرة المبرمجين المصريين للخارج ، لكن المؤشرات السابقة توحى بخسائر فادحة .

وفي كتاب دومينيكوي بلاك Domini-jue Black وعنوانه « نخبة تكنولوجيا المعلومات » يذكر أن المحدد الاستراتيجي الآن أصبح مهارات العامل نفسه فهي تساهم وحدها بـ ٢٠ مليون دولار في السنة الواحدة في صافي قيمة أي شركة أعمال ، لذلك من الطبيعي أن نتوقع ارتفاع قيمة هؤلاء المبرمجين . وإن ما يحدث لقوة العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات من محاولات استقطاب لها في الدول المتقدمة هو نفس ما سيحدث في الاقتصاد العالمي في الـ ١٠ سنوات القادمة على الأقل .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدمت بالفعل في التعامل مع مشكلة كتنابة تاريخ عام ٢٠٠٠ إلا أن الطبيعة التشابهية للاقتصاد العالمي (اقتصاد شبكي) اليوم تجعل تخاذه وفشل بقية دول العالم في مواجهة تلك المشكلة يمكن أن يسحب معه ويسقط الاقتصاد الأمريكي الذي يتظاهر بالقوة الآن ويسقط صريعا مع بداية الألفية الجديدة (البقية العدد القادم) .

Kappleman وهو أحد م الخبيرة في مشكلة عام ٢٠٠٠ وهو رئيس مجموعة عمل إدارة مجتمع المعلومات عام ٢٠٠٠ . يصف فشل الأنظمة المدمجة بأنها الجزء الأكثر تخريرا في مشكلة تاريخ ٢٠٠٠ . فهناك ٤ بليون شريحة اليكترونية Microchips مصنوعة في عام ١٩٩٦ فقط و ٩٠٪ منه يعني حوالي ٣٦ بليون دخلت فعلا في أنظمة مدمجة .

السيد جيمس كاسلر Mr. James Cassel رئيس مجموعة جارنتر Gartner في شهادته للكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٧ يقول : إن أزمة تاريخ عام ٢٠٠٠ هي حرب فعلية « War » نحن لا يمكن أن نتحمل خسارتها وأمامنا سنتان فقط من الآن لكي نكسب نقطة لكي نحى ونثبت أمننا وتجارتنا الدولية .

ونحن هنا نتساءل في اليسار إذا كانت هي حرب فعلا ؟ فمن هم أطرافها ؟ وحرب بين من ؟ بين الرأسماليين أصحاب المال والتكنولوجيا وبين بقية البشر من عمال وفنيين !! أم أنها حرب في ان تنجح أمريكا في جذب جميع العمالة المهارة ذات الخبرات التكنولوجية لمواجهة هذه المشكلة !!

المؤشرات تبين أن الازمة ستصل فعلا إلى شركات الاعمال التي توظف العمالة الرخيصة التي ستضطر إلى فقد اثنتين من عمالتيها كل شهر تقريبا ، فمثلا مبرمجي لغة الكوبول Cobol راتبهم في المكسيك ١٢ ألف دولار في السنة ترتفع حوالي ٤٠٪ إذا هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعملوا فيها . المبرمجون البرازيليون أجورهم ١٢٠ ألف دولار في السنة ، ومطلوبون جدا وبشكل واسع في البرتغال ، المبرمجون الكنديون أجورهم حوالي ٢٥ ألف دولار في السنة ترتفع بنسبة ١٠٪ أو ٢٠٪ إذا هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا العظمى . وتبين الاحصاءات في تقرير « الجمعية الأمريكية لتكنولوجيا المعلومات (ITAA) أن هذا العام فقط يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٤٦ ألف وظيفة خالية مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات ، وأن الطلب على العمالة المدربة في هذا المجال يزداد كل عام بـ ٩٥ ألف وظيفة ، وحتى عام ٢٠٠٥ سيتولد ٣١ مليون محترف ومهني في مجال تكنولوجيا المعلومات .

وتذكر تقارير التعليم الأمريكي ان اعداد المتخرجين في درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر انخفض أكثر من ٤٠٪ بين عام

صندوق الزكاة الكويتي

.. مرة أخرى!!!

اسلام

لا

كهانة

خليل عبد الكريم

بيض الارهاب الذي كبد مصرنا في السبعينيات والثمانينات والتسعينيات مالا يحصىه الا الله تعالى وحده ولكي يبلغ المسئولون الاشواش الطعم (بضم الطاء) فلا بأس أن يلحق باللغم أعنى المجمع مستوصف شامل لكل التخصصات (يا سلام). ثم قام رئيس شئون التقديس سامحه الله وغفر له طيبة قلبه ومعه وزير الأوقاف الكويتي بوضع حجر الأساس لـ (معهد أزهرى) وفي ذات الأسبوع نشرت الأهرام تحقيقاً صحفياً مفاده أن خريجى المعاهد الأزهرية يشتكون لطوب الأرض مما يلاقونه بعد التخرج من عطالة وبطالة وبنار في سوق العمل!!!.

فلماذا المزيد من انشاء معاهد مصير من ستدلقهم هو الانضمام إلى كتائب المتعطلين.

إن الشركات العملاقة في أمريكا وأوروبا عندما تريد أن تخدم بلدها لا تقيم مزيداً من الكنائس أو تأسيس معاهد لاهوت بل ولا تفكر في ذلك لان المستنفذين فيها يفقهون أن مثل هذا العمل لا يؤدي إلى التحضر والتقدم والازدهار بل سوف يوصل إلى التخلف فلو كان بيت المال الكويتي يحرص على حاضرم مصر ومستقبلها وأراد أن يرد جميل أبناء مصر في تحديث الكويت وتحويله من صحراء قاحلة جرداء قرعاء إلى ما هي عليه دولة الكويت الآن لحذا حذو تلك الشركات. ولا يقال دفعاً لذلك أن المساجد كان لها حظ عظيم في النهضة أو الحضارة الاسلامية ذلك أن المبدأ الذي نؤمن به أنه ليس كل ما صلح به أمر هذه الأمة في أولها يصلح به آخرها فاذا انطلقت شرارة الحضارة السابقة من المسجد وعلى أيدي الأئمة والفقهاء والحفاظ... إلخ.

فإن ما سيقبل وطننا من عثرته-والأمة بأسرها مع تحفظنا على كلمة الأمة ومدلولها- هو معاهد البحث والتجريب وأن الذي يتعين عليه أن يمسك بزمامها: العلماء الطبيعيون والباحثون التجريبيون والتكنوقراط... إلخ.

نخلص من ذلك إن اصرار صندوق الزكاة الكويتي على إنشاء المجمعات الاسلامية والمساجد أمر يستدعى العشرات من علامات الاستفهام ويستنفر الحفر والتنقيب عن دوافع هذا الصندوق ومن يقف وراءه خاصة وأنه يوجد في الكويت تيار إسلامي ظلامي رجعى متخلف أشد ما يكون التخلف لا هم له إلا محاربة المفكرين المستنيرين ومنع مؤلفاتهم وحظر كتبهم وشن الغارات الشرسة على فكرهم وله في البرلمان الكويتي كتلة قوية أوشكت في العام الماضي على إسقاط وزير الثقافة والاعلام لانه سمح في معرضهم الدولي بكتب المؤلفين المستنيرين.

فهل هناك علاقة من أي نوع بين هذه الكتلة البرلمانية الظلامية وبين الصندوق الذي يصر على زرع بؤر الارهاب في مصر؟.

رحم الله فهد بلان ، كثيراً ما كان يردد: مكتوب علينا قلة الراحة ونحن مكتوب علينا الأذان في مالطة.

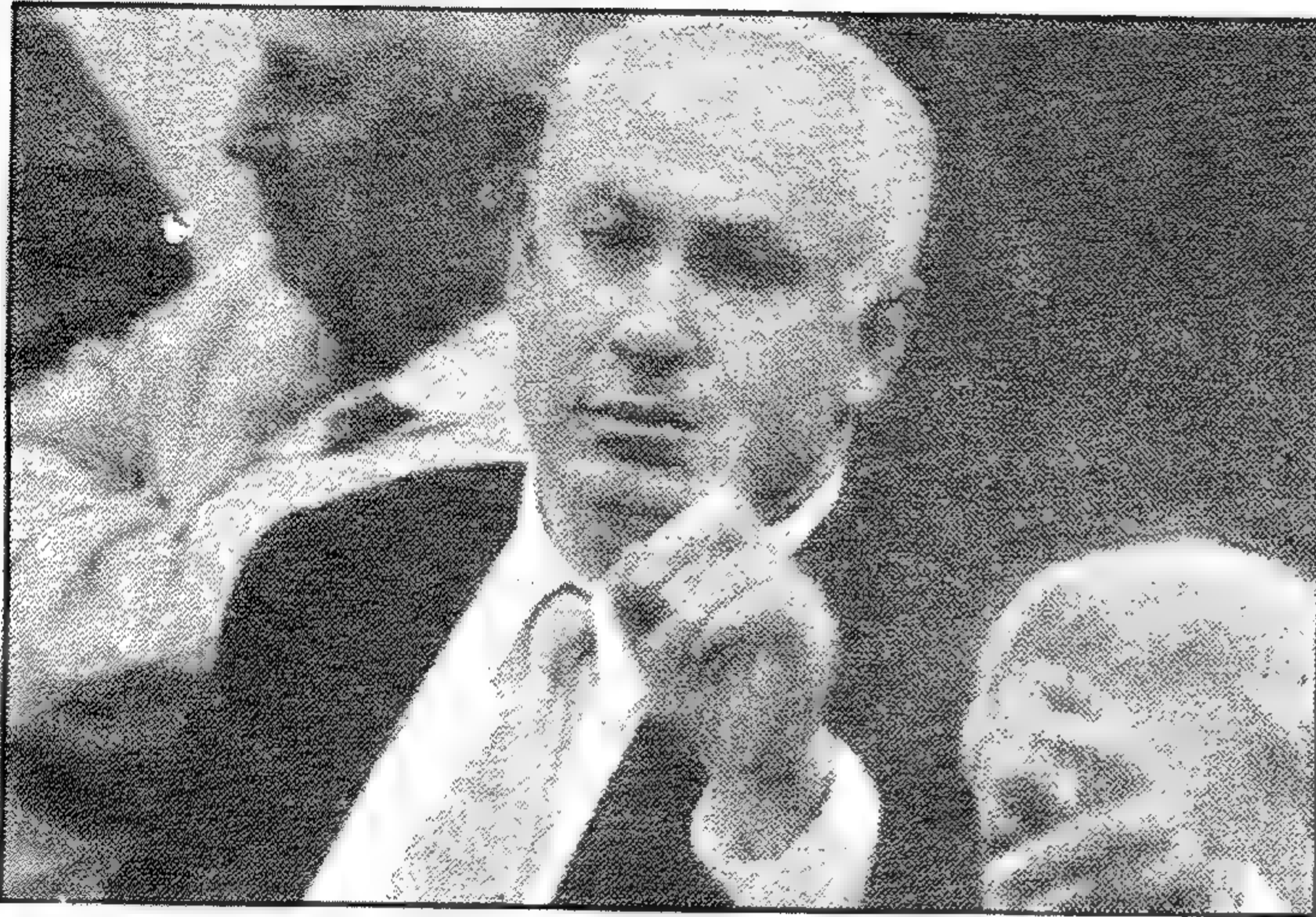
فمنذ شهور وفي هذه الصفحة لفتنا أنظار كل من يحمل على عاتقيه هموم هذا الوطن إلى الدور الذي يقوم به صندوق الزكاة الكويتي في المحروسة وذلك عند اذاعة خبر انشائه مسجداً في كلية هندسة عين شمس ، فالصندوق المذكور طلع أو نزل كما يقول التعبير الشعبي هيئة أجنبية ، وفي كل دول العالم اليقظة المفتوحة العينين لا تترك الهيئات الأجنبية تأخذ راحتها وتفعل ما تشاء دون حسيب أو رقيب ولا يندفع الشعب الفطين ولا حكومته الأريبة (العامة في مصر نقول : الأروبة أ. هـ) بالشعارات البراقة التي ترفعها الهيئة الأجنبية والتي غالباً ما تحيى ضد مصلحة البلد المضيف على خط مستقيم، بيد أنه عندما يغدو هذا البلد (سداح مداح) (في القاموس المحيط للفيروز آبادي : السدح هو الالتقاء على الظهر ، سدحة فانسدح فهو سديح وتحدث الحاصرة : اتسعت أ. هـ) كما هو حال مصرنا العزيزة تحت حكم الحزب الوطني المعجب (العامة في مصر نقول: المعجباني أ. هـ) فإن الهيئات الأجنبية تسرح وتمرح كما يحلو لها .. إذاً عندما تقع الفأس في الرأس ، بتذكر النائمون في العسل بعد فوات الأوان ما حذرهم من حدوثه المخلصون لوطنهم الذين يحرصون على قالة الحق وهم يدركون تماماً أن ذلك يكلفهم الكثير ، وليس ما ارتكبه أحد بوتيكاك حقوق الإنسان بعيداً مع أن هناك كتاباً أصدرته منذ سنة أو أكثر دار نشر شجاعة بقلم مؤلفة شابة جرئة لفتت فيه البصائر والأبصار إلى الأدوار المشبوهة التخريبية التي تلعبها تلك البوتيكاك مقابل حفنات من الدولارات والفرنكات والماركات ولكن من ذا يستجيب ؟ فقط عندما وقعت الواقعة .. تذكر الساهون اللاهون الذين وضعت الأقدار العبيشة مصائر المحروسة في أياديهم؟.

بعدها تأوب إلى سياقة المقال : خبر أو إعلان مأجور في الأهرام ٢٦ ديسمبر عنوانه (شيخ الأزهر ووزير الأوقاف الكويتي بفتتاح مشروع بيت الزكاة الكويتي في محافظة الجيزة) فما هي هذه المشروعات ؟ المتوقع أن تحيى مشروعات حضارية : مصانع حديثة ، جامعات علمية .. مراكز بحث إذ لا شك أن الجهادية البهائية المسئولين في بيت الزكاة الكويتي المعصور يدركون أنه لم يبق على بزوغ هلال القرن الواحد والعشرين إلا التلليل ولكن افرحى يا مصر المشروعات هي مجمع اسلامي في مدينة ستة أكتوبر ويذيله مصلى للسيدات ومستوصف شامل «وهكذا قمخض الجبل فأراً... إن هذا الاسم الخلب البراق (مجمع اسلامي) يستر الهدف الحقيقي : نصب مفرخة (محطة تفريخ) لانتاج الارهابيين والظلاميين والمتعصبين والذين لا يؤمنون إلا بالعنف كأسلوب للحوار وكل من قرأ تاريخ الجماعات الدموية سواء ما كتبه الفرنجة أو العرب يجدهم مطبقين على أن المساجد والجوامع والزوايا .. شكلت المحاضن التي فقس فيها

* حتى قبل دقائق من سقوط حكومة نتنياهو حاول ممارسة لعبة سياسية جديدة لحمايتها . ولم يقلع ولو مؤقتا ، فانطلقت عجلة تقديم موعد الانتخابات الاسرائيلية العامة ، وبدأت تدوس في طريقها العديد من المسلمات ، وتمزق أجساد العديد من الأحزاب ، وتحمل على ظهرها حزبا جديدا وتنظيمات ومتحالفات جديدة .
والأمر الأساسي ، أنه خلال المعركة الانتخابية القادمة ، التي ستسفرق عدة أشهر ، ستوقف المفاوضات السلمية وسيبقى اتفاق واي مثلجا .

إسرائيل

نهاية حكومة وليس نهاية طريق



نتنياهو في الكنيست قبل التصويت على إجراء انتخابات مبكرة

السنة الأخيرة في القرن العشرين ،
ستسجل في التاريخ الإسرائيلي قصير العمر
(٥٠ سنة) .. سنة مصيرية . إذ ان الناخبين
الاسرائيليين سيقررون ، كشعب وليس كحكومة
فحسب ، ما هي وجهتهم : نحو سلام حقيقي
مع العرب أو نحو طريق المواجهة .
فعلى هذه القضية الأساسية سقطت
حكومة اليسار برئاسة بنيامين نتنياهو . وحول
القضية نفسها ستدور معركة الانتخابات
لرئاسة الحكومة وللكنيست .

وكما يبدو من التحركات الأولية منذ قرار
الكنيست (٢١ ديسمبر / كانون الأول
١٩٩٨) ، فإن الخارطة السياسية الحزبية في
إسرائيل ستشهد متغيرات كثيرة في أساسها
إقامة حزب وسط ما بين العمل والليكود
الذين يسيطران على الحياة السياسية
والعسكرية والقيادية . وهذا الحزب أيضا يصب
في الجدل حول القضية الأساسية أعلاه . ومن
شأنه أن يحدث انقلابا في الحياة الداخلية
يترك أثره على الحياة الخارجية أيضا .

والمسألة ليست مجرد تقديرات صحفية أو
أو تحليلات بحشية ، إنما هي مسألة طريق
يرسم في وضوح النهار ، يعطى للشعب مباشرة
، ولأول مرة بهذه الحدة والامكانية ، أن يقرر
فيه . خصوصا وان هذا الشعب ، وبمقدار كبير
من المباشرة ، هو الذي قرر انتخاب نتنياهو
بالذات وأسقط بذلك شمعون بيريز ، القائد
التاريخي والشخصية العالمية وشريك اسحق
رايين الذي قتل برصاص اليمين المتطرف .
وكان هذا السقوط مفاجئا .

والشعب نفسه ، وبمقدار كبير من المباشرة
ضغط على نتنياهو وأوصله إلى قرار تأييد

الانتخابات المبكرة ، ودفعه عمليا إلى
الاعتراف بفشله .
والسؤال هو : ما هي المؤثرات على قرار
الشعب في الانتخابات القادمة ؟ .

وللاجابة عليه ، لابد من مراجعة لما جرى
في الأشهر الأخيرة . فقصّة سقوط نتنياهو بحد
ذاتها مشيرة . وهي التي قادت إلى المرحلة
الجديدة ، بعد مخاض دام سنتين . وفي غضون

ذلك ، كادت تطلع روح الكثير الكثير من
السياسيين في العالم أجمع .

السقوط ، أخلاقيا ، بدأ من زمان .
كما هو معروف ، فإن نتنياهو فاز بالحكم
في نهاية مايو / أيار ١٩٩٦ ، بفارق ٣٠ ألف
صوت عن منافسه شمعون بيريز . وجاء فوزه
بمثابة صدمة لمتابعي السياسة الاسرائيلية .

في حينه ، اعتبر الأمر وبحق انعطافا إلى
اليمين في الخارطة السياسية الاسرائيلية تدل
على أن الأغلبية ليست مؤهلة بعد للسلام مع
الفلسطينيين وسائر العرب . إذ أن موضوع
السلام سيطر على المعركة الانتخابية في حينه
وأزاح جانبا أخطر عملية اغتيال سياسي في
تاريخ إسرائيل (قاتل راين اعترف بأنه أقدم
على فعلته لانه رأى فيه خائنا للشعب

رسالة حيفا

نظير مجلى

(اليهودي).

لكن هذه لم تكن الصورة الكاملة. فقد اعتمد نتنياهو في دعايته الانتخابية، ليس على رفض عملية السلام، بل على رفض «الشمع» الذي دفع فيها. فقد هاجم يومها اتفاقات أوسلو كونها اتفاقات مرحلية ستفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وهاجم الاتفاق مع سورية على إعادة هضبة الجولان المحتلة إليها. وادعى أنه القادر على جلب سلام آخر، آمن ومضمون. ووعد بتطبيق اتفاقات أوسلو بعد تحسينها.

لكن نتنياهو لم يف بوعوده. وبعد ثلاثة أشهر من تسليمه الحكم قاد جيشه إلى صدامات دموية مع الشرطة الفلسطينية أدت إلى مقتل ١٠٠ فلسطيني و١٧ جنديا إسرائيليا، وذلك في أعقاب قراره الاحتلالي فتح النفق تحت أسوار القدس الشرقية المحتلة. وكانت نتيجة هذه الصدامات (في سبتمبر (أيلول ١٩٩٦) التوصل إلى إتفاق على انسحاب من الخليل. وبسبب هذا الاتفاق دخل في أول صدام له من اليمين المتطرف المتحالف معه واستقاله من حكومته بيني بيرسون، وزير العلوم ونجل القائد التاريخي لليمين الإسرائيلي مناحم بيرسون، الذي وقع على اتفاقيات كامب ديفيد.

وأدت هذه الخلافات إلى تعطيل عملية السلام تماما فيما بعد، وإلى وضع عراقيل جمة أمامها تمثلت في إفشال كل المفاوضات التالية لتطبيق اتفاقيات أوسلو وفي توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والجولان والقيام بمشاريع كبيرة لمواصلة تهويد القدس (حي «هار حوما» فوق جبل أبو غنيم، وحي رأس العامود) ومصادرة الأراضي الفلسطينية لشق الطرق الالتفافية وهدم حوالى ألف بيت فلسطيني وغير ذلك.

لكن نتنياهو لم يستطع الاستمرار في هذه السياسة فقد أدخلته في خلافات واسعة في العالم، بما في ذلك مع الإدارة الأمريكية. وأوقفت عملية التطبيع مع الدول العربية التي لا تقبل السلام مع إسرائيل بعد (المغرب، موريتانيا، تونس، قطر، سلطنة عمان). وأدت إلى أزمة في العلاقات مع مصر (التي ناصرت الموقف الفلسطيني بقوة وغضبت من إرسال جاسوس إسرائيليين إليها) وحتى مع الأردن (أثر محاولة اغتيال مسئول حركة «حماس» في عمان، خالد مشعل، والتي دفعت إسرائيل ثمنها باطلاق سراح زعيم «حماس» الشيخ أحمد ياسين). وإنعكس الخلل في العلاقات الدبلوماسية



ملصقات وضعها اليمين الاسرائيلي اثناء زيارة كلينتون للقدس..

كلينتون بالعقال ويقول «أنا فلسطيني»!!

إلى ضرورة جدية لعدد من فروع الاقتصاد الاسرائيلي، إذ تراجعت السياحة بنسبة ٤٤٪، وهي مصدر دخل حيوي وتراجعت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل بنسبة ١١٪، وتعمق الركود الاقتصادي على مدار السنتين واتسعت البطالة وتضاعف مرتين عدد عاطلين عن العمل وتعمق الفقر وارتفع عدد الفقراء بنسبة ٢٦٪ (١٦٪ منها في السنة الأخيرة وحدها).

وخلال كل ذلك، انكشف نتنياهو، الشخصية السياسية الجديدة نسبيا (وهو الذي وصل إلى رئاسة الحكومة من دون أية تجربة وزارية أو عسكرية)، كإنسان مخادع وغير موشوق. فلم يبق وزير واحد من حزبه (الليكود) يثق به واتهمه جميعهم بالخداع. وكذلك حلفاؤه في اليمين المتطرف، وزعماء العالم العربي، وزعماء الغرب. وحتى نصيره الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون، ضبط في لحظة غضب وهو يقول: «أنه إنسان غير معقول لا يستطيع أن تصدقه بشيء». ناهيك عن وسائل الاعلام الاسرائيلية التي اجتمعت على مهاجمته.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى تفكك حكومته واتساع المعارضة لها وعلى الرغم من بقاء قاعدة الأكثرية البرلمانية لها، حتى اللحظة الأخيرة، فإنها أصبحت ساقطة معنويا وأخلاقيا.

ويسجل لصالح نتنياهو، أنه برغم صلفه ويمنيته ذات التعصب الديكتاتوري اللفظي، رضع في نهاية المطاف للنضال الشعبي

المعارض. وأعلن موافقته على وضع النهاية لحكومته. ورفع يده مزيدا تقديم موعد الانتخابات العامة، المشروع الذي حظى بتأييد ٨١ نائبا (من مجموع ١٢٠ نائبا في الكنيست) هم ٥٢ نواب المعارضة اليسارية والليبرالية ونائبان من المعارضة اليمينية المتطرفة ووزراء ونواب الليكود والطريق الثالث.

لكن هذا الرضوخ من نتنياهو، لا يعني بعد نهاية حكومته. إذ أنه، وقبل دقائق من سقوط حكومته، لجأ إلى لعبة سياسية جديدة بالتعاون مع صديقه الحميم أريه درعي (زعيم حزب «شاس» لليهود المتدينين الشرقيين وهو يكن البغيضة لحزب العمل لأنه كان قد ساقه إلى المحكمة بتهمة التلاعب بأموال الجمهور، عندما كان وزيرا للداخلية، وما زالت محاكمته مستمرة وبسبب هذه المحاكمة لم يعين وزيرا في حكومة نتنياهو). فقد طرح درعي على الكنيست مشروعا في اللحظة الأخيرة تماما قبل التصويت على الانتخابات المبكرة، يقضي باقامة حكومة وحدة بين الليكود والعمل.

وقد فعل درعي ذلك كفنان ليس في السياسة وحسب، بل بالتمثيل المسرحي أيضا. إذ ظهر على منصة الكنيست وتساءل: «بحق الله، هل من الصعب أن تتفاهم يا بيبى نتنياهو (وزعيم حزب العمل) ارجوكما، ادخلوا إلى غرفة مغلقة معا ولا تخرجوا من دون اتفاق فالشعب لا يريد انتخابات، أنه يريد وحدة.

ولم يقصر نتنياهو في لعب دور مسرحي مقابل، فوقف من بعده على المنصة نفسها، طالبا حق الكلام بشكل استثنائي (فلا يجوز لرئيس الحكومة أن يدلي بكلمة أمام البرلمان متى يشاء). وقال نتنياهو بعاطفية مفرطة: «كلمات درعي دخلت قلبي مباشرة وهزنتني من الأعماق، لذلك، أعلن موافقتي على مبادرته. وأطلب منكم مهلة ٧٢ ساعة للتفاوض مع حزب العمل حولها».

لكن هذه التمثيلية لم تجدهما نفعا. فمن المعروف أن اقتراح الوحدة مطروح على الساحة منذ حوالى السنتين. وقد بادر إليه رئيس حكومة العمل السابق شمعون بيريز، وتبناه العديد من الوزراء. وكذلك زعيم شاس، ورفضه نتنياهو بفظاظة لدرجة بدا فيها حزب العمل متذللا. فكيف اهتز قلب نتنياهو فجأة؟

لذلك، رفض حزب العمل الاقتراح. ولكن هذا الرفض لا يعتبر امرا محسوما نهائيا. وما زال عند نتنياهو أمل بالعودة إليه

الحكومة نتيها هو بالأمر العابر. ففي ظل هذه الحكومة حصلت تطورات بالغة الأهمية في المجتمع الاسرائيلي والخارطة السياسية، من شأنها أن تتعمق أكثر بعد الانتخابات، أبرزها:

أولاً: نتيها هو على الرغم من تطرفه، سجل في تاريخ حركة أرض إسرائيل الكاملة، التوسعية اليمينية، أنه القائد الذي وضع حداً لايدولوجية اليمين المتطرف، بمجرد توقيعه على اتفاقى الخليل وواى بلاتيشن. فهما يحتسبان على انسحاب من الأراضي الفلسطينية (أرض إسرائيل الكاملة)، وعلى مقومات أخرى (إضافة إلى تلك التي جلبتها اتفاقيات أوسلو)، لبناء الدولة الفلسطينية.

ثانياً: نتيها هو أثبت فشل اليمين الاسرائيلي في كل مجالات الحكم، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فبالإضافة إلى موافقته على الانسحاب عملية السلام تتعرقل وعلاقات إسرائيل مع دول العالم تتراجع، حتى مع الولايات المتحدة. وقد سبق وتحدثنا عن الضائقة الاقتصادية (البطالة، الفقر تراجع الاستثمارات الأجنبية، الركود الاقتصادي)، ناهيك عن مشكلة الصراعات الداخلية في الليكود نفسه وفي معسكر اليمين عموماً.

ثالثاً: نتيها هو أحدث تفسحاً كبيراً في معسكر اليمين ويجعل من الليكود، ثاني حزب في إسرائيل، حزبا صغيراً قد يصبح الحزب الثالث أو الرابع (وهذا يتوقف على إدارة المعركة الانتخابية) فقد خرج من الحزب ييسى بيغين، ليسحب معه مجموعة من قدامى الحزب المتمسكين بايدولوجيته.

وخرج من الحزب دان مريدور أيضاً، ليسحب معه مجموعة من العقائدين الذين تميزوا بالانفتاح والاستعداد للاقترب من الوسط ولكن من دون أساليب الخداع الفارغة. وهناك صراع داخلي في الليكود إذ أن هناك مللاً وبأساً من الأحزاب القائمة. لكن مؤسسى الحزب لم يقرروا بعد برنامجاً واضحاً لهم في السياسة العامة أو الداخلية أو الاقتصادية. وقد شهدت إسرائيل حزبا كهذا سنة ١٩٧٧ (دأش) برئاسة الجنرال يغشال يدين (رئيس أركان الجيش الاسرائيلي الأسبق)، ولم تمر عليه أربع سنوات حتى تفسخ إلى أربعة أحزاب.

من هنا، فإن نتيها هو عجل في تفجير أزمة الأحزاب الصهيونية في إسرائيل. والضرورة الأقسى التي وجهها، كانت ضرورة ذاتية، لقوى اليمين واليمين المتطرف، وإذا أحسن العقلاء في معسكر السلام استخدام هذه الفرصة، وطرحوا بدائل شجاعة لسياسة اليمين، فإن المعركة الانتخابية القادمة قد تسفر عن إفرات جديدة سيكون لها وزن بالنسبة للمنطقة بأسرها.



لافئات وضعتها السلطات الفلسطينية للترحيب بكليتون في غزة

أيضاً أمام الأحزاب الأخرى المرشحة لقيادة الحكم لاحقاً، مثل العمل أو حزب المركز الجديد. فالليكود سيطرح القضية على الرأي العام، خلال المعركة الانتخابية، على طريقة التكفير الأصولية: فمن لا يؤيده سيبتهم بخدمة مصالح الفلسطينيين وتشجيعهم على خرق الاتفاقيات.

وثانياً: لا يوجد حتى الآن حزب اسرائيلي قوى يطرح بديلاً شجاعاً لسياسة نتيها هو. فريش حزب العمل، أكبر الأحزاب الاسرائيلية، يعلن هو أيضاً أنه لن ينسحب إلى حدود ٦٧ (لا في الأراضي الفلسطينية ولا السورية) ولن يوافق على تقسيم القدس ويؤيد بقاء معظم المستوطنات اليهودية الاستعمارية مكانها في الأراضي الفلسطينية فقط بعضها يجب إزالته. أما حزب المركز الذي يتلور، ولم تحدد مواقفه نهائياً بعد، فإن اتجاهه الأساسي لا يختلف بشكل جوهري عن الحزبين الأكبرين الليكود والعمل. إنما يعلن أنه سيكون في الوسط.

وثالثاً: هنالك مؤثرات داخلية على المشاركة الحزبية السياسية في إسرائيل، ما زالت قوية، من شأنها أن تشد أية حكومة إلى الورا سياسياً، مثل: الأحزاب الدينية الأصولية، ومع أنها تبدو مرنة بالنسبة لسياسة نتيها هو، فهي متشددة إزاء سياسة السلام، واليسار، والمستوطنين، الذين ما زالوا مدللين لدى كل الحكومات. وفي زمن حكومة رابين - بيرس، التي جاءت باتفاقيات أوسلو، زاد عدد المستوطنين بنسبة ٣٩٪.

الازمة

بيد أن هذا الخطر على مستقبل السياسة السلمية في إسرائيل، لا يعني أن ما حدث

خصوصاً وأن صديقه اللدود ووزير خارجيته أرتيل شارون، خرج في اليوم التالي بحملة جديدة لدفعه إلى الأمام قائلاً: «الشعب لا يريد انتخابات أمامه مهمات أكبر. علينا أن نجلب مليون يهودي آخر إلى البلاد، ويواجهنا خطر كبير في تزود العرب بأسلحة دمار جديدة. فكيف نواجه هذه المهمات من دون وحدة؟».

وإذا لم تنجح هذه المهمة، واحتمالاتها ضعيفة حتى الآن فإن هناك ثغرة أخرى ما زال بالإمكان أن ينفذ منها نتيها هو، على الأقل للمماطلة في موعد الانتخابات. إذ أن الكنيست اقرت تقديم الموعد بالقراءة الأولى. وما زالت هناك قراءة ثانية وثالثة. ومن المفروض أن ينسق العمل والليكود مع الموعد الجديد.

باختصار، إن امكانيات المناورة للتأجيل ولإطالة عمر الحكومة، ما زالت متوفرة. ولو أن هناك مساعي حثيثة من قوى عديدة لحسم الأمر باتجاه إجراء الانتخابات المبكرة.

الطريق

ومع ذلك، وحتى لو تقرر موعد الانتخابات المبكرة في إسرائيل، فإن هناك نقاشاً بعد حول المستقبل. ونهاية حكومة نتيها هو لا تعني بعد نهاية الطريق التي سارت بها.

فأولاً: إن الحكومة الحالية نجحت في عرقلة مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، بحجة السلام الأمن وعدم تنفيذ الفلسطينيين التزاماتهم. وجمدت اتفاق واي الذي وقعته وبهذا الموقف وضعت العراقيل، ليس فقط أمام عملية السلام في عهد الليكود، بل

١- العلة فى الاتفاقات أم عدم التطبيق

اسحق الخطيب



بن جوريون يعلن قيام دولة إسرائيل

مع كل اتفاق بين الجانبين الفلسطينيين والاسرائيلى منذ مسدريد وأوسلو وواشنطن وطابا والخليل وأخيرا واى ريفر ، تقوم الدنيا ولا تقعد فى الساحتين الفلسطينية والعربية. فالحظابات تهدر والبيانات تلعلع والدعوات للمؤتمرات تتوالى للوقوف فى وجه الكارثة المحدقة والتصدي للاستسلام. وليس هذا بغريب ، بل الغريب ألا يقع هذا وبحدة أشد تتلام مع قدسية القضية الفلسطينية ونبل مراميها ، وترتفع إلى مستوى تضحيات الشعب الفلسطينى وحقوقه الوطنية المشروعة.

فالقضية فى غاية التعقيد لأنها تتقاطع مع موقفين أحدهما سياسى والآخر مبدئى.. الأول ينظر للواقع ، والثانى يتشبث بالحلم . ولا أظن فلسطينيا واحدا يخلو من هذين الموقفين معاً ، ولا تتصارع فى داخله شتى التناقضات التى تتقاذفه بين الحلم الذى يرنو إليه والواقع الذى يبرز تحت.

لا يختلف أحد على الحق الكامل للشعب الفلسطينى فى وطنه ، ولا يتنازل أحد عن أمنية استرجاعه بحدوده الطبيعية ، وفى مجال الرغبات والأمانى والأحلام يتفق سائر الفلسطينين والعرب دونما اختلاف ، ولكن المعضلة تنشأ عند بحث الوسائل والطرق والقدرات والامكانيات.

ففى العمل السياسى والوطنى تنشأ دائما مدرستان تتقاطعان أحيانا وتتعارضان أحيانا أخرى ليس حول هذه النقطة أو تلك فقط ، وإنما حول المبادئ العامة: التشدد والمرونة ، الممكن والمستحيل ، المغامرة والتعقل ، الاقدام والتراجع ، الحلم والواقع.. إلخ.

وفى المجال الفلسطينى يتجلى هذا فى أعقد صورده بفعل تعقد الموضوع على امتداد مائة عام حفلت بانتفاضات وثورات وحروب ، وزخرت بأشبع صنوف الظلم والقهر والتشرد

ضد الشعب الفلسطينى ، الأمر الذى انعكس على تفكيره السياسى بتيارات شتى تبلورت فى النهاية على شكل مدرستين هما فى الواقع امتداد للفكر السياسى الذى اختلفت عليه الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ثلاثينيات هذا القرن.

فى الشأن الفلسطينى

فى الماضى رفضنا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٧ الذى اقترحتة حكومة الانتداب البريطانى والقاضى بإنشاء حكومة فلسطينية وبرلمان فلسطينى من عرب ويهود . وفى ما بعد رفضنا (عام ١٩٤٧) مشروع غروميكو مندوب الاتحاد السوفيتى فى الأمم المتحدة القاضى بقيام دولة ديمقراطية لكل فلسطين من عرب ويهود تأخذ فى الاعتبار نسبة السكان (ثلثان للعرب وثلث لليهود) ، ورفضنا فى نفس العام قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين. وبعد ذلك بعشرين عاماً (١٩٦٧) رفضا قرار ٢٤٢ القاضى بعدم جواز الاستيلاء

بالقوة على أرض الغير ووجوب الانسحاب منها.

أسوق هذه الوقائع التاريخية لا لأدين مواقف الرفض أو أوجه اللوم ولا حتى لاهداء العستب ، ولكن لأتطرق إلى نهج بدأ منذ ثمانين عاماً واستمر على ما هو عليه يتجاهل الحقائق المستجدة والتطورات العاصفة ، ويرتفع عن الواقع باستعلاء وازدراء ، فأخرج نفسه منه ، واحتفى بالرفض كأسهل الحلول.

إن رفضنا الصحيح لوعده بلفور انسحب تلقائياً على كل المشاريع والقرارات الأخرى التى توالى دون الانتباه للمتغيرات التى طرأت أو التبصر بالحقائق السياسية التى استجذرت.

ثمانون عاماً مضت كانت حافلة بكل ما هو معقول وغير معقول .. أوضاع نشأت وامبراطوريات انهضت وموازنات انقلبت ومؤامرات حبكت ، ونحن لازلنا متمسكين عند رفضنا الأول محافظين على بكارته!.

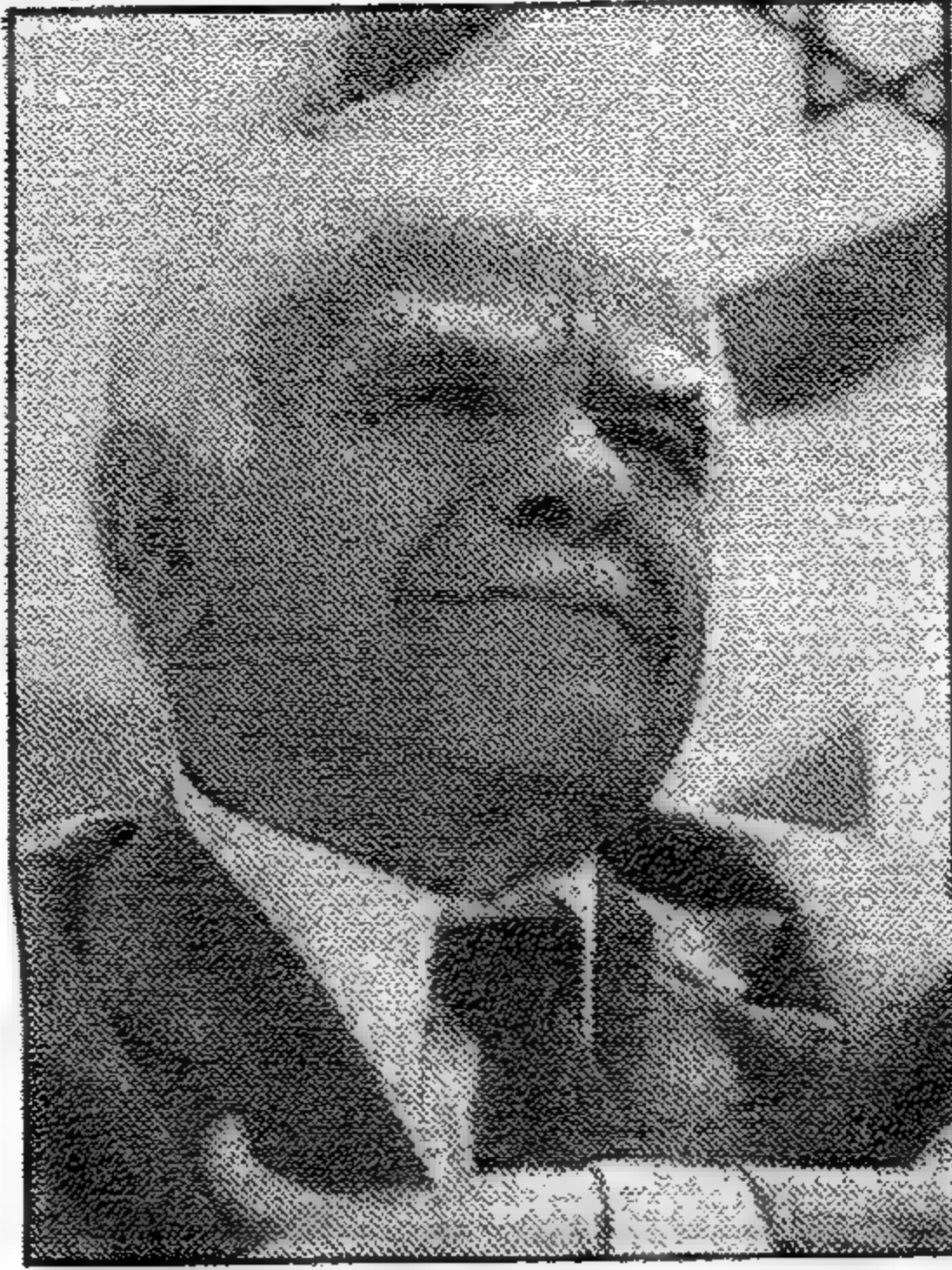
تري ، ألا يستحق هذا - ولو حمرة واحدة - وقفة جدية نمن الفكر في ما جرى ، ونستخلص النتائج لعلنا نهتدي إلى مواضع الخطأ والصواب في مسيرتنا؟

موقف الرفض الصحيح - بالمطلق - لوعده بلفور عام ١٩١٧ ليس بالضرورة أن يكون صحيحاً عند رفض الكتاب الأبيض بعد عشرين عاماً ، ولا عند رفض مشروع أندريه غروميكو بعد ذلك بعشرة أعوام ، كما ليس شرطاً أن يكون صحيحاً في الموقف من قرار التقسيم في نفس ذاك العام ١٩٤٧ ، ولا بعد ذلك بعشرين عاماً بالنسبة لقرار (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ ، ولا لمؤتمر مدريد عام ١٩٩٠ أو اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ أو مباحثات واي ريفر عام ١٩٩٨ .

الرفض ليس قرآناً يصح لكل زمان ومكان ، إنما موقف سياسي تتكون عناصره من عوامل الواقع وتتحكم فيه شروط إعادة وموازن القوى وقدرات الأطراف المتصارعة وأجواء الوضع الاقليمي والدولي إلى آخر معطيات الظرف ومتطلبات المرحلة . ولهذا فهو موقف قابل للتغيير والتعديل والتعديل وفق الظروف والاحداث ولا يبقى على حاله . فما يكون صحيحاً في مرحلة قد يكون خاطئاً في أخرى . ولكن اللافت للنظر في مسلسل الهزائم والنكبات ان الرفض - النابع - بالتأكيد من حس وطني رفيع - كان في الكثير من الحالات أسير جهل سياسي شنيع والغريب أن ذلك لم يمنع من النظر إلى هؤلاء الرفضيين كما لو كانوا حماة القضية وحراس نارها المقدسة ، وألصق بدعاة المرونة شبهة الاستسلام والتفريط ، فكانت مهمة الأولين في التحريض أسهل ، وورطه الآخرين في الامتناع أصعب . ولكن ليس كل ما هو سهل صحيح ، ولا كل ما هو صعب خطأ . بل لعل العكس هو الأصح .

ان رفض التعامل مع الواقع وقوانينه ، بحجة احتضان الحلم والتفاني من أجله والحفاظ عليه من التلوث ، لا يمكن أن يؤخذ - لوحده - مقياساً للاخلاص الوطني والموقف الثوري ، بل لعل الذي يهبط بالحلم من عليائه قليلاً ، وينهمك في العمل خطوة خطوة للاقترب منه ، هو الأنفع لهذا الحلم والاقدر على تحقيقه .

ان وقوفنا في منتصف المسافة بين حلم جميل نعجز عن تحقيقه فنكتفي بالتغني به كما يتغنى العاشق بالقمر ، وبين واقع قبيح لا نملك القدرة على التحكم فيه فنكتفي بشتمه ونربأ بأنفسنا عن التعامل معه ، سيفقدنا



اسحاق شامير

الحلم والواقع معاً .

ان الحديث عن الحلم والاستغراق في تعداد مزاياه وفوائده وخصاله الحميدة (الاستقلال الناجز والدولة المستقلة على كامل التراب الفلسطيني) أمر سهل ما دام الأمر متعلقاً بالرغبة ومقتضراً على التنظير والمستقبل البعيد غير المنظور ، أما تحليل الواقع ومعرفة أسباب هزيمة الناس وإحباطهم وشروط تقدمهم وانتصارهم ، وبالتالي البدء في العمل وفق ذلك ، فهذا هو الصعب ولكن المفيد .

ان النضال مزيج من الرؤية والحقيقة ، وجهها الحلم والواقع ، فالواقع بدون حلم يبعث على الاحباط ويقود لليأس ، والحلم دون استناد إلى الواقع والانطلاق منه سيظل مثل قنديل معلق في السماء ، لا شعلة تنير الطريق على الأرض .

إننا أمام وضع لا يتوفر فيه ما يسرر لخيالنا أن يجمع ويطمح بالأفضل ، إنما - في أحسن الحالات - أن يقتنع ما أمكن . ولا تسمح قدراتنا الذاتية أن نسعى نحو الأكمل ، وإنما نحو الأقل سوءاً .

واي بلاتيشين

لم أكن بحاجة لمثل هذه المقدمة الطويلة لأصل إلى ما أريد الوصول إليه في تقييمي لمباحثات الواي بلاتيشين ، لولا أنني صرت أجد نفسي في كل مرة يقودني فيها الحديث عن الاتفاقيات منذ مدريد وأوسلو والواي ريفر أنني أنزلق دون رغبة مني بمقدمة مملة من هذا النوع ولا أدري هل هذا بفعل شعور باطني في رد الاتهام بالتفريط والاستسلام ، أم بسبب الصراع المستعمر في وجداني ووجدان كل فلسطيني بين الحلم والحقيقة .

الذين يقفون الآن ضد فكرة مذكرة الواي

ريفر هم أنفسهم الراضون لاتفاق أوسلو وطابا ومدريد ومجمل الحلول السلمية ، لا لأنهم أدركوا سلفاً أن العراقيل ستعترض طريق هذه الاتفاقيات فتفشلها ، وإنما لموقف رفضي ثابت يرى في أي اتفاق تنازلاً وتفريطاً طالما أنه ينتقص ولو ذرة من الحق المطلق ويتساهل في حفنة تراب من أرض الوطن .

وليس في هذا ما يعاب عليه أصحاب هذا النهج ، بل لعله مبعث اعتزاز وطني ومصدر فخر . ولكن ما يؤخذ عليهم أنهم لا يعيرون الاهتمام ولا يلفت نظرهم هذا التوافق في الطروحات عند استنادهم في رفضهم إلى نفس ما يستند إليه غلاة اليمين الصهيوني ، وحين يبررون موقفهم بنفس مبررات المتدينين والمستوطنين الاسرائيليين .

فكلا الطرفين ينطلق من أن حكومته تفرط بأرض الآباء والأجداد وتبيع الوطن للعدو وتعرض شعبها للخطر وتقوده نحو الهاوية . وكلا الطرفين يستندان لنفس التبريرات حين يتهمان حكومتيهما - كل من طريقه - بأنها تسير نحو النهاية من جراء هذه الاتفاقيات . فالتشددون الصهاينة يحذرون من أن إعادة الأرض مهما صغرت ستصنع وطناً ، والحكم الذاتي مهما هزل سيؤول إلى دولة ، وهذا وذاك بداية النهاية لاسرائيل . والراضون الفلسطينيون يؤكدون بأن القبول بالاتفاقيات الجزئية سيقطع الطريق على الحل الكامل ومن يقبل بالجزء يفرط بالكل .

ومع ان الطرفين - رغم لقائهما العملي - هما على طرفي نقيض إلا أن جانب التطرف الاسرائيلي يتمتع بتحليل سياسي صحيح ، إذ ينطلق في مخاوفه على اسرائيل من واقع كونها في يده وتحت سيادته ، وأي تنازل عن جزء منها لصالح الطرف الآخر خسارة ، في حين أن المعارضة الفلسطينية التي فقدت الوطن بأرضه وكيانه بالكامل ، لا ترى في استعادة الأرض مكسباً وفي ممارسة السيادة عليها إنجازاً .

المأزق الاسرائيلي

لو أغفلنا المواقف والتصريحات الاسرائيلية منذ مؤتمر مدريد ومباحثات واشنطن وما كشفه رئيس الوزراء الأسبق إسحق شامير عن نيته في الماطلة والتأجيل عشر سنوات يكون خلالها قد أقام من الحقائق على الأرض ما يحول دون المفاوضات ولا يبقى شيئاً للمطالبة ، ولو ضربنا صفحاً عن تنكر خليفته نتنياهو لاتفاق أوسلو ومناوراته للتنصل منه على مدى أكثر من ثمانية عشر شهراً ، وركزنا فقط على المواقف والتصريحات الأخيرة منذ واي بلاتيشين ،

لوجدنا أن الأمر يقتضى وقفه تأمل ومراجعة كيلا تظل مواقفنا المعارضة في الساحة الفلسطينية والعربية تصب الماء في طاحونة العدو وترقص على أيقاعه.

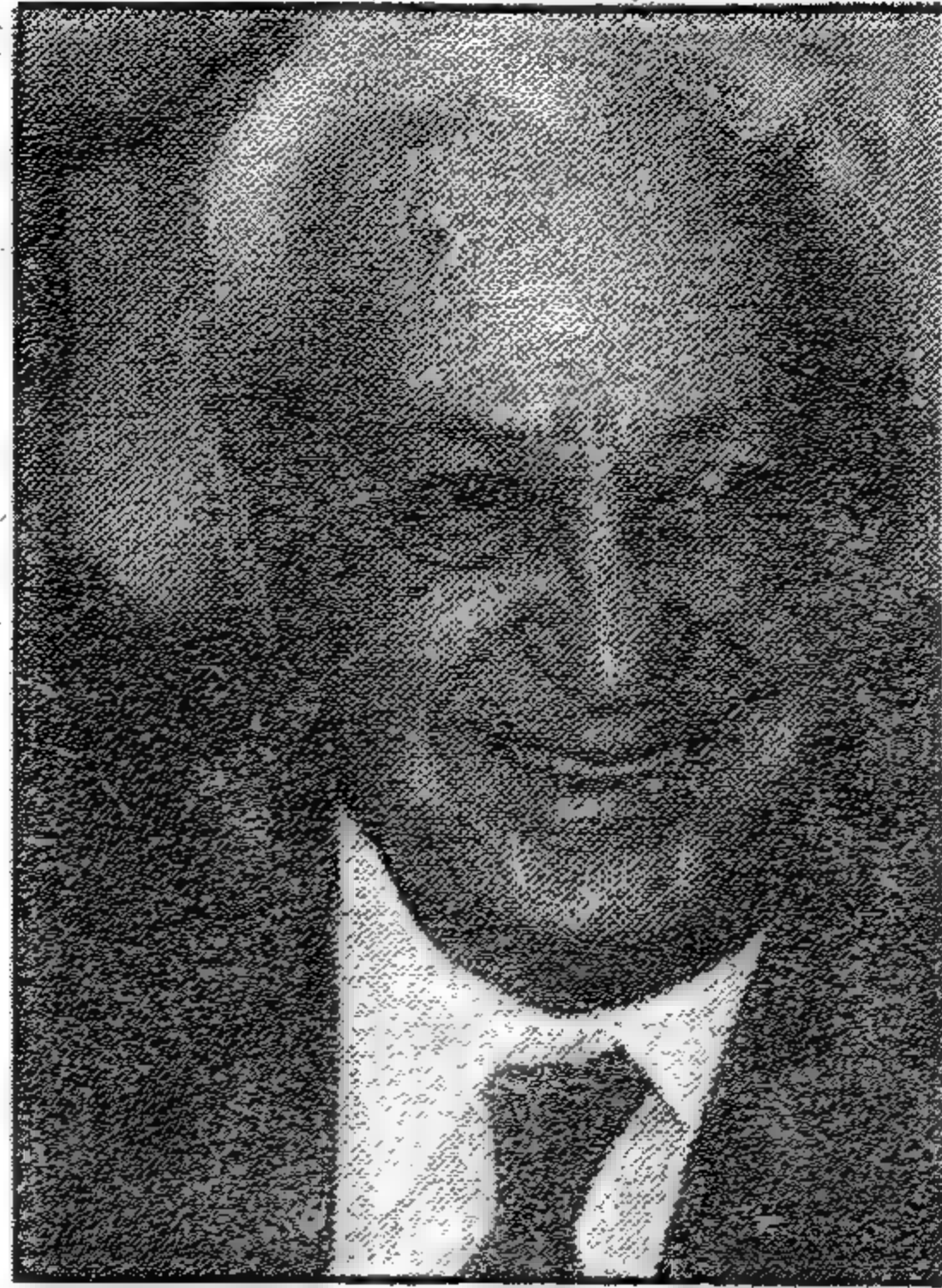
في الجانب الاسرائيلي تجري أحداث لا يليق أبداً تجاهلها وإغلاق الذهن عن فهمها. فحكومة الليكود عاقدة العزم على عدم الوفاء في تطبيق الاتفاق كانت في سباق مع الزمن لتصل به إلى ما بعد عامين حيث يحل موعد الانتخابات البرلمانية فتضمن الفوز لدورة أربع سنوات أخرى استناداً لوفائها بوعودها في التنكر لاتفاقات أوصلو والتوصل من دفع استحقاقاتها في الانسحاب والرحيل عن الأرض وتسليمها لأصحابها الفلسطينيين لإقامة دولتهم وممارسة سيادتهم عليها.

ولولا أن الضغوط الأقوى من قدرته على المقاومة اضطرته للذهاب إلى وادي ريفر لإعادة الحياة إلى المسيرة السلمية المتوقفة منذ مجيئه للحكم، لما نجشتم نتيهاهو عناء السفر إلى هناك. ومن الاتباء التي تسريت تبين كم كان ووفده الاسرائيلي المنتقى بدقة، يقاوم ويهدد بحزم الحقائق وعلى شروطاً تعجيزية لا صلة لها بموضوع المفاوضات مثل الافراج عن الجاسوسين لاسرائيل: الأمريكى جوناثان بولارد، والاسرائيلي عزام عزام.

لقد مورس ضغط أمريكي كبير على الوفد الاسرائيلي بشكل لم يسبق له مثيل منذ الضغط الذي مارسه إدارة الرئيس ايزنهاور في أعقاب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ لارغام اسرائيل على الانسحاب من قطاع غزة. وإن أسبابا شخصية لدى الرئيس كلينتون هذه المرة في أعقاب فضيحة مونيكا فرضت عليه ممارسة هذا الضغط لانتزاع انتصار يغطي قليلا على الفضيحة ويساعده على التأثير المضاد في وجه الملاحقات القضائية التي يسعى إليها الكونجرس.

كان الموقف المتعنت لنتيهاهو طوال الأيام التسعة التي استغرقتها المفاوضات ينبع من حقيقة مخاوفه لدى عودته من مواجهة اليمين الذي أوصله لكرسى الحكم إيانا بوعوده في الحفاظ على «أرض اسرائيل الكبرى التي لا تقبل التجزئة»، وتصديقا لتصريحاته الملتهبة ضد اتفاق أوصلو وعزمه على إفضاله والتوصل منه أو افراغه من مضمونه على الأقل.

أمام هذه المخاوف كان اصرار نتيهاهو على موضوع الأمن وبالتحديد على تسليم ثلاثين مطلوباً أمنياً لاسرائيل ليضرب عصفورين بحجر، إلهاء النظر الاسرائيلي وتهديته بهذا الانجاز، وإهانة السلطة الوطنية



شارون

الفلسطينية وتأجيج المعارضة ضدها. وعندما فشل في هذا استنجدوا بالافراج عن الجاسوس الأمريكى والعودة به معه بياضاً للوجه، لما لهذا العمل من تأثير على المجتمع الاسرائيلي.

بل أن تعيين شارون تمهيداً وزيراً للخارجية عشية المفاوضات وانتقاء عضواً لوفد اسرائيل، كان أيضاً للاستقواء بهذه الشخصية الكاريزماتية ذات الموقع المتميز في الأوساط اليمينية والاحتفاء وراها من غضب اليمين.

وعندما لم يفلح كل هذا وبات عليه دفع الاستحقاقات الأساسية في الانسحاب وإطلاق المعتقلين، لجأ للتغطية الاعلامية المبهرة وللتصريحات النارية والتعابير المفخمة، مداراة للفشل وتغطية على الاخفاق. بل إنه لجأ وأعضاء، وفده إلى مدح الذات عساه يشكل مظهراً حمائياً: «لقد قمنا بأقصى ما يمكن ليهودي القيام به».. «لا أذكر شعباً آخر تنازل عن أرض كانت تشير إرثاً تاريخياً له، لكننا قررنا أن نبدي نية واضحة وجهداً مخلصاً لبناء سلام مع جيراننا».. «لم يكن سهلاً علينا التوقيع على هذا الاتفاق وليس سهلاً علينا تنفيذه».. «لكم ان تقدروا كم كان مؤلماً لى أشد الألم أن أعيد شبرا واحداً من أرض اسرائيل».

ومع ذلك لم يخمد هذا نار الغضب اليميني الذي تجلى على شكل مظاهرات عارمة وتصريحات غاضبة. إذ استقبل الوفد منذ هبوطه في المطار بلافتات تندد بـ «الحائن نتيهاهو» وبمظاهرات أمام بيته في القدس وقبالة مكتبه في رئاسة الوزارة. وتناقلت وسائل الاعلام تصريحات وتعليقات ومقالات

اتهامية: «لا وجود لحزب الليكود في الوقت الحالى، ولا وجود لما كنا نعتبره أساس وجودنا وهو مبدأ إقامة دولة اسرائيل الكبرى (اسحق شامير). «تصديق الحكومة على توقيع اتفاق الوادي ريفر جاء ليعلن سقوط مقولة اسرائيل الكبرى إلى غير رجعة (تعليق صحفي)». «وصمة عار ولعنة حلت باتتباع الحركة الصهيونية المتطرفة التي أسسها فلاديمير جيتاوتنسكى الذى أعلن أن الموافقة على تقسيم فلسطين (١٩٣٧) يعلن انتهاء الحركة الصهيونية (جيسروزاليم بوست). لأنه (نتيهاهو) يعرف أن كل شبر يزحزحه للأمام في تطبيق الاتفاقية يبعد عنه أنصار أرض اسرائيل الكاملة (جريدة معاريف)». «نتيهاهو عاد من واشنطن كمن أجريت له عملية تغيير الجنس».

ووصل الأمر إلى حد الهلع في التدابير الأمنية الاضافية التي فرضت على أعضاء الوفد وخاصة رئيسه، وأمام هذا أخذ نتيهاهو يعيد النظر ويبحث عن ذرائع ولم يتورع حتى عن اللجوء إلى أساليب الزعزعة والقباحات المكشوفة في تنصله من بنود الاتفاق حين أفرج عن سجناء جنائين من سارقي السيارات ومتجاوزي الاقامات ومخالفى تصاريح العمل، وادعى أن ليس هناك من بين المعتقلين والسجناء الذين يربو عددهم عن الثلاثة الاف سوى مائتى سجين سياسى أفرج عن مائة منهم وبقي مائة آخرون.

أو حين استغل شريط فيديو لرجم جندي اسرائيلي بالحجارة فيدعو مجلس وزرائه المصغر ويعلن تعليق الانسحابات القادمة المنصوص عليها في الاتفاق الأخير ما لم تنفذ السلطة الفلسطينية الشروط الثلاثة التالية:

١- التوقف عن الحديث حول الدولة

الفلسطينية في الرابع من أيار (مايو) القادم.

٢- الامتناع عن المطالبة بالافراج عن السجناء وخلق ضجة حول الموضوع.

٣- الكف عن التحريض شفاة وكتابة.

في مقابل رجم جندي رداً على مقتل الفلسطيني أسامة النتشة الأب لثمانية أطفال قبل ذلك بيومين في القدس، يخرج نتيهاهو بهذه الشروط. ويقتدى شارون برئيسه ويدعو المستوطنين وقطاع الطرق إلى الاستيلاء على الهضاب وقمم التلال والاستحواذ على أوسع مساحة في أقصر زمن، لأن «كل شبر تستولون عليه اليوم يصبح ملكاً لكم في الغد».

تصوروا رئيس وزراء عائد من مباحثات تنتهى باتفاق أمام العالم كله ويعلن تعليق بنوده قبل أن يجف حبره. وتصوروا وزير

خارجية وعضو وفد المفاوضات يدعو الاشقاء لسباق مع الزمن « والتكويش » على ما في استطاعتهم تكويشه من الأرض والبدء في بناء المستوطنات عليها ولو بمظاهر رمزية مثل بعض الكرافانات أو هياكل الحافلات القديمة أو حتى مجرد تسييج المنطقة ورفع العلم الاسرائيلي عليها .

إن ذلك إن دل على شيء فعلى عمق المأزق الذي وجدت فيه حكومة الائتلاف نفسها في خضم هذا الوضع الجديد الذي عسرت عنه تحركات اليمين على مستوى الشارع ، وكشفت عنه أطراف الائتلاف الحكومي عندما لم يصوت لصالح الاتفاق سوى سبعة وزراء من أصل سبعة عشر وزيراً ، ولم يحظ بأكثر من ثلاثين صوتاً من أصوات اليمين الذي يتمتع في العادة بأغلبية تتراوح ما بين ٦١-٦٤ صوتاً في الكنيست .

لقد أوقع الليكود نفسه في تناقض صارخ . فمن أجل الوصول إلى الحكم قاد معارضة ضارية ضد اتفاق أوسلو تم على يدي حكومة العمل وميرتس . ومن أجل الاستمرار في الحكم كان الذي عليه الرضوخ في نهاية الأمر للضغط الأمريكي . ولكن من أجل ضمان فوزه في الانتخابات القادمة كان عليه أن يلعب على أكثر من حبل فجماهير هذا الائتلاف التي أوصلت نتنياهو لسدة الحكم بأصواتها في صناديق الاقتراع ، هي ذاتها - وبنفس الاصوات في اتجاه آخر - تستطيع سحب هذه السدة من تحت أقدامه .

هذا الارتباك الذي يجعله يأتي بالوزير شارون إلى الخارجية ، ثم يجد نفسه بعد شهر مضطراً للتفاوض مع وزير خارجيته السابق ديفيد ليفي لاعادته للحكومة ، وي بعدها ينطلق في اتجاه لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل كرد على تهديد حزب المفدال الديني بالخروج من الائتلاف ، ثم تأتي المفاجأة بالتقدم بطلب حل الكنيست واجراء انتخابات مبكرة .

كل هذا لم يأت صدفة ، وإنما بفضل اتفاق وای بلاتيشين وتفاعلاته . فما أقدم عليه نتنياهو ليس بالأمر السهل ، إذ أن هذا لا يتناقض مع قناعاته الايديولوجية فقط وإنما يتضارب ايضا مع مصالحه السياسية إذا ما كان حريصا على مواصلة الاستناد إلى أصوات اليمينيين والمندبيين والمستوطنين .

فالمفترحات الأمريكية - مع كل اجفافها - فرضت عليه توسيع منطقة السيادة الفلسطينية الكاملة في منطقة (أ) ستة أضعاف (من ٣٪ إلى ١٨٪) مع الإبقاء تقريبا على حجم المنطقة (ب) ذات السيادة

المنقوصة (من ٢٤٪ إلى ٢٢٪) ، وبهذا يصبح تحت يد السلطة ما نسبته ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية ، وهو وضع متقدم كثيرا عما كان الليكود يخطط له في الإبقاء على النسب القديمة .

مأزق المعارضة الفلسطينية

ولكن الغريب أن زدة الفعل التي قابل فيها اليمين الاسرائيلي مسألة إعادة الأرض لأصحابها وبهذا القدر من العنف ، فإن على الطرف الآخر من المعادلة نرى الشيء نفسه عند المعارضة الفلسطينية والعربية حين تعلن - بعد ترحيبها الخجول بعودة الأرض - بأنها ستقاوم الاتفاق الاستسلامي الخياني التفريطي ، وتدعو لمؤتمرات وطنية وتجمعات شعبية وتحالفات عربية للوقوف في وجه الكارثة المسماة توسيع مساحة الأرض الفلسطينية ؟ .

الصهاينة يصرخون من تقلب أراضى دولتهم بحجة التفريط بها ، والبعض منا يصرخ من توسيع أراضيه بنفس حجة التفريط إياها ! .

لقد بات واضحا كل الرضوخ ، إن اتفاق أوسلو وكل ما أضيف إليه من مذكرات وبروتوكولات في طابا والقاهرة ووای ريفر ، قد تمت قراءته على يد اليمين الاسرائيلي بسائر فئاته الصهيونية ، بشكل أفضل كثيرا من الطريقة التي قرأته بها المعارضة الفلسطينية والعربية .

هناك فهموا منه اختراقا للمشروع الصهيوني واسقاطا لشعار اسرائيل الكبرى ومن يتتبع الأحداث منذ ما قبل اغتيال رابين يجد أن الشغل الشاغل للذهن اليسيني هو كيفية القضاء على هذه الاتفاقات . وحتى عندما تضطرم الضغوطات المختلفة إلى تطبيق بعض البنود ، فإنهم يفضلون ذلك عن طريق اتفاقات جديدة سرعان ما يتكرونها لمعظم بنودها من جديد كما حصل في اتفاق الخليل ، أو ما هو حاصل الآن بعد توقيع مذكرة وای ريفر .

قراءة الليكود للاتفاقات ولجمال العملية السلمية قراءة صحيحة من وجهة النظر الجابوتنسكية في الحركة الصهيونية . وقراءة الأحزاب الدينية المتطرفة أيضا صحيحة من وجهة النظر التوراتية . ويبلغ بهم الأمر أحيانا إلى حد التهويل بأن مجرد القبول بمبدأ إعادة قطعة من «أرض إسرائيل» هو بداية النهاية لإسرائيل ومع ما في ذلك من مبالغه القصد منها إثارة الفزع في الجمهور وكسب تأييده والتفافه حوله ، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض الصحة إذا نظر إليه من زاوية ما سيطر من تطورات وتفاعلات على المجتمع الاسرائيلي من جراء استتباب السلم وقيام الدولة الفلسطينية ضمن محيط عربي واسع .

إن محاولات التنكر لمذكرة وای ريفر قبل إن يجف منادها ليس بالشئ الجديد على الليكود ، وسيظل طالما بقي في الحكم - يتحاييل ويختلق الذرائع لافراغ الاتفاقات من

مضمونها إذا استطاع ، وبقينا أنه لا يفعل ذلك استرضاء للفلسطينيين ولا للإثابة عنهم في تحمل مشاق النضال ضد الاتفاقات .

فهل بعد هذا من دليل على مدى ما يشعر به اليمين الصهيوني من أضرار ومخاطر عليه جراء الاتفاق الذي يرونه - بحق - يعود بالنفع على الفلسطينيين ؟ .

وهل بعد هذا من برهان أسطع للمعارضة الفلسطينية على وجوب أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار ، وأن تعطى السلطة الفلسطينية فرصة استرداد المزيد من الأرض بالنضال السياسي ، بدل الانتظار من غير طائل ، لاستردادها بالضربة القاضية عن طريق عجزت عنه جيوش عشرين دولة عربية ؟ بل هل يعيق استرداد الأرض هذه الجيوش عن القيام بمهامها إذا ما أنعم الله عليها بإرادة القتال ، أم أنها تصبح في موقع أفضل وعلى بعد أقرب من خاصرة العدو ؟ .

كلمة أخيرة

لقد علمنا تاريخ القضية بالذات ، إن الانجازات البسيطة أهم بكثير من الشعارات الضخمة . ومع أن أحدا لا يختلف مع المعارضة على الحلم الفلسطيني ، إلا أن هذا الحلم لم يعد قابلا للتطبيق وفق المفهوم السابق ، ولا عبر الأسلوب الفاشل ولا في هذه الظروف المتردية . وأى استمرار في التمسك بهذا الشكل المتخلف دون تطوير يتلاءم مع معطيات الظروف القائم وتحارب العقود الماضية ، لن يسفر الا عن تقديم خدمة مجانية للعدو ، واعطائه الفرصة لتغيير الوضع ونهب الأرض وتبديد الحلم .

لا يعيب الصنارة الفلسطينية عجزها عن اصطياد الحيتان وسماك القرش طالما أن بمقدورها اصطياد السمك . فثحرير ٤٠٪ من الضفة الغربية و ٩٠٪ من السكان عبر اتفاق وای ريفر أمر له دلالة . والمهم الآن النضال والاصرار على تطبيق ما اتفق عليه وليس ادائه ، ومحاصرة نتنياهو ومنعه من التهرب والتنصل والبحث عن ذرائع وحجج .

المهم أن ما نحصل عليه لا يجوز الترفع عنه ، فما لا نستطيع تحصيله اليوم نستطيعه غدا ، وما لا نستطيعه بعد الغد لا نتنازل عنه . والمهم إدراك أن العلة ليست في الاتفاق وإنما في عدم تطبيقه ، وليست في العملية السلمية وإنما في التهرب منها .

* اسحاق الخطيب

كاتب فلسطيني .. من مؤسسي

الحزب الشيوعي الاردني .. مستقل

حاليا . ومن المؤيدين لاوسلو والسلطة

الوطنية الفلسطينية

٢- التنازلات الفلسطينية من مدريد إلى واى بلانتيشن

الاتفاق يحقق لإسرائيل إجراءات أمنية غير مسبوقة

سابقة - بعضها يرجع تاريخه إلى خمسة أعوام - لم يتم تنفيذها رغم التوقيع عليها من جانب إسرائيل ومنظمة التحرير أو السلطة الوطنية الفلسطينية ، وبرعاية أمريكية أيضا.

لقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر مدريد (٣٠ أكتوبر ١٩٩١) بعد تردد طويل ومعارضتها لمبادرة الرئيس الأمريكى "جورج بوش" التى أطلقها فى ٦ مارس ١٩٩١ لإنهاء النزاع (الصراع) العربى الإسرائيلى على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٣٨ ومبدأ " الأرض مقابل السلام " ، والتى وصفتها بأنها "تهدف إلى تمرير مخطط التطبيع بين الدول العربية والكيان الصهيونى ، وفرض حل استسلامى يستند جوهره على الحكم الذاتى بديلا عن الحقوق الوطنية المشروعة والقبول بمؤتمر هزيل قائم على الشروط الأمريكية الإسرائيلية".

وتسكت منظمة التحرير خمس مبادئ - أو شروط - قبل وخلال المؤتمر هي:

- ١- أن يكون هدف المؤتمر إنهاء إحتلال إسرائيل لكل الأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٣٨.
- ٢- الاعتراف بالحقوق السياسية والوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير مصيره.
- ٣- رفض تغيب موضوع القدس قضية وتثيلا فى أى مرحلة من مراحل التسوية.
- ٤- وقف الاستيطان

مجلس الوزراء الإسرائيلى المكون من تحالف الأحزاب اليمينة والدينية الصهيونية و" ياسر عرفات" رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وبيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يوم الجمعة ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨ ، هو فى الواقع اتفاق جديد لتنفيذ بروتوكول الخليل (أو اتفاق الخليل) الموقع فى ١٧ يناير ١٩٩٧ ، والذي كان بدوره بروتوكول لتنفيذ اتفاق طابا - واشنطن الموقع فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ . وكلاهما استمرار لاتفاق أوسلو - أو إعلان المبادئ - بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية (١٣ سبتمبر ١٩٩٣) ، ولاتفاق القاهرة (٤ مايو ١٩٩٤) الخاص بالمرحلة الأولى من الحكم الذاتى فى غزة وأريحا.

أى أن هذا الاتفاق المرحلى الجديد يأتى لتنفيذ بنوداً أساسية وجوهرية فى اتفاقات

عرفات يرفع يديه بعلامه النصر



بعد توقف عملية التسوية منذ توقيع بروتوكول الخليل فى ١٧ يناير ١٩٩٧ ودخولها فى نفق مظلم والحديث عن موت عملية التسوية السياسية التى إنطلقت من مدريد وأوسلو - وكانت المباحثات على المسارين السورى واللبنانى قد توقفت قبل ذلك عقب العمليات الانتحارية التى قامت بها منظمة حماس داخل إسرائيل فى القدس وتل أبيب وعسقلان (فبراير ١٩٩٦) - نجحت الإدارة الأمريكية فى عقد قمة إسرائيلية فلسطينية بمشاركة أمريكية فى منتجع "واى بلنتيشن" استمرت من ١٥ أكتوبر وحتى الريح ساعة الأخيرة من يوم الجمعة ٢٣ أكتوبر - أى ثمانية أيام - وانتهت بتوقيع اتفاق مرحلى (جديد) ، وبالتالي استئناف عملية التسوية السياسية على المسار الفلسطينى.

والتقييم الصحيح لهذا الاتفاق الذى أعاد التسوية السياسية للحياة من جديد ، ومن ثم بدأت فى التنفس مرة أخرى - وترجوا أن لا يكون تنفساً صناعياً مؤقتاً - يحتاج إلى تناول شامل بغطى ثلاثة نقاط متكاملة . دراسة لنصوص الاتفاق - والنظر للاتفاق فى ضوء الخبرة التاريخية لعملية التسوية والاتفاقات السابقة - والبحث فى إمكانية التنفيذ على أرض الواقع. إن الاتفاق المرحلى الإسرائيلى الفلسطينى الموقع فى واشنطن فى السبت الأبيض من كل من " بنيامين نتيناهو" رئيس



كامب ديفيد .. البداية

الإسرائيلي في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وغزة.

٥- الاعتراف بالسيادة الفلسطينية على الأرض والمياه في الأراضي المحتلة خلال المرحلة الانتقالية.

ورغم كل الظروف السلبية التي أحاطت بالموقف الفلسطيني في ظل نتائج حرب الخليج الكارثية ، فقد تمسك الوفد الفلسطيني المفاوض برئاسة حيدر عبد الشافي وحنان عشراوي وبدعم من ياسر عرفات واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بهذه المبادئ ، ووضع خطة تفاوضية تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية.

* وقف الاستيطان.

* تطبيق اتفاقية جنيف في الأراضي الفلسطينية باعتبارها أراضي تحت الاحتلال.

* الحماية الدولية.

وطرح الوفد الفلسطيني المفاوض في الجولات الثامنة والتاسعة ضرورة مناقشة قضية القدس أولا وألح الفلسطينيون رغم التشبث العربي على حد أدنى من التنسيق من خلال اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار (كانت تسمى في الماضي دول المواجهة أو دول الطرق)

وجاءت المفاجئة عندما كشف الستار عن وجود قناة سرية - لا يعلم عنها الوفد المفاوض شيئا - بين القيادة الفلسطينية - أو جزء منها - وبين إسرائيل في أوسلو ، وأن هذه القناة توصلت إلى إعلان مبادئ كان هو الأساس في توقيع اتفاق أوسلو في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ (اطار مؤقت للحكم الذاتي) في واشنطن وبحضور الرئيس الأمريكي . وتصافح ياسر عرفات واسحق رابين للمرة الأولى خلال حفل التوقيع في حديقة البيت الأبيض.

وبنت القيادة الفلسطينية موقفها على موضوعين أساسيين.

الأول ، أن هذا هو أقصى ما يمكن تحقيقه في ظل الأوضاع القائمة عربيا وفلسطينيا ، خاصة مع تراجع الانتفاضة بعد أن استمرت لمدة ٣ سنوات في حالة تصاعد.

الثاني ، أن الاتفاق - والذي أقر عرفات " أن ما أنجز هو الممكن وليس ما نريد تحقيقه " وأن هناك قصورا في الاتفاق عن تلبية المطالب الوطنية الفلسطينية " - قد حقق إنجازات هامة.

- الاتفاق يحقق - ولأول مرة منذ عام ١٩٦٧ - انسحابا إسرائيليا من أراضي فلسطينية محتلة.

- لأول مرة تقوم سلطة وطنية على

الأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ويرتفع علم فلسطين عليها ، ويتم إنشاء مجلس فلسطيني منتخب يشارك في انتخابه سكان الضفة والقطاع بما فيهم سكان القدس.

- تنتقل إلى السلطة الوطنية سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي والإدارة المدنية الإسرائيلية.

- تشكيل لجنة مشتركة لدراسة عودة نازحي ١٩٦٧.

- اعتراف إسرائيل لأول مرة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني ، واستخدام عبارة الشعب الفلسطيني لأول مرة في الاتفاق ، وتحديثه عن الوحدة الإقليمية للمناطق المحتلة ، وتأكيده بأن هدف المفاوضات هو تطبيق القرارات ٢٤٢ و٣٣٨.

وقد أعلن حزبنا " التجمع الوطني التقدمي الوحدوي " في ١٨ سبتمبر ١٩٩٣ في بيان صادر عن الأمانة العامة " تأييده للاتفاق كخطوة أولى تستوجب العمل جديا لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ، ويؤكد أهمية الوحدة الفلسطينية وديمقراطية القرار داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، وإدارة الخلاف بأساليب ديمقراطية ، ورفض الانجرار للعنف والعنف المضاد بين القوى الفلسطينية ، ويدعو الشعب المصري والشعوب العربية لمواصلة مساندة سوريا ولبنان لتحرير أراضيها المحتلة ، ويحذر من عملية زرع الشكوك بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية " كما أكد التجمع " معارضته لمشروع السوق الشرق أوسطية ورفض التطبيع مع إسرائيل .. "

وقد سجل التجمع في بيانه المخاطر أو

النواقص الموجودة في الاتفاق ، كما أشارت قوى عديدة إلى هذه النواقص وغيرها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- مع قبول المنظمة تقسيم القضية الى مرحلتين ، المرحلة الأولى حكم ذاتي محدود في غزة والضفة ، والمرحلة الثانية والتي أطلق عليها اسم " المرحلة النهائية " ، تم تأجيل كل القضايا الأساسية والجوهرية إلى المرحلة النهائية التي يبدأ التفاوض حولها بعد عامين . وتشمل القضايا المؤجلة .. " القدس - الاستيطان - المياه - الحدود - السيادة على الأرض - اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ " .

٢- قبلت القيادة الفلسطينية تجاهل الاتفاق الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية مكتفية بالاعتراف بالمنظمة كطرف تفاوضي .. وبالمقابل اعترفت المنظمة بإسرائيل وحقها في الوجود داخل حدود آمنة ، وتعهدت بالتخلي عن الكفاح المسلح والانتفاضة ومواصلة النضال بأساليب السلمية ، وتحملها المسؤولية عن كل عناصر المنظمة وتدارك أي انتهاكات لهذه التعهدات ، واتخاذ اجراءات تأديبية ضد أي مخالف لها ، لتكون المنظمة بذلك أول حركة تحرر وطني تتخلى عن مبدأ الكفاح المسلح قبل الاستقلال ، بل وتتعهد بمعاينة من يمارسه منها أو من خارجها . وتخلي عرفات في هذا الاتفاق عن ماسبق أن أكد من أن آخر ورقتين في يده هما الاعتراف القانوني بإسرائيل واستمرار الانتفاضة وأنه لن يتخلى عنهما قبل قيام الدولة.

٣- احتفظت إسرائيل - طوال الفترة الانتقالية - خمس سنوات - بالأمن الخارجي للأراضي المحتلة، والعلاقات الخارجية ، وأمن



تغانياهو وشارون .. صقور الليكود يتوسطهما موردخاي

المستوطنات والمستوطنين فى الضفة والقطاع

٤- قبلت المنظمة بربط الأراضي الفلسطينية اقتصاديا وتنمويًا بإسرائيل .. وأن يتم تعاون فلسطيني إسرائيلي فى إطار شرق أوسطى (أى تحقيق الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية القائمة على استبدال النظام الإقليمي العربى بنظام شرق أوسطى يفرض إسرائيل كدولة مهيمنة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا)

وفى ٤ مايو ١٩٩٤ وقع عرفات ورايين فى القاهرة أول اتفاق لتنفيذ اعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) والذي عرف باسم اتفاق القاهرة ، أو اتفاق " غزة - أريحا " أولا .

وجاء هذا الاتفاق يحمل مخاطر أكثر كثيرا من اعلان المبادئ (أوسلو)

* فقد تم شطب كلمة الانسحاب واستبدالها باعادة الانتشار .

* وفى مقابل بعض مظاهر السيادة (جواز سفر - طابع بريذ - مطار - ميناء ...) أبقيت قوات الاحتلال الإسرائيلى ، هى مصدر السلطة فى قطاع غزة وأريحا

* وأبقى السيطرة الإسرائيلية المطلقة على الحدود والمعابر والمستوطنات والشوارع الرئيسية ، وعلى الأجواء والمياه الإقليمية .

* اقتطع الاتفاق ٤٠٪ من مساحة قطاع غزة لصالح المستوطنات ومعسكرات الجيش الإسرائيلى ومجالاتها الأمنية .

* وأكد أن إسرائيل هى مصدر السلطات والصلاحيات فى المجالين الخارجى والأمنى وبقية الصلاحيات تحت إشراف لجان التعاون والتنسيق المشتركة التى تتمتع فيها إسرائيل بحق الفيتو إزاء أى قرار أو إجراء لاتوافق عليه .

* تخلت القيادة الفلسطينية عمليا فى هذا الاتفاق عن مرجعية المفاوضات ممثلة بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ لصالح الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية . ومهدت لتطبيق النموذج المطبق فى غزة وأريحا على باقى الضفة الغربية ، حيث المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية لا يوجد لها أى تواصل إقليمي ولا سيادة ، بل وتحت الوصاية المشددة للسلطة الإسرائيلية وقوات الاحتلال .

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥ وقع اتفاق طابا أو " أوسلو - ٢ " وهو إتفاق مرحلى لتوسيع الإدارة الذاتية الفلسطينية فى غزة وأريحا إلى الضفة الغربية ، وإعادة إنتشار الجيش لإسرائيلى فى الضفة . وصدق على هذا

الاتفاق فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ بواشنطن ، متأخرا عاما كاملا عن مواعده المحدد فى أوسلو . وتناول الاتفاق فى ٤٠٠ صفحة وستة ملاحق ، ترتيبات الأمن والانتخابات والشئون المدنية لنقل السلطات ، والمسائل القانونية والعلاقات الاقتصادية والتعاون الإسرائيلى الفلسطينى .

ونص الاتفاق على أن يكون لإسرائيل المسئولية العليا عن الأمن الخارجى وأمن إسرائيل والمستوطنات فى كل أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة . وأن تكون هناك ترتيبات مختلفة لثلاثة أنواع من المناطق

* المنطقة أ وتشمل المدن الست الرئيسية الآهلة بالسكان " جنين - نابلس - طولكرم - قلقيلية - رام الله " والخليل . ومساحتها تقدر بحوالى ٣٪ من مساحة الضفة الغربية وينتشر الجيش الإسرائيلى خارج هذه المدن ، ويكون للسلطة الوطنية الفلسطينية المنتخبة المسئولية عن الأمن الداخلى والنظام العام ، وكذلك المسئولية المدنية الكاملة .

و« نظرا للحضور اليهودى فى قلب الخليل (٤٠٠ مستوطن و ١٠٠ ألف فلسطينى) والأوجه الدينية والتاريخية الحساسة ، سيتم اتخاذ ترتيبات خاصة لهذه المدينة وستمكن هذه الترتيبات الشرطة الفلسطينية من ممارسة السكان الفلسطينيين ، فيما تحتفظ إسرائيل فى الوقت نفسه بالسلطات والمسئوليات الضرورية لحماية السكان الإسرائيليين الذين

يقيمون فى الخليل ويزورون الأماكن المقدسة " .

* المنطقة ب وتشمل الريف والقرى - بعد خصم أجزاء أساسية من الأراضى والسهول - ومساحتها حوالى ٢٤٪ من مساحة الضفة وتضم ٦٨٪ من السكان الفلسطينيين ، وتخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية التى يناط بها الحفاظ على النظام العام ، بينما تتولى إسرائيل سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الارهاب " وستكون لهذه المسئولية الأسبقية على المسئولية الفلسطينية عن النظام العام .

* المنطقة ج وتشمل المناطق غير المأهولة بالسكان والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل والمستوطنات اليهودية وجميع الطرق والشوارع الرئيسية ، وتقدر هذه المنطقة بحوالى ٧٣٪ من مساحة الضفة وتخضع بشكل كامل للسيطرة والاحتلال الإسرائيلى ، حيث تتولى إسرائيل المسئولية عن الأمن والنظام العام .

وتقسم المنطقة (أ) إلى ٧ مناطق تفصل بينها الحواجز العسكرية الإسرائيلية .

وتقسم المنطقة (ب) إلى ١٠ مناطق .

وتقسم المنطقة (ج) لمنطقتين .

وقطاع غزة مفصول عن الضفة و ٤٠٪ تحت السيطرة الإسرائيلية .

وهو نظام أشبه بالكانتونات أو المعازل العنصرية فى جنوب أفريقيا .

وينص الاتفاق أيضا على حرية تنقل

الجيش الإسرائيلي والإسرائيلي على طرق الضفة الغربية وقطاع غزة . وقيام دوريات مشتركة بمرافقة وسائل النقل الإسرائيلية . وأن لا يخضع الإسرائيليون في أي ظرف للاعتقال أو الاحتجاز من قبل الشرطة الفلسطينية . وأن تعتقل الشرطة الفلسطينية وتقدم للمحاكمة أي أفراد يشتبه بأنهم يقومون بأعمال عنف أو إرهاب وأن تلغى منظمة التحرير « تلك المواد من الميثاق الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير إسرائيل في خلال شهرين من انتخاب المجلس الفلسطيني » .

وأخطر ما في هذا الاتفاق - بالإضافة إلى التقسيم للأراضي الفلسطينية وتحويل الضفة إلى " بانتوستات " يقيم فيها الشعب الفلسطيني معزولاً عن بعضه محاطاً بالمستوطنين والجيش الإسرائيلي - هو الاعتراف الفلسطيني المكتوب بالوجود الاستيطاني في كل أنحاء الضفة الغربية وغزة ، وتأجيل معظم القضايا التي كان مفروضا حلها في هذه المرحلة ، مثل الخليل والمعتقلين الذين أصبحوا رهائن في يد الإسرائيليين يستخدمون للضغط على المفاوضات الفلسطينية ، والمياه التي رحلت لمباحثات المرحلة النهائية .

وعلق اسحاق رابين على هذا الاتفاق قائلاً : " لم أصدق أننا سنتوصل إلى اتفاق جيد بهذا الشكل " .

ومع ذلك فلم يلتزم اسحاق رابين بهذا الاتفاق حتى اغتياله .

فلم يتم الانسحاب من الخليل والذي كان محدداً له ٢٨ فبراير ١٩٩٦ .

ولم ينفذ الافراج عن الأسرى والأسيرات وكان محدداً له ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ .

ولم تحمل الإدارة المدنية وتنقل صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية وكان موعدها ٧ مارس ١٩٩٦ .

ولم تسحب المستوطنات العسكرية في التاريخ المتفق عليه (٧ مارس ١٩٩٦) .

ولم يتم تأمين حركة القوات الفلسطينية على الطرق الرئيسية وكان محدداً لذلك ٢٨ ديسمبر ١٩٩٥ .

بالإضافة إلى عدم تنفيذ الممر الآمن والميناء والمطار والمعايير الدولية ، و٣٤ بنداً من بنود الاتفاق كما أعلن ياسر عرفات .

وهكذا أنهى رابين قبل رحيله - ومن بعده بيريز - عملياً أسس التسوية السياسية واتفاق أوسلو (٢) . وتحولت هذه التسوية على أرض الواقع إلى معادلة جديدة تماماً أساسها فرض الهيمنة الإسرائيلية وتحويل الترتيبات الانتقالية التي تم الاتفاق عليها في أوسلو إلى ترتيبات نهائية تصادر إمكانية تحويل الإدارة الذاتية الفلسطينية إلى دولة فلسطينية . " وتعزيز الوجود اليهودي في أرض إسرائيل التاريخية " عن طريق التوسع في الاستيطان وتهويد القدس ، وتحويل شعار " الأرض مقابل السلام " إلى " سلام لإسرائيل مقابل جزء من الأرض " .

وبصعود نتانياهو وحكومة الليكود إلى الحكم في إسرائيل حدث تراجع أوسع مدى

وأخطر عن أوسلو ومبادئ التسوية . وأعلن نتانياهو رفضه لشعار " السلام مقابل الأرض " وطرح شعار " سلام الردع " وحددت حكومة الليكود مصالح إسرائيل في الضفة الغربية على النحو التالي :

١- تحقيق الأمن الشخصي للمستوطنين والإسرائيليين .. وهذا يعني أن من حق إسرائيل الحفاظ بنفسها على أمنها ، ولها حرية العمل بالدفاع عن كل مواطنيها .

٢- الأمن الاستراتيجي الذي يتطلب إبقاء قوات الجيش الإسرائيلي في غور الأردن ومواقع استراتيجية أخرى .

٣- الأمن المائي وتمثل بارتباط إسرائيل بالمياه الجوفية في الضفة .

٤- موضوع القدس وضواحيها يجب أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية .

٥- الأمن السكاني ، وهذا يتطلب عدم تمكين الفلسطينيين من السيطرة على المعابر والحدود .

أي أن " معظم مواضيع الحل النهائي مثل القدس والحدود واللاجئين والاستيطان والمياه خارج نطاق أي تسوية محتملة مع الفلسطينيين " .

وأصر نتانياهو على بدء التفاوض من جديد حول الخليل والانسحاب الثاني والثالث والذي كان مقرراً له طبقاً لأوسلو (٢) أن ينتهي في سبتمبر ١٩٩٧ .

وبعد ١١ شهراً من الموعود المحدد لإعادة الانتشار في الخليل وثمانية أشهر من صعود نتانياهو إلى الحكم تم توقيع اتفاق الخليل في ١٧ يناير ١٩٩٧ والذي يتكون من ثلاثة وثائق .. البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل ، والمذكرة التي أعدها السفير " ديتيس روس " بناء على طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية - لإيجاز ما اتفقا عليه في اجتماعهما " ورسالتى " وارن كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة إلى كل من نتانياهو وعرفات .

وبالإضافة إلى إعادة الانتشار خارج ٨٠٪ من مساحة مدينة الخليل ومركز ٢٠٠٠ جندي إسرائيلي في ٢٠٪ من قلب الخليل لحراسة ٤٠٠ مستوطن يهودي وتواجد القوات الإسرائيلية في الحرم الإبراهيمي والاتفاق على ترتيبات أمنية مشتركة .. شمل الاتفاق مجموعة من التعهدات المتبادلة لتنفيذ البنود العديدة التي تعثر تنفيذها حتى ذلك الحين .

فتعهدت إسرائيل بتنفيذ عملية إعادة توزيع القوات من المنطقة ج إلى ب وأ ومن ب

أوسلو .. بداية التنازلات .



إلى اعتبارات من الأسبوع الأول من مارس على أن ينتهى إعادة الانتشار (الثانى) فى غضون ١٢ شهراً بما لا يتجاوز منتصف عام ١٩٩٨. وأن يتم ذلك على ثلاثة مراحل متتالية . وتعهدت بالتفاعل مع قضايا إطلاق السجناء وفقاً لمواد اتفاق أوسلو وإجراءاته. وتعهدت السلطة الوطنية الفلسطينية باستكمال عملية مراجعة الميثاق الوطنى الفلسطينى ، والالتزام بالعمل على مكافحة الارهاب ومنع العنف من خلال تقوية التعاون الأمنى مع إسرائيل ، ومنع التحريض والدعاية المضادة ، ومكافحة المنظمات الارهابية وبنيتها التحتية فى صورة منظمة وفعالة وتوقيف ومحاكمة ومعاقبة الارهابيين ، والتعامل مع طلبات نقل وتسليم المشتبه بهم والمتهمين ، ومصادرة الأسلحة النارية ، وتخفيض عدد أفراد قوات الشرطة الفلسطينية.

وبالنسبة للقضايا المعلقة من اتفاق أوسلو التى تأخر تنفيذها ، مثل العبور الآمن ومطار غزة وميناء غزة والمعابر والقضايا الاقتصادية والمالية والمدنية والأمنية ، فيجرى الاتفاق عليها عبر التفاوض بالتوازي وبصورة

دورية.

ولكن أخطر ما فى هذا الاتفاق هو قبول السلطة الفلسطينية لتغيير المواعيد وترتيبات أمنية إضافية تتعارض مع مانتص عليه الاتفاق المرحلى (أوسلو ٢) بالنسبة للمنطقة (أ) ، وهو الأمر الذى ستعتبره إسرائيل سابقة وسيؤثر سلباً على الحل النهائى.

وإطلاق يد إسرائيل فى تحديد المساحات والمناطق التى ستركها عند إعادة الانتشار الثانى ، وذلك طبقاً لرسالة التطمينات التى وجهها وزير خارجية الولايات المتحدة إلى رئيس الوزراء وقال فيها .. "إن الولايات المتحدة تعتبر عملية إعادة الانتشار العسكرى من المناطق الريفية فى الضفة الغربية ومساحة الأراضى التى ستنتقل للفلسطينيين مسئولية إسرائيلية وليست مسائل محل تفاوض مع الفلسطينيين".

وباستثناء إعادة الانتشار فى الخليل فلم تنفذ إسرائيل أى من بنود هذا الاتفاق ودخلت قضية التسوية السياسية على المسار الفلسطينى حالة من الجمود والشلل. وكان حجة إسرائيل أن السلطة الفلسطينية لاتقوم بتنفيذ تعهداتها الخاصة

بالأمن . و طرح نتانياهو شعاره " الأرض مقابل الأمن " وهاجم وزير العدل الإسرائيلى ياسر عرفات مهدداً بطرده من غزة قائلاً .. " إن من يطلق أعمال العنف سيجد نفسه على وجه السرعة يحزم حقائبه ويعود إلى السفر بين تونس وبغداد كما فعل خلال سنوات .. لا يستطيع عرفات أن يجلس فى فيلا على شاطئ البحر مع "سهى" ويصدر أوامر بالعمل فليست هناك أى حصانة لأى كان إذا سعى إلى تدميرنا . إذا أعلنوا الحرب فلتكن حرباً إلى النهاية " وأصدر نتانياهو أمراً ببدء البناء فى مستوطنة أبو غنيم (هارحوما) .

واستخدمت أمريكا الفيتو ضد مشروع قرار دول الاتحاد الأوربى ضد الاستيطان من جبل أبو غنيم . واستمر هذا الجمود مايقرب من ١٨ شهراً أو يزيد.

وفى سبتمبر ١٩٩٧ بدأت الولايات المتحدة تلقى بثقلها فى محاولة لاجياء عملية التسوية السياسية ، بجولة لمادلين أولبرايت فى المنطقة استمرت ستة أيام (من ٩ إلى ١٥ سبتمبر ١٩٩٧) . وتوالى المحاولات والزيارات للمنطقة (روس وأولبرايت) . وقدمت الإدارة الأمريكية مبادرتها - التى لم تنشر أبداً - والتى قبلتها السلطة الفلسطينية ولم يقبلها نتانياهو حتى انعقاد قمة " واى بلنتيشن " . وسبق انعقاد هذه القمة لقاء بين كلينتون وكل من عرفات ونتانياهو فى واشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨ وجولة أولبرايت فى المنطقة فى ٦ أكتوبر ١٩٩٨ ثم انعقاد القمة يوم ١٥ أكتوبر.

وقد انعقدت القمة فى ظل مجموعة من الحقائق أثرت بالسلب على الموقف الفلسطينى.

١- غياب أى موقف عربى موحد مساند للحق الفلسطينى حتى فى حده الأدنى. واندفاع العرب - خاصة بعد اتفاق الخليل - للتعامل مع نتانياهو باعتباره شريك حقيقى فى عملية التسوية وضرورة تشجيع موقفه الجديد . وبالتالي الضرب عرض الحائط بقرارات قمة القاهرة (يونية ١٩٩٦)

والاندفاع للتطبيع من جديد . وعدم الاستجابة لالحاح عرفات أكثر من مرة على عقد قمة عربية تتصدى للمواقف الإسرائيلية.

٢- استمرار السلطة الفلسطينية فى إدارة عملية التفاوض اعتماداً على الدور الأمريكى أساساً . وتقديم التنازلات - الواحد تلو الآخر - على أمل أن يرد الطرف





توزيع أراضي الضفة الغربية عشبة "واي بلانتيشن"

١٩٩٨ قتل في الأراضي المحتلة ١٤٣٩ فلسطينيا مقابل ١٥٨ إسرائيليا ، وقتل في إسرائيل ٢٣١ إسرائيليا مقابل ٥٥ فلسطينيا .

ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو وحتى نفس التاريخ قتل في الأراضي المحتلة ٣١٥ فلسطينيا مقابل ٦٨ إسرائيليا ، وقتل في إسرائيل ١٦١ إسرائيليا مقابل ١٧ فلسطينيا . إجمالا قتل ١٥٠٠ فلسطيني مقابل ٤٠٠ إسرائيليا .

وفي الفترة نفسها طرد ٤٨٠ فلسطينيا من بلادهم ووضع حوالي ١٨ ألف قيد الاعتقال الإداري ، وعذب كثيرون منهم ، ودمر ٨٠ منزلا خلال عمليات تفتيش عن مطلوبين . كما دمر ١٨٠٠ منزل بحجة عدم وجود تراخيص بنائها . والأسوأ أن من بين القتلى ٢٧٧ طفلا فلسطينيا .

٤- زاد من صعوبة الموقف الفلسطيني الاتحياز الأمريكي المطلق لجانب إسرائيل . وبالطبع هناك عشرات من الوقائع تؤكد هذا الموقف . ونكتفي بالإشارة لقضية واحدة هي قضية الأمن واعتبارها جوهر التسوية - الأمن الإسرائيلي - والقبول عمليا بشعار (الأرض مقابل الأمن)

لقد أعلنت مادلين أولبرايت عشبة

الأرض مقابل الأمن" . والخلافات مع الإدارة الأمريكية ليست خطيرة ، بالإضافة إلى عجزها عن ممارسة الضغط - حتى لو أرادت - في ظل احتياج كلبنتون إلى تحقيق نجاح خارجي لدعم موقفه الداخلي بعد فضيحة مونيكيا .

وزاد من قوة الموقف الإسرائيلي النجاحات الاقتصادية التي تحققت في ظل اتفاقية أوسلو فخلال ٥ سنوات ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل من ٦٤ مليار دولار إلى ٩٥ مليار نتيجة لتدفق الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المتطورة والتأثيرات الناتجة عن وصول أكثر من مليون مهاجر من دول الاتحاد السوفيتي .

وأعطى النجاح في تحقيق الأمن إسرائيل بعد توقف الانتفاضة عامل قوة إضافي . ورغم الضجيج حول الأمن فالأرقام تكشف انخفاض ضحايا العنف في إسرائيل ، وارتفاع القتلى من الفلسطينيين خلال السنوات الخمس الماضية . وحتى لو أضفنا الأرقام خلال الانتفاضة فسنجد أن الأمن الإسرائيلي يتحقق بدرجة كبيرة على عكس الأمن الفلسطيني .

في الفترة من ٩ ديسمبر ١٩٨٧ (تاريخ انطلاق الانتفاضة) وحتى ٣١ أغسطس

الآخر - ولو بضغط أمريكي - على هذه التنازلات بموقف إيجابي . واستبعاد كافة أوراق القوة الفلسطينية ومن بينها وحدة القوى والفصائل الفلسطينية وتماسكها - سواء كانت مؤيدة أو معارضة لأوسلو - وعدم استبعاد المقاومة الوطنية بأشكالها المختلفة من المعركة . وقد أدت الممارسات القمعية للسلطة الفلسطينية والفساد والأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، والتراجع الكبير في المستوى المعيشي في ظل أوسلو، وتراجع الدخل الفردي خلال السنوات الخمس الأخيرة بنسبة ٣٥٪ ، وتشديد قبضة الاحتلال على مدينتي القدس والخليل وفرض القيود على تنقل المواطنين ومنع التحرك بين الضفة وغزة ، وفصل القدس عن محيطها الفلسطيني .. إلى اتساع الهوة بين السلطة والمواطنين مما أضعف من قدرتها على المواجهة .

وقبل قمة "واي ويفر" قدم ياسر عرفات تنازلاتين مجانيين لكلنتون .

الأول .. قبول المبادرة الأمريكية بأن يكون الانتشار الثاني في حدود ١٣٪ بدلا من ٣٥٪ كما كان يطالب الفلسطينيون . ثم قبول التعديل الإسرائيلي ليصبح الانسحاب من ١٠٪ وتبقى ال ٣٪ " محمية طبيعية" وإعلان عرفات ذلك .

الثاني .. الخضوع للضغط الأمريكي وتعديل خطابه أمام الجمعية العامة بحذف الفقرة التي يعلن فيها عزمه على إعلان دولة فلسطين المستقلة في ٤ مايو ١٩٩٩ فوق أراضي ١٩٦٧ إذا لم تنتهي مباحثات الحل النهائي في ذلك التاريخ ، واستبدالها بعبارته تقول " .. أحب أن أدعوكم من فوق هذا المكان ، مصدر الشرعية والسلام الدوليين إلى الوقوف إلى جانب شعبنا لاسيما أن مرحلة السنوات الخمس الانتقالية ستنتهي في الرابع من مايو ١٩٩٩ ، وأن شعبنا يطالبنا بتحمل مسؤولياتنا وينتظرون إقامة حقهم في تقرير المصير" .

ولكن مقتل الموقف الفلسطيني هو غياب أي رؤية بديلة لدى القيادة الفلسطينية - والحكومات العربية - لعملية التسوية الحالية في حالة فشلها ، واستمرار رهانهم على الدور الأمريكي . ومن ثم أصبحوا مجبرين على القبول بأي تنازلات لتستمر هذه العملية .

٣- على العكس كان الموقف الإسرائيلي غير متعجل للتسوية وبراغم أن الموقف لصالحه ، وأنه كلما تشدد في موقفه سيقدم الفلسطينيون والعرب مزيدا من التنازلات وأنه يستطيع أن يفرض عليهم نظريته

قيامها بأول جولة لها في المنطقة أن " الأولوية المطلقة للسياسة الأمريكية لاتزال اعتبار التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ومحاربة الارهاب شرطا مسبقا للسلام". (خطاب بنادي الصحافة الدولي بواشنطن في ١٦ أغسطس ١٩٩٧).

وخلال هذه الجولة ركزت أولبرايت على قضية واحدة اعتبرتها جوهر محادثاتها وهي قضية الأمن بالمفهوم الإسرائيلي. وعند وصولها إلى إسرائيل قالت بحسم " جئت برسالة واضحة من الرئيس كليتتون والشعب الأمريكي . إننا معكم في المعركة ضد الارهاب والكفاح من أجل الأمن . إننا معكم في المطالبة بتعقب ومعاينة الذين دبوا لقتل الأبرياء في السوق والمركز التجاري. إننا معكم في إصراركم على أن تفي السلطة الفلسطينية بالمسئوليات والالتزامات التي أخذتها على عاتقها".

وعقب لقائها مع عرفات أعلنت للكافة أنها أبلغت عرفات " ضرورة تحقيق تنسيق أمني وثيق وفاعل مع الجانب الإسرائيلي . إلى جانب قيام الفلسطينيين بخطوات من طرف واحد ، وإجراءات شاملة ومتواصلة من أجل مكافحة الارهاب . وليس عندما يختار الفلسطينيون ذلك فقط". وأضافت أولبرايت " أن تعريف الارهاب ليس صعبا . فهو يشمل الهيئات التي تخطط وتنفذ اعمالا تضر

بالعملية السلمية وبالعمل الذي يقوم به أولئك الذين يعملون على خلق أجواء جديدة . وتعريف السلام يشمل أعداء السلام". .. أي المعارضين لاتفاقات أوسلو

وقد استمر هذا الموقف الأمريكي حتى انعقاد مؤتمر "واي ريفر" وخلالها.

في ضوء هذه الوقائع كان طبيعيا أن تأتي نتائج قمة "واي ريفر" متفقة مع المقدمات ، أي لغير صالح الفلسطينيين والعرب.

لقد انتهت القمة إلى توقيع اتفاق مرحلي (جديد)، وصفه جيمس روبن المتحدث الرسمي باسم الخارجية بأنه اتفاق "الأرض مقابل الأمن" ويقوم الاتفاق على النقاط التالية (سبع نقاط):

* التأكيد في مقدمة الاتفاق أن الاجراءات الواردة في الاتفاق " تستهدف تسهيل تنفيذ الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع يوم الثامن والعشرين من سبتمبر عام ١٩٩٥ فضلا عن اتفاقيات ذات علاقة تتضمن المذكرة الخاصة بالاتفاق المبرم يوم السابع عشر من يناير عام ١٩٩٧ .. أي اتفاقي أوسلو والخليل.

* عملية إعادة انتشار جديدة - إن تنفيذ الجانب الإسرائيلي للمرحلتين الأولى والثانية من عمليات إعادة الانتشار الجديدة سيتضمن نقل مساحة نسبتها ١٣٪

من المنطقة (ج) إلى الجانب الفلسطيني كالتالي: ١٪ إلى المنطقة (أ) و ١٢٪ إلى المنطقة (ب) ، وتخصيص ٣٪ من المنطقة (ب) كمساحات خضراء أو محمية طبيعية . ولن يسمح بإنشاءات جديدة في هذه المناطق . وسيحتفظ الجانب الإسرائيلي بمسئولية الاشراف الأمني في المحميات الطبيعية بغية حماية الإسرائيليين ومجابهة خطر الارهاب.

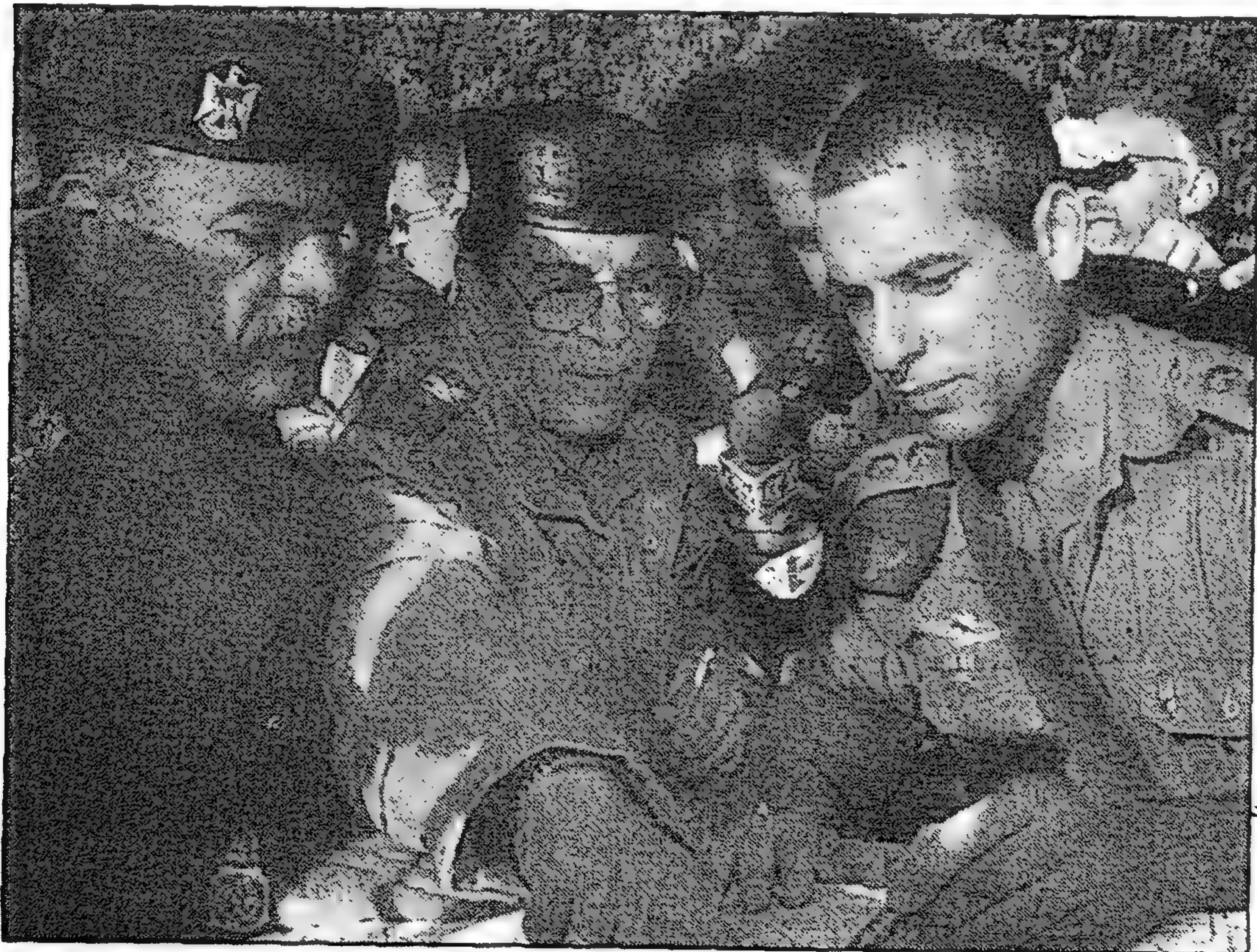
- وكجزء من التنفيذ السابق للمرحلتين الأولى والثانية من عملية إعادة الانتشار الجديدة ، ستقل مساحة نسبتها ١٤ و ٢٪ من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ)

- بالنسبة للمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار ستكون هناك لجنة تتولى هذه المسألة

وتحاط الولايات المتحدة علما بمجريات الأمور في هذه اللجنة بشكل منتظم.

* الأمن

- وافق الجانب الفلسطيني على اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل التصدي لممارسات الارهاب ضد الجانب الإسرائيلي. ووافق الجانبان على إتخاذ إجراءات قانونية ضد أفراد متهمين وبخضعون للولاية القضائية لأي منهما ، ومنع أية منظمات أو مجموعات أو أفراد من القيام بأعمال تخريبية ضد كل جانب من الجانبين. ويقر الجانبان أن النضال ضد الارهاب



عسكريون
فلسطينيون
وإسرائيليون
يناقشون
الانتشار
الجديد للقوات
الإسرائيلية

والعنف يتوجب أن يكون شاملا من حيث تعامله مع الارهابيين والنبذة المساندة للارهاب والظروف المشجعة للارهاب ، وأن يكون هذا النضال متواصلا ومستمر على المدى الطويل بحيث لا يكون هناك أى توقف عن ملاحقة الارهابيين وشبكاتهم . ومن المتعين أن يكون هذا النضال متسما بطابع تعاونى . ذلك أنه لن يكون أى جهد فى هذا الصدد فاعلا دون تعاون إسرائيلى فلسطينى والتبادل المستمر للمعلومات.

إجراءات أمنية:

١- تجريم منظمات الارهاب ومحاربتها (إعلان فلسطينى لسياساته التى لن تتعاون مقدار ذرة مع الارهاب والعنف - اعداد خطة عمل فلسطينية تشترك فيها الولايات المتحدة . وبدء التنفيذ فورا - تعاون أمنى ثنائى كامل بين الجانبين - تعاون فى مجال الأجهزة المعاونة للعدالة والنواحي التدريبية وأوجه مساعدة أخرى - لجنة ثلاثية أمريكية فلسطينية إسرائيلية تجتمع كلما دعت الحاجة لذلك وكل أسبوعين على الأكثر . ويقوم الجانب الفلسطينى بإحاطة أعضاء اللجنة بشكل كامل بنتائج تحقيقاته - سيقوم الجانب الفلسطينى بتقديم قائمة بأسماء رجال الشرطة للجانب الإسرائيلى وفقا لاتفاقيات سابقة (٢٤ ألف) - تجتمع لجنة فلسطينية أمريكية أمنية مرتين أسبوعيا ويقوم الجانب الفلسطينى فى هذه الاجتماعات بإحاطة الجانب الأمريكى علما بكل الإجراءات التى اتخذها لحظر قيام جميع المنظمات أو أجنحتها بأى عمليات ذات سمة عسكرية أو إرهابية أو أى أعمال عنف . ومنع هياكل دعم هذه المنظمات من العمل فى المناطق التى تقع تحت سلطاته - يلقى الجانب الفلسطينى القبض على الأفراد الذين يشتبه فى ارتكابهم أعمال عنف وارهاب بهدف محاكمتهم ومعاقتهم.

٢- حظر استخدام الأسلحة بطريقة غير قانونية.

٣- منع عمليات الإثارة والتحريض (يصدر الجانب الفلسطينى مرسوم بحظر جميع أشكال التحريض على العنف والارهاب وأن يضع آليات للتصرف بصورة منتظمة لمواجهة جميع أنواع التعبيرات أو التهديدات بشن أعمال عنف أو ارهاب - لجنة أمريكية فلسطينية إسرائيلية لمراقبة احتمالات التحريض ويعين كل طرف أخصائى اعلامى وممثل تنفيذ قانونى وأخصائى تعليمى .) ويدخل فى منع عمليات الإثارة والتحريض تصديق اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس المركزى الفلسطينى على مضمون الرسالة التى بعث بها ياسر عرفات إلى الرئيس الأمريكى بل كلينتون بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٩٨ والمتعلقة بالغاء فقرات الميثاق الوطنى التى تتعارض

وجود دولة نووية تتفرد بعقيدة عسكرية هجومية على الحدود المصرية. وجود دولة فلسطينية ضعيفة مرتبطة عضويا بإسرائيل.. يهدد الأمن القومى المصرى والعربى

مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية يومى ٩ و ١٠ سبتمبر ١٩٩٣ .

ويدعو ياسر عرفات أعضاء المجلس الفلسطينى وأعضاء المجلس المركزى والوزراء الفلسطينيين لحضور اجتماع يتولاه الرئيس كلينتون يؤكدون خلاله تأييدهم لمسيرة السلام والقرارات السابقة.

٤- وعد الإسرائيليين بالافراج عن مئات من الأسرى الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية (٧٥٠) على ثلاث دفعات

* اللجان الانتقالية والقضايا الاقتصادية - مواصلة عمل وإعادة تفعيل جميع اللجان الدائمة التى تم تشكيلها بمقتضى الاتفاق الانتقالي . - اقامة منطقة غزة الصناعية فى الوقت المناسب.

- تم ابرام بروتوكول بشأن بناء وتشغيل المطار الدولى فى قطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية .

- الاستئناف الفورى للمفاوضات الخاصة بالممر الآن. الطريق الجنوبى وببذل أقصى جهد لابرام اتفاق بشأنه فى غضون أسبوع من دخول تلك الاتفاقية حيز التنفيذ . ويتم تشغيله فى أسرع وقت ممكن . وتتواصل المفاوضات

بالنسبة للطريق الشمالى.

- الشروع فى مفاوضات دوجا تأخير لابرام اتفاقية بشأن تشييد وتشغيل ميناء غزة بمقتضى الاتفاقيات السابقة وذلك بهدف ابرام بروتوكول فى غضون ٦٠ يوما.

- تسريع الجهود عبر اللجنة القانونية للنظر فى القضايا القانونية المعلقة.

- تدشين حوار اقتصادى استراتيجى بغية تعزيز شراكتها الاقتصادية .

وتنظر اللجنة الاقتصادية المشتركة فى القضايا التالية : - ضرائب المشتريات الإسرائيلية - مكافحة جرائم سرقة السيارات - الديون الفلسطينية التى لم يتم سدادها - الآثار الناجمة عن المعايير الإسرائيلية كحواجز تجارية وتوسيع نطاق قائمتى إيه ١ أو إيه ٢. ويتفق الجانبان على مفاصلة تجمع المانحين بصورة مشتركة بشأن تنظيم مؤتمر وزارى قبل نهاية عام ١٩٩٨ للحصول على تعهدات خاصة برفع مستويات المساعدة.

* مفاوضات الوضع النهائى

تستأنف فورا وببذل الجانبان جهودا حثيثة لاحراز الهدف المشترك بالتوصل إلى اتفاقية بحلول يوم ٤ مايو ١٩٩٨ . وبمساعدة الولايات المتحدة.

* الإجراءات الأحادية الجانب

لن يبادر أى طرف باتخاذ أية خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة.

* ملحق الجدول الزمنى

انطلاقا من أن تنفيذ هذه الإجراءات بأسلوب التوازى والتدرج المرحلى يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ بعد عشرة أيام من تاريخ التوقيع عليه طبقا للجدول الزمنى المرفق.

ولاشك أن نصوص هذا الاتفاق - وفى ضوء التجارب السابقة - يمثل استجابة لمطالب إسرائيل المعلنة ، والقائمة على أساس نظرية الأرض مقابل الأمن.

لقد حددت ثنائيا هو قبل بدء قمة " وائى بلانتشين " ب ٢٤ ساعة شروطه التسعة لتوقيع اتفاق مع الفلسطينيين وهى:

١- أى اتفاق يجب أن يشمل كل الموضوعات التى هى قيد البحث وليس فقط إعادة الانتشار العسكرى الجزئى من الضفة الغربية . إن تطبيق إعادة الانتشار العسكرى سيتم على خطوات وفى كل مرحلة تتأكد إسرائيل ما إذا كان الفلسطينيون إحترموا تعهداتهم.

٢- على السلطة الفلسطينية أن تكافح بمنهجية وبشكل ملموس الارهاب عبر اعتقال المشبوهين وإيداعهم السجن.

٣- على السلطة الفلسطينية أن تتعاون " بدون معوقات " مع إسرائيل فى القضايا الأمنية

٤- تكليف لجنة إسرائيلية فلسطينية

مشتركة الاشراف على مكافحة" التحريض على العنف" بمشاركة أمريكية.

٥- خفض عدد الشرطة الفلسطينية التي تضم ٣٦ ألف رجل مسلح - أى بزيادة ١٢ ألفاً عن العدد الوارد فى الاتفاقات الموقعة - إلى ٢٤ ألف.

٦- على السلطة الفلسطينية مصادرة الأسلحة التي يملكها مسلحون بشكل غير شرعى فى المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

٧- على السلطة الفلسطينية أن تسلم إسرائيل الفلسطينيين الذى تعتقلهم ويشبه فى قيامهم باعتداءات ضد الإسرائيليين بعد طلبات تسليم يقدمها القضاء الإسرائيلى.

٨- على المجلس الوطنى الفلسطينى إلغاء بنود ميثاقه التى تنفى وجود إسرائيل.

٩- إنشاء هيئة تكلف الاشراف على الطريقة التى ينفذ بها الفلسطينيون التزاماتهم الأمنية.

وقد نجح نتانياهـ "لأسباب السابق ذكرها وباستخدام الضغط والتهديد بالانسحاب وتعطيل التوقع والمناورات المختلفة فى تحقيق كل مطالبه عدا تسليم المشتبه فيهم لإسرائيل. فقد استبدل هذا الاجراء بسجنهم فى السجون الفلسطينية تحت اشراف المخابرات المركزية الأمريكية. كما تم استبدال عقد اجتماع للمجلس الوطنى الفلسطينى لالغاء بنود الميثاق التى تعترض عليها إسرائيل باجتماع يضم اللجنة التنفيذية والمجلس المركزى والمجلس التشريعى وممثلى المنظمات الشعبية ، وهى صياغة تحقق نفس الهدف والذى ألح عليه نتانياهـ عندما قال " يجب أن نبرم اتفاقا ليعتمد على وعود شخص واحد وأن لا نجهل مستقبل شعبنا نعتمد على وعود رجل واحد".

على الجانب الآخر فقد حقق الفلسطينيون عدد من مطالبهم أهمها .

- استعادة جزء من الأرض المحتلة . فطبقا للاتفاق ستصبح مساحة الأراضي الخاضعة تماما للسلطة الفلسطينية (منطقة أ) مدنيا وعسكريا وأمنيا ١٨٣٪ من أراضي الضفة الغربية بدلا من ٣٪ قبل الاتفاق . وستصبح مساحة الأرض التى تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية والاشراف الأمنى الإسرائيلى ٢١٨٪ من مساحة الضفة الغربية. وتنخفض المساحة التى كانت خاضعة تماما للاحتلال الإسرائيلى من ٧٣٪ من مساحة الضفة الغربية إلى ٥٩٩٪.

- الافراج عن ٧٥٠ من الأسرى الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية.

- فتح ممرين بريطان غزة بالضفة الغربية.

- تشغيل مطار غزة الدولى.

- إنشاء الميناء وتشغيل المنطقة الصناعية.

- استئناف مسيرة التسوية.



عرنات

ويمكن القول أن المحصلة النهائية للاتفاق سلبية وتراجع عن الاتفاقات السابقة ، بدءا بأوسلو ووصولاً إلى اتفاق الخليل ، وذلك للأسباب التالية.

١- الالغاء العملى للمرحلة الثالثة من إعادة الانتشار بعد إحالتها للجنة وتأكيد نتانياهـ أنه لن يقبل إلا بإعادة انتشار رمزى فى حدود (١٪) فقط .

وبالتالى فبدلاً من سيطرة السلطة الفلسطينية على ٩٠٪ من جملة الأراضي الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة عشية بدء مفاوضات الوضع النهائى مع احتفاظ إسرائيل بـ ١٠٪ تشمل القدس والمستوطنات والحدود - أى موضوعات مفاوضات الوضع النهائى - وهو مانصت عليه اتفاقية أوسلو فان جملة الأراضي التى ستخضع للسيطرة الفلسطينية ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية (١٨٣٪ فقط خاضعة تماما للسلطة الفلسطينية) و ٦٠٪ من مساحة غزة (٤٠٪ خاضعة للسلطة الإسرائيلية).

وهو وضع ضعف نسبى للسلطة الفلسطينية فى مباحثات الوضع النهائى.

وما يزيد من خطورة الامر أن المرحلة الثانية لإعادة الانتشار التى تم الاتفاق عليها لم يتم تحديد المناطق التى ستسلمها إسرائيل للسلطة الفلسطينية ولم تقدم لها خرائط ، كما لم تتحدد المنطقة التى ستصبح محمية طبيعية.

٢- حولت الخطة الأمنية التى أقرت فى هذا الاتفاق - وهى غير الخطة الأمنية التى اتفق عليها الفلسطينيون والمخابرات المركزية الأمريكية فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٧ ورفضتها إسرائيل - السلطة الوطنية الفلسطينية إلى جهاز شرطة لخدمة الأهداف والمطالب الإسرائيلية . وأعطيت للمخابرات المركزية الأمنية دوراً حاكماً فى تنفيذ هذه الخطة

والزام السلطة الفلسطينية بتنفيذها والاشراف اليومى والحاسية على التنفيذ . وامتدت الخطة من الارهاب والعنف إلى التحريض ومراقبة الاعلام وتعديل برامج التعليم. ولا يوجد فى الخطة الأمنية أى إشارة أو قيود على المستوطنين وأسلحتهم وجرائمهم ضد الفلسطينيين. وهناك الزام للسلطة الوطنية الفلسطينية بوضع خطة تفصيلية لضرب البنية التحتية للمنظمات المتهمه بممارسة الارهاب أو التحريض عليه أو تقديم الدعم له ، وهو الأمر الذى يحمل فى طياته خطر الاقتتال الفلسطينى الداخلى.

ولم تتجاوز مادتين أولبرايت الحقيقية عندما قالت "الاتفاق يحقق لإسرائيل اجراءات أمنية غير مسبقة".

٣- كسر من المكاسب الفلسطينية مجرد وعود مؤجلة تعتمد على الطرف الإسرائيلى والضمان الأمريكى - سواء فى ذلك الميناء أو الممر الأمن أو المنطقة الصناعية أو القضايا الاقتصادية.

٤- الإشارة لتواريخ محددة للتنفيذ. بما فى ذلك تاريخ ٤ مايو ١٩٩٩ لانجاز مفاوضات الوضع النهائى ،هى إشارات غير ملزمة. فقد قبل الفلسطينيون فى هذا الاتفاق تعديل كثير من التواريخ الواردة فى اتفاقات سابقة . وكما قال رابين فى الماضى "لا توجد تواريخ مقدسة" قال بنيامين نتانياهـ فى حديث لوكالة رويتر (٢٥ أكتوبر ١٩٩٧) " لم يلتزم بأى تاريخ فى اتفاق أوسلو ، ولو تاريخ واحد . أوسلو ليست مواعيد . أوسلو هى فى النهاية مفاوضات لتحقيق سلام متوازن بين إسرائيل والفلسطينيين . الفلسطينيون يجب أن تكون لديهم سبل إدارة حياتهم ، لأن يملكوا سلطات تهدد حياة إسرائيل ".

٥- لم تحل قضية الأسرى والذى يقدر عددهم حالياً بحوالى ٢٥٠٠ أسير وكان مفروضاً طبقاً لاتفاقات سابقة أن يتم الافراج عنهم فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ . وكل ما تحقق وعد بالافراج عن ٧٥٠ منهم . ولا يوجد مانع من القبض على آخرين واعتقالهم.

٦- لا يوجد أى اتفاق - أو حتى وعد - بوقف الاستيطان وتوسيع المستوطنات وتهويد القدس. والنص على عدم القيام بأى إجراءات أحادية الجانب تغير وضع الضفة والقطاع . أتى كعبارة عامة مطاطة لامضمون واضح لها . وسبق تكرارها فى اتفاقات سابقة .

والاعتماد على رسائل من كلينتون للطرفين تفسر مضمون هذه العبارة بالنسبة لكل طرف لاقية حقيقة له . وقد حسم متحدث رسمى إسرائيلى الأمر بإعلانه أن الاتفاق " لا يحظر على إسرائيل توسيع المستوطنات الإسرائيلية القائمة فى الضفة الغربية " وتبعه نتانياهـ الذى أعلن أنه لم يتعهد بتجميد التوسعات فى المستوطنات اليهودية المقامة على أرض

الضفة الغربية ، وأنه ينوى طرح مناقصات جديدة على شركات المقاولات خلال الأسابيع المقبلة للبناء في مستوطنة "هارحوما" - جبل أبو غنم - بالقدس ، وأنه ملتزم ببناء مساكن لليهود في مدينة القدس وأيضا في المناطق الملاصقة للمستوطنات الحالية في الضفة الغربية.

ومع كل هذه النواقص والعيوب الجوهرية في الاتفاق ، فلا يوجد أى ضمان لتنفيذه ، في ضوء التجارب السابقة منذ أواسل وحى الآن ، وفي ضوء الأوضاع الداخلية الإسرائيلية ، واحتمالات إجراء انتخابات مبكرة والصراع الداخلى فى الحكومة ، وقرار تانياهو تأجيل تصويت مجلس الوزراء على الاتفاق لحين تقديم السلطة الفلسطينية خطة أمنية لتدمير البنية التحتية للارهاب (قدمت الخطة خلال المباحثات فعلا) وتبادل القتل بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقد لاحظ كثير من المراقبين أن الإدارة المصرية اتخذت خلال الأسابيع الأخيرة قبل توقيع الاتفاق وبعده موقف النأى بنفسها عن أن تكون شريكا واضحا فى هذا الاتفاق ، ادراكا منها للأخطار الكامنة فيه . ورغم إعلان التأييد للاتفاق فقد حرصت الإدارة المصرية من خلال تصريحات الرئيس حسنى مبارك ووزير خارجية عمرو موسى ، على الإشارة إلى أن مصر لم تكن طرفا فى هذا الاتفاق. وفى تصريح أخير لعصرو موسى أكد على أربع نقاط هامة هي:

- " أننا لم تكن طرفا أو جزءا من هذا التفاوض " .

- " أن قبول الفلسطينيين للالتزامات معينة فى مقابل ما يحصلون عليه من أرض مسألة خاصة بهم " .

- " إن هذه الأرض - الفلسطينية - هي أرض محتلة يجب استعادتها طبقا للقانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة ، أى لا تتطلب ثمنا فى مقابل استعادتها . ولكن للظروف السياسية القائمة أصبح هناك التزامات خاصة بالأمن مقابلة "

- " تصريحات تانياهو حول الاستيطان تعد بداية لخرق الاتفاق وامعانا جديدا فى إيجاد جو سلبى وغير موات على عكس ما كان مطلوبا " .

الموقف الحزبى

فى ضوء هذه الحقائق ، وانطلاقا من موقف الحزب الثابت من ضرورة السعى لتسوية سياسية شاملة وعادلة تقوم على:

أ - انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية.

ب - الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى وتمكينه من ممارسة حقه فى تقرير مصيره ، واقامة دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة فوق أرضه وعاصمتها

القدس.

ج - عودة اللاجئين والنازحين إلى أراضيهم.

د - وقف كافة النشاطات الاستيطانية وإزالة المستوطنات الإسرائيلية.

هـ - الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الجولان السوري والعودة إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧.

و - الانسحاب الإسرائيلى الكامل من جنوب لبنان والبقاع الغربى إلى الحدود المعترف بها دوليا دون قيد أو شرط.

ز - تخلى إسرائيل عن ترسانتها النووية وأسلحة الدمار الشامل التى تهدد المنطقة

وأخذت فى الاعتبار الأخطار الناتجة عن اتفاق " واى بلاتيشن " وما يمثله من تراجع

حتى عن - اتفاقات أواسلو ، وبصفة خاصة الخطر على الأمن القومى المصرى من وجود

دولة نووية تنفرد بعقيدة عسكرية هجومية على حدوده ، أو وجود دولة فلسطينية ضعيفة

مرتبطة عضويا بإسرائيل .. بأن الحزب يرى أن هناك مسئولية على الشعب المصرى

وأحزابه وقواه الوطنية ، وعلى الشعب الفلسطينى والسلطة الوطنية الفلسطينية وقواه

الوطنية عامة ، وعلى الشعوب والحكومات العربية .. فى مواجهة تصاعد الأخطار

المحدقة وبالوطن والأمة فى ظل استمرار وتصاعد الاختلال فى التوازن بين

الفلسطينيين والعرب من ناحية وإسرائيل وحلفائها من ناحية أخرى .

إن مهمتنا ليست الشجب والإدانة أو التحدث نيابة عن الشعب الفلسطينى وقيادته

وليس أيضا التأييد والتهليل.

إن مهمتنا أن نطرح على أنفسنا وعلى شعبنا وعلى الشعب الفلسطينى وقيادته ،

وعلى الشعوب العربية .. رؤيتنا للسوق واقتراحاتنا للخروج من هذه الأزمة المستحكمة.

ويمكن تلخيص هذه الاقتراحات فى العناوين التالية:

* مع بدء مفاوضات الوضع النهائى التى ستحدد بشكل قاطع مستقبل القضية

الفلسطينية (القدس - الحدود - السيادة على الأرض - الاستيطان - المياه - اللاجئين منذ ١٩٤٨ والنازحين) ، يصبح من الضرورى

وضع القضية الفلسطينية فى مكانها الطبيعى لشعب يسعى إلى الاستقلال.

وبالتالى بناء مشروع وطنى فلسطينى تبنه كل القوى الوطنية الفلسطينية فى

الأراضى الفلسطينية وفى الخارج ، سواء وافقت أو رفضت منهج واتفاقات أواسلو أو

اتفاق " واى بلاتيشن " .

ويكرر الحزب ما قاله فى بيانه (١٨ سبتمبر ١٩٩٣) عند توقيع اتفاق أواسلو " من أهمية الوحدة الفلسطينية وديمقراطية

القرار داخل منظمة التحرير الفلسطينية وإدارة الخلاف بأساليب ديمقراطية ورفض الانجرار للعنف والعنف المضاد بين القوى الفلسطينية

وتتطلب هذه المرحلة من النضال الفلسطينى والعربى إعادة الحياة والاعتبار

للمقاومة الفلسطينية والعربية ضد الاحتلال الإسرائيلى فى فلسطين ولبنان والجولان ،

وتقديم دعم حقيقى وفعال للمقاومة بكافة صورها وأشكالها الممكنة فى هذه المرحلة.

ويعلن الحزب استعداداه لتقديم كل ما يستطيع من دعم ومساندة لتحقيق الوحدة

الفلسطينية حول مشروع وطنى فلسطينى تحرورى ، بما فى ذلك استقبال ممثلى القوى

الوطنية الفلسطينية جميعا وعلى اختلاف منطلقاتهم ومواقفهم فى القاهرة ، إذا رغبت

هذه القوى فى ذلك.

* تصعيد الحملة الشعبية المناهضة للتطبيع والتطبيعين ، والمطالبة بالمقاطعة

الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية لإسرائيل ، بدءا بتجميد مصر والأردن ،

وبقية الحكومات العربية لكافة الاتفاقات والعلاقات مع إسرائيل . والتحذير من

الاستجابة لدعوة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية للدول العربية لاستئناف

جهود التطبيع " وأن تعى الدول العربية أن ما حصل ليس جيدا لإسرائيل فقط بل للشعب

الفلسطينى أيضا " فيستحيل اقامة مثل هذه العلاقات فى ظل استمرار الاحتلال لغالبية

الأرض الفلسطينية والجولان وجنوب لبنان ، وتصاعد الاعتداءات الإسرائيلية.

* العمل على تكوين جبهة شعبية عربية تدعم معنويا وماديا حركة المقاومة الوطنية

ضد الاحتلال فى فلسطين وسوريا ولبنان ، وتساند الشعب الفلسطينى وقيادته الوطنية

وأحزابه ومنظماته وحركاته المقاومة لتحقيق أهدافه الوطنية المشروعة.

وقامس الضغط على الحكومات العربية لتتخذ الموقف الصحيح إلى جانب المقاومة

الوطنية ضد الاحتلال ، وتستجيب للدعوة لعقد قمة عربية لرسم استراتيجية عربية

جديدة ولمرة بديل عملى للوضع العربى الراهن والذى عمق الخلل فى توازن القوى فى

المنطقة لمصلحة إسرائيل. بحيث يكون البديل سياسيا واقتصاديا وعسكريا وفكريا ، بوقف

مسلسل التنازلات الذى يهدد بمزيد من التهميش والتعبية.

٣- حزب الشعب الفلسطيني

يدعو لتوسيع قاعدة الوحدة الوطنية الفلسطينية

وتحديد معالم الحل النهائي وخطوط حمراء لا يجوز تجاوزها

تنفيذ هذا الاتفاق، خصوصاً بعد شروط تنبأها الجديدة.

أثنا في حزب الشعب تؤكد على إن المسؤولية الأولى في حرف عملية المفاوضات عن أهدافها تقع على عاتق الحكومة الاسرائيلية في الدرجة الأولى، إلا أن هناك العديد من مظاهر التراجع التي لا يمكن تفسيرها، بالقاء اللوم على الطرف الآخر.

اننا ندعو مجلسكم الموقر لاجراء مراجعة نقدية شاملة للاداء الفلسطيني بهذا المجال والاجابة الموضوعية على الأسئلة : إلى أين وصلنا بعد خمس سنوات من المفاوضات ؟ وأين نحن الآن من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وما هي المسافة التي تفصلنا عنها ؟

علي صعيد إعادة تفعيل دور م. ت. ف:

نعتقد أنكم تشاطرون الرأي بأن المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية، ينبغي أن تتخذ بصورة دورية وليس تحت وطأة الضغوط الاسرائيلية الأمريكية، وبما أن المنظمة لا تزال، من الناحية الرسمية، تشكل مرجعية للسلطة، فقد بات من الضروري، الآن، إعادة الاعتبار لمؤسساتها وفصل أعمالها ونشاطاتها عن تلك الأعمال والنشاطات الخاصة بالسلطة، وهذا يتطلب فصل اجتماعات اللجنة التنفيذية عن اجتماعات مجلس السلطة، وإعادة تفعيل دور م. ت. ف وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، وتحديد مهامها على أساس مراعاة خصوصيات المرحلة الحالية ومفاوضات الوضع النهائي، ومن خلال مجموعة من الدوائر، تتناول الموضوعات التفاوضية التي لا تزال مؤجلة، مثل: القدس، الاستيطان، اللاجئين، النازحين، الحدود، المياه، والأسرى... إلخ.

عندما دعى الرئيس الفلسطيني المجلس المركزي لمناقشة التصديق على رسالة عرفات إلى كليتنتون الخاصة بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني تقدم حزب الشعب الفلسطيني بمذكرة تحمل وجهة نظره في الأوضاع الفلسطينية كافة، تمثل اجتهاداً آخر حول التسوية السياسية، ننشرها فيما يلي لتكتمل الصورة بعد «واي بلانتيشن».

«ولتصويب نهج التفاوض وتحسين الأداء، وبشكل اطارا لتحالف وطني واسع على الساحة الفلسطينية، يجند جميع الطاقات ويحشد لها خلف الأهداف المشتركة، وعلى أساس القواسم المشتركة، ومن أجل تجسيد هذا البرنامج، لابد من اتخاذ اجراءات محددة على الصعيد العملي المباشر، ونقترح أن تكون كما يلي:

علي صعيد اجتماع المجلس المركزي

بما أن مجلسكم الموقر، هو الذي كان قد وافق على اتفاق أوسلو في أواخر العام ١٩٩٣، فمن حقه أن يقرر اليوم، ما إذا كانت مذكرة «واي بلانتيشن»، تتسجم وتتوافق مع الأحكام الواردة في ذلك الاتفاق، وأنها بالفعل تتضمن خطوات لتسهيل تنفيذ الاتفاق المرحلي - أوسلو ٢ - كما ورد في مقدمة تلك المذكرة، أم أنها وبفعل المواقف الاسرائيلية تضع المزيد من الحواجز أمام تنفيذ استحقاقات الاتفاقات المرحلية.

لقد أكد حزبنا في بيانه الذي أعلن فيه اعتراضه على اتفاق «واي ريفر»، بأنه اتفاق ملئ بالقيود والاشتراطات الأمنية الاسرائيلية التعسجية، مما يزيد الشكوك في امكانية

ينعقد مجلسنا المركزي وشعبنا الفلسطيني يواجه ظروفاً، هي الأخطر في تاريخ نضاله الوطني، تستخدم فيها حكومة نتنياهو، اليمينية المتطرفة، كل أدوات الضغط والعدوان لثنيه عن مواصلة نضاله، المعسد بشجاعة ابنائه وبناته وتضحياتهم، من أجل نيل حقوقه الوطنية في التحرر من الاحتلال، وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة على جميع الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وعودة اللاجئين والنازحين وإطلاق سراح جميع المناضلين من الأسر. نحن في حزب الشعب الفلسطيني - مثل غيرنا - ندرك جيداً حقيقة أهداف، ونوايا الحكومة الاسرائيلية وحساباتها المبنية على إثارة الارتباك والفتنة في صفوفنا، وعلى البيل من وحدة شعبنا. ونعتقد أنكم تشاطرون الرأي أنه وحتى نستطيع مراجعة تلك المخططات، والتصدي للمهام الماثلة أمامنا، علينا أن نسعى لتحسين موازين القوة الحالية لصالحنا. وهذا يتطلب بداية، تفعيل عوامل قوتنا الذاتية بإبعادها الثلاثة، الفلسطينية والعربية والدولية. أثنا في حزب الشعب نعتقد بأن تبني برنامجاً، وطنياً ديمقراطياً واقعياً، يشكل أساساً لتعزيز الجبهة الداخلية، ولتوسيع قاعدة الوحدة الوطنية والاجتماعية،



ياسر عرفات
وجورج حبش

صورة من الارشيف
خلال المجلس
الوطني بالجزائر.

وجود أوسع مشاركة وطنية ممكنة في قيادة المنظمة. كما يرى أنه من خلال مثل هذه المشاركة التقدم نحو إعلان السيادة الفلسطينية على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وتوفير جميع مقومات صمودها فلسطينيا وعربيا ودوليا.

إن الاتفاق على خطة تفارضية وفق الأسس المذكورة سابقا، يتطلب أيضا تنسيق هذه الخطة مع الدول العربية ولاسيما دول الجوار، والدعوة لعقد قمة عربية، للعمل على أن تكون العلاقات العربية مع إسرائيل، متوقفة على تحقيق وتأمين الحقوق والمطالب الوطنية الفلسطينية، والتوصل إلى حل عادل وشامل مع جميع الأطراف العربية.

كما أننا ندعو أيضا إلى تنشيط التعاون والتنسيق مع القوى الاسرائيلية، الراغبة في قيام سلام عادل والناصره للحقوق الوطنية الفلسطينية، والاستفادة من هذه القوى في دعم النضال العادل لشعبنا، والامتناع عن أية نشاطات تضرر بهذا التعاون، وبسمعة نضالنا وأهدافه العادلة، وتعطي الغطاء لسلطات الاحتلال، لارتكاب المزيد من الجرائم ضد شعبنا والتضييق عليه.

لهذا فإننا ندعو باخلاص، إلى تكريس جلسات هذا الاجتماع لمعالجة التحديات الخطيرة، التي تواجه شعبنا الفلسطيني وعدم تكريره لمجرد جلسة شكلية، لاعادة المصادقة على ما تم في عام ١٩٩٦.

ومن جانبنا فإننا سنبدل كل الجهود، لانجاح هذه الجلسة للمجلس المركزي، للوفاء بهذه الالتزامات الوطنية الملحة.

عاش النضال الوطني الفلسطيني من أجل الاستقلال الكامل

عاشت منظمة التحرير الفلسطينية
حزب الشعب الفلسطيني

٢- الدولة الفلسطينية ذات السيادة على كامل أراضي الضفة والقطاع حسب حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

٣- القدس بحدودها المحتلة منذ عام ٦٧، هي عاصمة الدولة الفلسطينية وعدم الاستعاضة عنها أو استبدالها بأحياء في ضواحيها، كعاصمة بديلة للفلسطينيين.

٤- ضمان حقوق اللاجئين طبقا لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ١٩٤.

٥- ضمان حق الشعب الفلسطيني في السيطرة على مصادره المائية، وفي السيطرة على المعابر والحدود حسب المعايير المتعارف عليها وما يضمن حريته الاقتصادية واستقلال انظمته.

٦- عدم الفصل بين موضوعات الحل النهائي، وعدم التفاوض حولها في إطار موضوعات منعزلة وغير ذات علاقة ببعضها البعض.

٧- وقف الاستيطان ومختلف النشاطات الاستيطانية، يجب أن يكون شرطا رئيسيا قبل الشروع في هذه المفاوضات، وذلك تمهيدا لاجتثاث المستوطنات من جميع الأراضي الفلسطينية.

٨- اطلاق سراح جميع الأسرى دون قيد أو شرط.

ومن أجل الشروع في تنفيذ هذه الخطوات، فإننا ندعو باخلاص إلى عقد لقاءات حوار تضم الاطراف السياسية المثلة في اللجنة التنفيذية للمنظمة، والفئات والفعاليات الوطنية والاجتماعية، التي لها مصلحة في الوصول إلى قواسم وطنية مشتركة. كما أننا ندعو مجلسكم الموقر إلى الاتفاق على جدول أعمال واضح ومحدد للبدء في هذا الحوار.

اننا نؤكد، في هذه المناسبة، على أن حل الخلافات الناشئة في الصف الوطني، مهما كانت حدتها، يجب أن يكون داخل م. ت. ف وليس خارجها وبمقاطعة مؤسساتها.

وعلى هذا الأساس فإن حزبنا يرى ضرورة

كما نقترح أيضا بهذا الصدد أن تباشر اللجنة التنفيذية باتخاذ اجراءات عملية، تبدأ بتقليص عدد أعضاء المجلس الوطني بصورة ملموسة، وإعادة تشكيله وفق مقاييس جديدة، تأخذ بعين الاعتبار عملية الانتقال إلى أرض الوطن، وتراعى توسيع قاعدته الشعبية، بحيث يضم ممثلين لمختلف القوى والفعاليات بشكل متوازن، تعكس التركيبة الوطنية والاجتماعية للمجتمع بالدرجة الأولى، وأن يترافق ذلك بإجراء انتخابات لمندوبي الاتحادات الشعبية المثثة فيه، والذين يشكلون أكثر من ربع الأعضاء وصولا إلى تنظيم انتخابات لهذا المجلس حيثما أمكن ذلك.

على صعيد الميثاق الوطني

إن حزب الشعب الفلسطيني، رغم ملاحظاته التاريخية المعروفة على الميثاق الوطني الفلسطيني، إلا أنه يرى أن اخراج المنظمة من وضعها الحالي، يتطلب اعتماد مبادرة السلام الفلسطينية المعلنه في الجزائر عام ١٩٨٨، وإعلان الاستقلال الفلسطيني وقرارات الشرعية الدولية، وميثاقا وطنيا جديدا وما يضمن تعزيز مقومات المشروع الوطني الفلسطيني والوحدة الوطنية، ونود أن نذكر أن هذا كان ولا يزال، موقف حزبنا الذي أعلنه أثناء انعقاد دورة المجلس الوطني في غزة، التي اقرت تعديل الميثاق الوطني في ذلك الحين.

على صعيد مفاوضات الوضع النهائي:

نعتقد انكم تتفقون معنا ان الاستعداد لمفاوضات الحل النهائي، يتطلب اجراء مراجعة شاملة للنهج التفاوضي وأداء السلطة الوطنية بهدف التخلص من الأخطاء، وصياغة خطة تفاوضية جديدة تؤكد على ضرورة تنفيذ جميع استحقاقات المرحلة الانتقالية، وفي مقدمتها إعادة الانتشار الثالثة، على أساس الولاية الجغرافية الكاملة للسلطة الوطنية، ووقف جميع النشاطات الاستيطانية وإطلاق سراح جميع المعتقلين وعودة النازحين، كمدخل للوصول إلى مفاوضات الحل النهائي، وتشكيل مرجعية عليا لهذه المفاوضات منسقة عن منظمة التحرير، واعتماد آلية ديمقراطية في اتخاذ قراراتها.

إن الطرف الراهن يقتضي منا تحديد معالم الحل النهائي، الذي يؤمن حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، والتي يجب أن تشكل البوصلة والخطوط الحمراء التي لا يجوز تجاوزها أو التنازل عنها وهي:

١- إعلان الحكومة الاسرائيلية مجددا عن التزاماتها بأن مفاوضات الحل النهائي يجب أن تفضى إلى تنفيذ القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يعتبر تنفيذهما هدفا للعملية التفاوضية ومرجعية له.

انتخابات مجلس الشعب السوري



الجبهة الوطنية التقدمية.. والمستقلون

والأغنياء الجدد.. يشكلون البرلمان الجديد



أصبح تقليداً في الانتخابات السورية، أن تجتمع قيادة الجبهة الوطنية التقدمية قبل الانتخابات وتحدد أسماء مرشحين في كل المحافظات (والحفاظة بكاملها دائرة انتخابية واحدة) وغالباً ما يشكل عدة مرشحي الجبهة (٧٠٪) من عدد أعضاء المجلس في كل محافظة، ويمكن أن تزيد هذه النسبة أو تنقص في محافظة أو أخرى على أن تبقى النسبة العامة في مجمل البلاد حوالي (٧٠٪) من عدد أعضاء مجلس الشعب، وتترك المقاعد الأخرى للمرشحين المستقلين ليتنافسوا عليها.

تفوز قوائم مرشحي الجبهة عادة بكامل أعضائها ونسبة أصوات تبلغ أضعاف ما يحصل عليه المرشحون الآخرون، ويكون التناسل الحقيقي بين المستقلين بعضهم مع البعض الآخر وليس بينهم وبين قوائم الجبهة، ولذلك فاز جميع مرشحي

على أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وهي: الحزب الشيوعي السوري، والاتحاد الاشتراكي العربي، والوحدويون الاشتراكيون، والاشتراكيون العرب، بنسب تكاد تكون متساوية بين هذه الأحزاب، علماً بأن معظم هذه الأحزاب منقسم كل منها إلى حزبين (مجموعها سبعة أحزاب) ومنتمية جميعها ويختلف أقسامها إلى الجبهة الوطنية التقدمية التي تشكل مع حزب البعث تحالفاً من ثمانية أحزاب ضمنه الدستور.

رسالة دمشق

حسين العودات

انتخب السوريون مجلس الشعب المكون من (٢٥٠١) عضواً، منهم (١٦٧) عضواً من أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية و(٨٣) عضواً من المستقلين، ومنهم (٧٦) عضواً من المجلس السابق و(١٧٤) عضواً جديداً.

يحمل أكثر من نصف الأعضاء إجازات جامعية، وأعمار نصف أعضاء المجلس تقريباً دون الـ (٥٠) عاماً، منهم (٥٪) دون (٣٥) سنة و(٤٢٪) دون (٥٠) سنة، وقياساً على المجلس السابق فقد تراجعت نسبة الكهول والشيخوخة. وبلغ عدد النساء في المجلس (٢٦) امرأة عضواً أي أكثر من (١٠٪) بقليل، وكان العدد في المجلس السابق (٢٤) امرأة عضواً.

بقيت نسبة أحزاب الجبهة كما كانت في المجلس السابق (١٣٥) عضواً ينتمون لحزب البعث العربي الاشتراكي، و(٣٢) عضواً مورخين

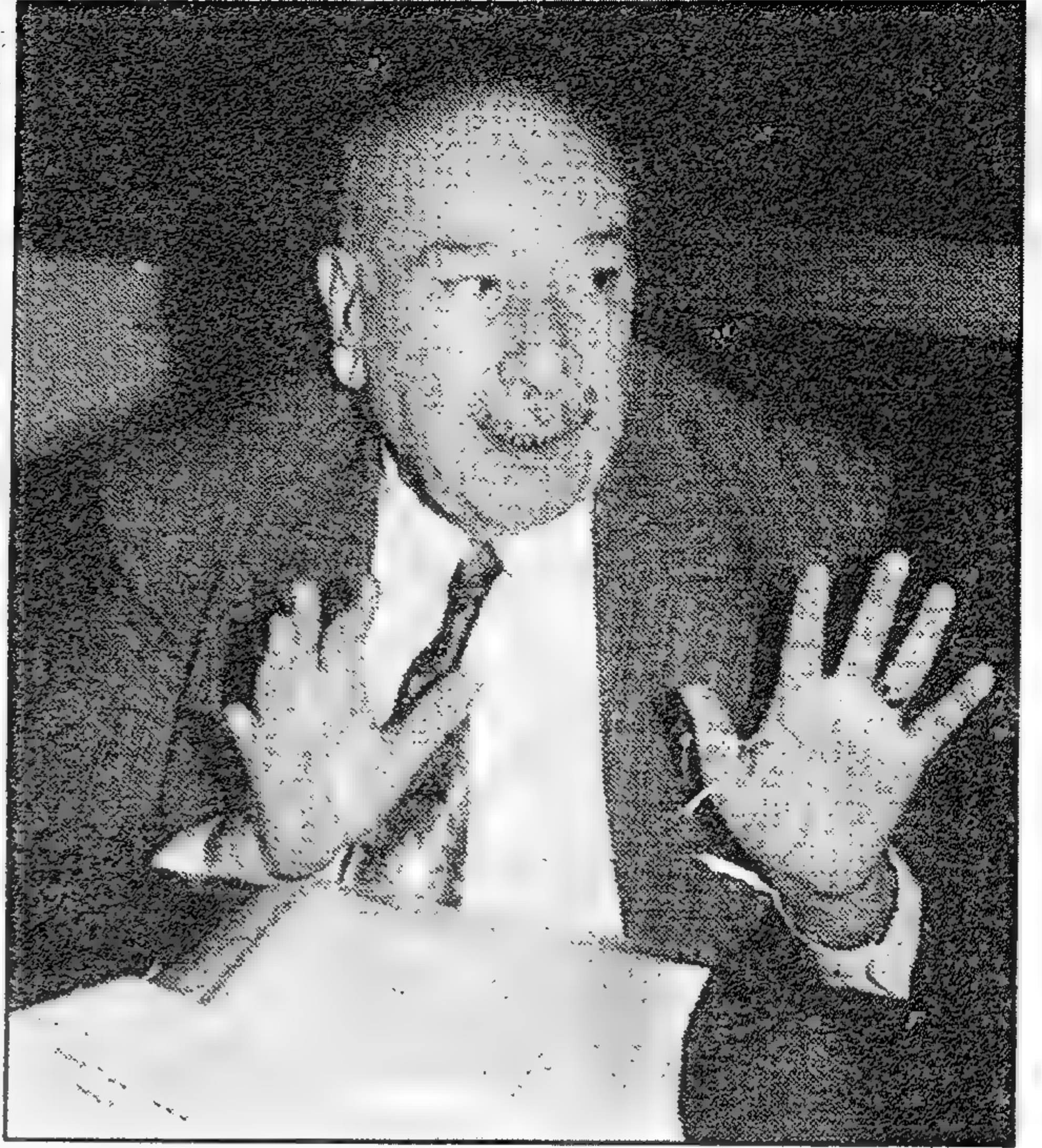
أحيانا والجلوى أحيانا أخرى (كما يذكر بموائد رمضان في مصر) ، مع طبل وزمر ورقص أحيانا دون التعرض لأي موضوع سياسي أو غير سياسي ، ودون إقامة أي مهرجان انتخابي للمستقلين في أي مكان ، وفود تأتي وأخرى تذهب ودواوين كلام. آخر ما يذكر فيها الانتخابات أو البرامج أو المهمات أو تحديات المرحلة المقبلة.

لقد بلغت تكاليف الحملة الانتخابية لكل من المستقلين الذين فازوا في مدينتي دمشق وحلب مثلاً عشرة أضعاف ما سيتقاضونه من رواتب وتعويضات خلال السنوات الأربع القادمة وهي مدة الدورة الانتخابية. ويمكن الاستنتاج أن الاعتناء الجدد دفعوا مثل هذه التكاليف لا طمعا بالرواتب ولا بالهبة والحصانة التي سيتمتعون بها ، وإنما طمعا بتشكيل مجموعة ضغط أو كتلة ضغط ، والبعض يرى أنهم يطمحون إلى المشاركة.

شذ عن ذلك مرشحان ، أحدهما الدكتور عارف دليقة ، وهو عميد سابق لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق ، رشع نفسه عن مدينة دمشق وهو ليس من أبنائها ولا ينتسب لحزب وليس له أقرباء في دمشق ، ولم يوزع صوراً ولا لافتات ولا بنى خيمة بل أصدر بياناً انتخابياً كاملاً ومتوازناً ، وزعه طلابه وأصدقاؤه وبعض المثقفين على الناس ، ورغم ضعف دعايته الانتخابية وعدم معرفة معظم الناخبين بأنه مرشح أو حتى معرفتهم باسمه سابقاً ، فقد انتخبه أكثر من (٣٣) ألف صوت ولم يفز ، لكنها كانت مفاجأة تدل على أن الناخبين ما زالوا ينتخبون برامج انتخابية وليس صور مرشحين.

والمرشح الآخر هو السيد رياض سيف ، وهو صناعي كان عضواً في المجلس السابق ، شذ عن أقرانه وتبنى موقف البرجوازية الصناعية الوطنية ، وخرج عن سرب الأغنياء الجدد ، أغنياء الصفقات والربح غير المشروع ، وأصدر بياناً انتخابياً يمثل بحق موقف الصناعي الوطني ، وفي الوقت نفسه نفذ حملة دعائية ناجحة ، من صور ولافتات وسرادق ، إلا أن سرادقه كان متدني تناقض فيه يومياً قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وفاز بأصوات كبيرة جداً ، ولم يتقدمه إلا واحد من المرشحين الآخرين.

كان نجاح مرشحي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية تحصيل حاصل ، وكان نجاح ممثلي العشائر والعائلات في الأرياف ، والأغنياء الجدد في المدن بفعل كثرة عدد أفراد عائلاتهم أو تسخير أموالهم للدعاية الانتخابية ، في الانتخابات شكلت تناقضاً بين المستقلين بدون بيانات أو برامج ، إلا إذا اعتبرنا صور المرشحين وخيمنتهم برامج كافية.



أحمد الاسعد
رئيس الحزب
الوحدوي
الاشتراكي
الديمقراطي

هؤلاء المرشحين الذين لم يقولوا كلمة حول برنامجهم الانتخابي لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا اجتماعياً ، حتى أنهم لم يطرحوا شعارات لا ذات مضمون ولا حتى بلا مضمون . وكل ما فعلوه إضافة للصق صورهم على الجدران ، ونشر لافتات بأسمائهم ، في الشوارع ، أنهم أقاموا خياماً وسرادقات تستقبل الناس ، وتقدم لهم الطعام

الجبهة هذا العام كما هو الحال في الأعوام السابقة.

كانت المعركة الانتخابية الحقيقية إذن بين المستقلين ، وهؤلاء اعتمدوا إما على عائلاتهم وعشائرتهم في الأرياف ، أو على غناهم وأموالهم التي أتاحت لهم تنظيم حملات دعائية كبيرة ومثيرة في المدن لم تشهد لها سورية مثيلاً من قبل . لقد

كان التنافس بين مرشحي العشائر والعائلات في الأرياف بعضهم بنفس البعض الآخر ، وبين الأغنياء الجدد في المدن حيث فاز من أحسن الدعاية الانتخابية . لم يصدر أي من المرشحين المستقلين بياناً انتخابياً (باستثناء اثنين) وكانت بياناتهم هي صورهم الملونة (ومعظمها من أيام شبابه) وأسماؤهم المكتوبة بالألوان على لافتات قماشية ملأت شوارع المدن والقري . ولم يكلف أحد نفسه إصدار بيان انتخابي يعرف فيه عن نفسه ، وكان يتعذر على الناخب الذي لا يعرف المرشحين مسبقاً أن يفرق بين واحد وآخر ، ويختار دائماً فيمن ينتخب من

★ المعركة الحقيقية بين المستقلين.

وسلاحهم .. العائلات والعشائر

في الأرياف .. والغنى والمال في المدن.

★ اثنان فقط من المرشحين تقدموا للناخبين

ببرنامج انتخابي .. استاذ اقتصاد.

ورجل صناعة وطني .. وحصل على

أصوات كثيرة .. ولكنهما لم يفوزا.



عودة الملك حسين تخيم أمر خلافته



البيعة للملك وانتهت القضية. عودة الملك

وقد خفتت هذه التصريحات أخيراً ليعلن في صورة غير رسمية أنه سيعود في مطلع الشهر الأول من العام ١٩٩٩، ومن الأرجح أن تتم العودة في الموعد المذكور الذي لم يتأكد رسمياً، لأن الملك يكون عندها قد استكمل كافة مراحل علاجه.

غير أن عودة الملك هذه المرة ستكون مختلفة عن عودته في المرة السابقة المشار إليها. فالملك سيعود هذه المرة لوضع حد لأقاويل كثيرة بدأت تنشر التكهنات في شأن خلافته، وهي تكهنات وجدت طريقها إلى الصحف العالمية ففي مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس قالت الملكة نور إن «الخلافه على العرش الهاشمي ستأخذ مجراها الطبيعي في المستقبل».

وكانت صحف أخرى قد سألت الملكة مباشرة عما يشاع من أنها هي نفسها تحاول الدخول في محور يضمن تهيئة ابنها الأمير

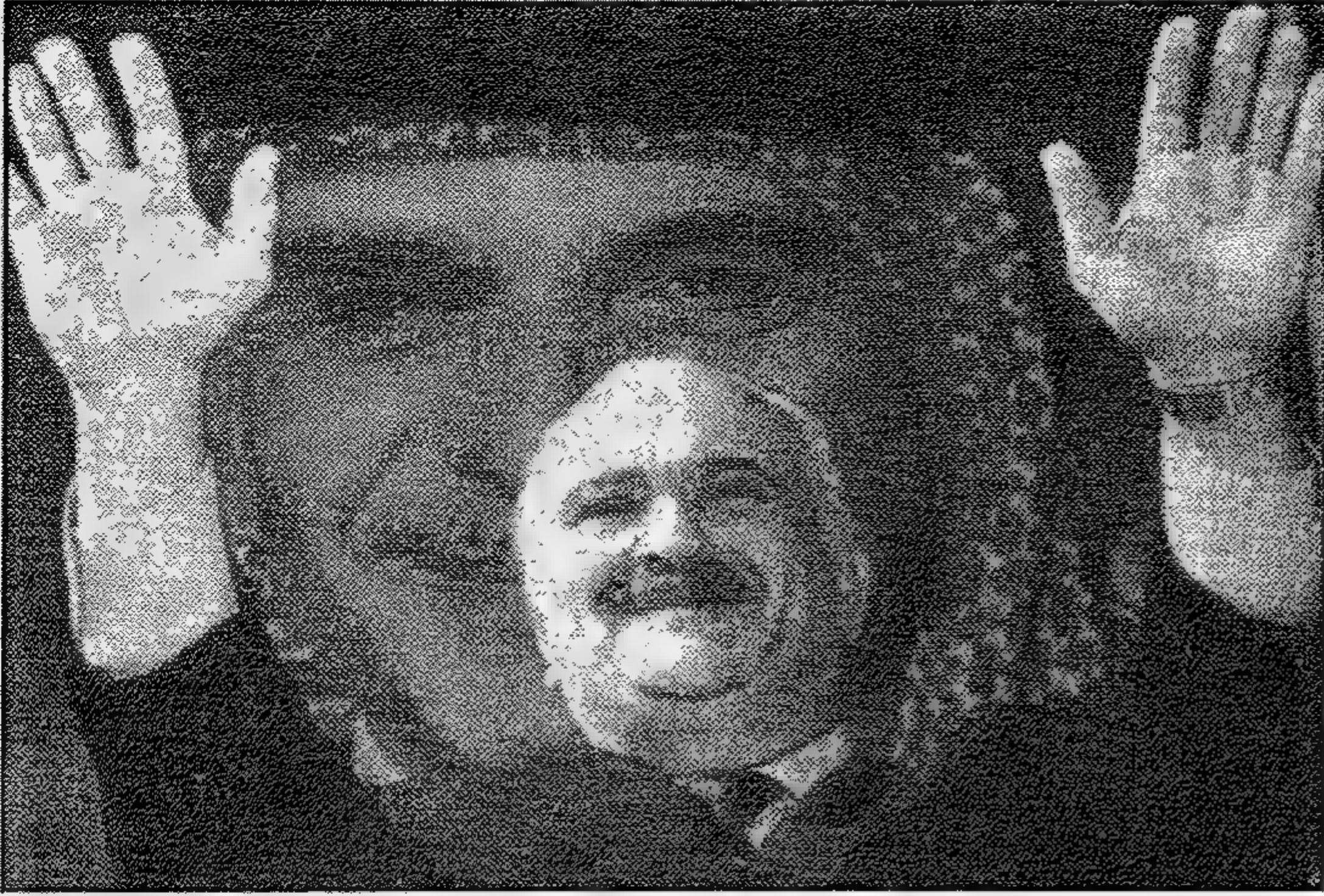
للعلاج من «بعض الخلايا السرطانية في الحالب والتي تم استئصالها» كما جاء حينه. وكانت هذه التصريحات كما يبدو قائمة على أساس أن غياب الملك الذي كان قد غادر الأردن للعلاج في شهر يوليو الماضي لا يجب أن يطول مدة تزيد على الأربعة أشهر خشية حدوث فراغ دستوري. إذ ينص الدستور الأردني على عدم جواز غياب الملك عن البلاد لمدة تزيد على الأربعة أشهر من دون أخذ البرلمان علم بذلك. وعلى أي حال فقد تم تجاوز هذا المأزق الدستوري باجتماع عقده البرلمان بمجلسيه النواب والأعيان لأخذ العلم بغياب الملك. وفي الجلسة ذاتها جدد أعضاء البرلمان

رسالة عمان

صلاح يوسف

منذ انصيف الماضي والاردنيون يعيشون هاجسين متلازمين صحة الملك حسين وأمر خلافته في المستقبل. فقد أعلن وفي صورة رسمية أن الملك مصاب بسرطان العنق النيسفاوية وأن رحله إلى مستشفى مايو كلينك، والتي كانت في الأصل مقررة لكشف طيبة روتينية دورية، ستطول تبعاً لظروف فترة العلاج.

وبالرغم من تصريحات أدلى بها عدد من المسؤولين، ومستويات مختلفة حددوا فيها مراعيد لعودة الملك من رحلة علاجه، فإن تصريحات أخرى كانت تأتي مصححة ومثيرة إلى أن موعد عودة الملك يحدده الأطباء في مستشفى مايو كلينك. بل إن بعض هذه التصريحات حددت النصف الثاني من شهر نوفمبر الماضي موعداً لعودة الملك مطالبا الاردنيين بالاستعداد للاحتفال بعودته في الموعد المذكور في صورة تذكير الملك بالاحتفالات التي كان الاردنيون قد استقبلوه بها في العام ١٩٩٢ حين عاد من أول رحلة له



الأمير الحسن.. نائب الملك وولي العهد خلال الاحتفال بعد ميلاد الحسين

هذه التكهّنات عن أن هناك محاور عدة تتنازع حول العرش، من بينها الملكة نور التي تحاول دعم ابنها لخلافة أبيه، وهذا سبب السؤال الذي أشرنا إليه حول الخلافة على العرش الهاشمي وسبب إيراد الملك للفقرة التي ذكرناها حول نيته «طمأنة الاردنيين على مستقبلهم».

ومن الجدير بالذكر أن الأمير عبد الله ابن الملك حسين هو الذي كان ولياً لعهد الاردن وبقي كذلك حتى العام ١٩٦٦ حين صدر مرسوم ملكي بتعيين الأمير حسن ولياً للعهد. ومنذ ذلك التاريخ لم تطرح قضية الخلافة إلا عند اكتشاف مرض الملك حسين بسرطان الغدد الليمفاوية الذي اكتشف عنده في العام ١٩٩٢.

لكن هناك بعداً آخر يعطي مسألة الخلافة أهمية إضافية، وتكمن في أن الأمير حسن قد تولى الخلافة بالفعل منذ حكم البلاد نائباً لأخيه فور رحيل الأخير للعلاج في الولايات المتحدة، وتشكيله عملياً أول وزارة في عهده، وهي وزارة ضمت رجالاً عرفوا بأنهم رجال الأمير محمد كما ذكرنا في رسالة سابقة. ولا شك أن هذه الحقيقة فضلاً عن حقيقة أخرى تتمثل في أن الأمير حسن الذي تسلم ولاية العهد في العام ١٩٦٦، خلفاً للأمير عبد الله ابن الملك حسين الذي كان لا يزال طفلاً، قد تفرس في شئون الحكم نائباً للملك لفترة طويلة جابه الأردن خلالها أوقاتاً عصيبة.

وكل هذا يعني أن التغيرات لن تفسد جوهر حكم الأمير حسن الذي عاشه الأردن منذ الصيف الماضي.

القبيل لوفد نقابة الصحفيين الاردنيين التي قام أعضاؤها بزيارة الملك في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن عدد من الوفود الشعبية والرسمية والنقابية التي قامت بهذه الزيارات «لتجديد البيعة وتأكيد الولاء للملك». لكن أحداً لم يقدم أي تفاصيل محتملة في هذا الشأن.

وكانت مسألة خلافة الملك حسين قد أثبتت لأول مرة عندما عاد من رحلة علاجه الأولى، فقد أكد الملك على أن العرش سينتقل من بعده إلى الأمير حسن ولى عهده منذ العام ١٩٦٦. لكنه قال إن الطريقة التي سيتم فيها اختيار خليفة الأمير حسن لن تكون هي نفسها التي تم فيها اختياره وأشار إلى النية في تشكيل مجلس عائلة يحسم هذا الأمر في المستقبل. وكانت هذه التصريحات هي التي أطلقت التكهّنات التي أشرنا إليها. فالأمر بالنسبة للأمير حسن كخلف للملك حسين أمر يفترض أنه محسوم. وأن الخلافات تنصب على من يخلف الأمير حسن. إذ ينص الدستور الأردني على أن ملك الأردن يجب أن يكون مولوداً لأبوين عربيين مسلمين. ويتوافر ذلك في الأمير علي ابن الملك حسين من زوجته الأميرة علياء طوقان الفلسطينية الأصل، لكنه لا يتوفر في ابنه الملك حسين من زوجته الثانية منى الحسيني الإنجليزية الأصل عهد الله وفيصل. كما أنه يتوفر في ابنه الأمير محمد، طلال وغازي، غير أنه لا يتوفر في الأمير حمزة ابن الملكة نور، أو الأمير رشاد بن الأمير حسن.

خلافات علي العرش

غير أن الأمور لم تعد تتوقف عند هذا الحد فقد وصلت التكهّنات إلى حد طرح مسألة الخلافة حتى قبل مجئ الأمير حسن الذي كان يعد حتى الآن محسوماً. وتحدثت

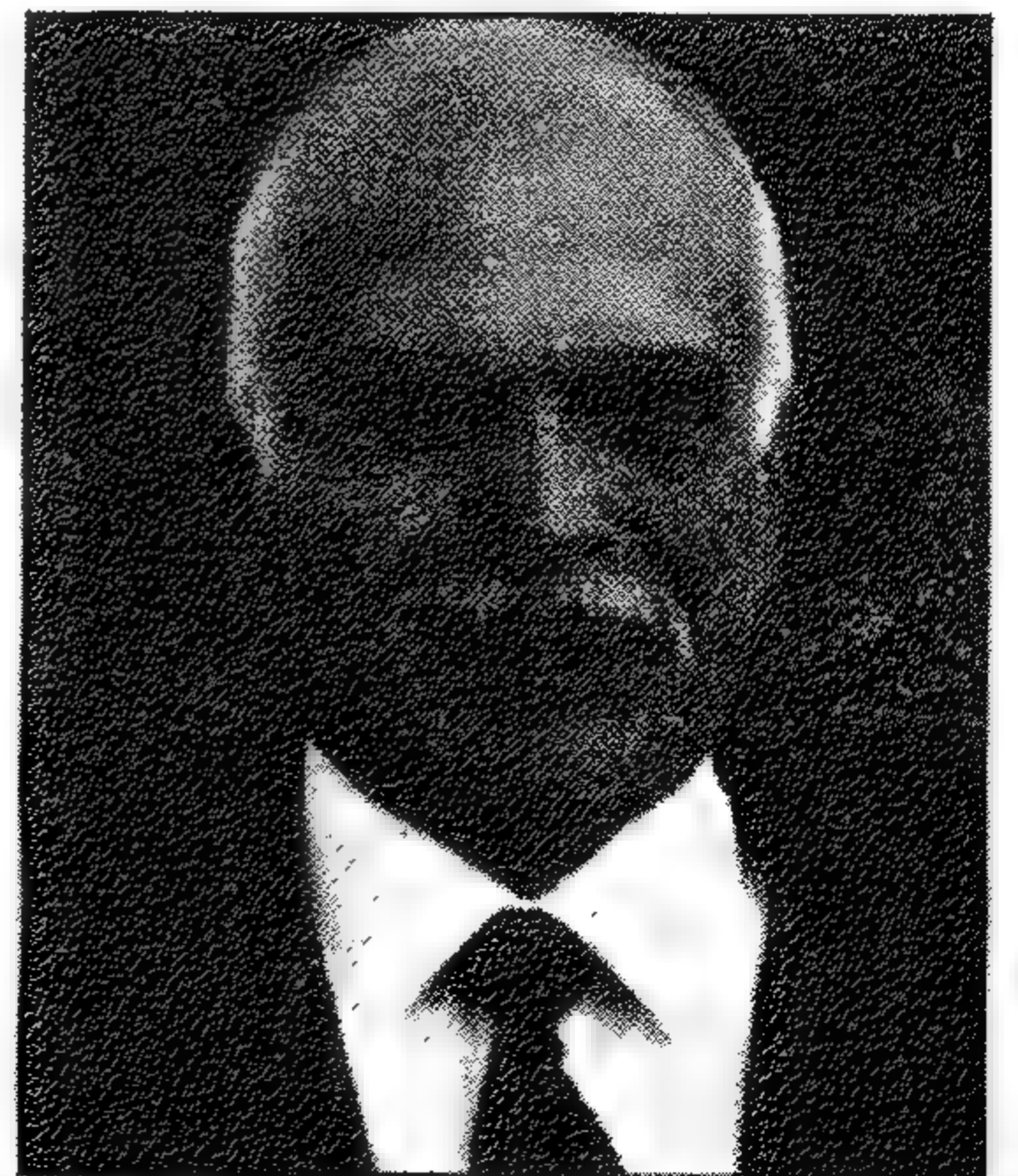
حمزة للخلافة، وهو ما نفتته الملكة بشدة، غير أن الحديث يكثر عن أن هناك أكثر من مرشح يسعى لخلافة الملك بعد انتهاء ولاية الأمير حسن، من بين أبناء الملك من زوجاته الثلاث منى وعلياء ونور، إذ لم ينجب من الملكة دينا عبد الحميد، زوجته الأولى سوى الأميرة عالية. بل إن قائمة الساعين إلى خلافة الأمير حسن تشمل، وفق هذه التكهّنات المختلطة بالاشاعات، ابنه الأمير محمد شقيق الملك حسين الأوسط، ويضيف البعض لهما الأمير راشد بن الأمير حسن.

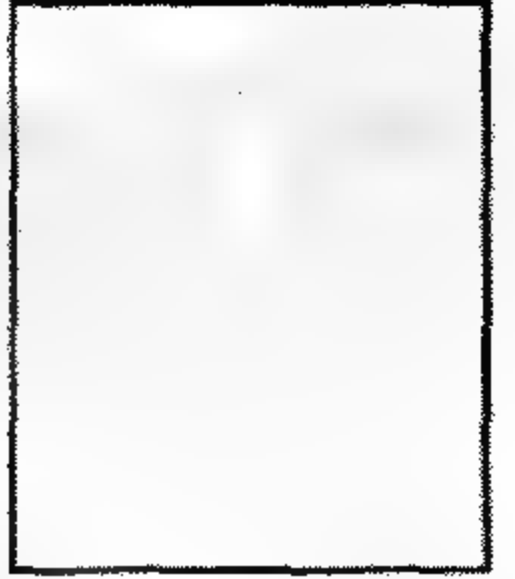
وقد جعلت كل هذه التكهّنات والاشاعات، التي وصلت الملك حسين في مشفاه الأمريكي من دون شك، الغاهل الأردني يضمن رسالته التي بعثها للبرلمان الأردني أثناء انعقاده لتجديد البيعة، ما يشير إلى هذه التكهّنات في صورة غير مباشرة. فقد جاء في رسالته المشار إليها أنه سيعود في مطلع العام ١٩٩٩ وعلى رأس اهتماماته «طمأنة الاردنيين إلى مستقبلهم في ضوء القلق الشعبي» والعمل على «تثبيت البناء المتين على الأسس القوية في هذا المجتمع».

ومن خلال عودته يريد الملك أن يؤكد أكثر من حقيقة، منها أنه ما زال الملك الذي يحكم وأن عسودته لن تكون ذات طابع مرسومي، بل إنها ستكون عودة حاكم فعلي. وأنه وبالرغم من وجود الأمير حسن في السلطة بصلاحيات ملكية كاملة فإنه يحكم كنائب للملك. وقد جعلت كلمات حسين التي تضمنتها رسالته، والتي وعد فيها بإزالة أسباب القلق لدى الاردنيين بعض المراقبين يتوقعون قيام الملك باتخاذ قرارات حاسمة ربما تحمل تغييرات مهمة في المناصب العليا للدولة.

وكان الملك حسين ألمح بشئ من هذا

الملك حسين





المصالحة الوطنية .. مخرج اليمن من مأزقه

والانفصالية .. كما اتهم القيادة بعسكرة الحياة السياسية.

ولكن الرئيس علي عبد الله صالح سرعان ما خفف من حدة هجومه على الحزب الاشتراكي اليمنى وتراجعت لهجة التهديد «بالحل القانوني للحزب» وكان الرئيس قد طالب الحزب «بالتسوية» ربما لأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أخذت تتفاقم.

فقد تضمنت الميزانية التي رفضت أحزاب المعارضة التصديق عليها خفضا للشاريع التنموية وزيادة في نفقات الدفاع والأمن بلغت ١٤٪ كما انتشرت الملايا في بعض المناطق وهددت بموت ألفي شخص على الأقل. وتواصل إضراب موظفي وأساتذة جامعة صنعاء، والتحق بهم موظفو وأساتذة جامعة عدن مطالبين بزيادة رواتبهم، وكانت الحكومة قد منحتهم وعدا بالزيادة بنسبة ٥٠٪ منذ يونيو من العام الماضي ولم تنفذه.

ومرة أخرى تؤكد الوقائع والتطورات السياسية في اليمن أن الحزب الاشتراكي بالرغم من كل شيء حزب كبير وأصيل في حياة اليمن جنوبها وشمالها وأن المعادلة السياسية من البلاد لا تستقيم بدون وهو ما قاله مندوب حزب التجمع اليمني للإصلاح وهو حزب إسلامي التوجهات - في كلمته أمام المؤتمر إذ أن حزبه يعتبر الحزب الاشتراكي اليمني عنصرا مهما من عناصر التوازن السياسي والاستقرار في البلاد ..».

وتذكرني هذه التطورات بواقعه من فرنسا.

فحين احتدمت الأزمة الاجتماعية السياسية في فرنسا قرب نهاية الستينيات وأدت إلى الانتفاضة الطلابية والشبابية لعام ١٩٦٨ التي سرعان ما أطاحت نتائجها بحكم الجنرال ديغول، قال المفكر الفرنسي - الماركسي حينذاك - «روجيه جارودي» في مقدمة طبعة جديدة لأحد كتبه، إنه لا يمكن لقوة بمفردها أن تحدد مصير فرنسا، كما أن

«علي عبد الله صالح» هجوما كاسحا على أحزاب المعارضة وخص الحزب الاشتراكي بالجانب الرئيسي منه. خاصة بعد رفض الحزب وعدد آخر من الأحزاب التصويت بالموافقة على الميزانية. وقال الرئيس في هجومه أن الحزب الاشتراكي والأحزاب الموالية له لم تقدم للناس غير المعاناة والحزب والفنق».

كما وجه وزير الشؤون القانونية ورئيس لجنة الأحزاب السياسية «عبد الله غانم» اتهامًا للحزب الاشتراكي بأنه متورط في معظم التفجيرات منذ عام ١٩٩٥، وقالت صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الحزب:

«إن وزارة الداخلية أصدرت توجيهات إلى أجهزة الأمن بمنع أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للاشتراكي من مغادرة البلاد».

وكتب فيصل مكرم مراسل جريدة «الحياة» في صنعاء يقول إنه قد ظهرت «نية» الحزب الحاكم والأجهزة الرسمية في تثبيت جريمة إعلان الانفصال والتسبب في الحرب على الحزب بأكمله بعد ما كانت محصورة في قائمة الـ ١٦ التي صدرت بحققها أحكام قضائية بينها الإعدام لعدد من قادة الاشتراكي».

وأصدر مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة والذي يقوده الحزب الاشتراكي بيانا وضع فيه أن سبب الحملة الحكومية على أحزاب المعارضة هو الفشل في إنجاز إصلاح اقتصادي وإداري حقيقي مع نمو قاعدة الفساد والانتقالات الأمنية وازدياد السخط الشعبي من سياسات السلطة، ووصف بيان الرئيس بأنه يعبر عن «إنغلاق حزبي ضيق».

أما الحزب الاشتراكي فرأى في الحملة نوعا من الارهاب الفكري لأنها تستخدم مفردات التخوين والتكفير والاتهام بالدموية

تحت شعار «من أجل مصالحة وطنية، وبناء دولة النظام والقانون والمؤسسات وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية» .. وبحضور ١٣٥١ مندوبا عقد الحزب الاشتراكي اليمني مؤتمره الرابع في صنعاء قبل خمسة أسابيع وذلك بعد تأجيل دام لنحو ثلاث عشرة سنة.

وقد تغيب عن المؤتمر مندوبو محافظة حضرموت لأن الحزب - من وجهة نظرهم - لم يتجاوب مع القضايا والتوجهات السياسية التي عبر عنها فرع الحزب في المحافظة واحتجاجا على فصل «علي سالم البيض» الأمين العام السابق للحزب الذي قرر المؤتمر فصله «وحيدر أبو بكر العطاس» لا بسبب إعلان قرار الانفصال أثناء حرب ١٩٩٤، ولكن بسبب انضمامها إلى منظمة «موج» المعارضة في الخارج دون تنسيق مع قيادة الحزب.

ودعا المؤتمر في بيانه الختامي إلى الحفاظ على الوحدة اليمنية كخيار لا رجعة فيه، واعتذر عن الأخطاء السياسية التي ارتكبها في الماضي نتيجة تفرد السلطة، وتنى أن تصدر كل الأحزاب مثل هذا الاعتذار.

وقرر المؤتمر إعادة كل الأعضاء الموقوفين والمفصولين بمن فيهم أمينيه العامين السابقين «علي سالم البيض» و«علي ناصر محمد».

وقال علي صالح عباد «مقبل» الأمين العام للحزب «نريد لليمن أن يقوم على الاعتراف بالآخر، وإغلاق دورات العنف في الحياة السياسية، وبناء اليمن في إطار قواسم مشتركة لكل القوى السياسية على قاعدة التداول السلمي للسلطة بعيدا عن العنف والاقصاء والارهاب ..».

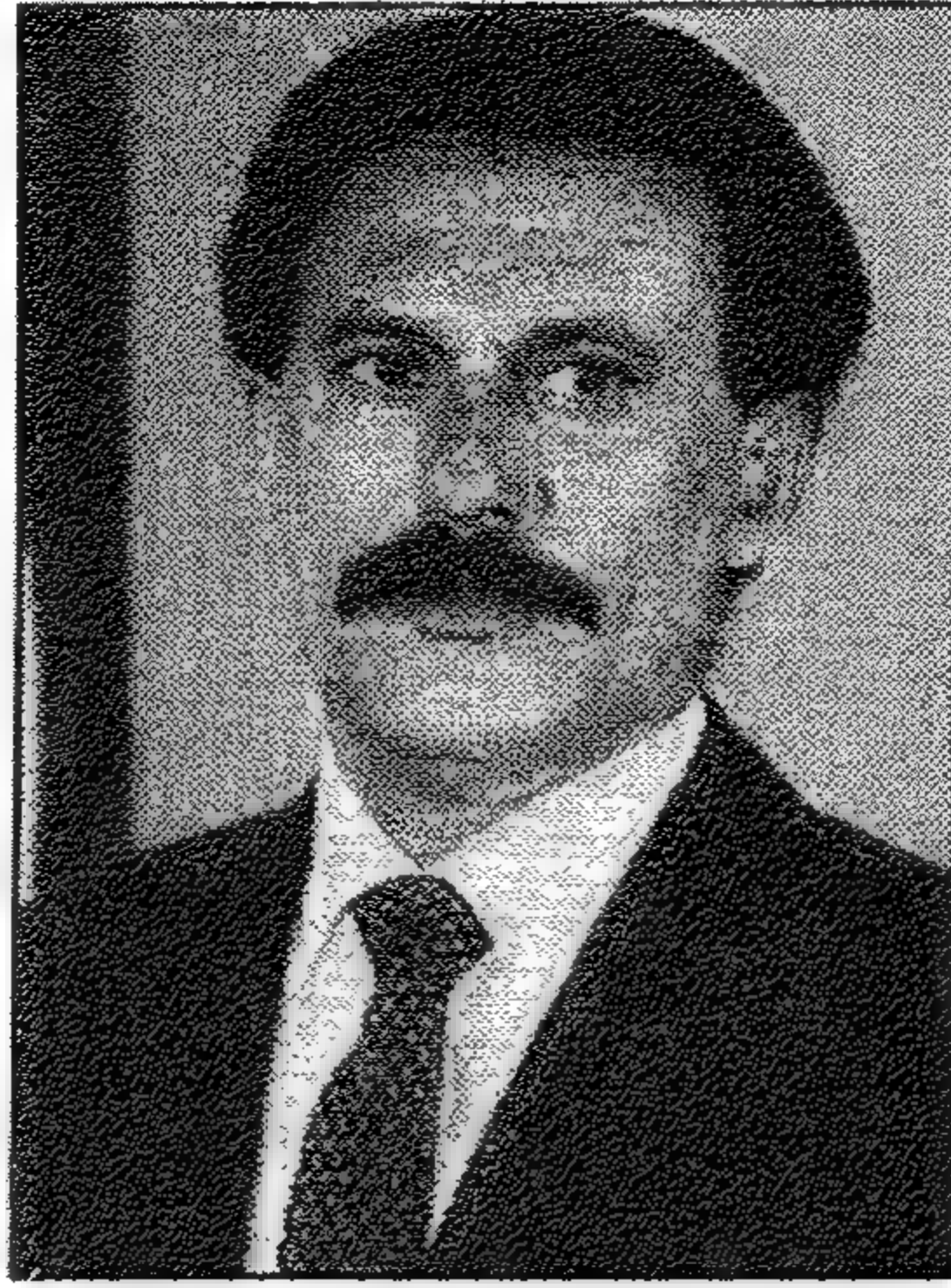
وسوف تبدأ هذا الشهر دورة انتخابية في صفوف قواعد الحزب وانتهاء بقياداته العليا.. وفور انتهاء أعمال المؤتمر الذي طالب مرة أخرى بالعفو العام خاصة عن قائمة الـ ١٦ والتي صدرت بحق بعض أعضائها أحكام بالإعدام.. فسور هذا الانتهاء شن الرئيس

فريدة النقاش

مسير فرنسا لن يتحدد بدون الحزب الشيوعي. وبعد إثنتى عشرة سنة من هذا التصريح كان تحالف اليسار الفرنسي يفوز في الانتخابات ويتولى «فرانسوا ميتران» رئاسة الجمهورية الفرنسية ويحكم بالشتحالف مع الحزب الشيوعي الفرنسي.

أسوق هذه الحكاية كمدخل لتحليل المازق الذي دخلت فيه الجمهورية اليمنية ، تلك الجمهورية التي توحدها شظاياها بالتراضي عام ١٩٩٠ بعد أن كانت الملكة أروى قد وحدتها في بداية دخول الاسلام. وما أن انقضت أربعة أعوام فقط على هذه الوحدة الثانية إلا واندلعت الحرب التي أعلن نفر من قادة الحزب الاشتراكي اليمني على إثرها انفصال الشطر الجنوبي مرة أخرى، والذي كان يحكمه الحزب الاشتراكي في السابق ، لكن الانفصال لم ينجح ، وأثبتت قوى الوحدة أنها أكثر تماسكا ، ولم تكن هذه القوى موجودة في حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس «علي عبد الله صالح» فقط وإنما كانت موجودة وبقوة أيضا داخل القطب الآخر في النظام وهو «الحزب الاشتراكي اليمني» الذي حملت كل أدبياته تطلعا لتوحيد شطري البلاد.

ولسنا هنا في معرض الحديث عن ملامسات الحرب والوحدة وظروف محاولات الانفصال مرة أخرى فذلك حديث يطول. ولكن، وبالرغم من وجود «الحزب الاشتراكي اليمني» في المعارضة ، وبالرغم من قرار لجنته المركزية مقاطعة الانتخابات النيابية الأخيرة ، ووجود عدد من قادته خارج البلاد وبعضهم مطلوبون للمحاكمة وآخرون صدرت ضدهم بالفعل أحكام بالاعدام.. بالرغم من كل هذا أقول إن مصير اليمن لا يمكن أن يتقرر بمعزل عن الحزب الاشتراكي حتى وهو في المعارضة، ملاحق وبواجه ظروفًا بالغة الصعوبة يحاول الحفاظ على تماسكه الفكري والتنظيمي بالرغم منها. وبعد أن أثبت أنه حزب لكل اليمن وليس للجنوب فقط وذلك في أول انتخابات عامة جرت بعد الوحدة. فضلا عن أنه الحزب الذي حكم الشطر الجنوبي من البلاد لمدة اثني عشر عاما متواصلة. وكان قد ولد عام ١٩٧٨ من رحم الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ، وهي الجبهة التي خاضت كفاحا مسلحا طويلا ضد الاحتلال الإنجليزي للبلاد ، ونجحت في الحصول على الاستقلال عام ١٩٦٧ حين نشأت جمهورية اليمن الديمقراطية التي توحدت في ظلها ٢٣ سلطنة ومشيخة كان لكل منها حاكم سطانا كان أم شيخا أم أميرا



علي عبد الله صالح

. ونجح المقاتلون ضد الاستعمار، الذين تحولوا إلى رجال دولة وساسة، في بناء دولة عصرية منظمة إلى حد كبير، كانت بؤرة لاشعاع الأفكار التحررية والثورية في منطقة الخليج والجزيرة العربية، بعد أن رفعت شعارات التحرر الوطني والاشتراكية والوحدة العربية ، وتلقت عونًا واسعًا من بلاد المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي آنذاك .

وكانت بوادر انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، مضافا إليها عملية إضعاف الحزب الاشتراكي بعد الانقلابات التي ترجعها التقاتل الداخلي في صفوفه في يناير ١٩٨٦ عوامل عجلت كلها باختيار الوحدة الاندماجية الفورية دون إعداد جدي أو تمهيد كاف. وساعد على ذلك أن الوحدة كانت مطلبًا شعبيًا لكل الطبقات والفئات والمنظمات السياسية التي كانت تعتبر انقسام اليمن إلى شمال وجنوب وضعًا شاذًا . وكان المثقفون اليمنيون على نحو خاص فضلا عن دفاعهم الدائم عن الوحدة قد أقدموا على خطوة وحدوية مبادرة حين أسسوا اتحادًا للأدباء اليمنيين جميعًا يضمهم في شطري الوطن شماله وجنوبه. وكان الكاتب والسياسي الراحل «عمر الجاوي» أحد المخططين المتحمسين لانشاء هذا الاتحاد الذي افتتح فروعًا في الشمال والجنوب وانتخب قيادة واحدة له.

وفي سياق الاعداد لعقد مؤتمره الرابع في الثامن والعشرين من نوفمبر الماضي أصدر الحزب خمس من الوثائق إضافة لكلمة الأمين العام في دورة اللجنة المركزية السادسة

والثلاثين تحمل رؤيته للمستقبل ، مستقبله هو كحزب معارض طرد طردًا من السلطة ، أو مستقبل الجمهورية اليمنية في علاقتها بالمحيطين القومي والعالمي وأفاق التطور الاجتماعي الاقتصادي السياسي فيها.

وسوف أتوقف أمام أهم هذه الوثائق حول رؤية الحزب للمصالحة الوطنية ، والتي رأى أن «الوحدة التي تمت سنة ١٩٩٠ كانت مشروعًا أوليًا لها بين تكتلي الصراع في الوطن اليمني بأسلوب سلمي ومضمون ديمقراطي».

وسوف تظل كل الوثائق المقدمة لدورة المؤتمر وفيه لهذا النهج المزدوج أي الأسلوب السلمي والمضمون الديمقراطي، سواء في التصورات عن البناء الجديد للحزب وأيديولوجيته أو في العلاقات مع كل أطراف الصراع في المجتمع اليمني أو مع السلطة التي أصبحت خصمًا عنيدًا.

ولذلك.. تسجل وثيقة المصالحة «أن حرب صيف ١٩٩٤ الأهلية لم تحل مشاكل البلاد ، بل زادت تفاقمًا ، وفي الوقت الراهن تعيش البلاد أزمة شاملة .. وبالرغم من قدرة المنتصر في تلك الحرب على الاستمرار في الحكم بالاعتماد على نتائج ذلك الانتصار، إلا أن الحزب الاشتراكي اليمني يرى أن مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكبر من أن تدار بعقلية الانتصار في صراع داخلي».. وهو لذلك يدعو إلى «ضرورة الدخول في حوار وطني بهدف الوصول للتوافق».

ويدعو الحزب إلى هذا الحوار بالرغم من إبعاد الآلاف من أعضائه ومؤيديه عن وظائفهم، وممارسة التمييز الصريح ضدهم في كل مناحي الحياة ، ومصادرة مقراته وممتلكاته مما يجعلنا نطلق- ونحن مطمئنين - وصف العملية بالتصفية السلمية للحزب من قبل السلطة الحاكمة.

ويدعو الحزب للاحتكام إلى الدستور والقانون في كل مناحي العلاقات السياسية مع إبعاد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية عن التدخل في المنافسات الحزبية والسياسية، التي يجب أن تعتمد فقط على مدى قبول الجمهور العام لبرامج الأحزاب والتصويت لها، إضافة لالغاء جميع الإجراءات الاستثنائية المرتبطة بالحروب الأهلية وامتناع رئيس الجمهورية ونائبه عن ممارسة أي عمل حزبي أثناء ممارستهما لمهامهما ، وتحقيق الفصل الكامل بين السلطات.

وتعد الوثيقة بالسعي إلى تكوين كتلة ديمقراطية واسعة في البلاد يشكل مجلس التنسيق القائم فعلا بين بعض أحزاب المعارضة

نواتها الأساسية.

وعن الوضع الداخلي في البلاد تقرر الوثائق بتواضع « أننا في الحزب الاشتراكي اليميني لم نتمكن من امتلاك ناصية التحليل العلمي للوقائع بعيدا عن الاطار الايديولوجي، والذي يستند في الأساس على أكبر قدر من المعلومات ومعرفة الحقائق. والحزب الذي يدعو إلى الوفاق الوطني والتسامح نقاط الاجماع بين الفرقاء بنقد نفسه وهو يسجل « غياب روح الفريق الواحد في النشاط السياسي من ناحية، وخلو الخبرة النضالية لأعضائه من تجربة الاجماع على الحلول الوسط » وترصد الوثائق عملية دخول اليمن ضمن الاهتمامات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية أو مجال المصالح الحيوية كما هو التعبير الأمريكي الأثير، خاصة بعد ظهور النفط. كما يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالاشراف والتوجيه الاقتصادي لما يسمى بالاصلاحيات التي أدت إلى انفجار المظاهرات الشعبية وتدخل الجيش وسقوط القتلى من بين المواطنين في عدة محافظات مما أدى إلى إصدار قانون تنظيم المسيرات الشعبية بحالة الطوارئ.

بينما تواصل السلطة رفضها لمشروع المصالحة الوطنية ومعالجة الاختلالات الناجمة عنها، اضافة إلى تفاقم الأزمة «الاقتصادية-الاجتماعية» وهو ما أدى إلى مزيد من عسكرة الحياة المدنية في تناقض صريح مع التوجهات الديمقراطية للنظام السياسي التي يحميها الدستور.

وتبرز القوة المتزايدة للقبيلة التي كانت عملية التحديث تستهدف تقليصها إلى أن تأتي فرص مواتية للخلاص منها نهائيا، ولكن السلطة في محاولة لكسب الأنصار في الصراعات السياسية أخذت تغذي النفوذ القبلي وانتشر الفساد السياسي والمالي والاداري على نطاق واسع مقتصرنا بإفقار متزايد للطبقات الشعبية خاصة في محافظات الجنوب بعد رفع الدعم عن السلع الأساسية وزيادة الأسعار وتخفيض سعر الريال. وقد أدت الاجراءات الاقتصادية المرتبطة بشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج القومي، وتباطؤ النمو، واتساع دائرة الركود، وضعف النشاط الاستثماري الانتاجي وفرض العمل بسبب طبيعة الاقتصاد اليمني ذاته.

وقد أدى هذا الوضع المأزوم في ظل تزايد العسكرة والعنف إلى عزلة الحياة السياسية عن حركة الشعب التي أخذت تصبح عفوية

وفجائية مع الوقت، حتى أن رئيس الجمهورية نفسه في لقاءه بأحزاب المعارضة حذر من أن البلاد أخذت تنحدر إلى هاوية «الصوملة» أو «الأقنعة» نسبة إلى الصومال وأفغانستان. ويتهم الحزب السلطة القائمة في البلاد بالتفريط في السيادة على المناطق الحدودية حيث استغلت السلطات السعودية أجواء الأزمات الداخلية في اليمن لتحقيق المزيد من المكاسب على الأرض، وقامت القوات المسلحة السعودية فعلا في شهر مايو الماضي - كما يقول الحزب - بطرد المهندسين والفنيين اليمنيين من إحدى مناطق مديرية «ثمود»، وكانوا كلفوا بالقيام بأعمال تمهيدية لإنشاء مهبط للطائرات.

ويستخلص الحزب أن سلوك السلطة إزاء الأزمات المتفاقمة في البلاد على كل المستويات يؤكد حقيقة واحدة ساطعة وهي أخطر النتائج على الاطلاق، لا فحسب لأنها تشكل انتكاسة عن وضع سابق وتال للوحدة مباشرة حين بدا أن التعددية الحزبية الحقيقية تشق طريقها بثبات في واقع قاس تهيمن عليه القبيلة وكبار التجار والعسكر، مما حدا بهذه القوى مجتمعة إلى التكتاف لفرملة النمو الديمقراطي، خاصة بعد ما تكشفته الامكانيات النفطية الكبيرة لليمن التي يمكن للفساد المفلوت من عقاله وغير المراقب شعبيا أو حزبيا أن يؤدي إلى تراكم الثروات الخرافية لهذه الأطراف الثلاثة.

ولهذه الأسباب مجتمعة أكدت كل الوثائق الحزبية بما فيها مشروع النظام الداخلي المعدل للحزب الاشتراكي اليميني على ضرورة الامساك بالحلقة الرئيسية في عملية التطور المعقدة وهي الديمقراطية، حتى أسقط الحزب من لائحته الداخلية مفهوم المركزية الديمقراطية الذي يقتضيه البناء الهرمي الذي ما يزال قائما حتى الآن كشكل تنظيمي، ليستبدل هذا المفهوم «بالديمقراطية الداخلية الواسعة والمسئولية الحزبية الانضباطية الواعية»، ويستوعب في صفوفه امكانيات التنوع والتعدد في الرأي وحق المبادرة والاجتهاد الفكري بما لا يتنافى وروح الالتزام ببرنامج الحزب ونظامه الداخلي.

وقد ساعدته هذه الصياغة المرنّة للائحته الداخلية على حماية تماسكة، والحفاظ على عضويته الواسعة التي كان اندفاعها إلى داخل الحزب في المحافظات الشمالية قد أفزع السلطات التي تصورت أنه لم يكن في الشمال إلا حزب سري محدود العدد والنفوذ. ورفضت قيادة الحزب تحويله إلى مؤسسة عقابية كما يقولون فلم تفصل أحدا حتى هؤلاء الذين اضطروا للتراجع إما ضعفا أو انصياعا لضغوط الاحتياج بعد الحصار

الشديد وتحول الحزب إلى «عنوان للغنيمة» بل حافظت على الجميع مما جعل الحزب يحظى باحترام وسمعة طيبة في أوساط الحياة السياسية، واختارته أحزاب المعارضة منسقا لمجلسها الأعلى وقد كان هناك تيار قوى داخل الحزب قد وقف ضد مقاطعة الانتخابات النيابية السابقة على أساس أن الانتخابات أيا كانت الظروف التي تجري فيها هي وسيلة للالتقاء المباشر مع الشعب، ولكنه خسر في التصويت بفارق ليس كبيرا لصالح المقاطعة.

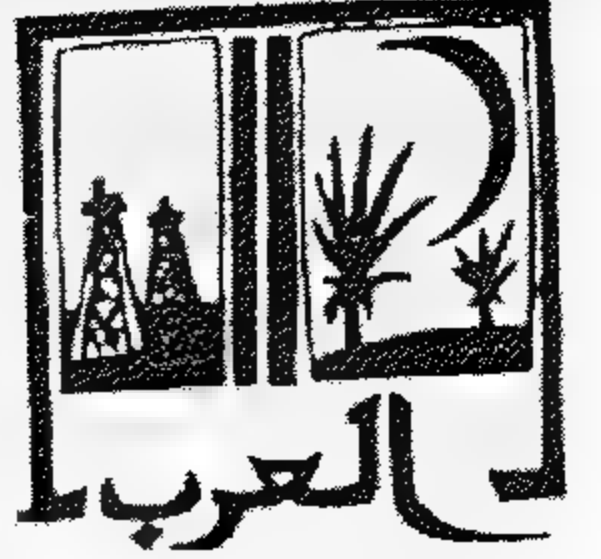
تتسم تجربة الحزب الاشتراكي اليميني بالفراة والغنى من عدة زوايا، فهو قد كان حزبا في السلطة سواء في ظل اليمن الجنوبي أو بعد الوحدة، وخرج منها اثر حرب أهلية استطاع خلالها أن يؤكد على طابعه الوحدوي ولم يؤيد الانفصال وبقي يعمل في أصعب الظروف.

كما أنه يرفع شعارات الاشتراكية في بلد شديد التخلف ويبدو أن الاشتراكية فيه محكومة بالاخفاق التاريخي، إذ أن أحد الأسباب التي يعزوها بعض المنظرين الاشتراكيين لافئاق التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي هو قيام الثورة الاشتراكية في بلد متخلف.

وبالمقارنة مع روسيا في أول هذا القرن تبدو اليمن أكثر تخلفا فما يزال ارث القبيلة والعشيرة والأسرة طاغيا بل مهيمنا، وما يزال الاقتصاد اليميني هشاً.

ولكن الحزب الذي اختار منهج التحليل العلمي في فهم الواقع، والديمقراطية كأداة للتغيير استطاع أن يبلور مهماته الرئيسية على النحو التالي الذي يتوافق مع الوضع اليميني «إن الحلقة المركزية تكمن في بناء الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة التي ستشكل الأداة الفعالة لانحجاز مهام التطور الوطني الديمقراطي وبناء مقومات المجتمع المدني الحضاري الحديث». وذلك دون أي إشارة للاشتراكية التي استبدلها بالعدل الاجتماعي ولهذا كله يدعو إلى المصالحة الوطنية رغم إدراكه أن فتح كل الملفات القديمة الخاصة بمحاولة الانفصال لن تكون كل نتائجها ضده.

وأعود فأقول إن مصير اليمن لا يمكن أن يتقرر بمعزل عن الحزب الاشتراكي حتى وهو في المعارضة محاصر وملاحق لأنه حزب ذو نفوذ ويعبر عن تطلعات ومطامح أصيلة للشعب اليمني في العدل والحرية والديمقراطية والكرامة.



وجهان لأزمة أمريكية واحدة

الهجوم على العراق .. والهجوم على كلينتون

رسالة واشنطن

سمير كرم

ليست هذه هي المرة التي تلجأ فيها شبكات التلفزيون إلى تكنولوجيا الشاشة المنقسمة إلى اثنين. لقد استخدمت من قبل. ولكنها استخدمت فقط لعرض مبارتين مهمتين في كرة القدم الأمريكية أو في كرة السلة أو في الألعاب الأولمبية لعرض أكثر من حدث واحد. وهذه هي المرة الأولى التي استخدمت «الشاشة المنقسمة» لعرض حدثين سياسيين: عملية عسكرية هي ذروة صراع عسكري تخوضه الولايات المتحدة ضد العراق. وعملية سياسية هي ذروة صراع حزبي داخل الولايات المتحدة.. عزل الرئيس أو الاكتفاء بلومه بسبب الفضيحة الجنسية الشهيرة.

والشيء المؤكد أنه كان من الصعب للغاية على المواطن الأمريكي في الظروف السياسية الصعبة والمريرة التي خلقتها بداخله أصلاً - المعركة السياسية التي تبحث عن هذه الفضيحة - أن يتابع بوعي حقيقي وفهم حقيقي كلا الحدثين معاً. لقد كانت «الشاشة المنقسمة» إضافة خطيرة على حالة من التششت والالتباس استبدلت بالأمريكيين في الأشهر الأخيرة، وعمقت الشعور لديهم بعدم الثقة بالنظام السياسي القائم، الذي يفاخر بأنه أقدم نظام ديمقراطي دستوري مستمر بلا انقطاع منذ أكثر من مائتي عام.

ما حدث كان شيئاً أشبه بانقسام الشخصية. وهناك إجماع على أنه أياً كانت نتيجة المعركة العسكرية ضد العراق والمعركة السياسية داخل أمريكا - وبصرف النظر عن طبيعة العلاقة بينهما - فإن آثارهما البعيدة الأجل ستكون عميقة للغاية على النظام الأمريكي.. أعني مما يبدو الآن.

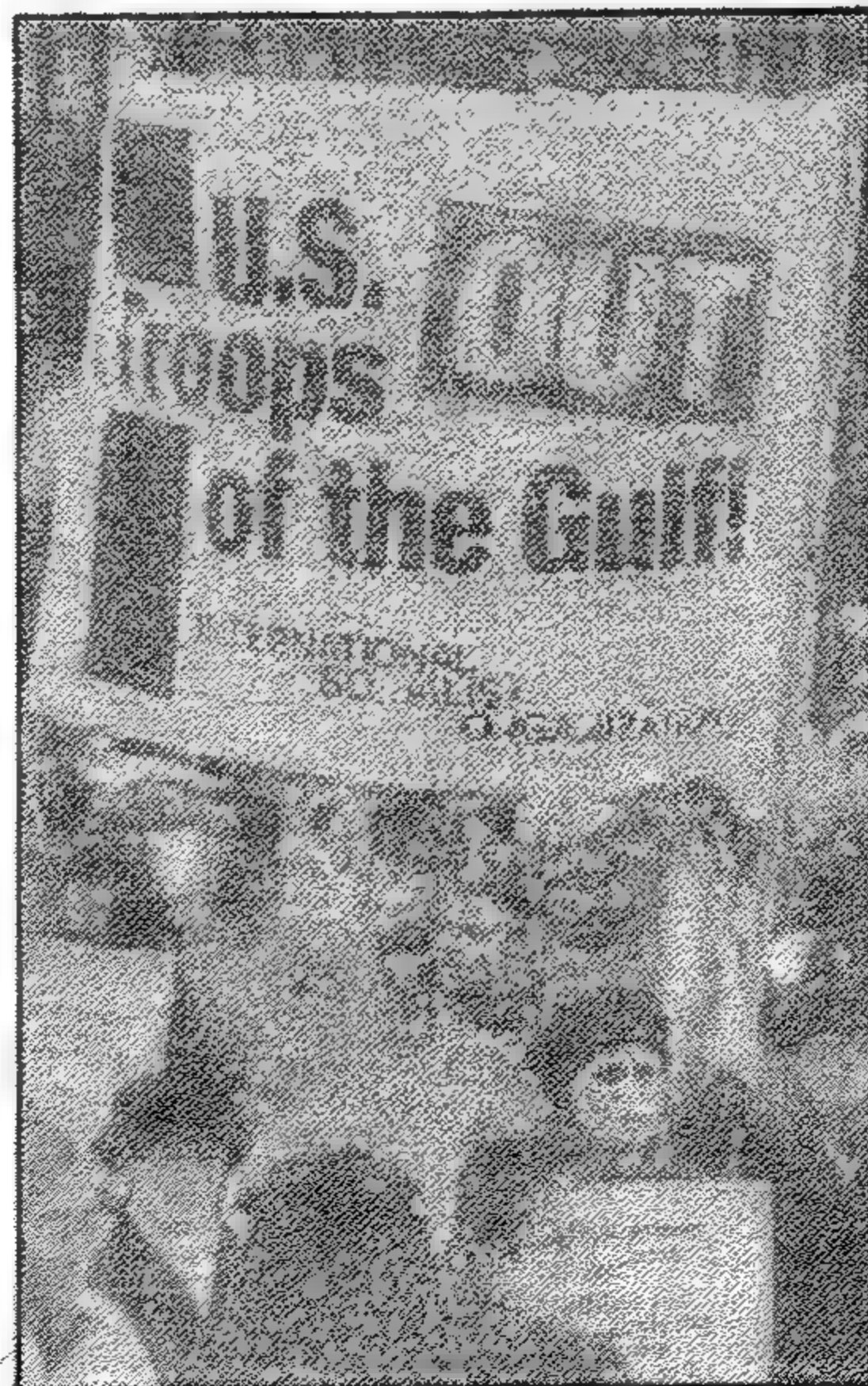
قد يبقى بيل كلينتون ليكمل فترة رئاسته الثانية. وهذا يبدو شبه مؤكد لأن الجمهوريين لا يملكون أغلبية الثلثين اللازمة لإدانته في محاكمة أمام مجلس الشيوخ.. وقد يبقى صدام حسين رئيساً للنظام العراقي لأنه يبدو

* عدم الثقة بالنظام السياسي الأمريكي وصل إلى حد الأزمة داخليا وخارجيا.
* نفقات الهجوم الأمريكي على العراق كبيرة.. وحصيلته خالية من المكاسب.

في واشنطن قد تداخلاً بصورة خطيرة منذ اللحظة الأولى. على الفور وجد خصوم كلينتون في المعركة السياسية سبباً للاعتقاد بأن الرئيس الأمريكي إنما أصدر أمر شن الهجوم على العراق في هذا التوقيت بالذات لتعطيل هذه المعركة السياسية ضده.

ولنتصور إلى أي حد يصل تأثير هذا الانقسام للتلفزيون الأمريكي إلى شاشتين إحداهما تعرض لمشاهد الانفجارات الهائلة في ليل بغداد والدائرة المحيطة بها واللمعات الضوئية لطلقات المدافع المضادة العراقية، والثانية تعرض مشهد القاعة الكبرى لمجلس النواب الأمريكي تحت قبة «الكابيتول» الضخمة الشهيرة حيث يتولى النواب الجمهوريون ممثلو الأغلبية والديمقراطيون ممثلو الأقلية على القاء خطبهم وبياناتهم ضد كلينتون أو دفاعاً عنه.

مظاهرات ضد العدوان على العراق



* منذ اللحظة التي انطلق فيها أول صاروخ «كروز» أمريكي نحو هدفه في بغداد ليلة ١٦ ديسمبر الماضي ظهرت أمريكا في حالة انقسام نادرة الحدث.. وكأنها تعاني من مرض تعدد الشخصية.

لم يكن انقساماً بين مؤيدي استخدام القوة العسكرية ضد العراق ومعارضيه فحسب، ولم يكن فقط انقساماً بين مؤيدي تأجيل اجراءات توجيه الاتهام إلى الرئيس الأمريكي في مجلس النواب ورفع الاتهامات ضده إلى مجلس الشيوخ لمحاكمته لأنه لا يجوز المضي في هذه الاجراءات ضد «القائد الأعلى» بينما القوات المسلحة تخوض صراعاً من أجل المصالح القومية فيما وراء البحار، ومعارضى هذا التأجيل.

لقد توغل الانقسام إلى الوعي الأمريكي إلى حد جعل شبكات التلفزيون الأمريكية - مصدر المعلومات والآراء الأول والأكبر للوعي الأمريكي - تضطر لأن تقسم شاشات العرض التلفزيوني إلى اثنين، حتى يتمكن المشاهدون الأمريكيون من أن يتابعوا على شاشة مقسمة إلى اثنين تطورات «الصدام مع صدام» على واحدة منهما وتطورات توجيه الاتهام إلى الرئيس كلينتون تمهيداً لرفع الادعاءات الدستورية ضده إلى مجلس الشيوخ لمحاكمة على الشاشة الأخرى.

لم تستطع أي من شبكات التلفزيون الأمريكية أن تغامر باعتبار أن الأولوية لدى الأمريكيين للشأن الخارجي فتعطي شاشتها كلها للهجوم الصاروخي والجوى ضد العراق، أو باعتبار أن الأولوية لديهم هي للشأن الداخلي، وهي الهجوم على كلينتون بهدف عزله من الرئاسة فتعطي شاشتها كلها لجلسات مجلس النواب الأمريكي.

زاد من صعوبة التقدير أن المسألتين على الرغم من المسافة الشاسعة بين موقع كل من الحدث العسكري في العراق والحدث السياسي

شبه مؤكداً أن الهجمات الأمريكية- بالصواريخ وقاذفات القنابل - تقصر في رأى الخبراء الاستراتيجيين عن تحقيق أهداف على الأرض، مهما بلغت قدرتها على التدمير خاصة وأن الولايات المتحدة غير مستعدة لقرار خوض قتال مباشر ترسل فيه قواتها إلى داخل العراق لتحقيق مآلا تستطيع القوة الجوية تحقيقه. خاصة أن المعارضة العراقية التى تحاول الولايات المتحدة مساعدتها واكسابها شرعية سياسية فى الخارج منقسمة على نفسها. وهى فى تقدير الخبراء أيضا أضعف من أن يعتمد عليها فى خطة لتغيير النظام العراقى. وثالثا، خاصة لأن من الواضح للأن أن الولايات المتحدة لا تملك خطة استراتيجية متكاملة تستطيع بتنفيذها أن تغير النظام العراقى بمزيج من الهجمات العسكرية والتأمر السياسى.

لقد بدت أمريكا طوال الأشهر الأخيرة مشوشة تماما. وانعكس ذلك على سياساتها الداخلية والخارجية. انقسمت على نفسها حزبا لسبب ما كان ليفضى أبدا إلى كل ما حدث. لولا أن الحزب الجمهورى - الذى ازداد تطرفا إلى اليمين ووقع فى قبضة قيادات دينية «أصولية» - وجد نفسه فى الأغلبية فى مجلس الكونجرس لأول مرة منذ نحو ٤٥ عاما، وعندما ذاق طعم السلطة التى تتمتع بها الأغلبية جاء ذلك فى وقت يجلس فيه فى البيت الأبيض على رأس السلطة التنفيذية رئيس ديمقراطى ذو جدول أعمال يعده الجمهوريون «يساريا». وقد ظن كلينتون طوال فترة رئاسته الأولى أن بإمكانه خلق قواعد للعمل المشترك بينه وبين الجمهوريين، فقدم تنازلا وراء آخر لجدول أعمالهم. وظن أنه بذلك يستطيع أن يأمن شر عرقلتهم لما هو أساسى فى جدول أعماله، خاصة ما يتعلق بالسياسة الداخلية.

فى الوقت نفسه ظن الجمهوريون أنهم تمكنوا منذ حصولهم على الأغلبية فى الكونجرس (فى انتخابات عام ١٩٩٤) أنهم كسروا أجنحة كلينتون والحزب الديمقراطى وأن كلينتون لن ينتخب لفترة رئاسة ثانية فى عام ١٩٩٦. وبذلك أقصى ما باستطاعتهم لمنع حدوث ذلك.. بما فى ذلك دخولهم فى تحالف مع اليمين الاسرائيلى المتطرف وتأييد نتيجه وسياساته لعلمهم بفوزهم بالمال من المنظمات اليهودية وفوزهم بأصوات اليهود فى الانتخابات. لكن تقديراتهم كانت خاطئة تماما. وعندما فاز كلينتون بفترة رئاسة ثانية (الأول مرة يحدث هذا لرئيس ديمقراطى منذ ٦٥ عاما)، قرروا أن يستغلوا أغليبتهم فى الكونجرس للاطاحة به.

قبل فضيحة مونيكالوينسكى - التى تركزت عليها جهود الجمهوريين الأخيرة - كانت هناك قضايا كثيرة ضد كلينتون بعضها أخرج من الملفات القديمة التى ترجع إلى ١٥ عاما سبقت



كلينتون

تولييه الرئاسة .. ومن «هوايت ووتر» إلى «ترافيل جيت» إلى الاتفاقات التجارية والعسكرية مع الصين، إلى اتهامه بالتفريط فى السيادة الأمريكية لحساب الأمم المتحدة، إلى اتهامه بقتل مستشاره ديفيد فوستر (الذى انتحر فى أواخر السنة الأولى من رئاسة كلينتون) تقلب الجمهوريون فى محاولاتهم لإيجاد وسيلة لتحويل كلينتون إلى متهم ومحاكمته .. والعمل على إقصائه من الرئاسة. ولم تجد كل تلك المحاولات حتى ساقط الظروف إليهم - بقدر هائل من المصادفات - حكاية العلاقة الجنسية بينه وبين مونيكالوينسكى. كانت كنزا هائلا لتلويث سمعته ورئاسته وحزبه، ودون أن يقولوا كلمة اعتراض واحدة على جدول أعماله أو فلسفته السياسية أو الاجتماعية.

وإذا جمعنا أخطاء كلينتون فى حساباته بشأن نوايا الجمهوريين تجاهه، وأخطاء الجمهوريين بشأن رد فعل الرأى العام الأمريكى إزاء الفضيحة الأخيرة، أو الجائزة الكبرى بالنسبة إليهم، نستطيع أن ندرك إلى أي حد زادت حالة البلبلة السياسية .. حتى وصلنا إلى هذه النقطة الأخيرة التى صوت فيها مجلس النواب الأمريكى بأغلبية الأصوات التى يملكها الجمهوريون على اتهامين رئيسيين ضد كلينتون بالكذب بعد حلف اليمين ومحاولة عرقلة العدالة، وإحالة هذه الاتهامات إلى مجلس الشيوخ (وهو ما تم فعلا يوم ١٩ ديسمبر الماضى) لكى يحاكمه. منذ بداية هذا السلسل والجسيم، فى الأغلبية وفى الأقلية، فى معسكر مؤيدى الحزب الجمهورى وفى معسكر مؤيدى كلينتون

يعرفون أن الحزب الجمهورى لا يملك أغلبية الثلثين اللازمة لإدانة كلينتون وبالتالي عزله. وأنه لا أمل فى أن يتم إقناع عدد كاف من الديمقراطيين للتصويت إلى جانب الجمهوريين لتحقيق هذه الأغلبية. مع ذلك فقد واصل الجمهوريون حملتهم وإجراءاتهم .. حتى حينما دقت كل النواقيس منذرة بأن نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٦٨ بالمائة من الأمريكىين لا تؤيد مواصلة هذا الطريق إلى محاكمة كلينتون. وترى الاكتفاء بلومه أو تبرئته. حتى حينما دلت نتائج انتخابات الكونجرس الأخيرة على تراجع أغلبية الجمهوريين ..

لقد بدا بكل وضوح أن رأى الشعب الأمريكى لا يهم منذ اللحظة التى تعلن فيها نتائج الانتخابات .. حتى اللحظة التى تبدأ فيها حملة الانتخابات التالية. ولم يكن ذلك صحيحا بالنسبة لقضية كلينتون الداخلية. إنما كان صحيحا أيضا بالنسبة لقضية العراق الخارجية.

عندما بدأ الهجوم الأمريكى البريطانى الأخير على العراق أصر الجمهوريون على إعلان تأييدهم للقوات المسلحة الأمريكية. وليس للرئيس كلينتون. رفضوا تأجيل عملية التصويت على إحالة الاتهامات ضده من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ، ساعدوا على الترويج للنظرية القائلة أن أسره بشن الغارات على العراق هو محاولة للتغطية على أزمته الداخلية، مع علمهم بأن هذه النظرية لا بد أن تفترض أن وزير الدفاع الأمريكى وليام كوهين - وهو جمهورى - ورئيس هيئة رئاسة الأركان المشتركة والجنرالات الأربعة رؤساء أركان فروع القوات المسلحة الأمريكية، وكذلك مستشار الرئيس للأمن القومى ومدير وكالة المخابرات المركزية ومدير وكالة الأمن الدفاعى، ومدير وكالة الأمن القومى .. هم جميعا ألعيب فى أيدي كلينتون أو أنهم جميعا يقبلون الاقدام على عمليات عسكرية لتحقيق هدف تخفيف وطأة الهجوم السياسى والدستورى على الرئيس.

والواقع أن هذه النظرية ليست سوى جزء من اللعبة فى الصراع السياسى الداخلى .. وحينما يتم الترويج لها فإنه يؤدى إلى إخفاء الحقيقة الأهم. وهى أن كلا من طرفى الصراع الداخلى متواطئان فى خداع الرأى العام الأمريكى. من ناحية لأن الجمهوريين لا يعارضون الهجوم على العراق. أنهم - فى الواقع - يريدونه أكثر شراسة ويطالبون بأن لا يقصر عن هدف الاطاحة بنظام صدام حسين .. حتى لو اقتضى ذلك هدم بغداد كلها فوق رأسه. من ناحية أخرى لأن الرئيس الديمقراطى والكونجرس الجمهورى يتجاهلان معارضة غالبية الشعب الأمريكى استخدام القوة ضد



آثار العدوان الأمريكي في تكريت

على العراق كانت أقوى وأوضح من المعارضة العربية كلها .. حتى وإن قلنا إن كلها عجزت عن التأثير على مجرى الأحداث. بل إن مجرد خروج المظاهرات الأمريكية ضد الهجوم على العراق كانت له دلالة خاصة في هذا الوقت.

لقد تظاهر الأمريكيون ضد العدوان العسكري على العراق على نطاق أوسع كثيراً من تظاهروهم ضد هجوم الجمهوريين على كلينتون .. هذا إذا وصفنا الحالات القليلة من التجمعات التي قام بها بعض القادة الأمريكيين (مثل جيسي جاكسون الزعيم الاسود وبعض منظمات السود والمنظمات النسائية) لإعلان تأييدهم لكلينتون ومظاهرات بالمعنى الدقيق للكلمة .. وهذه أيضاً ظاهرة لها دلالتها على طبيعة فهم النشطين الحركيين في الحياة السياسية الأمريكية لأولويات الصراع وحقائقه، وهي أن المؤسسة السياسية الرأسمالية في الولايات المتحدة تدفن خلافاتها في أعماق الأعماق حتى في ذروة الأزمات والصراعات الداخلية بين مكوناتها حينما تتخذ قراراً بالتحرك العسكري الخارجي. وهو قرار لا يتخذ في الواقع إلا بأبادة النفط والصناعات الحربية والبشوك الكبرى، بما لهم من هيمنة على جناحي الحكم في أمريكا (البيت الأبيض والكونجرس) وعلى أنظمة الحكم في البلاد العربية، وبالأخص النفطية في الخليج.

والذين يعون أولوية النضال ضد سياسة العدوان العسكري الأمريكية في الخارج - كما في حالة العراق - على أولوية النضال ضد الصراعات الحزبية أو العقائدية بين الجمهوريين والديمقراطيين أو بين المحافظين والليبراليين، لا يولون أهمية كبيرة لنظريات من نوع القول بأن مهاجمة العراق في لحظة زمنية معينة هي خطة يستفيد منها كلينتون في مواجهة ضغوط اليمين الجمهوري، من

الذي لا يمكن أن تخفى دلالاته على أحد. نبهت خطبهم ومنشوراتهم وبياناتهم إلى أن «البنجاجون» يستخدم أكثر الأسلحة تطوراً ضد بلد سبق إضعافه إلى أقصى الحدود واقفار شعبه إلى حد أنه لا يستطيع أن يرد على ما يتعرض له، وإلى أن قرار كلينتون بالهجوم يلتقي بتأييد الجمهوريين وتأييد الجزالات وباقي أركان النظام من كبار رجال الأعمال .. فضلاً عن التأييد الضمني الحكوم من دول الخليج النفطية العربية، التي أبحاث أراضيها ومياهها وقواعدها للأساطيل الأمريكية والقاذفات التي تهاجم العراق. ويبدو من المستحيل إغفال حقيقة أن المظاهرات ضد الهجمات الأمريكية البريطانية

انقسمت أمريكا على نفسها وهي تتابع على شاشات منقسمة، أحداث المجامع على العراق .. ومناقشات الكونجرس لحكمة كلينتون

الشعب العراقي، ومن ناحية ثالثة لأن الطرفين على ما بينهم من خصومه - يلبيان مطالب إسرائيل بالنسبة للعراق، ويستندان إلى معلومات المخابرات الإسرائيلية في الاتهامات الموجهة إلى العراق بشأن برامج «أسلحة التدمير الشامل».

هكذا ظهرت مرحلة جديدة من التشويش والالتباس على الأمريكيين حينما وجدت أغليبيتهم نفسها تؤيد الرئيس كلينتون في معركته الداخلية ضد الجمهوريين، وتعارضه وتظاهر ضده في معركته الخارجية.

في هذه المرحلة التي استخدمت فيها تكنولوجيا «الشاشة المنقسمة» إعلامياً ليستطيع الأمريكيون متابعة المعركتين معا والتي ساهمت في زيادة التشويش وحرمت الأمريكيين في الحقيقة من متابعة واعية وفاهمة لأي من الموضوعين الخطيرين، كانت الحقيقة الواضحة ملكا للنشطين السياسيين الذين لا تربطهم مصالح بالقوتين المتصارعتين على السلطة في النظام الأمريكي .. لأولئك الذين يرون أن معركة محاكمة الرئيس ومعركة الاصطدام العسكري بالعراق كلها شواهد على أن النظام الأمريكي يتراجع عن خطوط الديمقراطية التي اعتبرها دائماً الخطوط القصوى التي تفوق كل الديمقراطيات الأخرى .. في الوقت نفسه الذي لا يريد فيه أن يتراجع عن سياسات الهيمنة التي كانت طابع سلوكه الدولي طوال حقبة الحرب الباردة.

وحدها «المعارضة الحقيقية» الأمريكية للنظام الأمريكي - وقد أثبتت الأحداث أن الجمهوريين ليسوا سوى معارضين للرأى العام الأمريكي، وأن الديمقراطيين في اللحظات الحاسمة مثل قرار الحرب يصبحون مثلهم سواء كانوا هم السلطة أم المعارضة - أعلنت أن الولايات المتحدة لا تملك الشرعية الدولية التي تسمح لها بالقيام بعمليات عسكرية ضد العراق .. وأن ما تطبقه السياسات الأمريكية ضد الشعب العراقي من العقوبات إلى الهجمات الصاروخية والجوية هو من قبيل جرائم الحرب.

وحدهم الذين خرجوا في عشرات من المدن الأمريكية بمظاهرات عدت بالمئات يحتجون على العدوان على الشعب العراقي بأبصار مدنه ومنشآت مبنات من صواريخ كروز (التي يتكلف الواحد منها مليون دولار) هم الذين يشهد لهم بوضوح الرؤية .. خطبهم ولافتاتهم نبهت من يمكن أن يتنبه وسط الصخب السياسي والتفجيرات العسكرية إلى أن التأييد الوحيد الصريح للعمليات الهجومية الأمريكية جاء من بريطانيا «الدولة ذات الماضي الاستعماري في المنطقة» .. الأمر

مظاهرات الامريكيين ضد العدوان أكبر من مظاهراتهم دفاعا عن كلينتون؟

ناحية لأن هذه النظرية إن صحت أو لم تصح لا تنفي حقيقة أن الطبقة الحاكمة أو النخبة الحاكمة الأمريكية تستخدم الصراعات الخارجية - كما فعلت من قبل مئات المرات - لتبرير سياساتها في الداخل وأحيانا لتبرير وجودها. ومن ناحية أخرى فإنه حتى وإن لم يكن كلينتون قد حدد بنفسه توقيت الهجوم فإن هذا التوقيت كان فرصة لمحاولة جمع الشمل الأمريكي. وهو الشعار نفسه الذي لجأ إليه كلينتون لحظة اعلان نهاية عملية «ثعلب الصحراء» ضد العراق.

لما الأهم أن عملية ثعلب الصحراء لم تكن تغطية على الصراع السياسي الداخلي وربما كانت تغطية على فشل أمريكا في أن تكون لها سياسة ايجابية وبناءة وفاعلة تجاه العراق. لقد ظنت إدارة كلينتون أن بإمكانها الهجوم على العراق وسط الصخب الذي أحاط بزيارة الرئيس الأمريكي لغزة وخطابه أمام المجالس الفلسطينية. ومن المؤكد أنه كان أول من فسجى من الأمريكيين بأن أول المظاهرات ضد العدوان الأمريكي على العراق كانت من جماهير الضفة الغربية وغزة، من الفلسطينيين الذين قال إنه سعد كثيرا بحرارة استقبالهم له قبل ذلك بأيام.

ولم يكن أدل على فشل المحاولة لتغطية عجز أمريكا عن وضع سياسة ايجابية وفعالة بالنسبة للعراق من أن هذا الهجوم قد أدى - ضمن ما أدى إليه - إلى دفعة قوية للوراء لمخطط إدارة كلينتون نفسها بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، بالنسبة للسلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وبالنسبة للجهود الرامية إلى إحياء المحادثات على المسارين السوري واللبناني مع إسرائيل.

هل يمكن أن تكون إدارة كلينتون قد حسبت حساب هذه النتائج قبل أن تصدر الأوامر بشأن هذه الهجمات؟ وسواء كانت قد حسبت أو لم تحسب فإن الذين قرروا ضرب العراق لا تهمهم عملية السلام في شئ. إنهم المستفيدون دوما من استمرار فرض العقوبات على العراق. وربما يكونون أيضا مستفيدين من تعثر جهود إدارة كلينتون على طول الخط. يستفيد أصحاب القرار من زيادة هامشية الأمم المتحدة. ربما كانت هذه نقطة خلاف بين الولايات المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة - كما قال كوفي عنان نفسه قبل أيام معدودة من بدء الهجوم الأمريكي على العراق - لكنها ليست نقطة خلاف بين كلينتون وخصومه السياسيين. فالطرفان مستعدان دائما للاغارة على دور الأمم المتحدة عند أول بادرة يظهر فيها أن للمنظمة الدولية أو أعضائها رأيا يخالف السياسة الأمريكية.

ولقد أجمعت دوائر الأمم المتحدة خلال الأسابيع الماضية - السابقة على الهجوم الأمريكي - والتي ساد فيها تقدير بأن هذا الهجوم تقرر وحتمى ومسألة وقت لا أكثر، على أن أول ضحايا الغارات الصاروخية على العراق سيكون نظام التفتيش الدولي نفسه على أسلحة التدمير الشامل في العراق.. الذي اتخذت واشنطن من تقريره الأخير ذريعة لشن هجومها. والآن يبدو أن نهاية لجنة التفتيش الدولية (الأونسكوم) أصبحت حقيقة تسلم بها الإدارة الأمريكية نفسها.

وتؤكد حقيقة تهميش دور الأمم المتحدة ونهاية دور لجنة التفتيش الدولية من حرص واشنطن الكامل على أن تبقى الباب مفتوحا لمزيد من الهجمات على العراق دون العودة

إلى الأمم المتحدة، وبصرف النظر عن معارضة ثلاث من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن هي روسيا والصين وفرنسا. ولقد أصاب اضطراب شديد علاقة الولايات المتحدة بروسيا والصين وفرنسا نتيجة لهذا الهجوم - وبالأخص روسيا التي سحب سفيرها في واشنطن. (وهو إجراء لم تتخذته أي دولة عربية). وإذا رأت واشنطن مبررا لموجة هجوم جديدة ضد العراق فإن وضع العلاقات الدولية لأمريكا بباقي دول العالم سيمر بأزمة أخطر.

فهل كانت هذه نتائج محسوبة من جانب إدارة كلينتون.. سواء كان هدف الهجوم على العراق مساعدة الرئيس الأمريكي في محتته الداخلية، أو كان تأكيد هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الخليج، أو كان تأكيد أولوية دور أمريكا عالميا على دور الأمم المتحدة، أو كان الحصول على ثمن زيارة كلينتون لمنطقة السلطة الفلسطينية التي اعتبرت تنازلا أمريكيا لا يقدر بثمن؟.

ما الذي حصلت عليه الولايات المتحدة نتيجة لعملية «ثعلب الصحراء» ومقابل ملايين الدولارات.. بل مئات الملايين من الدولارات التي انفقت في الساعات السبعين التي استغرقتها الهجمات الصاروخية والجوية، فضلا عن نفقات الاستعداد والاحتشاد المستمرة منذ عدة شهور؟.

إن الاجابة الوحيدة الممكنة على هذه التساؤلات تكمن في حالة الالتباس والارتباك التي دخلها النظام الأمريكي في السنوات الأخيرة، والتي يبدو فيها فاقد التوازن على الرغم من كل الامكانيات والقوات التي يملكها سواء داخلها أو خارجيا.

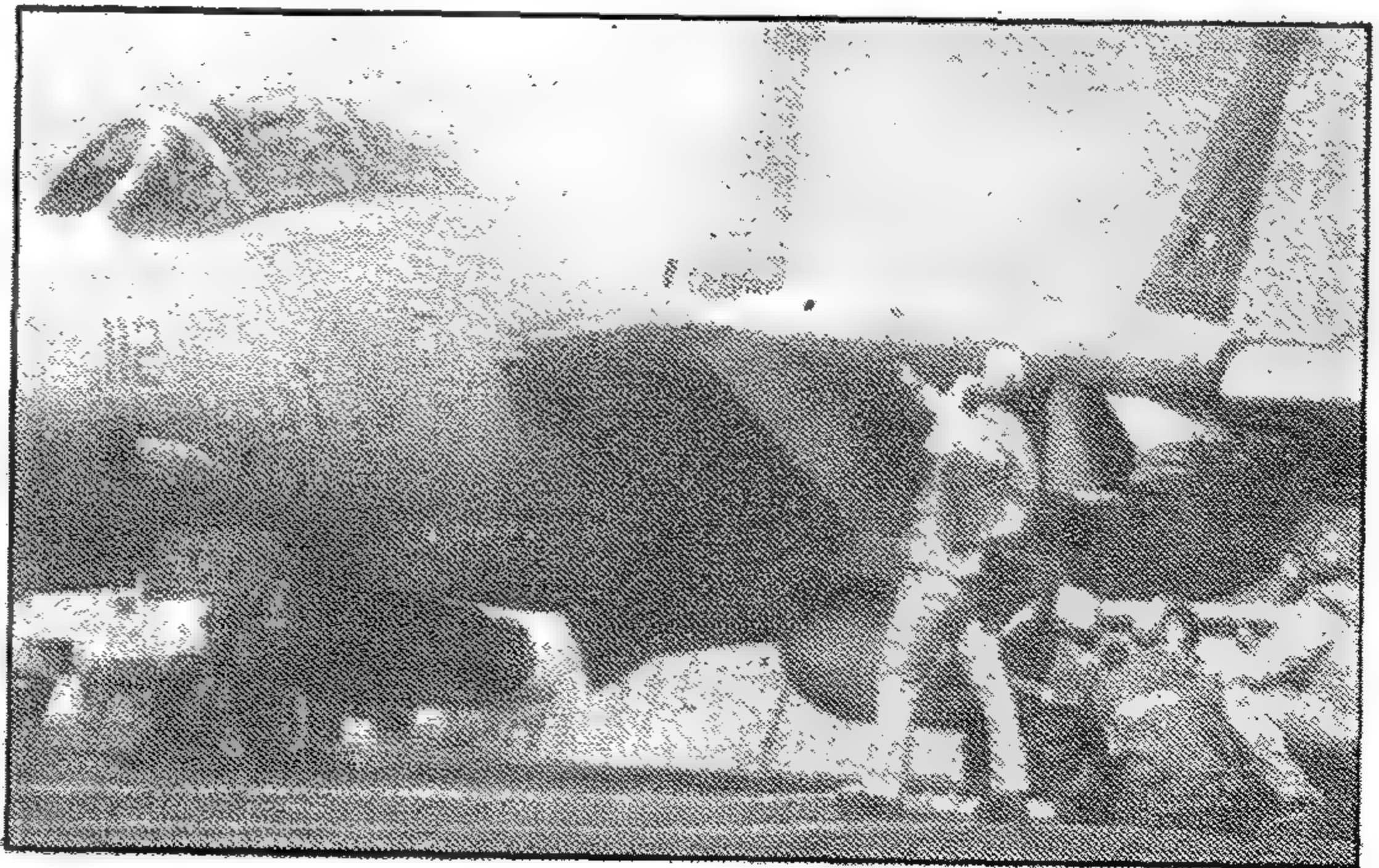
إن نظاما يتخبط داخليا إلى حد يعجز فيه عن إيجاد حل أو تسوية تتفق مع ما يريده الرأي العام وما عبر عنه بوضوح وبأغلبية كبيرة.. لابد أن يتخبط خارجيا بالدرجة نفسها وهو يتجاهل ما يريده الرأي العام وما عبر عنه بوضوح وبأغلبية كبيرة. وفي هذا الصدد نعني الرأي العام الأمريكي، وأيضا الرأي العام العالمي.

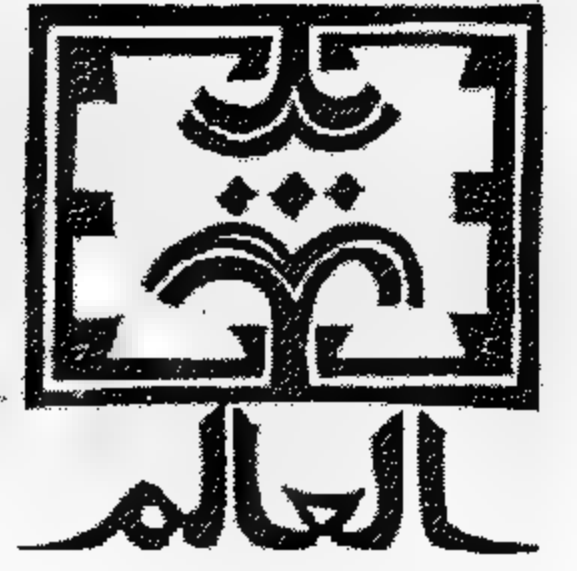
لقد أصبح النظام الأمريكي أقل قدرة مما كان في أي وقت على إدراك الواقع - واقع العالم الخارجي - وبالتالي عن إدراك حقيقة أنه نظام في أزمة، وأزمته مع نفسه هي انعكاس لازمته مع الشعب الأمريكي.

المشكلة ليست في الصراع بين كلينتون والجمهوريين، وليست في صراع بين الولايات المتحدة والنظام العراقي.

المشكلة في أساسها في بروز ملامح الصراع بين النظام الأمريكي والنخبة المستفيدة منه من ناحية وغالبية الشعب الأمريكي من ناحية أخرى. وأول هذه الملامح فقدان الثقة بينهما.

الطائرات الأمريكية تحمل بالصواريخ تمهيدا للعدوان





الأمم المتحدة تطالب بانتهاء التمييز ضد الألمان الشرقيين

صحته. وعبرت اللجنة عن "انزعاجها" من أن الذين كانوا يعملون في القطاع العام في مجال البحث والتكنولوجيا في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة بما فيهم مدرسين وعلماء وخبراء آخرين لم يعد توظيف سوى ١٢ بالمائة منهم فقط بعد وحدة ألمانيا وظلت البقية بلا عمل وبلا تعويض مناسب أو ترتيب تقاعد مرضى.

اللجنة التي تشكلت من ١٨ دولة ومنها ألمانيا ، وشريكها في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو أسبانيا وفرنسا ، سجلت في تقريرها "خشيته من أن غالبية الذين مسهم هذا الوضع قد استبعدوا من مناصبهم خرقا للبند الثاني من المادة الثانية للاتفاقية لأسباب سياسية وليس لأسباب مهنية أو اقتصادية". ولهذا تطالب اللجنة حكومة ألمانيا الاتحادية بصفتها دولة منضمة للاتفاقية بأن تضمن تعويض موظفي القطاع العام من المتخصصين والعلماء الذين كانوا مرتبطين بألمانيا الديمقراطية السابقة وأن تضمن أن يكون هذا التعويض مناسباً وعادلاً بمعنى أن يمكن من دمج أكبر عدد منهم في الحياة العادية في ألمانيا وأن (أو أن) يقدم لهم تعويضاً عادلاً أو أن يعرض عليهم تقاعداً مرضياً.

ويأجاز تسجيل الهيئة التابعة للأمم المتحدة أن ماتستوجبه الاتفاقية من "الاتحاد الكامل بين شرق وغرب ألمانيا لم يتحقق إلا بشكل جزئي ورغم الجهود الحازمة لتحقيق هذا الهدف". وتلاحظ اللجنة كاتجاه إيجابي تغييراً سياسياً واضحاً في ظل الحكومة الألمانية الجديدة والذي يمكن أن يؤدي إلى التحقيق الأفضل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكمل وخاصة بما يفيد المقاطعات الجديدة (الشرقية) وأن يضيق من الهوة الاقتصادية التي لازالت قائمة بين المقاطعات القديمة (الغرب) والجديدة (الشرق).

وتتقد اللجنة في توصياتها أن العهد الدولي حول حقوق الإنسان لا يجد اعتباراً كافياً في النظام الحقوقي الألماني وأن البطالة مستفحلة في ألمانيا وأن نسبتها في الشرق تساوي ضعف النسبة في الغرب وأن النساء والأجانب هم أكثر ضحاياها.

وفي مقدمة أسباب تغير سلوك الناهجين حسب النتائج التي أعلنها محللو نتائج الانتخابات تأتي قضايا الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وبعضها يشير لاحساس المواطنين في الشرق بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية.

وبالفعل يمكن فهم تصويت الألمان الشرقيين في الانتخابات الأخيرة بمثابة الرد المتأخر للملايين المواطنين الذي حاولت حكومة المستشار كول وأحزاب الغرب عمرها والاعلام والإدارات الحكومية أن تتزع عنهم هويتهم الأمر الذي أحست أغليبيتهم بأنه عقاب على ماضيها وعدم اعتراف بنتائج كدحهم طوال أربعين سنة. وقد وصل هذا العقاب لحرمان نحو مليون ونصف مواطن من العمل بتهمة ولائهم لدولة ألمانيا الديمقراطية وطبق هذا على قطاع عريض من الشعب يمتد من مسئولى الدولة السابقة مروراً بعسكرييها ورجال أمنها ليصل إلى مدرسات ومدرسى التاريخ أو العلوم الاجتماعية. في المدارس الثانوية ومشرفات الأطفال في منظمة الطلائع السابقة.

وقد صدرت أخيراً وثيقة عن إحدى هيئات الأمم المتحدة تطالب الحكومة الألمانية بالكف عن التمييز الموجه ضد الألمان الشرقيين. ونوجز هنا مانشرته صحيفة نوس دويتشلاند اليومية (١٢/١٤) في هذا الصدد.

لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي هيئة شكلتها الأمم المتحدة سنة ١٩٨٥ لمراقبة احترام تنفيذ الدول لنصوص الاتفاقية الدولية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد وقعت حتى الآن ١٢٨ دولة على الاتفاقية التي أبرمت عام ١٩٦٦.

طالبت اللجنة في قرارها الذي أصدرته في بداية ديسمبر الماضي الحكومة الألمانية بعقد "مصالحة وطنية" وجاء هذا القرار رداً على تقرير الحكومة الألمانية السابقة عام ١٩٩٧ والذي سبق أن انتقدته اللجنة لعدم

كانت انتخابات الخريف الماضي بما جاءت به من تغيير في الحكم درساً هاماً لكافة القوى السياسية في ألمانيا. وتكمن الأهمية الاستثنائية لاقتراع الشعب الألماني في ٢٧ سبتمبر من العام الماضي بالنسبة لما سبقها من انتخابات عامة في كل تاريخ ألمانيا الاتحادية في أنها كانت أول انتخابات عامة تسقط التحالف الحاكم وتأتي بتحالف جديد في الحكم.

وتحليلات معاهد البحث المتخصصة وتلك التي كلفتها الأحزاب ، تسعى للكشف عن أسباب هزيمة تحالف المحافظين والأحرار ، ولفهم الدوافع التي حددت سلوك الناهجين . وسرعان ما غيرت الأحزاب التي خسرت المعركة الانتخابية وفقدت مقاعد الحكم من خطابها السياسي في محاولة للتكيف مع المزاج السائد.

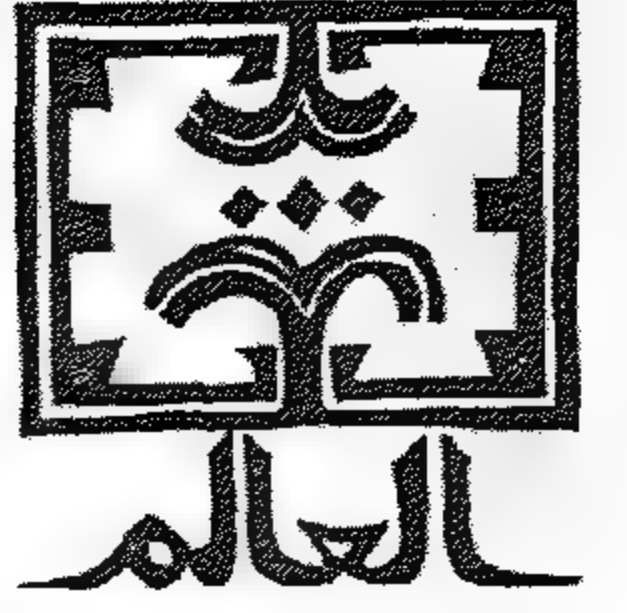
الحزب المسيحي الديمقراطي سارع بتغيير قياداته دافعاً بوجه شابة إلى المقدمة ، ومعتزفاً بأخطاء في تكتيكاته ، خاصة في إهماله للحوار مع الاتحادات الاجتماعية والنقابية ومحاولة فرض نهجه دون اعتبار للمعارضة الشعبية . ولكن خطابه لا يجد قبولا شعبياً لأنه لا زال سجين إستراتيجيته النيولبرالية كما تؤكد الصراعات المكشوفة في صفوفه ومواقف كتلته البرلمانية.

وبما يزعم هذا الحزب بشكل خاص أن تصويت سكان الشرق الألماني الذين كانوا عماد نجاح المستشار كول لفترتين انتخابيتين متتاليتين حجبوا عنه أصواتهم هذه المرة وكان لهم دور حاسم في إسقاطه ونجاح تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين والحضر .

وبالرغم من أن نتيجة الانتخابات حملت حزب الحضر إلى مقاعد الحكم إلا أن هذا الحزب لم يحصل سوى على نسبة ضئيلة من الأصوات في الشرق وبهذا تبين فشله في أن يمد جذوره إلى شرق الجديد من ألمانيا رغم جهود مضنية بذلها ، وبذلك ظل الحضر حزباً غربياً . هذه الصفة أطلقها أيضاً جراف لاميسدوف أحد الزعماء التاريخيين لحزب الأحرار على حزبه الذي فشل في الوصول إلى نسبة الخمسة بالمائة في أي مقاطعة من مقاطعات الشرق.

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب



روسيا .. مرة أخرى

رسالة موسكو

أحمد الخميسي

التفاعل الأوروبي - الآسيوي ، والمسيحي الاسلامي . وهي علاقة بدأت منذ القرن السابع عندما هبطت أولى السفن العربية في مياه دهر بنت في داغستان ، ثم مع مرحلة ابن فضلان إلى ضفاف الفولجا وتبشيريه بالاسلام في القرن العاشر . وقد كادت روسيا بأكملها أن تقبل الاسلام قبل أن تعتنق المسيحية عام ٩٨٨ ميلادية ، لولا أنهم قالوا للقيصر حينذاك أن الاسلام يحرم الخمر فتوقف قائلاً إن نبي الخمر أمر فوق طاقة الشعب الروسي .

وفي أواسط القرن ١٥ قام برحلة إلى القاهرة التاجر فاسيلي من كييف والكاهن فرستوف من سمولينسك وكتب الأول يقول : إن مدينة القاهرة كبيرة جداً وفيها ١٤ ألف شارع وفي كل شارع بوابتان وحارسان يشعلان الفوانيس وفي كل شارع سوق كبيرة « وكانت تلك أولى الصور المصرية التي انتقلت إلى الوعي الروس . وقد تبددت التصورات الروسية الغامضة عن مصر شيئاً فشيئاً مع النهضة التي حركها بطرس الأول وفتحها الطرق البحرية التي أنشأت علاقات روسيا بالعالم .

وعام ١٨٣٨ استدعى محمد علي المقدم الروسي كوفاليفسكي إلى قصره وأهداه علية نشوق من الذهب الخالص بأمل التعرف إلى أحدث الطرق الروسية في استخلاص الذهب من الشوائب . وفي أكتوبر ١٨٤٥ وصل إلى روسيا أول مبعوثين موقدين لدراسة علم التعدين وهما : علي محمد وإيليا داشوري اللذين كانا يتقنان الفرنسية والالمانية وأقام الاثنان وراء جبال الأورال في الصقيع الروسي حيث تنخفض درجة الحرارة إلى أقل من الخمسين تحت الصفر وطلا هناك بتعلنان بصبر آثار دهشة الروس حتى مايو ١٨٤٨ وكانت تلك أول بعثة مصرية إلى روسيا .

وفي ديسمبر ١٨٤٧ وصلت أول بعثة تعدين روسية إلى الاسكندرية وفي يناير ٤٨

واضرام النار في جسده محتجاً على محاولات قصف العراق في فبراير هذا العام . كان هو الآخر « يدافع عن مبدأ » و« أراد أن يبين أنه » لا يجوز لأحد أن يهين شعباً بمثل هذا الايمان العميق بالافلات من العقاب .

وكانت نسبة المواليد في روسيا - مع بداية سنوات الاصلاحات الرأسمالية - تقل بنحو مليون نسمة سنوياً مما دفع الكاتب الكبير الكسندر سولجينتسين للتساءل : « هل كانت روسيا تفقد ثمانية مليون نسمة لو أنها دخلت حرباً أهلية ؟ » ، وهو ما أكدته مؤخرًا فيكتور اليوخين في تقريره للجنة إقالة يلتسين متهما إياه بالابادة العرقية للشعب الروسي . وخلال هذه المشاق كانت تلوح الوجوه الروسية مثل بيوتر الأديب الذي يرتزق من توصيل العابرين بسيارته ثم يعكف على القراءة بما توفر له من روبلات في غرفة مهملة قذرة ويكتب كل يوم دون أمل في نشر شيء .

ومثل المدرسة التي سقطت ميتة من شدة الجوع أمام تلاميذها في أوليانوفسك دون أن يفارقها شعورها بأن عليها أن « تعلم الأولاد » بغض النظر عما إن كانوا يدفعون راتبها أم لا . كانت هي الأخرى « تدافع عن مبدأ » .

ومثل الاكاديمي الروسي « نيتشايف رئيس مركز الأبحاث النووية الذي أطلق النار على نفسه في ٣٠ أكتوبر ٩٦ احتجاجاً أخيراً على ازدياد الدولة للعلماء وتجويعهم ولم يترك سوى قصاصة ورق كتب « إن الحياة مستحيلة على هذا النحو » ، ولم يكن نيتشايف يدافع عن أبنائه أو نفسه ولكنه كان يدافع عن مبدأ ، ولم يكن عبثاً أن يقول الكاتب العملاق أنطون تشيخوف : « إن الانسان هو ما يثق به » .

وخلال سنوات طوال في روسيا أدركت بعمق أن الانسان الروسي يختلف كثيراً بل وكثيراً جداً عن نظيره الأوروبي الألماني والفرنسي والانجليزي ..

فالشخصية الروسية ثمرة شديدة الخصوصية لالتحام شديد الخصوصية بين الشرق والغرب . ولهذا لم يكن محض مصادفة ذلك الانحاج الشديد على فكرة الأورو - آسيوية . أي أن الحضارة الروسية تحتاج

عندما سافرت إلى روسيا للدراسة كانت روسيا في خيالي ثلوجاً بيضاء وزخافات في الجليد ورجالا يرتدون القلنسوات الدافئة ومنافى في سيبيريا ومقاصل ، وثورة بدلت وجه الحياة وحفرت من بعدها عباراتها في الذاكرة : « الأمس ميكرا ، وغدا متأخراً ، وإما أن تقع الثورة اليوم أو لا » . وكانت روسيا شذرات صور مقتطعة من روايات جوركي وقصص تشيخوف والفلاحين من جوجول وتولستوي .

وكانت الشخصيات الروسية كثيراً ما تنتحر أو تندفع إلى الرصاص في محاولات لاغتيال القياصرة أو تفرق بأسها وندمها في الخمر وقرب شموع الكنائس أو تعلو فوق كل شيء ، لكنها في كل الأحوال شخصيات « أيديولوجية » ذات مشروع لتغيير العالم والصدام معه وضده ومن أجله .

وجميع حوادث الاغتيال والانتحار في روايات دوستوفسكي - كما لاحظ ايجور فولجين - تكاد أن تكون حوادث أيديولوجية . مثلاً قالت خلال محاكمتها فيرا زاسوليتش التي أطلقت النار على مدير شرطة في بطرسبورج لأنه عذب شخصاً معتقلاً : « أردت أن أبين بذلك أنه لا يجوز لأحد أن يهين انساناً بمثل هذا الايمان العميق بالافلات من العقاب » . وقد دافعت هذه الشابة ليس عن خطيبها أو زوجها ولكن عن شخص لا تعرفه إطلاقاً فالمسألة بالنسبة لها دفاع عن مبدأ ، عن أنه « لا يجوز لأحد أن يهين إنساناً » .

وكان شيء ما بنفسى يستجيب بعمق لذلك التطرف : إما لميول باطنية مرتبطة بعمرى حينذاك ، أو لطريقة في التفكير ولدت بها . وكانت الشخصية الروسية أكثر من أي شيء آخر - هي سبب التجاذب الباطني إلى ذلك البلد . ولكنني لم ألتق بتلك الشخصية إلا متأخراً عندما سقطت الدولة السوفيتية وبرزت التناقضات الروسية بعنف إلى سطح الحياة وعادت روسيا من جديد إلى الطاحونة القديمة التي لم يتوقف دورانها في العالم .

ومن قرية نائية في مقاطعة لبيتسك الروسية برزت الشخصية الروسية عندما قام عجوز تجاوز الستين بسكب البنزين على نفسه



الكاتب
الروسي
سولجيتسن

غادرت بالمراكب والجسمال إلى أعالي النيل
لمساعدة مصر في البحث عن الذهب. ولم يفسد
هذه العلاقات تلك الحروب الروسية التركية
التي تصادمت فيها مصر وروسيا كحرب القرم
١٨٥٣-١٨٥٦، لأن القوات المصرية شاركت
في الحرب تحت العمامة العثمانية، حيث كان
على الفيلق العسكري المصري المؤلف من
خمسة عشر ألف جندي وضابط مصري أن
يحمي مع الأتراك ميناء يفتاتوريا «بناء على
طلب الباب العالي».

وما زال تراب القرم يوارى الآلاف من
الجنود المصريين الذين سقطوا في الحرب.

وفيما بعد شاركت مصر إلى جانب تركيا
١٨٧٧-١٨٧٨ في حرب البلقان بخمسة
عشر ألف آخرين. والغريب في الأمر أن
المصريين الذين وقعوا في الأسر الروسي قد
تذكروا فيما بعد بؤس صادق «تلك الأماكن
الغريبة» التي شاهدها في روسيا الشاسعة.
وفي كتابه «حول العالم» يؤكد المستشرق
الروسي بليسيف الذي زار مصر قبل وبعد
الاحتلال الإنجليزي أن المصريين تعرفوا إلى
الشعب الروسي من خلال تجربة الأسر عندما
جرب: «مئات الآلاف من المسلمين الأسرى
بشاشة وحسن ضيافة الروس»، وأنه «عندما
قصفت القذات الإنجليزية الاسكندرية وشرع
العام في ضرب كل أوروبي في الشوارع فإن
كلمة واحدة هي «أنا موسكوفي» كانت كافية
لإتقاذ صاحبها.

وانتشرت العلاقات بين البلدين مع
تشغيل قناة السويس في ١٨٦٩ وإنشاء أول
خط ملاحية مباشر بين أوديسا ورسكندرية. أما
الحروب الماضية فلم تترك أثرا عميقا لأن مصر
خاضتها مرغمة، الأكثر من ذلك أن الخارجية
الروسية نصحت عام ١٨٧٨ القنصل الروسي
في مصر إيفان ليكس بأن ينقل لعلم الخديوي
أنه بغض النظر عن الشكل غير المقبول
للتحرك المصري فإن حكومة القيصر ستظل
تنظر بتعاطف إلى مصالح مصر.

ومع عقد أول اتفاقية تجارية مصرية-
روسية في مارس ١٩٠٩ شغلت روسيا المكان
السادس في الميزان التجاري المصري قبل عام
١٩٤٠ وعام ١٨٨٨ زار عيساس حلمي
بطرسبورج ومعه شقيقه محمد علي. بينما مر
أنطون تشيخوف فيما بعد على ميناء قناة
السويس خلال عودته من سخالين إلى روسيا.

كما قام الكاتبان العملاقان إيفان بونين
وأندريه بيلي وغيرهما بزيارات لمصر.

وفي نوفمبر ١٨٩٠ زار ابن القيصر
الكسندر الثالث مصر للاستمتاع بالطقس
الدافئ ومشاهدة الآثار.

وقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين

البلدين منذ زمن بعيد ولم تنقطع الا لفترة
بسبب حروب القرم ثم استؤنفت في سبتمبر
١٨٧٧، وتوقفت لفترة أخرى طويلة منذ
١٩١٧ حتى استؤنفت من جديد في ٢٦
أغسطس عام ١٩٤٣. ووجدت مصر وروسيا
نفسيهما في خندق واحد خلال الحرب ضد
النازية الألمانية. وفي وقت لاحق ذكر جمال
عبد الناصر أن حادثة اقتحام الاسرائيليين لغزة
في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ كانت بداية لتحول كبير
في العلاقات مع روسيا قائلا إنه وجد نفسه
عاجزا عن الحصول على سلاح لصد العدوان
الاسرائيلي المستمر وكان لابد من البحث عن
طريق آخر لتسليح الجيش المصري.

وفي سبتمبر ١٩٥٩ اتفقت القاهرة وموسكو
على صفقة الأسلحة التي اشتهرت بـ «صفقة
الأسلحة التشيكية». وعندما وقع العدوان الثلاثي
على مصر في أكتوبر-نوفمبر ١٩٥٦ لم يكتف
الاتحاد السوفيتي حينذاك بإبذاره الشهير، فقد
ترافق الإنذار بوصول وحدات عسكرية روسية إلى
الاسكندرية في ذلك الوقت ولكن بالزى الرسمي
للجيش البولندي. وأدى ذلك الموقف إلى إبرام
عدة اتفاقيات عسكرية لاحقة عام ١٩٥٨ وعام
١٩٦٣.

وحينما فقدت مصر ثلثي طائراتها المقاتلة في
حرب ١٩٦٧ وثم ثمانية دبابات من أصل ألف أقيم
الاتحاد السوفيتي في ٩ يونيو ٦٧ جسرا جويًا
وبحريا مع مصر. وعام ١٩٦٩ تسلمت مصر من
الأسلحة أكثر من كل ما تسلمته على امتداد
سنوات التعاون العسكري ما بين ١٩٥٥-
١٩٦٧، وهي السنوات التي شد فيها الاتحاد
السوفيتي أزر الجيش المصري بورش الكوادر
والاصلاحات لجعله جيشا عصريا علاوة على
بناء السد العالي ومصانع الحديد والصلب
والأساس لصناعات التعدين والبترول
والأسمنت.

وفي ٢٢ يناير ١٩٧٠ وصل عيد الناصر
في زيارة سرية إلى موسكو. وكان مريضا
ومتهكا ومعذبا بالرغبة في تحرير بلاده.
وطلب من السوفييت نقل صواريخ سام-٣

إلى مصر مع خبراء لتدريب المصريين عليها.
وأدى ذلك الطلب لنشوب نقاش حاد بين وزير
الدفاع جريتشنكو والكسي كوسيجين رئيس
الوزراء حتى احتد عليهما بريجنيف قائلا:
«كفى نقاشا، إن علينا أن نتخذ قرارا
حاسما». وكان القرار لصالح العلاقة بين
الشعبين.

وتم الاتفاق على إرسال خمسة عشر ألف
ضابط وجندي سوفيتي إلى مصر ومعدات عسكرية
وشبكة دفاع جوي. وبدأت العملية التي أطلق
عليها في موسكو اسما سريا هو «القوقاز» بعد
أن سقط في حرب الاستنزاف أربعون ضابطا
وجنديا سوفيتيا أغلبهم من أبناء الشعب الروسي.
كانت الطائرات تنقل جثثهم إلى ذويهم بصمت دون
الاعلان عن مصرعهم. واستشهد بعضهم داخل
فرقة سلاح الصواريخ، كما استشهد في دهشور في
الفرقة الميكانيكية السادسة ثلاثة مستشارين روس
ومترجم عندما رفضوا الانصياع لتحذيرات
صفارات الإنذار وواصلوا مهامهم. واستشهد
أحدهم وهو يرفع ذراعه اليمنى مصدرا لأوامره
بالهجوم على الطائرات الاسرائيلية، وفيما بعد لم
يستطع أقل من ثلاثة ضباط إعادة ذراعه إلى
مكانها ليضعوه داخل نعشه.

وعندما أفكر في روسيا أفكر في روسيا
هذه. وعندما أحس أنى مدين لأحد خلال
سنوات إقامتي في روسيا- أحس أنى مدين
فقط لروسيا هذه. المجهولة الأسماء والصفات
، ولتلك الذراع الروسية التي لم تتحنى وهي
تشير في الجو إلى الطائرات الاسرائيلية ولتلك
النفسية المليئة بالتناقضات والحرارة والتي
يمكنها أن تفعل أى شئ «دفاعا عن مبدأ»
، ولأنه «لا يجوز أن يهين أحد إنسانا يمثل هذا
الايان العميق بالافلات من العقاب». هذه هي
روسيا التي أحس بالأسف إذا ودعتها والتي
أثق أنها ستقدم الكثير من أجل العالم
والآخرين لأن البحث عن العدل سمة عميقة
فيها.

قوى عاملة من نوع جديد تنشأ في المرحلة الرأسمالية الراهنة

د. شريف حقاثة

الانتاج ، وأساليبه لتواجه بها تقدم الوعي ، والتنظيم العمالي خصوصا في ظل العولمة التي أعطتها حرية حركة ، وإمكانيات ضخمة في التكيف المستمر.

لذلك فإن الحديث الذي شاع بين بعض مفكرى الماركسية الجديدة حول أن حل مشكلة الأطراف ، أى بلاد العالم الثالث يعتمد أساسا على إحداث تغييرات في الوضع السياسي فيه تجاهل للعلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد . فقد تحدث تغييرات ديمقراطية هامة في بلد من هذه البلاد، ومع ذلك يعجز عن حل مشاكله بسبب شبكة العلاقات الاقتصادية التي تربطه بالنظام الرأسمالي الدولي . وهذا سيقودنا فيما بعد إلى مناقشة نظرية فك الارتباط في الأطراف ، باعتبارها الوسيلة لتحقيق التنمية المستقلة ، والتخلص من قبضة رأس المال المالى والشركات العابرة للأوطان.

إعادة التفكير في النظرة إلى المادية التاريخية

إن الرأسمالية شأنها شأن كل الأنظمة الاجتماعية التي عرفها التاريخ لا تتضمن في ذاتها قدرة مطلقة ، أو ضماناً لانهاية للبقاء . إن استمرار النظام الرأسمالي حتى الآن ينبع من نجاحه في عدم الوصول إلى تلك الحدود الفاصلة التي يصبح فيها بقاءه أمراً مستحيلاً أى من قدرته على صد تلك القوى التي لو اكتسبت الفعالية الاقتصادية والسياسية ، والفكرية اللازمة تستطيع أن تقسم تكوينات اجتماعية بديلة للرأسمالية وهي تكوينات لها جذور ، وأصول ، وبدايات في المجتمع الرأسمالي القائم. إنها تولد ، وتنمو ، وتتسع وتتدعم أو تتراجع حسب الصراع فيجب ألا نكون مثل من ينتظر النجاة من قوة خارجة . أى يجب ألا نكون من ذلك النوع " الماركسي " الذي ينتظر الظروف التي فيها يستطيع

قوى عاملة من نوع جديد تنشأ في المرحلة الرأسمالية الراهنة ، وحتى يخضعوا هذه القوى العاملة للدراسة . كما أنه بظهور هذه القوى العاملة ذات الصفات الجديدة يحدث اندماجاً بين القوى السياسية ، وعلاقات الانتاج ليصبح ذلك الفصل بين المواقع السياسية وأساليب ممارسة القوة السياسية ، وبين القوة الاقتصادية الذي يمارسه بعض الماركسيون الجدد في تحليلاتهم غير سليم على الأقل في هذا المجال.

وربما يرى بعض المحللين بأن هذه القوى العاملة ذات الصفات الجديدة محصورة في نطاق ضيق . والفكر الماركسي كان يرى دائماً وحتى الآن أن علاقات الانتاج الرأسمالي ، وأساليبه هي التي خلقت الطبقة العاملة ، وهي التي تعيد تشكيلها ، وتضفي عليها صفات جديدة كلما تطورت وهذا صحيح . لكنه " لم يقلب الآية " يتنبه للعملية العكسية . لم ير ، كيف أن الطبقة العاملة (أى العاملين) يغيرون في أساليب ، وعلاقات ، بل وفي قوى الانتاج بدورهم عن طريق الضغط المستمر والصراع الذي لم تتوقف عن خوضه لتقلل من غلواء ، وجيروت رأس المال . أى بمعنى آخر الطبقة العاملة ، والعاملين لهم دور مستمر ، وفعال في تحديد طريق تراكم رأس المال . والرأسمالية تغير باستمرار من علاقات

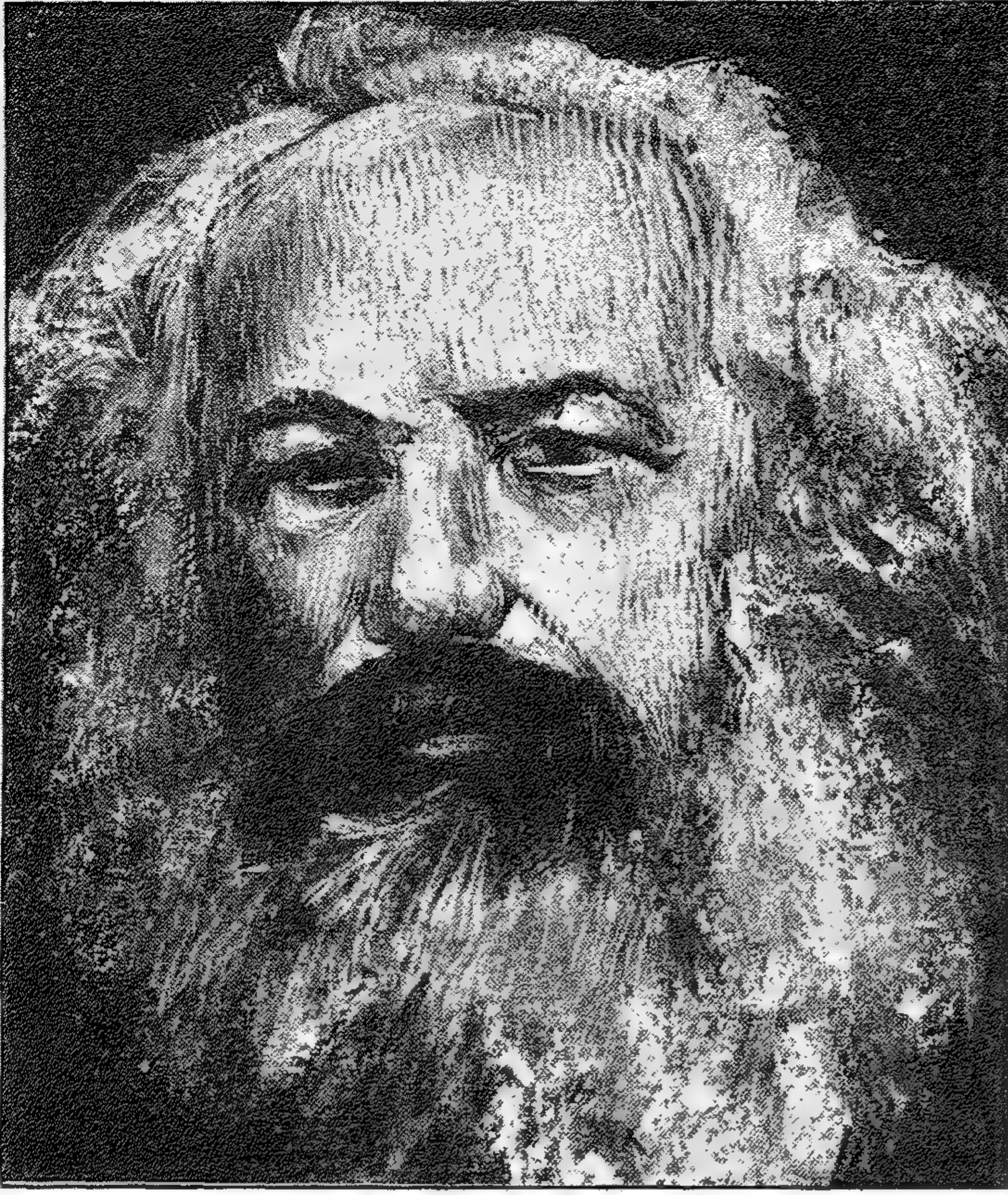
أدت المرحلة الحالية للتوسع الرأسمالي إلى خلق نظام اجتماعي يمتص فيه رأس المال كل عمليات الإنتاج ، وإعادة الإنتاج ، ففي ظله يصبح رأس المال ذا طابع اجتماعي شامل لأنه لا يترك أى جزء من هذا المجتمع دون أن يستهلكه ويستغله لحسابه ما عدا ذلك الذي يقرر تهميشه نهائياً ، وإخراجه من دائرة التراكم. إنه يجد نفسه مضطراً إلى فرض منطقة ، ووسائله في التحكم على الانتاج الاجتماعي في كل أنحاء المجتمع العالمي حتى يتمكن من إيجاد وسائل جديدة اضافية لاستخراج فائض القيمة بحيث يواجه بها أزمته المزمنة.

لكن أثناء هذه العملية فإنه يوسع باستمرار الأرضية التي تقف عليها القوى الاجتماعية المناهضة له . فعندما يصبح التحكم الرأسمالي عالمياً ، وموزعاً على كل أجزاء ، وأجزاء العالم وعندما يفرض نفسه على كل البشرية ليصبح قوة عليا مجردة ، وهلامية ، فإن مواقع النضال تصبح هي أيضا موزعة على نطاق العالم ، لاتتجو بقعة أرض من المعركة ضده والتي تصبح ذات طبيعة تتميز بالالتواء والتعقيد والسيولة المفرطة.

إن هذا الانتشار ، والتأثير لمواقع الصراع يزداد عمقا ، واتساعا نتيجة نظم الانتاج المرنة التي يفرضها التطور التكنولوجي ومايؤدي إليه من إشراك العاملين في التصميم ، والتخطيط للعمليات الانتاجية في مرحلة مبكرة ، وكذا تقود إعادة صياغة البناء الرأسمالي إلى اعطاء العاملين قدراً من الوعي بقيمتهم الذاتية ، المستقلة ، تشجعهم على عدم الخضوع للسيطرة الرأسمالية . وهذا الوعي يرتبط بموقعهم في الانتاج ، والخدمات بصرف النظر عن نمو وعيهم الطبقي . لذلك تنشأ ظروف أفضل ولو تقسم ذاتي معاد لرأس المال عند العاملين الذين ترتبط أعمالهم بالتكنولوجيا الحديثة.

ويجب أن يضع الدارسون الماركسيون هذه الظواهر في الاعتبار حتى يدركوا أن هناك

الحديث عن
" فك الارتباط "
حديث
غير واقعي



كارل ماركس برشة ابراهيم الدسوقي

المجتمع أن يتحرر من قبضة العولمة ، ومن هيمنة رأس المال المالى والشركات العابرة للأوطان . إن البشر هم الذين يخلقون هذه الظروف ، ويقيمون التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التى تفكك قبضة رأس المال . وللماركسيين وغيرهم دور مهم مع العاملين والشباب والنساء ، والفلاحين ، والطبقات الوسطى فى الوصول بالمجتمع إلى الحدود التى لا تستطيع الرأسمالية العالمية فيها أن تستمر فى فرض هيمنتها على البشر ، وتسيير أمورهم .

لذلك تسعى الرأسمالية المعاصرة دون توقف إلى إحباط كل محاولات دفعه نحو الاقتراب من الحدود الفاصلة لبقائه بفرض الإذعان على جميع طبقات ، وفتات الناس وهذا يتطلب من هؤلاء الناس أن يهتدوا إلى سياسات مضادة ، فعنه للحيلولة دون فرض هذا الإذعان لكن لا يوجد شئ يحتم وصولها إلى هذه السياسات الفعالة . لا توجد حتمية ، أو تطور إلى أو قوانين تاريخية تحتم وصول البشرية إلى التخلص من النظام الرأسمالى . رغم أن الصراع مستمر . إن التطور التاريخى يتوقف على فكر ، وفعل البشر ، على تطوير الماركسية ، ونضالاتها كجزء من جهود البشر . لكن المادية التاريخية باعتبارها قانوناً حتمياً يؤدي بالضرورة إلى الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية مفهوم خاطئ يجب أن يتخلص منه الفكر الماركسى .

ومن هنا ضرورة إعادة التفكير فى مفهوم المادية التاريخية ، فى المذهب الذى كان يقول إن العلاقات المادية للإنتاج هى التى تشكل الوعى ، والذى كان يجنح اذن إلى تقليل الدور الأساسى للفكر الجماعى ، والفردى . إلى نوع من القدرية فى الفكر ، وانتظار الظروف المادية التى يتولد عنها الوعى . أن نستبدل به طريقة أخرى فى رؤية العلاقة بين ماسمى بالبناء التحتى ، والبناء الفوقى . أن يكون منهجنا مبنياً على الإدراك المتزايد بأن الوعى الجماعى ، والفردى كلما تدعم يمكن أن يكون له التأثير الأول والأساسى فى بناء التشكيل المادى لعلاقات الإنتاج الاجتماعى ، أى فى تغييره ومن شأن هذا أن يشجذ الجهد الإبداعى الذى نبذله فى فهم واقعنا ، والصراعات ، التى تحكمه ، وفى التصرف الفعال إزاءه . وهذا لايعنى الوقوع فى تفكير مثالى يفصل بين المادى والفكر ، ولايرى التفاعل المستمر بينهما ، ولكنه يعنى إعطاء الأولوية للفكر فى نضالنا ، وبذل الجهود اللازمة لتعميقه ، وتطويره بجهد مستمر .

الدولة

تلجأ الرأسمالية فى صراعها للبقاء . أى عدم الوصول إلى الحدود الفاصلة التى عندها تعجز عن الاستمرار ، تلجأ إلى الدولة . فالدولة هى التى ظلت تنظم تفاعل القوى الاجتماعية بحيث تطيل بقاء الرأسمالية ، وهيمنتها ، وهى تقارس دائما شيئا من الاستقلال عن الرأسمالية نفسها حتى تستطيع أن تقوم بهذه المهمة على نحو فعال . وفى بعض الأحيان ينشأ نوع من الانفصال بين رأس المال والسلطة بحيث لاتشجع الدولة على التراكم الرأسمالى ، وإنما تحد منه ، أو توجهه وجهه أخرى كما حدث فى مرحلة من مراحل الحكم فى مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وفى الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥ . ومع تدعيم الطابع الرأسمالى العابر للأوطان . يتقلص دور الدولة اقتصاديا واجتماعيا وتتخذ العديد من القرارات بعيدا عنها ، أو تفرض عليها ، لتتحول مهمتها الأساسية نحو تسهيل نشاط رأس المال المالى والشركات الدولية ، وتهيد الطريق أمامها .

وممارسة القمع حماية لمصالحها . لكن الدولة ، والبيروقراطية المرتبطة بها تقاوم هذا التطور ، وأحيانا تكون هذه المقاومة لصالح الجماهير ، وقطاعات منها ، وأحيانا تكون ضد مصالحها لأنها تخدم بقاء بيروقراطية متضخمة تحيا على الفساد ، وتتسلق شجرة الوطن كالثبات الطفلى . ونحن نشهد هذا الصراع فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، والخصخصة المطبقة الآن فى مصر .

وفى الوقت نفسه نظرا لطغيان الأقلية الرأسمالية المهيمنة على العالم ، واستشراء نفوذ ونشاط أولئك الذين يملكون مفاتيح المضاربة فى العملات ، والأوراق المالية ، أو الذين يسيطرون على الشركات المتعددة الجنسيات ذات القوة الاقتصادية الضخمة فى مجال البنوك ، والإعلام ، والإنتاج تواجه الدولة مخاطر تهدد استقرار الكيان الوطنى ، وحياة طبقاته ، وفتاته المختلفة ، لذلك تبدي الدولة مقاومة فى بعض الظروف خصوصا عندما تشتد الأزمة ، وتندربعواقب خطيرة . كما هو حادث فى هذه الفترة فى عدد من بلاد

أربعة أخماس مدن العالم مهددة بالغرق سنة ٢٠٥٠

والمجلية . والهدف من كل ذلك هو السير في طريق التنمية المستقلة . حسب قول هؤلاء المفكرين إن لم يحدث هنا فإن مصير عدد متزايد من بلاد الأطراف هو التهميش النهائي ، والخراب . ودليلهم على ذلك هو ما يحدث في أفريقيا التي أصبحت عالمًا رابعًا لأن مراكز الرأسمالية لم تعد في حاجة إليها ، أو إلى عمل حساب لشعوبها في أي شيء . إن نظرية فك الارتباط هذه التي ابتدعها وأصلها سمير أمين لها منطقها ، ولكن يبدو لي أن منطقها " ذهني " ومفصول عن الواقع الذي نعيشه وهي مرتبطة بفكرة إيجاد سبيل للتنمية المستقلة . إنها نظرية براءة وجميلة وتخطب النزعات الوطنية التي ورثناها خلال الصراع الطويل ضد الاستعمار القديم ، والجديد ، كما تخطب نزعات التعدد والتنوع ، والفعل الذاتي المستقل عند الشعوب والأفراد وهي جميعا لها جذور في واقع حياتنا وتعبر عن رغبات ، وآمال مشروعة ، وعن سعي الجماهير الذي لم يتوقف نحو الحرية ، والديمقراطية ، والتحكم في مصيرها ، وبناء مستقبلها بقراراتها هي ، وبارادتها هي لتتخلص من القهر الطويل والاستعباد اللذين حولها إلى أدوات ، وإلى صوت صامت ، أو غير مسموع .

ولكن عمليات الاستقطاب المستمرة تدفع الأطراف إلى وضع أضعف ، وأكثر بؤسا في المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية ، والثقافية ، والعلمية ، والتكنولوجية ، أنها تؤدي إلى مزيد من الإفقار ، والتفتت والانقسام والعجز عن المقاومة إزاء القوى الاقتصادية ، والإعلامية ، والعسكرية لرأس المال . فالهوة بين الدول السبع الكبرى وبين الأطراف تتعمق بسرعة لاتغيب مظاهرها عن كل من يتنقل بين البلاد ، ويمكن ملاحظتها في كل مجالات الحياة . فالسعي نحو تدعيم السوق الواحد ، والاستهلاك العالمي ، واحتكار القدرة السياسية ، والإعلامية يدفع الرأسمالية والمتعاونين معها فكريا ، وعلميا إلى الابتكار ، والإبداع المستمرين في وسائل السيطرة على الشعوب ، واستخراج فائض القيمة ، والتراكم الرأسمالي السريع ، وتكثيف قواها الاقتصادية والعسكرية على حساب آلاف الملايين من البشر .

إن التقدم العلمي والتكنولوجي خطير يغير وجه المجتمعات يوما بعد يوم ، ليصنع عالما غير الذي كنا نعرفه بالأمس .

يغير في تفكير الناس ، ويغسل عقولهم في عملية مستمرة لاتتوقف عنها وسائل

الدولي ، والديون ، وميزان التجارة الخارجية ، والتحكم في سعر العملات وتداولها . النظام الرأسمالي مبني على الاستقطاب ، على خلق مناطق من الدرجة الثانية للإنتاج ، والاستهلاك تتميز بانخفاض معدلاتها وبطنها ، بحركة " تمدن " أي خلق مناطق حضارية في المدن عشوائية كوارثية ، بانخفاض في معدلات الإنتاج الزراعي ، وخراب مناطق زراعية بأكملها ، وزيادة متضخمة في الدين الخارجي .

وحسب تحليل الماركسيين الجدد فإن هذه الهوة بين مراكز رأس المال ، والأطراف كانت موجودة دائما ، وستظل ، ومن المؤكد أنها ستعمق ، وتتفاقم مع مرور الأيام لأنها من صميم طبيعة النظام الرأسمالي . وهكذا فإن هذه الهوة المتزايدة في رأيهم حتمية ، ولاسبيل إلى تجاوزها . الحل في رأيهم هو الانفصال التدريجي عن نظام العولمة الرأسمالية ، هو " فك الارتباط " القائم بين الأطراف ، وبينها بأن تبني الأطراف اقتصادها الخاص لخدمة احتياجاتها ، وسوقها الوطني كما يرون أن هذه المعركة وسيلتها الصراع السياسي الديمقراطي بهدف تعبئة الجماهير ، وإجراء الإصلاحات ، والسيطرة على السلطة السياسية في هذه البلاد عن طريق التوسع في الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي للمؤسسات ، وإقامة تشكيلات سياسية واجتماعية جديدة ، وتعبئة المجتمع المدني ، والسيطرة على المؤسسات الإعلامية ، والتعليمية ، والتدريبية ، وعلى مؤسسات المال الدولية ،

الأطراف ومنها مصر ، وماليزيا ، وغيرها . لكن مع ذلك عادة ماتغلب الدولة " الوطنية " على أمرها لأنها تربط مصالحها بالعولمة ، ولاتلجأ إلى قوة الشعب . فهي تخشى من تنظيماته ، وتحركاته ، ومن إقامة تلك التجمعات ، والمؤسسات الاجتماعية ، والسياسية التي يمكن أن تدخل في معارك ضد رأس المال ، وودولته ، وأن تكتسح أمامها أجهزة الدولة نفسها إذا ماملكت زمام المبادرة ، والفعل .

النمو غير المتكافئ : نظرية التفكير كالاقتصاد للأطراف والتنمية المستقلة

منذ نشأته كان النمو غير المتكافئ جزءا لا يتجزأ من النظام الرأسمالي حتى قبل أن يظهر نظام الاستعمار القديم والامبريالية . لكن هذا النمو غير المتكافئ الذي يظهر بشكل جلي عندما نقارن بين المراكز الرأسمالية الأساسية ، وبين الأطراف (أي بلاد العالم الثالث ، أو الجنوب) زادت حدته في عصر الاستعمار ، ثم في مرحلة الاستعمار الجديد التي تسيطر فيها الشركات المتعددة الجنسية على العالم .

والفارق الأساسي بين هذه المراكز الرأسمالية المتقدمة تكنولوجيا والتي تتمركز فيها رؤوس الأموال العابرة للأوطان (٢٠٪ من سكان العالم يملكون ٨٤٪ من التجارة الخارجية ، و ٨٤٪ من الانتاج العالمي ، و ٨٤٪ من المدخرات في العالم) هو أن اقتصادها يعتمد على صناعة السلع الرأسمالية ، وتدعيم الاستهلاك الجماعي الواسع النطاق . أما بلاد الأطراف فتعتمد اقتصادياتها على التصدير ، وعلى استهلاك واسع للسلع الكمالية في الأوساط العليا للمجتمع . أي بين المراتب الثرية نسبيا للطبقة المتوسطة ، والرأسمالية التي تتمتع بقدر من الرخاء الزائد الذي لايتفق مع الفقر المنتشر في هذه البلاد والقوة الإنتاجية لاتتوقف عن التطور في بلاد الأطراف ، ولكن هذا لا يغير الأوضاع السائدة فيها ، لأن هذا التطور يتم ليصب في التصدير ، وليخدم مصالح فئات محدودة من الناس ، وليس لخدمة الاقتصاد الوطني الداخلي . إنها عمليات استنزاف مستمرة عن طريق قنوات النظام الرأسمالي السائد في العالم . بواسطة تقسيم العمل

حفنة من المليارات

يستثمرون سنويا

٩٧٪ من الأموال

المتوفرة للاستثمارات

في المضاربات

الإعلام والتعليم ، والتطورات الواقعية في الحياة ويؤدي إلى استنزاف متواصل للإمكانات والقوى الحية للناس فكريا وجسديا .

وظاهرة العولمة أو الكوكبية الرأسمالية هي وسيلة الشركات المتعددة الجنسية لخلق نظام اقتصادي يربط بين أجزاء العالم بآليات يصعب على دولة بمفردها ، أو على شعب بمفرده الانفصال عنه وإلا حكم على نفسه بالموت .

إن الهيمنة العالمية للشركات المتعددة الجنسية لا يمكن أن تواجه إلا بعولمة المقاومة الشعبية ، أي بخلق قوة شعبية عالمية تغير النظام من داخله خطوة بعد خطوة . إلا بالتحام بؤر وروافد المقاومة المحلية في حركة عالمية توحد قواها المتميزة والمتنوعة في تيار جبار قادر على مواجهه الشركات المتعددة الجنسية .

إن فكرة " فك الارتباط " هي تطوير في ظروف جديدة للفكر الليبرالي الذي كان يقول بحدوث الثورة ، وبناء الاشتراكية " في أضعف حلقات النظام الرأسمالي " تلك الفكرة التي نجح النظام الرأسمالي في محاصرتها ، وإحباطها ، عن طريق وضع العراقيل ، والصعوبات ، والحدود أمامها داخليا ، وخارجيا .

لقد دخلنا في عصر جديد ، هو عصر العالمية الذي يفرض على الشعوب تجاوز الحدود الوطنية (دون تجاهلها) تماما كما فعلت الرأسمالية نفسها . إن الحكومات الوطنية حتى في أقوى الدول ، حتى في أمريكا ، وفرنسا ، والمجترات ، وألمانيا ، واليابان لم تعد هي التي تملك ناصية القرارات الاقتصادية ، والسياسية الهامة . إن هذه القرارات تملأ عليها بواسطة رأس المال المالي الذي يلعب بالعملات النقدية في بورصات العالم لتصل عملياته إلى ١٥ مليار دولار يوميا ويضارب على الأوراق المالية ، والسندات والأسهم بمبالغ تصل إلى خمسين مليار دولار أحيانا ، ليحقق في الصفقة الواحدة مكاسب يمكن أن تصل إلى عدة مليارات من الدولارات .

هذه القوى المالية الضخمة هي التي أمّلت على كلينتون أن يسعى لتقديم قرض وصل إلى خمسين مليار دولار بهدف إنقاذ المكسيك عندما اتخذ قرار تخفيض سعر البيزو بنسبة ١٥٪ فانخفض بدلا من ذلك بمقدار ٣٠٪ أي أن المكسيك فقدت ثلث ناتجها القومي في مدة لم تتجاوز عدة شهور .

مطلوب كوكبية الصراع ضد القوى التطبيقية الأيوية التي تتحكم في عالم اليوم

هكذا أمكن إنقاذ رأس المال المالي وأصحابه وشركاته المتعددة الجنسية من انهيارات أخرى كان يمكن أن تصيبها بعد ذلك . كما أمكن إنقاذ المضاربين الكبار بأموال دافعى الضرائب ، ومدخراتهم .

إن الرأسمالية العالمية هي التي دفعت البنك الدولي لتقديم قرض بأربعين مليار دولار إلى أندونيسيا ، وهي التي أقتعت الحكومة اليابانية بتخصيص مبلغ ٧٠ مليار دولار " لتدعيم " الاقتصاد الياباني أي لإنقاذ البنوك والشركات اليابانية وحماية الرأسمالية العالمية وبالتالي الاقتصاد العالمي نفسه بمختلف مكوناته .

إن التطور الاقتصادي الذي اقترن بالعولمة ربط بين أجزاء العالم يربط لا ينقسم . لذلك فإن الكلام عن فك الارتباط غير واقعي . كما أصبح الحديث عن التنبة المستقلة في ظل الأوضاع القائمة مسألة تحتاج إلى الدراسة والتحليل بعيدا عن الشعارات المجردة المبينة على حمية وطنية لا ترى ما حدث من تغيير في عصرنا . أصبح على الماركسية أن تطور فكرها في اتجاه آخر في اتجاه كوكبية الصراع ضد القوى التطبيقية الأيوية التي تتحكم في العالم ، أن يمد كل شعب يده خارج الحدود وهو يخوض صراعه داخل حدود البلد الذي يعيش فوق أرضه . هكذا يمكن أن يتغير الوضع في المراكز المتقدمة وفي الأطراف على حد سواء .

وفي حركة الكوكبية أو العولمة الشعبية هذه لاشك أن المقاومة المحلية في الأطراف ، أي في بلدان العالم الثالث ، أو الجنوب لها دور هام في تغيير الأوضاع . فالصراع يبدأ محليا ويستند إلى الأرض المحلية والوطنية في كل مكان ، ولكن إذا لم يلتزم في حركة عالمية واحدة متعددة المنابع ، والأشكال ، والتيارات الفكرية ، فإن استمراره محليا سيقود إلى الفشل ، لأن القوى التي تواجهه قادرة على خنقه بمختلف الوسائل . وفي هذا الصراع ستلعب البلاد المتقدمة

صناعيا دورا له ثقل كبير على عكس التنبؤات التي تقدم بها أصحاب نظرية " فك الارتباط " في الأطراف باعتباره طريق التقدم الوطني الديمقراطي ثم الاشتراكي . فأصحاب هذا الفكر لم يضعوا في الحسبان التحركات الاجتماعية المعاصرة بالقدر الكافي . فهم يعولون بشكل أساسي على دور الطبقة العاملة في هذه البلدان ، ولكنهم يقولون إن احتمالات تحركها في اتجاه التغيير ، وقدرتها على ذلك مسائل مشكوك فيها لأن الرأسمالية الدولية نجحت في تقسيمها وإخضاعها ذهنيا ، وحركيا . لكن هذا القول لا يعبر إلا عن جزء من الحقيقة ، ولا يحيط بجوانب مهمة في الموقف الحالي . للأسباب الآتية :

(١) المنطق الأهرج الذي يحكم رأس المال المالي ، ومضارباته المستمرة في أسواق المال تقود العالم بخطى سريعة إلى الكارثة إذا لم تنجح المقاومة في إيقافه . ففي سنة ١٩٨٧ حدثت أزمة خطيرة للدولار في أمريكا نتيجة رفع سعر الفائدة بواسطة البنك الفيدرالي الاحتياطي (المركزي) ووصلت خسائر الاقتصاد الأمريكي إلى ٤٠ مليار دولار في عدة أسابيع . وفي سبتمبر سنة ١٩٩٢ فقد المصرف المركزي البريطاني نصف ماله من الاحتياطي النقدي في يوم واحد نتيجة مضاربات الملياردير الأمريكي جورج سوروس على المارك الألماني ، والجنيه الاسترليني . وفي ٢٩ يوليو سنة ١٩٩٣ ظل يفقد البنك المركزي الفرنسي مائة مليون دولار في الدقيقة الواحدة إلى أن وصلت خسائره إلى ٧٥ مليار دولار ساعة الاغلاق نتيجة المضاربات على الفرنك الفرنسي اضطر إلى تخفيض سعره ثم حدثت أزمة البيزو المكسيكي سنة ١٩٩٥ . وفي سنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ واجه العالم الأزمة الأسيوية التي نالت اليابان ثاني أقوى بلاد العالم من الناحية الاقتصادية بعد أمريكا . فاتفق أن البنوك في اليابان قدمت قروضا بضمانات غير كافية وصل مجموعها إلى ألف مليون دولار ، واضطرت حكومة ماليزيا إلى تخفيض سعر عملتها فجأة لتفقد البلاد في بضعة شهور ثلث الناتج القومي الاجمالي .

هذه الأزمات المتتالية نتجت عن أن هناك حفنة من المليارديرات يستخدمون ما يعادل ٩٧٪ من الأموال المتوفرة سنويا للاستثمار في المضاربات ، وليلقوا بالعالم ، في أزمات متتالية ، وهي ناتجة عن الاختلال بين كميات الانتاج والطلب على السلع في

عالم تنتشر فيه البطالة والفقر.

٢) العلاقات الرأسمالية شملت كل أنواع ، وكل مراتب الانتاج على نطاق العالم عن طريق سعيها الدؤوب لادخالها فى دائرة التراكم . هكذا جرت البشرية كلها ، أو الأغلبية الساحقة منها إلى مواجهة مع الرأس المال . جبهة الصراع ضد رأس المال اتسعت بشكل لم يسبق له مثيل ، ومعنى هذا أن هناك قوى ضخمة يمكن أن تدخل فى الصراع الطبقي ضد الشركات المتعددة الجنسية . قوى ضخمة مكونة من آلاف الملايين من الرجال والنساء ، يشكلون جيشا للتحرير من الاستعباد الطبقي الأبوى المفروض على شعوب الأرض.

وفى هذا الصراع يوجد إلى جانب العاملين تلك الطبقات والفئات المتوسطة فى المدينة والريف ، وتلك المراتب من الرأسمالية المتوسطة أو حتى الكبيرة التى يقضى عليها فى عمليات التصفية التى تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية نتيجة التقدم التكنولوجى فى وسائل الانتاج والخدمات.

إن ظاهرة البطالة المتفاقمة فى جميع أنحاء العالم أصبحت مصدر قلق للحكومات فى جميع أنحاء العالم، وهى ظاهرة من المتوقع أن تتزايد فى السنين القادمة . إن نظام العولمة الذى هلّل له الكثيرون فى بلادنا إلى وقت قريب لا يتوقف عن إصابتنا بالكوارث فى مختلف المجالات فالأصوات ترتفع منذ عدة سنين لتنبهنا إلى مخاطر التغيرات فى البيئة . إلى التلوث الواسع النطاق الذى أصبح يهدد حياتنا . إلى الارتفاع المستمر فى درجة حرارة الجو الناتج عن انبعاث كميات هائلة من ثانى أكسيد الكربون من السيارات ، والمصانع . وما «عصار» ميتش» الذى قتل فيه مايزيد عن ١٠٠.٠٠٠ شخص فى «نيكاراجوا» ، و«هونديوراس» وتشرد فيه ١٢٠.٠٠٠ من السكان إلا أحد نتائج الاختلال فى درجات الحرارة . والعلماء يقدرون أن أربعة أخماس المدن مهددة بالغرق سنة ٢٠٥٠ لأنها قريبة من السواحل ، وسترتفع مناسيب المياه فى البحار والمحيطات نتيجة ذوبان الثلوج ، وتسخين المياه . وهكذا تنضم قوة بشرية جديدة لتقاوم الانقلاط الرأسمالى ، والفوضى الرأسمالية التى تؤدى إلى اختلال البيئة وتدمير الطبيعة وتوازنها فى سياقها المجنون من أجل الربح ، والتراكم . لذلك تنتشر حركات الدفاع عن البيئة وأحزاب الخضر ، وغيرها من الحركات لتصبح جزءا من

الحركة العالمية المتنامية ضد سياسات الشركات المتعددة الجنسية . إن نظرية « فك الارتباط » كوسيلة للتخلص من قبضة الرأسمالية العالمية ، والسير فى اتجاه التنمية المستقلة مبنية على اليأس من إمكانية حدوث تحرك للطبقة العاملة والطبقات الأخرى فى البلاد المتقدمة صناعيا ، على استحالة نمو حركة جماهير عالمية ، تجمع بين المراكز والأطراف لتوقف الرأسمالية عند حدها، وتدخل تغييرات ديمقراطية فى تركيبها بحيث تمهد الطريق لنظام رأس مالى من نوع آخر ينتقل بالتدريج إلى الاشتراكية على نطاق العالم . وفى فترة من الفترات تمكنت الطبقة العاملة وحلفاؤها من فرض دولة الرفاهية التى أخذت الرأسمالية فى تصفيتها بعد انتهاء الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتى ، تلك التصفية التى تزعمها « ريجان » و« بوش » فى أمريكا ، و« تاتشر » فى إنجلترا .

فالمخاطر التى تهدد سكان العالم ضخمة ، وتتزايد يوما بعد يوم لتحفزهم ، وتدفعهم إلى التصدى لها حفاظا على حياتهم ، وحررياتهم حفاظا على لقمة العيش ، وعلى مسحة من الجمال والاستمتاع فى ظروفهم القاسية.

إن الجمع بين العمل الذهنى واليدوى يضع الفئات المتقدمة من الطبقة العاملة فى صلب العمليات الإنتاجية والخدمية ، ويتطلب أن تلعب دورا فى الصميم ، والتخطيط ، فتزداد قدرتها على الضغط والتأثير . فى الوقت نفسه فإن ظهور قطاعات واسعة من العاملين المهمشين نسبيا ، والمهاجرين ، والعاطلين يزيد التناقضات بين رأس المال المالى العابر للقارات ، وبين الجماهير التى تحيا على الأجر ، أو تحتاج إلى أن تحيا على الأجر . فقد تكونت نتيجة الهجرة الواسعة إلى البلاد المتقدمة صناعيا جيوب أو مناطق للعالم الثالث « داخل » العالم الأول » . ومن هنا تنشأ إمكانية لخلق روابط بين هذه الجماهير المهمشة المضطهدة التى تعاني من التفرقة العنصرية داخل البلاد الصناعية المتقدمة وبين جماهير العالم الثالث.

ويشهد العصر الحالى الأهمية المتزايدة ، والقوة النامية للنساء فى الانتاج ، والخدمات ، فى الثقافة ، والفكر ، وفى التغيير الاجتماعى ، إن صراعهن للتخلص من القهر الطبقي الأبوى ، ومن الفقر المتزايد الذى يصيبهن بالذات بشكل قوة ظاهرة ، وكامنة جبارة لم يلتصق بها الفكر الماركسى حتى الآن

، ولم يهتم بها الاهتمام الذى يحتمه تطور المجتمع .. وهذه الآفاق المتسعة دائما للصراع ، وغيرها مثل تلك المتعلقة بالنساء هى التى يمكن أن تربط الفكر الماركسى بإمكانيات المقاومة ، والتغيير الهائلة التى لم يصل إليها بعد ، والتى لم ينتبه لها بعض الماركسيين الجدد لأنهم مازالوا يصنعون نظرياتهم بعيدا عن الحركة الحية للناس ، بعيدا عن التدفق اليومى الثرى لمئات الظواهر المرتبطة بالحياة ، ولأنهم يفكرون فى الاستراتيجيات العظيمة العامة بعيدا عن التفاصيل المجسدة لحياة الرجال والنساء الذين يعملون يوميا ، ويصارعون يوميا ، ويواجهون يوميا مصاعب مجتمع مازال مبنيا على القهر والاستغلال . إن قوة النساء ، والشباب ، وحركات البيئة ، والمهاجرين ، ومئات الحركات الأخرى الاجتماعية ، والثقافية التى يفرزها المجتمع دون انقطاع ، إلى جانب حركات العمال هى القدرة على إجراء تحول ديمقراطى فى النظام الرأسمالى ، وضرب احتكار رأس المال المالى ، والشركات العابرة للأوطان .

وليست الدعوة التى نسمعها فى هذه الأيام نحو مايسمى بالطريق الثالث سوى انعكاس لواقع احترام الصراع ، وتفاقم أزمات رأس المال . فالطريق الثالث يتضمن فكرة الحد من حرية رأس المال المالى فى القفز حول العالم كما يشاء ، وإرساء قواعد لربط سعر العملات ببعضها للحد من المضاربات ، وقدرأ من تدخل الدولة فى تحديد الأسعار ، والضمانات الاجتماعية للعمال ، وتوزيع أعباء الضرائب بقدر أكبر من العدالة . وهى قد تكون مجرد محاولة من المتحدثين باسم الرأسمالية ، بما فيهم أحزاب الاشتراكية الديمقراطية لتسكين غضب الشعوب لكن الرأسمالية لن تستطيع أن تقارس مناوراتها إلى مالا نهاية.

إن النظرية الماركسية يجب أن تكون قادرة على التطور بحيث تخاطب الملايين من أرضية الواقع الذين يعيشون مفروزين فيه طوال الحياة . أن تضرب بجذورها فى كل ما هو محلى حتى تصبح نظرية عالمية بالفعل . إنها نظرية نشأت من النضال . وفى عصرنا هذا تتفتح أمامها إمكانيات هائلة لأن الصراع الطبقي أشد مما كان فى أى عصر من العصور.

محااولات

محااولات

محااولات

... وليبرالية

مختنقة

سنحاول في هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات. نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته. فمن وجد في إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة

د. رفعت السعيد

وأصدر كتاباً يفيض هجوماً على الاستبداد والمستبدين ودفاعاً عن العمال والفقراء لكن الكتاب واسمه «المعلوم والمجهول» تنصده صورته «كرومر» وتحتها عبارة «مصلح مصر». ولعله شعر بمرارة الأعراض المصرية كما كتب، فأصدر الجزء الثاني من الكتاب وكتب في مقدمته «نظر في أناس في الجزء الأول فوجدوا صورته اللورد كرومر.. فألقوا بالكتاب جانبا وأطبقوا جفونهم وولوا عنه هارين».

وشبلى شبلى يقع في ذات الفخ يقول «إن مصر تحت سيطرة الانجليز انتظم ربه وانتسعت زراعتها وأثرى فلاحها وصارت حياته ذات قيمة، وانتظمت مالياتها.. وبلغت فيها مبلغاً تفتحت له أبواب السجون».

.. وعندما حاولت إنجلترا إكراه مصر على مد امتياز قناة السويس ورفضت مصر. واحتشد المصريون رفضاً، لكن شبلى ينتقد هذا الموقف قائلاً: حقوق الأمم فوق حقوق الأفراد، وحقوق العالم فوق كل ملوكه.. ويرد عليه أحد المصريين بمقال عثيف يقول فيه «اليوم الوحيد الذي فازت فيه الأمة قمت يا حضرة العالم والفيلسوف تنتقد عملنا فدعنا في جهلنا ودع علمك لبلادك».

وهكذا فإن فيض الكتابات الليبرالية.. وكان موجاً متتابعاً دون توقف نبت في تربة مطلع القرن المشتاقة إليه.. هذا الفيض مضى بلا أثر تقريباً، فالمصريون أعرضوا عنه بسبب الهجوم على الدين وموالات الاحتلال، بل إن هذا المذاق المرير قد انعكس على الموقف المصري عامة.. من الليبرالية عامة.

.. ونعيد قراءة المحاولة السابقة عن العيوب الخلقية في المثقف المصري، لنقرنها بالليبرالية المختنقة لنعرف ونتعرف على انعكاسات ذلك كله على المناخ الأسود الذي لم يزل يلفنا.. ولنعرف حجم المعركة التي لم تزال تنتظرنا..

لكنه يفرق ذلك كله بهجوم حاد على «الدين» و«رجال الدين»، فيكتب شعراً: ولو أنت أعملت الروية لا الهوى لأدركت أن الدين لا صوت بل صدى صدى جينا البقية لهول حقيقة وزلنى دلفنا للذي يحفظ البقية

ويقول نثراً «كل شيء في الكون سلسلة: العالم المادى والعالم المعنوى على حد سواء.. وكما نشأت الأحياء الراقية من أحياء أدنى من مواد الطبيعة، نشأت الأديان من الاعتقادات، وهذه من الخرافات، وهذه من قلة معرفة الإنسان بظواهر الأشياء التي حوله»، ويقول: «إن الذين يقولون بوجود قوة أبدعت العالم من لا شيء، لا يستندون في قولهم هذا إلى شيء».

أما فرح انطون فقد خاض هو أيضاً بحار الشوك.. وبعد أن أبهر الجميع بكتابات عقلانية وعلمانية وملتزمة.. بعد أن أصبحت مجلته «الجامعة» مناراً رائعا للفكر الحديث.. الجديد.. المتجدد والموسوعي، نجده يدخل كهف الهجوم على الدين، ويخوض في ترجمة كتابات رينان وشرح كتب ابن رشد ويقول وهو يشرح فكرة ابن رشد عن البعث: «ابن رشد يكتب كفيلسوف، ويدخل بجرأة الأسد إلى كهف الحقيقة المحجبة» ولا يبالي بمناقشة فكرة الخلود والبعث مؤكداً أن الخلود للإنسانية ككل أى للعقل الفاعل العام أما العقل الخاص المتفعل (الفرد) فإن من صفاته الفناء مع جسم الإنسان.. وبهذا تكون الإنسانية خالدة والانسان الفرد فانيا.. وبناء على ذلك لا يكون بعد الموت حياة فردية.. وعن الاحتلال يكتبون ما يشير المصريين أيضاً.

ولى الدين يكن.. وهو تركى هارب من استبداد السلطان.. ووجد في مصر الملجأ والحماية وحرية التعبير فانبهر بالانجليز،

في محاولة سابقة تحدثنا عن عيوب خلقية في تكوين ونشأة «المثقف المصري» فماذا عن موجة الليبرالية الحديثة أو المستحدثة؟ فإذا انتقلنا من إطار المثقف/ الموظف/ الأزهرى التكوين، وجدنا أنفسنا في عالم عصرى.

نحن إزاء عالم جديد من كتابات مبهرة، مفعمة بالانطلاق والشجاعة المتحررة من كل قيد، ومن أى قيد. إنه عالم د. شبلى شبلى، فرح انطون، نقولاً حداد، روز حداد، وأحياناً ويقدر ما ولهم الدين يكن.

خاضوا معركة الليبرالية من أوسع أبوابها.. وتصادموا بها مع التقليدى والسائد والموروث.. واستخدموا العقل بحدوده القصوى.. لكنهم- ربا للأسف- تصادموا أيضاً مع أعماق مشاعر الجماهير المصرية.

فشبلى ورفاقه مواراة.. شوام عانوا الأمرين من اضطهاد والى التركى الغاشم.. ومن تسلط الكنيسة المارونية شديدة التشدد.. وأتوا لمصر ليفتح لهم «كرومر» الماهر والمكر أبواب القول والنشر والكتابة واسعة بلا حدود.

فكتبوا وكتبوا وكتبوا ومن فرط ما أتاحه لهم رجل الاحتلال البريطانى من مكنات.. انزلقوا دون محاذرة إلى جب الدفاع عن الاحتلال البريطانى.. ثم انزلقوا أيضاً إلى جب التهجم على «الدين».

ويفسر شبلى شبلى ذلك أو يبرره قائلاً: «أما أنا فأنتى -إذا كان ذلك يعد آفة- أنه متى بدت لى حقيقة تستهوينى حتى لا أعود أضبط نفسى عن إبدائها». وهكذا يدافع عن الحرية، والتحرر، والاشتراكية والجمهورية ويهاجم الاغنياء والملوك والمستبدين.. ويعلى فوق كتفيه قضية الفقراء.. فى كل مكان داعياً إلى «الثورة» «ثورة العمال ضد أصحاب المال، ثورة قوى العقل المستنبط واليد العاملة ضد فساد نظام الاحكام واستئثار رجال المال».

د. رفعت السعيد

الاشتراكية.. والملكية العامة



لم يكن حزب التجمع ثمرة من ثمار ثورة يوليو فحسب ، بل قامت مبادئه على كفاح الشعب المصرى ، وعلى المثل التى قادت جماهيره المناضلة فى سبيل التحرر من الاستعمار والاقطاع ، وفى سبيل إقامة حكم ديمقراطى يتمكن به الشعب من السيطرة على موارده الاقتصادية ، ويوجه مؤسساته السياسية توجهها ديمقراطيا ، لتنمية تلك الموارد ، وكفالة توزيعها توزيعا عادلا ، على أولئك الذين يعملون فى تطويرها وإثرائها . ومن هنا جاءت التسمية . «حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى» . ليضيف إلى المبادئ السابقة ، النضال فى سبيل الوحدة العربية ، الأمر الذى ثبتت أهميته للوجود العربى .

إلى جانب هذه الجذور التاريخية ، فقد كان أول حزب يمثل اليسار المصرى فى التكوينات الحزبية التى ظهرت عقب وفاة الزعيم عبد الناصر .

واليسار يعنى ، الأول وهلة ، الاشتراكية ، ويضم ويخاطب جموع العمال والفلاحين ، والمثقفين ، وغيرهم من الكادحين وقد حفلت وثائق الحزب فى مؤتمره الرابع ، بتمسك الحزب بالاشتراكية ، كحل نهائى لنظام الحكم فى مصر . وكانت الوثائق دراسة بالغة الشراء للمجتمع ، وظروفه السياسية والاقتصادية ، وبياننا للفقر والتخلف والاستغلال ، التى فرضها الرأسماليون عليه ، سواء كانوا أجنبيا أم محليين ، تابعين للرأسمالية الدولية .

وهذا يبين فى وضوح ، مسئولية حزب التجمع فى النضال ضد الرأسمالية ، بل فى قيادة ذلك النضال .

وقد كان ذلك النضال ، هو الطابع الذى ميز حزب التجمع منذ انشائه منذ نحو عشرين عاما الأمر الذى جمع به أنصار كثيرين ، لا يقتصرون على الذين انضموا إلى عضويته ، بل ينتسبون إليه ، وإلى رسالته ، دون أن يكونوا أعضاء فيه ، بل أصدقاء له ولاعضائه ، وجنود بلجأ إليهم عندما يحتدم النضال .

أقول هذا ، لأن هذه المسئولية أمام الجماهير المصرية (والعربية) تجعل التجمع يدقق فى الخطوات التى يتخذها لتطوير مبادئه . فالتجمع قدوة قوية لكثير من أهل اليسار . وتحركاته وسكناته سوف تؤثر فى الأغلبية الكبرى العاملة ، التى تنظر إليه ، نظرة القائد الأمين ، على حركة تلك الأغلبية هذه القرارات ، أو المبادئ ، التى سوف يرسيها التجمع ، سوف ترفع من الروح المعنوية للقوى العاملة ، إذا كانت تدعينا للاشتراكية ، وحفزا لها ، وسوف تخفف من معنوياتهم ، إذا كانت تتضمن تنازلا ، أيا كان هذا التنازل ، ماديا كان أم معنويا .

د. خليل حسن خليل

وتتعاظم تلك المسئولية للتجمع نحو جماهير شعب مصر ، خاصة فى المرحلة الحالية ، بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتى ، وبعد الدعايات الرأسمالية ، المشوهة لحركة التاريخ ، إلى حد القول بأن «الرأسمالية هى نهاية التاريخ» .

وقد اهتزت بعض الأحزاب التقدمية بهذه الكارثة ، ولكن لحسن الحظ ، فإن الأغلبية الكبرى لتلك الأحزاب ، تمسكت بمبادئها ، بل ازدادت تمسكا بها . ولكنها تحاول أن تفيد من التجربة بأن تطبيق الديمقراطية كاملة فى المؤسسات الاقتصادية والسياسية ، تطبيقا يشرك الشعب فى إدارتها فتصحح الأخطاء أولا بأول . وتطبق الاشتراكية ، تطبيقا سليما ، كمرادف للديمقراطية ، يسيران جنباً لجنب معا ، بل يندمجان معا اندماجا كاملا .



عبد الغفار
شكر
يدير
مناقشات
لجنة البرنامج
وعلى يمينه
د. زهدى الشامى
وخالد محيى
الدين.. وعلى
يساره
عادل الضوى

كالملكية العامة، أو سيطرة الجماهير على وسائل إنتاجها.

وقد يكون فى فكرة المشاركة الشعبية ما يعيننا على فهم المقصود بالنهج الاشتراكي:

أولاً : تتطلب الفكرة توضيحاً، وأمثلة من التطبيقات الاشتراكية، سواء فى شرق أوروبا، أم فى تجارب اشتراكية فى أفريقيا وآسيا. والسؤال هو: هل يمكن أن نبدأ فكرة مشاركة الجماهير فى إدارة التنمية مثلاً، أو إدارة الحكم، دون إطار اشتراكي؟

والتجارب الخاصة بالمشاركة. حدثت محاولات لها فى دول أخذت بها فى تجارب اشتراكية لا تتبع النموذج السوفيتي : فنجد «حركة الهارامبي» فى القطاع الزراعي بكينيا، وقرى «الاجاماس» فى تنزانيا، ولجان التسيير الذاتى فى الجزائر. واللجان الشعبية فى الجماهيرية الليبية. واشترك العمال فى الإدارة فى مصر. وكذلك فى ملكية المشروعات وإدارتها بواسطة العمال فى يوغوسلافيا.

هذه التطبيقات تمت فى بلاد كانت تقوم فيها أنظمة اشتراكية.. فما هو الوضع، هل نبدأ المشاركة فى إطار اشتراكي، أم فى إطار رأسمالي؟ وهل هذا ممكن فى الأخيرة.

على أية حال لابد من توضيح مرحلة المشاركة وتفعيلها، وظروف إقامتها. فالفكرة تتطلب بحثاً معمقاً.

فما زالت قوة العمل العامة هى الغالبة. وما دام الأمر كذلك، فهى القوة التى تحتاج إليها القسيادات أو النظريات التى تريد بناء الاشتراكية، أو يفيد المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية فالتغيير هنا، هو حافزهم الأكبر لإقامة مجتمع، ينتفي فيه الاستغلال، وتزول التفرقة بين الكثرة الكادحة والقلّة الرأسمالية المترفة.

والنهج الاشتراكي، هو الذى يميز الأحزاب الاشتراكية، عن غيرها من الأحزاب الرأسمالية.. فالبادئ التى أرساها حزب التجمع، ودافع عنها فى الماضى، هى التى جعلته يتصدر الأحزاب أو الجماعات التى تعمل على تغيير المجتمع.. أما إذا ساد برنامج الحزب، عبارات عامة وطنية، فهذا يمكن أن يتبع بواسطة أي حزب غير اشتراكي، وبذلك تختلط الأيديولوجيات، وتكثر الادعاءات وتنوء الحقيقة.

ففكرة العدالة الاجتماعية، مثلاً يمكن أن تدعيها الاتجاهات السياسية المختلفة، حتى الرأسماليين ولكنها فى الاشتراكية، تمثل جوهر النظام، وجزء لا يتجزأ من تنظيمه.. فالملكية العامة لوسائل الإنتاج أو السيطرة الشعبية عليها، تحت الظلم من جذوره. وتحل إلى الأبد، مشكلة التوزيع، ومن ثم مشكلة الاستغلال، التى تتسبب فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وعلى ذلك، يجب أن نحترس، حينما نتحدث عن أصل من أصول الاشتراكية

إن التمسك بقوة لكتير من الأحزاب العربية فقراره، يمكن أن تتأثر به الأحزاب العربية التقدمية. وهذا يزيد من مسئوليته أمام الجماهير العربية.

إن المستقبل، سيكون، لا شك فى ذلك، للقوى العاملة، سواء بالمعنى التقليدي، أم بالمعنى الذى يمكن أن يسمى «بالمعنى الحديث»، أى الذى يضم كل من يعمل، ويكون معظم الدخل الذى يؤول إليه ناتجاً من العمل العضلي أو الذهني، وليس ناتجاً أساساً من رأس المال. وبذلك يكون ارتباط التجمع بالجماهير التى تبنى الاشتراكية، سواء بالاعداد لها فى الوقت الحاضر، أم كانت اشتراكية المستقبل.. ولو أن التعبير الأخير هنا، قد يشير جدلاً، لا ضرورة له: هل الاشتراكية تراث علمي، تفوق جذوره فى التاريخ إلى أن يتحول المجتمع الانساني فى المرحلة النهائية، إلى مجتمع يلغى فيه استغلال الإنسان للإنسان، أم أن الاشتراكية يمكن تقسيمها إلى اشتراكية الماضى واشتراكية المستقبل؟

وقد كثرت الحديث فى هذه الأيام عن اختلاف قوة العمل فى الوقت الحاضر. فصناعات الاتصالات، والمعلوماتية والتكنولوجيا، العمل فيها، يختلف نوعياً عن «البروليتاريا بالمعنى التقليدي القديم، وذهب البعض إلى أن العمل الغالب فى الصناعات الحديثة، ليس بروليتاريا، ولكنه فنى عال.. وهذا كلام يحتاج لبحث مقنعة.

إذا أطلقت النار على ماضيك من المسدس فان
المستقبل سيطلق النار عليك من المدفع.
(رسول حمزاتوف)

الماركسية.. هل نجدها أم نبدها؟!

حوار مع الدكتور رفعت السعيد

ملاحظات أولية

ثمة كلمة إيضاح ضرورية قبل الدخول في موضوع هذه المداخلة وهي أن كاتب هذه المداخلة يرى أنها ضرورة سياسية وفكرية وأن التقاعس عن أدائها يعد تقصيراً كبيراً في حق الماركسية التي ينتمي الكاتب إليها وفي حق حاضر وتاريخ هذه الحركة السياسية، لأنه عندما يتعرض كاتب بحجم الدكتور رفعت السعيد السياسي والفكري وبحجم موقعه القيادي في صفوف اليسار المصري داعياً إلى إحياء الحسوبة الماركسية وطارحاً أفكاراً يراه جديداً ومثيراً للنقاش من أجل ماركسية أقدر على فهم الواقع المصري ومن ثم أقدر على تغييره.. عندما يحدث ذلك ويتقاعس الماركسيون بصفة خاصة واليساريون بصفة عامة عن الجدال والنقاش سواء بالاتفاق أو الاختلاف- بل لعل مساهمة المختلفين في النقاش تكون أكثر ضرورة- من هذا المنطلق وبهذه الروح نطرح على القارئ اليسار هذه المداخلة مع كتاب الدكتور رفعت السعيد (كتابات عن الماركسية).

ونحن بداية مع الدكتور في إدانته لتجميد الفكر الماركسي وتحويله إلى مجموعة نصوص مقدسة، وإن كنا نرى أن ما يكرره الدكتور ويعدده من نقد كان قد شجب منذ فترة طويلة. ولعل ما حدث بالاتحاد السوفيتي أوقف عملية نقد كانت بدأت تتضح من أجل تطوير الماركسية في العالم العربي متأخرة كثيراً عما في مناطق أخرى من العالم، فبدأ الماركسيون جذرون أنفسهم بدراساتهم العميقة للتراث العربي على أيدي د. حسين مروة وهادي العلوي وطيب تيزيني، وتوفيق سلوم الخ وأيضاً دراسة الواقع الاجتماعي

الاقتصادي وتقديم اجتهادات مختلفة ولكنها تتنازع بالعمق والجدية لسمير أمين و أحمد صادق سعد وتبلغ أعلى ذراها مع الشهيد مهدي عامل.

أقول لعل ما حدث من انهيار للاتحاد السوفيتي أوقف ذلك ولو لحين لأنه بعد الانهيار ساد فكر تبشيري عن ضرورة ماركسية عربية إلخ مع توقف إبداع نماذج لفكر ماركسي يعمق رؤية الواقع ويسعى لتطويره وتجاوزه.

لكننا نختلف مع الدكتور رفعت في كتابه اختلافاً كبيراً نقدم في هذه المداخلة بعض الملاحظات الأولية في الموضوع.

* الملاحظة الأولى

إن المنهج الماركسي في دراسته لأية ظاهرة إنما يدرسها في تشابكاتها وفي إطارها الزمني وفي واقعها الاجتماعي، لأنه لا شيء ينمو في عزلة أو خارج التاريخ أو الصراع الطبقي. لكننا لا نرى هذه المنهجية الماركسية في الكتاب بل يلاحظ أن المنهج السائد هو المنهج «النصي» فالنصوص منزوعة من تاريخيتها تتعامل الدكتور معها كما لو كانت مبرأة من التاريخ أو الواقع الاجتماعي ومن ثم تتحول إلى قوة فاعلة بذاتها بصرف النظر عن الواقع الاجتماعي الذي تتحرك فيه، وتصبح هي وليس الصراع الطبقي بتجلياته المختلفة الاقتصادية والسياسية والفكرية، الفاعل للتغيير الاجتماعي. وليس أدل على ذلك من عنوان الدراسة (ماركسية السوفييت هل هي بالضبط) ماركسية ماركس. أنظر إلى كلمة

«بالضبط». إنه لفظ دال بوضوح على قصد الدكتور من دراسته وهو أن ما حدث هو تحريف للنصوص وهنا يكمن الخطر في رأي الدكتور ولذلك يكثر مقارنته بين النصوص.

ونحن نسأل أليست هذه هي المنهجية الأصولية في تفسير أزمة المجتمع بتحريفه والابتعاد عن النص المقدس؟

كان من الممكن للدكتور أن يوضح «لماذا ماركسية السوفييت ليست ماركسية ماركس بالضبط» ماركسية ماركس، لو أنه درس المجتمع السوفيتي في بنيته السياسية والاقتصادية، فالمجتمع السوفيتي طوال سبعين عاماً ليس كتلة واحدة افتقدت الصراع الطبقي بل أن كثيراً من تحريفات النصوص برأى الدكتور هي في الواقع تجليات لهذا الصراع.

لو أن الدكتور وهو بحكم تماس سابق وعميق مع المجتمع السوفيتي درس ابتلاع المجتمع السياسي للمجتمع المدني. لو درس أثر فرض أيديولوجية واحدة على المجتمع ومن ثم كون الصراع السياسي والاجتماعي والطبقي يتجلى في إطار أيديولوجي كما في جميع المجتمعات الأيديولوجية أياً كانت طبيعته هذه الأيديولوجية. لاكتشف أن الاختلاف بين أيديولوجية السوفييت الماركسية وما طرحه ماركس لم تأت إلا معبراً عن حاجة اجتماعية تمت في هذا المجتمع المعين وأن غياب الديمقراطية والمجتمع المدني المؤثر حال دون التعبير الصريح فكراً عن هذه الحاجة فارتدى قماط الأيديولوجية.

* الملاحظة الثانية:

أن الدكتور في كتابه يقصر الماركسية- وإن لم يقل ذلك صراحة- على ماركسية

أحمد عبد القوي زيدان

السوفييت فهو لا يرى الماركسية إلا من المصفاة السوفيتية الايديولوجية بالرغم من هجومه عليها. فهو في دراسته للماركسية في كتابه لا يناقش الابداعات المتعددة للماركسية سواء خيرات حركات التحرر الوطني والاحزاب الشيوعية مثل تجربة (شيلي الوحدة الشعبية) نيكارجوا إلخ. ولعل في هذه التجارب ما يغني عن الحديث المتكرر الآن عن الطريق الديمقراطي للاشتراكية. أيضا إضافات الماركسيين في العالم. جرامشي، ماو، التوسيم إلخ ومن ثم تنوع الفكر الماركسي وقدرته على التعبير عن خبرات مختلفة وقدرته أيضا على التأقلم والابداع مسترشداً بشروط الواقع المتغير. ونحن نعتقد ان الدكتور لو نظر إلى الماركسية في شمولها هذا وتنوعها لحفت حدة انتقاداته إلى الماركسية التي وصلت إلى حد «تاركا توري» كما حدث في الفصل الخاص بالبيان الشيوعي - وهو مجال يحتاج مقالاً خاصاً.

الملاحظة الثالثة:

موقف الدكتور من الديمقراطية:

ولعل هنا يكمن الخلاف الأكبر مع طرح الدكتور باعتبار أننا نعتقد أن طرح الدكتور في هذه النقطة هو حجب الزاوية في كل ما كتب حول الماركسية. ولا أدل على ذلك من أن هذا الطرح عن الديمقراطية تم في أكثر من دراسة في الكتاب (المادية التاريخية) واهل انتهت الماركسية) فضلاً عن دراسة لم يضمنها هذا الكتاب (سلفية الفكر الماركسي متى وكيف) ويتكرر التعبير ويكاد يكون بذات الالفاظ وذات الحجج.

يقول الدكتور شارحاً أطروحته:

«نحن نعلن وعن يقين أننا نؤمن ويجديه بالتطور الديمقراطي أي انتخابات --- أغلبية برلمانية --- حكم.

ومن ثم نؤمن بالتعددية وتداول السلطة تداولها دوماً بمعنى أن نحكم أن اتسحت لنا الأغلبية البرلمانية ثم تأتي أغلبية أخرى لنعود للمعارضة هذا هو التصور النظري الذي نعلنه ونطرحه جدياً وليس على سبيل الخداع فهل يمكن في ظل هذه الدورة والدوره المعكوسة أن نطرح برنامجاً اشتراكياً متكاملًا وهل يمكن لأي اقتصاد أن يحتل أن يركب أرجوحة تداول السلطة من متغيرات بحدودها القصوى أم أن الأمر سيتطلب أن نطرح ولفترة تاريخية ما برنامجاً مخففاً يحتوى على تعديلات محدودة في البنية الاقتصادية الاجتماعية ص ١٣٠-١٣١ من كتابات عن الماركسية.

ويشرح الدكتور في دراسة أخرى طبيعة هذه التغيرات المطلوبة (كتعبير محسوب ودقيق يمايز بينهم وبين النقيض دون أن



د. رفعت السعيد

يحرّموا المجتمع من إمكانية العودة الآمنة إلى المرحلة القسرية». ص ١٢٠-١٢١ من ذات المرجع السابق.

ولنا على هذا الطرح عدة ملاحظات. أولاً: أننا لا نعتقد أن ثمة حزباً أو قوة سياسية تستحق وصف الماركسية تفعل ما أشار إليه الدكتور من أنها إذا وصلت للسلطة تطرح برنامجاً اشتراكياً متكاملًا طارحة متغيراتها بحدودها القصوى. متجاهلة شروط الصراع الاجتماعي في بلادها سواء وصلت السلطة بالطريق الديمقراطي أو بالثورة المسلحة ومن ثم فطرح هذا الفرض على أنه يمثل الطريقة السائدة والمعتادة يعد بمثابة مغالطة منطقية ليرتب عليها نتائج غير صحيحة.

ثانياً: إن في هذا الطرح خلطاً بين الوسائل والغايات. لأن شكل الوصول للسلطة ليس هو المحدد لحجم التغيرات التي تحدث لأن حجم التغيير يتم حسب طبيعة الصراع الطبقي. حجم التأييد الجماهيري، تزوج المجتمع للتغيير إلخ الشروط الذاتية والموضوعية بالمجتمع.

ثالثاً: إن حجم التغيير في المجتمع لا تراعى فيه متطلبات الخصم على حساب الذات أن على من يصل إلى السلطة أن يحقق مصالح التغيرات الاجتماعية التي تحقق مصالح الطبقة أو التحالف الطبقي الذي يمثلها والتي تتفق مع طبيعة المرحلة لا يمتنع من ذلك موقف الخصم الاجتماعي ورفضه مهما اكتسب من مبررات أيديولوجية.

بل أننا نعتقد أنه كلما تم تحييد التغيير مع مراعاة طبيعة المرحلة أو المجتمع كلما التفت الجماهير حول السلطة واستعدت لحمايتها وهنا تكتسب الوسائل الديمقراطية

طبيعتها الثورية. لأن الماركسية تربط دائماً الديمقراطية بالتحول الثوري فالديمقراطية في مفهومها الماركسي أداة نضالية تحقق التحول الاجتماعي. كما أن الديمقراطية في مفهومها الليبرالي ترتبط أيضاً بتثبيت الواقع الاجتماعي ومن ثم ترتبط بالدفاع عن الملكية الخاصة ومن ثم عدم الخروج عن المجتمع الرأسمالي. كما أن الحزب الاشتراكي الذي يصل إلى السلطة ويفسدها بالوسائل الديمقراطية لا يرحل خارج المجتمع إنما يواصل نضاله خارج السلطة مع الجماهير بكافة الوسائل الديمقراطية - تظاهرات - إضرابات .. إلخ دفاعاً عن مصالحها.

رابعاً: يتضح من طرح الدكتور أن الطريق الديمقراطي لا يستطيع أن يحقق إلا تغييراً لا يؤثر في بنية المجتمع فضلاً عن تجاوزها. ونحن نسأل أليست هذه هي الليبرالية أو على أحسن حال صورتها الاشتراكية الديمقراطية؟ والتي تعني تعددية سياسية تحمي وتثبت واحدة اقتصادية طبيعية.

بالطبع هناك كثير في الكتاب يستحق التأييد وأخص هذه الكلمات «أن المادية التاريخية ركن أساس في الفكر الماركسي وقد حاول البعض (الاشتراكيون الديمقراطيون أو بعض منهم) القول أنه يمكن أن يكون ماركسياً دونما حاجة للالتزام بالمادية التاريخية أو حتمية الصراع الطبقي أو حتمية تغيير التركيبة الاجتماعية المحددة (الرأسمالية مثلاً) عبر مسار نضال.

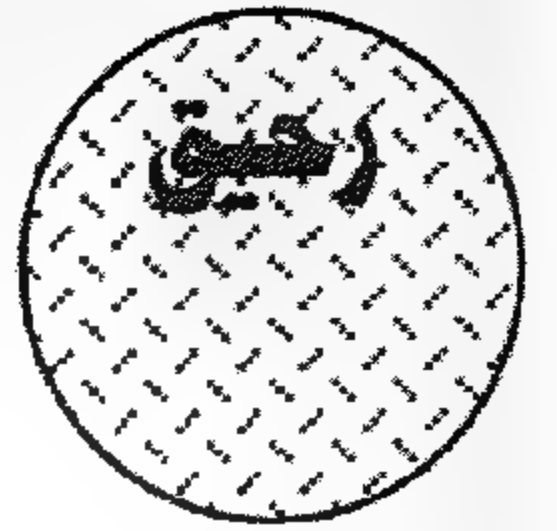
وأنه يكفي الاكتفاء بتطعيم المجتمع الرأسمالي بقدر من العدالة أو تطويره ليكون أكثر عقلانية.

باختصار يقولون انه يمكن للإنسان أن يكون ماركسياً دون التمسك بالمادية التاريخية. أي ماركسياً إصلاحياً يحاول تجميل وجه المجتمع الرأسمالي دونما سعي لتغييره.

وهذه وجهة نظر تضع أصحابها - على أية حال - في خانة البقاء في إطار المجتمع الرأسمالي (المعدل إن أمكن) لكنها تفرق بينهم وبين من يرون إمكانية وضرورة السعي نحو المجتمع الاشتراكي وهو تفرق حاسم ومبدئي. ص ٢٤.

في النهاية نحن نطرح هذه المداخل للنقاش وليتم طرح الموضوع برمته لمزيد من النقاش من أجل فهم أعمق للماركسية يجعلها أداة وعي وأداة نضال. ولأن يتحقق هذا بالنقاش الفكري وحده بل بأن نستمر جميعاً في العمل النضالي اليومي مع الجماهير فلا ماركسية غنية وقادرة بلا نضال جماهيري.

رداء الملك



د. سمير حنا صادق

وفي غمرة الاحتفالات، وفي الحديث عن أننا نعيش اليوم أروع الحياة، جاءت الغمة: حدثنا الدكتور مصطفى خليل، رئيس الوزراء الأسبق ونائب رئيس الحزب الوطني في ندوة مذاعة على قنوات التلفزيون فقال:

١- إن متوسط دخل الفرد في إسرائيل اليوم ١٧ ضعف دخل الفرد في مصر (وأنا سأعود إلى متوسط دخل الفرد بعد قليل) وهي فضيحة تدعو للألم والاسى.

ولكن الفضيحة الكبرى كانت «ب». ب- إن متوسط دخل الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية الذي يعيش تحت نير الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي يبلغ ضعف- نعم ضعف- والله العظيم هذا ما قاله الدكتور مصطفى خليل ضعف، متوسط دخل الفرد في مصر. وتبقى ملاحظة هامة تتعلق بكلمة متوسط:

هل تذكرون النكتة الشهيرة عن حاجب المحكمة الذي سئل عن دخله فتحدث عن متوسط الدخل بينه وبين رئيس المحكمة؟ إن «متوسط دخل الفرد في مصر» يعبر عن مجموع الدخل القومي مقسوما على عدد الأفراد. وهو يحتوى على مجموعة من الناس (في تقدير بعض الاقتصاديين تبلغ الآلاف) يزيد دخل الفرد السنوي منهم عن مليون جنيه. وفي مثل هذه الأحوال يؤخذ في العادة برقم يختلف عن المتوسط ويسمى «متوال Mode» ويعبر عن الدخل الأكثر انتشارا بين المصريين. كم يا ترى نسبة «متوال» الدخل في مصر إلى «متوال» الدخل في الضفة الغربية؟ كم هو «متوال» الدخل في مصر بالنسبة إلى «متوال» الدخل في الأردن والمغرب وتونس وسوريا.. بل حتى الجزائر واليمن؟

من الصعب المطالبة «بالانتماء» و«العمل» و«الاخلاص» في ظروف لا تسمح بأبسط متطلبات المعيشة لأغلب الشعب. وأول الطريق إلى العلاج والإصلاح هو المصارحة الصادقة.

بالاعدام في حركة ١٥ مايو؟.

٢- نعم لقد انتصر الجندى المصرى. نعم لقد فازت العسكرية المصرية. نعم لقد أبدت القيادات العسكرية مقدرة وكفاءة وذكاء في أدائها (وإن لم تعادلها فيما أرى مقدرة المفاوضات المصرية بعد الحرب) ولكن ألم يكن هناك بعض الفضل للسلاح السوفيتي؟ هل كان من الممكن إقامة حائط الصواريخ بما أسقطه من طائرات بدون السلاح السوفيتي؟ ألم يكن أجسدر بنا، حتى في هذه المناسبة الكريمة، أن نتوجه بالشكر للحليف الذي أهدنا والذي ساهم في انتصارنا على عدونا، بدلا من التلميح بل والتصریح أحيانا بسبه؟ ألم يكن من الأولى بنا، ونحن نعيش اليوم في عالم القطب الواحد الكريه، أن نتذكر أننا كان لنا من يحالفنا ويهتم بأمورنا في هذه الأيام؟.

د. مصطفى خليل



يعد هانز كريستيان أندرسون Hans Christiaan Andersen أحد أهم كتاب قصص الأطفال. ولد هذا الكاتب العظيم في كوبنهاجن (أغسطس ١٨٢٥) وألف العديد من المسرحيات والروايات وقصص الأطفال.

من أبدع قصص هانز كريستيان أندرسون قصة «رداء الملك». تقول القصة: إن بعض النصابين تقدموا للملك يزعمون أن لديهم قماشاً فاخراً لا يراه إلا الأذكىاء النابهون، وفتحوا أيديهم فارغة من أى قماش أمام الملك. نظر الملك فلم شيئاً / وحماية لنفسه من السمعة السيئة طلب حضور كبير الوزراء للرأى. فلم ير شيئاً أيضاً، ولكنه أبدى إعجابه الشديد حماية لنفسه أيضاً من الاتهام. وسارت الأمور على هذا المنوال: كل يبدي إعجابه الشديد بالنسيج العجيب خوفاً من الاتهام.

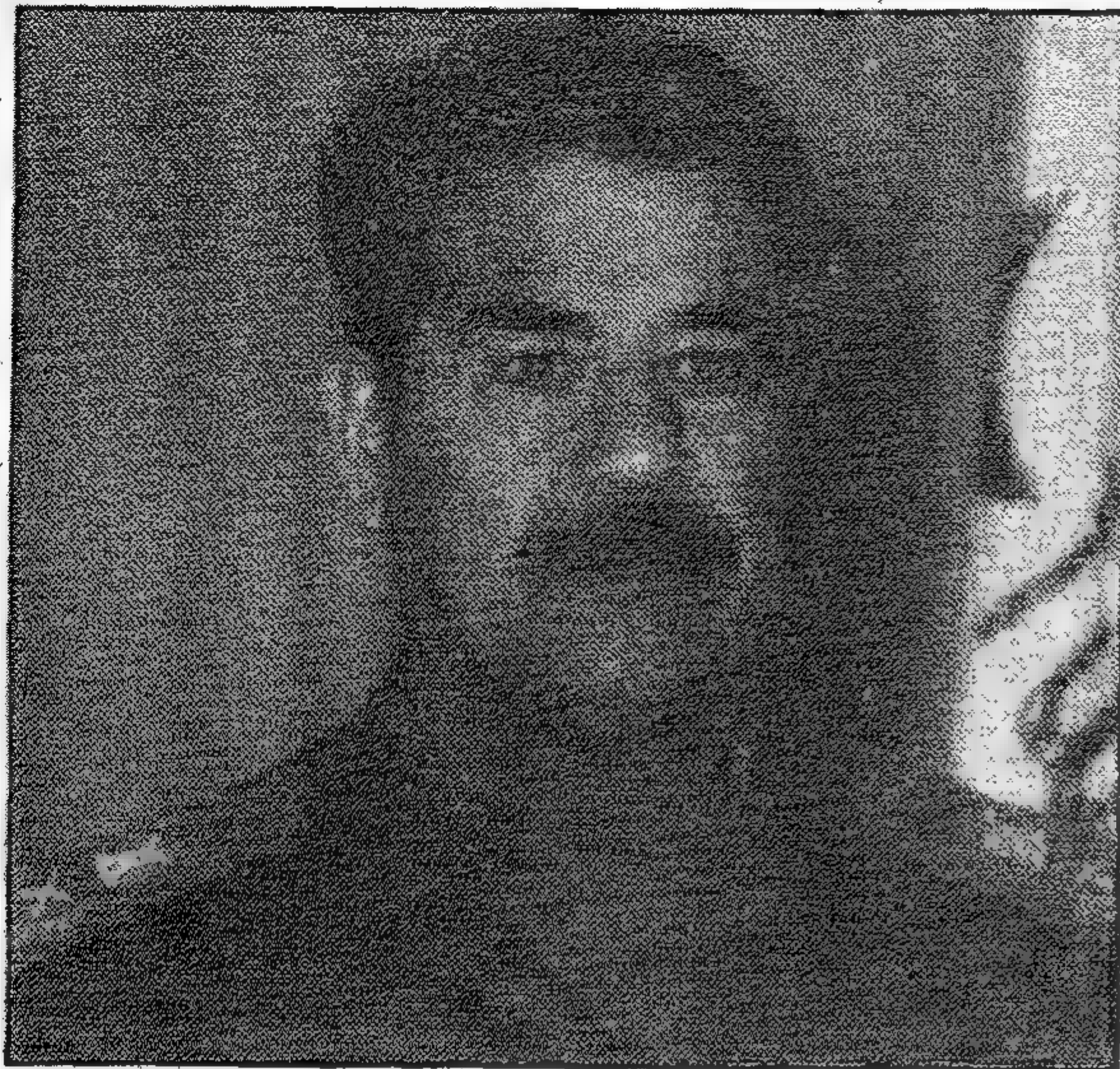
في مناسبة ملكية اتفق البلاط على أن يكلف النصابون بصناعة رداء للملك من هذا النسيج العجيب وخرج الملك إلى الطرق بملابسه الداخلية. فصاح الجميع إعجاباً بما لا يرونه خشية اتهامهم بالغباء والبلاهة. وفي وسط الحشد طلب طفل من أبيه أن يرفعه لأعلى ورأى المنظر على حقيقته فصاح «ولكن الملك لا يرتدى شيئاً» وبتردد بدأ أفراد الجمع في المشاركة بالصياح.

مرت على احتفالات حرب أكتوبر المجيدة شهور مما يسمع للفرحة الزائدة أن تهدأ وللغضب الشديد أن ينطفئ. وكانت لكاتب هذه السطور ملاحظات ثلاث:

١- للانجليز تعبير جميل يقول «ظهر الشيء واضحاً تماماً بغيبابه» conspicuously obvious by its obvious absence، ولقد كان واضحاً تماماً غياب أحد أهم المسؤولين عن إعادة النظام لجيش مصر وإعداده للحرب. ألم يكن يجدر بنا في حفلات التكريم أن نكرم الفريق أول محمد فوزى الذى كافأته الدولة بالحكم عليه



ضد العدوان والاستبداد معا



صدام حسين

تصور أنه حين يحرك آلتها العسكرية ليفزو الكويت سوف يتسامحون معه كما فعلوا حين دخل إيران ولكنه حين هدد مصالحهم أخذوا بحقوقه. وخلاصة الأمر أنه المستول الأول - بما أنه يتفرد وحده بالحكم والقرار - غن ما آل إليه حال العراق في العشرين عاما الأخيرة. لأنه قدم أسبابا قوية للدول الأمبريالية لكي تعثدي على العراق وتدفع به دفعا إلى القرون الوسطى، وليصبح الشعب العراقي واقعا بين مطرقة الاستبداد وسندان العدوان الاستعماري والمصالح البترولية لأمريكا في الخليج. في اعتقادي أن موقف «اليسار» كان دائما محسوبا بدقة ضد الاستبداد وضد الحصار في آن واحد والاستبداد كما تقول موجود في بلدان كثيرة، ولكن علينا بالاضافة إلى

أشهر من أن نعيد التذكير بها حيث تقشعر لها الأبدان. كذلك كانت عمليات القاء الكيماويات على مدينة «حلبجة» الكردية في نهاية الثمانينات، وحواديت اعدام المسجونين وتعذيبهم حكايات تتكرر في كل التقارير عن حقوق الانسان في العراق. إنه سجل مشين لا يستطيع أي امرئ يتختمع بحس إنساني بسيط إلا أن يشجبه ويعبر عن غضبه العميق وهذا بالاضافة إلى حماقات صدام السياسية من عقد اتفاق مع شاه إيران إلى شن حرب عليها بعد الاطاحة بالشاه متصورا أنها في حالة ضعف، وهي الحرب التي استمرت لثمانى سنوات وأضعفت البلدين الجارين وتشجيع من الدول الأمبريالية الكبرى وهو التشجيع الذي أثار طمعه حتى

وكل القوى اليسارية في البلاد ضد العدوان دون ذكر للاستبداد الذي ترى أنه هو طابع الحكم في العراق.. وفي عده آخر من دول الخليج والدول العربية وإن كان في العراق يتخذ طابعا دمويا مخيفا.. ونحن نقف ضده في كل الحالات وأينما وجد لأن الاستبداد في ذاته عدوان على حرية الانسان وكرامته من حيث المبدأ، وحرمان له من حقوق التعبير والاختلاف بل وحرمان من حق الحياة ذاته في بعض الأحيان.

ولا أظن أنك سوف تنكر أن نظام «صدام حسين» قد ارتكب من الفظائع ضد شعب العراق ما يقف له شعر الرأس، لا فرق في ذلك بين الأكراد أو الشيعة أو السنة، ولا فرق بين شيوعي بل وحتى بعثي اختلف معه. وقد كانت واحدة من أشهر جرائمه وأبشعها في نهاية السبعينات اعدام رفيقه في الحزب وصديق عمره «غانم عبد الجليل مع عدد آخر من أعضاء قياديين في حزب البعث الحاكم اختلفوا مع «صدام حسين» واتهمهم حينذاك بالتعاون أو الأخرى بالعمالة لسوريا أي لاتجاه بعثي آخر.

ولأن نظام الحكم يرفض فكرة التعدد رغم وجود التعدد السياسي والاجتماعي في البلاد فقد تعرضت كل القوى السياسية للقمع وقصة اعدامه لزوجي بنتيه اللذين كانا قد لجأ إلى الأردن ثم تمت اعادتهما بجيلة تذكرنا بأعمال العصابات ثم اعدامهما بعد ذلك هي قصة

عزيزتي محررة يمين شمال أمريكا وإنجلترا تضريان في العراق.. والأمم المتحدة تحاصره وتجوعه وأنتم اليساريون ترددون كلاما خائبا عن الديكتاتورية والاستبداد مش في مكان ثاني غير العراق.. لماذا ترفضون حكاية المستبد العادل.

أنا اشتغلت في العراق وعشت فيه أجمل أربع سنوات من عمري موظفا بسيطا في وزارة الصناعة، عاملى الناس باحترام، وكلما حكيت ذلك للذين اشتغلوا في بلاد أخرى في الخليج حسدوني..

بصراحة الشعب العراقي كان عايش، ماذا تريدون، وهل يصح أن يكون العراق تحت القصف وتكلمون عن الاستبداد. ماذا أخذنا من الديمقراطية.. هل نستطيع أن نعيش كما كنا نعيش في السابق.. أنا نفسى عشت في ظل ما تسمونه «الاستبداد» أياما طيبة.. ولو تمكنت لعدت إلى العراق لأعمل هناك بقية عمري..

عبد الواحد عبد الصبور حمد كرموز - الاسكندرية

* نحن نقدر أملك يا أستاذ «عبد الواحد» وهو نفس المنا، وغضبك هو غضبنا ضد العدوان على العراق، والذي جعلك ترسل كلماتك بالبريد السريع فالضحية الأولى لهذا العدوان هو الشعب العراقي، كما أنه كان الضحية الأولى للحصار والاستبداد معا، وقد وقف حزب التجمع في الأيام الماضية

السوفييتات

بين

تا'مين اوسع واشمل قاعدة ديمقراطية

وصعود الستالينية لقيادة الحزب والثورة

«أن التطور اللاحق للتنظيم السوفيتي للدولة، ينبغي أن يكمن في أن يقوم كل عضو في السوفيت بصورة الزامية يعمل دائم في ادارة الدولة -بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات السوفيت».

وكانت فكرته هذه مبنية على ضرورة تأمين اوسع وأشمل قاعدة ديمقراطية للدولة الاشتراكية حتى لا تسقط في قبضة المكتسبة والترهل البيروقراطي والاداري، ودعا إلى مناقشة تقارير النواب الدورية أمام ناخبيهم، وحق الناخبين في سحب النواب الذين لم يبرروا الثقة بهم، مع التجديد الدوري للسوفيتيات حتى تكون مدرسة شاملة لتدريب الشعب وخلق مئات الآلاف من القادة..

ولكن المآل الواقعي للسوفيتات ودورها كان مخيباً للأمال فقد ذوت واندثرت بعد صعود الستالينية إلى قيادة الحزب وأدارته بصورة قمعية وإدارية ونمو عبادة الفرد في صفوفه وإطلاق قوى البوليس السري وإشاعة الخوف وقتل روح المبادرة وحين جاء «جورباتشوف» ببرنامج الإصلاح عام ١٩٨٥ بعد انتخابه اميناً عاماً للحزب جرت محاولة لحياء السوفيتات واعتبارها أساساً لما أسماه بنهج العلانية والمصارحة لكن هذه المحاولة فشلت كما فشلت كل تجربة جورباتشوف التي قادت لانهايار الاتحاد السوفيتي.

بالمناسبة «زملكاوي» ولا يقوته ماتش كرة أيا كان الوقت أو كانت المشاغل.

تشكلت السوفيتات لأول مرة في ظل ثورة ١٩٠٥ في روسيا والتي مهدت للثورة الاشتراكية الكبرى بعد اثنتي عشرة سنة ومعناها اللجان.. وكانت لجنا للعمال والفلاحين والجنود الذين قامت الثورة على أكتافهم وأخذت تنظم مصالحهم ومبادراتهم وطاقاتهم الثورية، وامتد هذا الشكل ليكون هو الأساس الشعبي أو البرلمان الواسع الذي ينتخب الشعب كله مثليه بعد ذلك لثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ والتي نجحت في الاطاحة بالنظام البورجوازي وكانت هذه السوفيتات شكلاً لحكم الطبقة العاملة في تحالفها مع الفلاحين والجنود ونتاجاً للإبداع الشعبي الأصيل كما وصفها لينين وأخذت تحل محل الدولة القديمة المهترئة لأنها سیرت شئون الجماهير طبقاً للأولويات والاحتياجات التي وضعتها هذه الجماهير بنفسها خاصة في سنوات الثورة الأولى حتي أصبحت هذه السوفيتات تشكل الأساس السياسي للاتحاد السوفيتي في ظل حكم «لينين»، وقد تكون لها مجلس أعلى يسمى «مجلس السوفيت الأعلى».

وقد تصور «لينين» في خضم النمو الثوري ويزور المبادرات الجماهيرية المتنوعة

عزيزتي اليسار أقرأ المجلة كل شهر من المجلة للجلدة وأعتبرها زادي السياسي والثقافي -وأدعو أصدقائي لقراءتها كما تطلبون مني، ولكنني لا أجيد لديهم الرغبة ولا الحماس لقراءة أي شيء، فهم يحبون التلفزيون ويتابعون أكثر من أي شيء آخر ماتشات كرة القدم، ويعلقون صور اللاعبين والمغنيين والمغنيات.

أنا أيضاً أحب كرة القدم والغناء الشبابي لكن أريد أن أفهم ماذا يجري في الدنيا، وقرأت أكثر من مرة عن السوفيتات، وأعرف أنها وجدت في الاتحاد السوفيتي سابقاً.. لكنني أريدكم أن تعطوني معلومات مفصلة عنها. محمود عبد الله الشرييني المنزلة - دقهلية

شكراً يا محمود لأنك حريص على متابعة اليسار ولعلك سوف تكون قادراً في المستقبل على إنشاء جماعة لأصدقاء «اليسار» فلن نعدم صديقاً أو اثنين نحمد لديهم اهتماماً بالقراءة ونحن نعرف أن عادة القراءة الجادة قد تراجعت كثيراً مع تطور وسائل الاعلام المسموعة والمرئية.

ونحن نفهم أن نجد الشباب مهتمين بكرة القدم ونفرح بالأغنية الشبابية على أن يكون قادراً على نقد ما هو سخيف منها، ورئيس التحرير هو

دفاعنا عن الديمقراطية من حيث المبدأ - أن ننظر في السجل الواقعي للنظم الاستبدادية والتي كان آخرها نظام «سوهارتو» في أندونيسيا وهي كما تعرف نمر أو كانت غرا من النمر الاسيوية التي حققت تقدماً اقتصادياً كبيراً في ظل الاستبداد.. نعم في ظل الاستبداد ولنا أن نتصور - ما دمنا سوف نحتكم إلى النتائج العملية وجدها -ماذا كان سيصبح عليه حال الشعب الاندونيسي لو أن هذا التقدم الاقتصادي لم يقتصر بالفساد الهائل الذي تفشى في أوساط أسرة «سوهارتو» وأعوامه، ولنتصور ما إذا كان سيصبح عليه حال «الكونغو» دون فساد واستبداد «موبوتو سيسيكو».. إلخ.

الاستبداد حتى لو استطاع أن يفرض حالة ضبط على المجتمع المعنى ويؤدي إلى نمو الثروات فيه فإنها سرعان ما تضيق في ظل غياب الرقابة الشعبية وانتشار الفساد الذي يعطل طاقات المجتمع الذي يسوده الخوف والقمع وتموت فيه روح المبادرة والابتكار لقد كان مآل الاتحاد السوفيتي الذي ساد فيه نظام قام على التسلط والاستبداد مأساوياً.

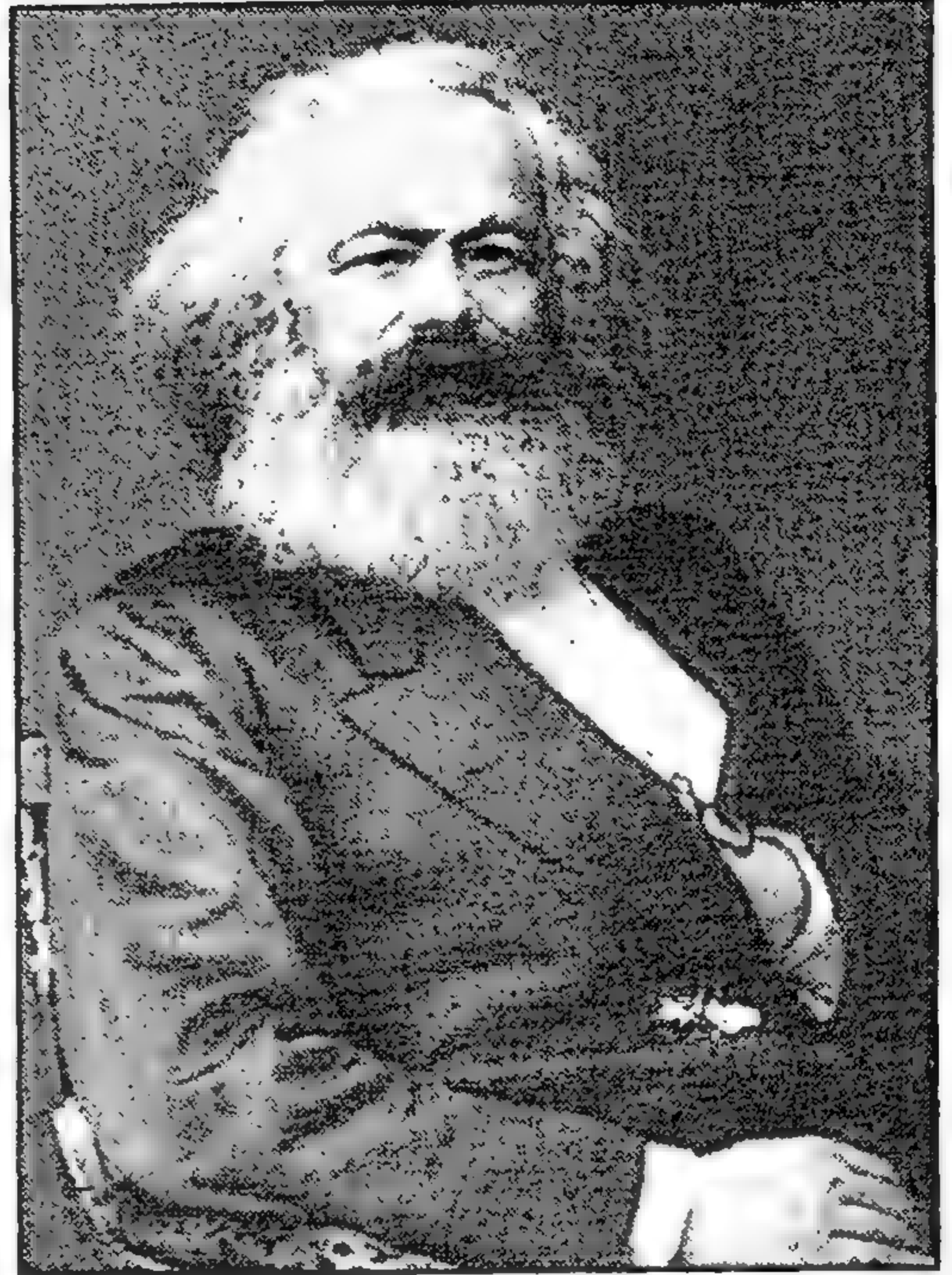
ولمئات الآلاف من المصريين تجربة شبيهة بتجربتك في العراق، فقد عملوا هناك ووجدوا الاحترام والمحبة والأخوة من الأشقاء العراقيين لأنهم شعب ذو حضارة وثقافة عريقة، ولا شك أن وجود الأحزاب القومية والتقدمية قد ساعد على إشاعة روح وثقافة التضامن الانساني والأخوة والعروية.. سوف نظل ندعو لعراق ديمقراطي حر وموحد قادر على الدفاع عن نفسه ضد أخطار الاستبداد والعنوان الامبريالي والحصار جميعاً.

وأدعوك يا صديق عبيد الواحد لإعادة التفكير والنظر في فكرة المستبد العادل التي يمكن أن تنجح لبعض الوقت لكنها غالباً ما تؤدي إلى المآسى.

الشيوعية.. والاشتراكية



لنين



كارل ماركس

ونقدتها بل وحاولت تلويشها بدعوى عدائها للدين أو دفاعها عن ما يسمى بمشاعية النساء والأطفال وهو ما رد عليه «ماركس» و«المجلز» في البيان الشيوعي... ولكن الصراع بين الشيوعية والاشتراكية بكل صورها وصولاً إلى الاشتراكيات الديمقراطية وأحزابها في الغرب قد امتد إلى يومنا هذا... وبقي السؤال رغم تغير الظروف والمعطيات هل نصفي الاستغلال نهائياً ونقيم مجتمعا جديدا تماما كما تقول الشيوعية حيث يكون لكل إنسان حسب حاجته، أم نرمم بيت الرأسمالية ونخفف من وطأة الاستغلال لماذا تقولين أنت يا سعاد؟

صراع ايدولوجي وسياسي طويل بين ماركس والمجلز من جهة وما اسماء بالاشتراكيات الرجعية من جهة أخرى لأنه في ذلك الحين نشأت مجموعة من القوى السياسية والأفكار التي نسبت نفسها للاشتراكية ولكنها كانت في واقع الحال عمليات ترميم وإصلاح للنظام الرأسمالي لتخفيف الآلام الفظيعة التي يسببها الاستغلال للجماهير، فدعا البعض إلى العمل الخيري، والآخر للتوفيق بين الرأسمالي والعامل حتى يخفف الأول من وطأة الاستغلال، والثالث للاشتراكية المسيحية القائمة على تعاطف الأغنياء وتصديقهم على الفقراء ولكن هذه السياسات والأفكار ودعاتها وقفت بحزم ضد الفكرة الشيوعية من حيث المبدأ

النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال، وأن الاشتراكية حين تتقدم لانتهاء استغلال الإنسان للإنسان الذي لن يلقى نهائيا إلا في ظل الشيوعية سوف تجد نفسها أمام تراث متراكم من سوء توزيع الثروة الاجتماعية، وهذا الخلل في التوزيع يؤدي إلى تعطيل قدرة البشر جميعا على الاسهام بكل طاقاتهم وامكانياتهم لتعظيم الثروة الاجتماعية ولذا يصبح الشعار مبنيا هو «من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله»، إلى أن تجري تصفية كل أشكال الاستغلال، وتكون الجماهير قادرة بكل حرية على الاسهام في زيادة الثروة بلا حدود وحينئذ يكون قد جرى تمهيد الأرض للشيوعية التي شعارها من «كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته». وفي القرن التاسع عشر نشب

السادة المحزون احترت كثيرا في محاولة الوصول إلى الفرق بين الشيوعية والاشتراكية ولا أجد كتابات محددة تقول لي ذلك فهل تقولون أنتم؟

سعاد المصري طالبة

ميت عقبة-جيزة

جميل يا عزيزتي «سعاد» أن تهتمى وأن تبحثى بنفسك عن الفروق بين الاشتراكية والشيوعية وباختصار شديد تقول الاشتراكية التي يعتبرها الشيوعيون مرحلة أولية تؤدي إلى الوصول بعد ذلك إلى الشيوعية -تقول ان شعارها هو من كل حسب قدرته على العمل والانتاج ولكل حسب عمله. والأساس في ذلك هو أن الاشتراكية تقوم في مجتمع يكون خارجا لتوه من نظام سابق هو

تا'ملات حول فيلم



فن



أحمد زكى ولىلى على

«اضحك.. الصورة تطلع حلو..»

الضحك بعيداً عن عادل إمام ومحمد هنيدي

جوهر أزمة السينما المصرية يكمن فى غياب فلسفة واعية ومسئولة من أصحاب القرار تجاه الثقافة عامة، والسينما على نحو خاص، فليس أمامك هنا إلا خياران لا ثالث لهما:

إما أن تترك صناعة السينما فى مهبط الريح (أو لما يطلقون عليه ذلك المصطلح الخادع المراءوغ: «اقتصاد السوق»!) فتكون النتيجة أن تتكرر «مقاولات» أفلام على غرار «صعيدى»، قد ينجح البعض القليل منها ويفشل الأغلب الأعم، كما سوف يتحول أيضا رجال «الأموال» إلى بناء بعض دور عرض فاخرة، مزودة بالتكييف و«الفيشار»، وتحتل مواقع متميزة قد لا يملك الوصول إليها إلا أصحاب السيارات الفارهة، ولا يستطيع دفع ثمن تذكرها إلا أثرياء الطبقة الجديدة، ولن تعرض هذه الدور - خلال معظم أوقات الموسم - إلا الأفلام الأمريكية.

أما الخيار الثانى فهو أن تنتظر «الدولة» ولا تقول «الحكومة» - إلى صناعة السينما باعتبارها صناعة ثقيلة، بالمعنى الحرفى للكلمة، لا يمكن أن تتركها لعبث رأس المال أو سعيه المحموم إلى الربح السريع، فهى الصناعة التى تتطلب أن تنفق عليها أموالا طائلة لعشر سنوات - خاصة على مستوى بناء الاستوديوهات أو دور العرض - قبل أن

تلك الموجة لن تسفر فى نهاية المطاف إلا عن عودة السينما المصرية إلى عهودها البدائية الأولى، أيام كانت امتداداً ساذجاً لأكثر فنون «الفرجة» سطحية وابتذالا، وليذهب بعدها كل ما أنجزته السينما المصرية من إنجازات جمالية - منذ محمد كريم وكمال سليم، وحتى محمد خان وداد عبد السيد - إلى غياهب النسيان.

نقول إن نموذج فيلم «اضحك..» يمكن أن يكون البداية الحقيقية لخروج السينما المصرية من أزمتها، على الرغم من أن البعض يتصور أن النجاح التجارى الهائل وغير المسبوق لفيلم «صعيدى فى الجامعة الأمريكية» هو النموذج الذى ينبغي أن يحتذى. وإذا كنا لا نزعم اليقين من أية تصورات عن المستقبل (ومن يملك هذا السقين فى ظل هذا الاضطراب الهائل الذى نعيشه ونحياه فى السياق السياسى والاقتصادى والاجتماعى؟!)، فإن قراءة الواقع الراهن، وتأمل تجربتى فيلمى «اضحك» و«صعيدى»، يشيران إلى ما سبق أن أكدنا عليه المرة بعد الأخرى، وهو أن

للمرة الأولى منذ بداية عقد التسعينات، يصنع الثنائى وحيد حامد كاتباً للسيناريو وشريف عرفه مخرجاً، فليماً لا تنعقد بطولته للنجم عادل إمام، هو فيلم «اضحك.. الصورة تطلع حلوة»، وبعيدا عن أية مقارنات بين ما كان من الممكن لهذا الفيلم أن يصبح إذا ما وافق عادل إمام على أن يكون بطلا له، بينما تحسب النجم أحمد زكى لتمثيله، فإن الحقيقة أن الفيلم فى صورته النهائية قد نجح من مأزق تفصيل الأعمال السينمائية على مقاس النجوم، وهو المأزق الذى تفاقم تأثيره فى أفلام عادل إمام الأخيرة، حتى أصبحت أكثر ابتعاداً عن تصديق الجمهور لها والتفاعل معها. لذلك فإن الفيلم يعتبر فى التحليل الأخير نموذجاً لما يمكن أن تقوم به السينما المصرية، لكى تكسر الطوق الذى يفرضه عليها نظام النجوم، ولكونه من أكثر نظم النجوم تخلفاً وبدائية إذا ما قارنته بمثيله فى صناعات السينما الأخرى، فإن من المضحكات الميكيات أن تجد المنتجين اليوم يهرولون إلى محمد هنيدي، بسبب النجاح التجارى لفيلمين من أفلامه، حتى أن بعض السيناريوهات الجاهزة تعاد كتابتها «من أول وجديد» لعله يوافق عليها! وفى الحقيقة أن

أحمد يوسف

تنتظر ربحاً ملموساً ، لكنه سوف يكون عندئذ هو الربح المتنامي طويل الأجل ، على المستوى الاقتصادي والثقافي معاً . لكن هل يمكن لنا إن نقول إن «الحكومة» تفكر حقاً في مستقبل «الدولة» أو «الوطن» بعد عام أو عامين ، وليس عشرين سنوات كساملة؟! وهل أدركت «الحكومة» لحظة واحدة أن هناك فرقاً جوهرياً بينها وبين مؤسسات «الدولة» ومقومات «الوطن»؟! (في الحقيقة إن الحكومة تنظر لهذا الأمر نظرة حولاء عرجاء ، فهي تزعم أنها تترك نشاطات ثقافية مهمة مثل السينما لما تسميه «حرية» الاقتصاد ، على اعتبار أن الدولة لا ينبغي لها أن تتدخل في مصير هذا الفن الذي يتركوه في حالة احتضار ، بينما تحتكر الحكومة لنفسها - احتكاراً كاملاً - نشاطات ثقافية أخرى ، مثل وسائل الاعلام ، وحق إصدار الصحف ، في نوع من التوحيد بين الحكومة والدولة .. ولا تسأل عندئذ عن الديمقراطية أو الحرية!!).

الصدق وليس الاصطناع

ومع ذلك ، فإنه لم يكن من الممكن لفيلم «اضحك» أن يرى النور إذا لم تشترك «الدولة» في إنتاجه ، من خلال «اتحاد الاذاعة والتلفزيون» . نتي تجربة تؤكد إمكانية - وربما حتمية - دعم الدولة لانتاج تلك الأعمال الفنية التي قد لا يجزئ رأس المال على التصدي لها ، في ظل حالته الراهنة التي يكاد أن يسود فيها نشاط الوساطة أو السمسرة . وفي الحقيقة إن فيلم «اضحك» يبدو مثل الزهرة الرقيقة ذات العطر الفواح التي

نبئت فجأة في أرض قاحلة ، أو كأنه اللحن الجميل الذي يتصاعد رويداً وسط الضجيج فيذكرك بقدرة بعض فناني السينما الذين يتمتعون بالأصالة على إنجاز أعمال فنية رفيعة ، على الرغم مما بدا في السنوات القليلة الماضية من استسلامهم - أو قل تكيفهم - تجاه شروط «قانون السوق» السائدة . ولتنظر على سبيل المثال كيف بدأ الثلاثي «وحيد حامد وشريف عرفة وعادل إمام» تعاونهم بذروة فنية مثل «اللعبة مع الكبار» ، لكن الرغبة في الحصول أيضاً على نوع من رضى السلطة ، جعلت سيناريوهات وحيد حامد تسفر عن تقديم التنازل وراء الآخر . (فلنضرب على ذلك مثالا واحداً ، هو فيلم «طيور الظلام» ، الذي تتألف خيوطه الدرامية من ثلاث شخصيات : المحامي الانتهازي ، والمحامي المتطرف ، والصديق الثالث الشريف الذي لا يجد لنفسه مكاناً في هذا الصراع الفاسد . إن السيناريو يفرد أغلب مساحته للشخصية الأولى ، لأنها سوف تذهب إلى عادل إمام ، لكن هل يمكن لك أن تتخيل الفيلم لو أن عادل إمام اختار أداء الشخصية الثالثة) . لقد كان الخطأ الجوهري في ذلك كله هو الرغبة في الحفاظ على «توليفة» جاهزة بدأت شيئاً فشيئاً تفقد مذاقها وطراحتها وهدفها ، وأرجو ألا يفهم القارئ أنني أصادر على المستقبل في إمكانية عودة التعاون بين ثلاثي وحيد وعرفة وإمام مرة أخرى ، فذلك مرهون بتطور الوعي السياسي والجمالي ، الذي قد يدفعهم إلى خلق موجة جديدة يعيدون فيها ترتيب

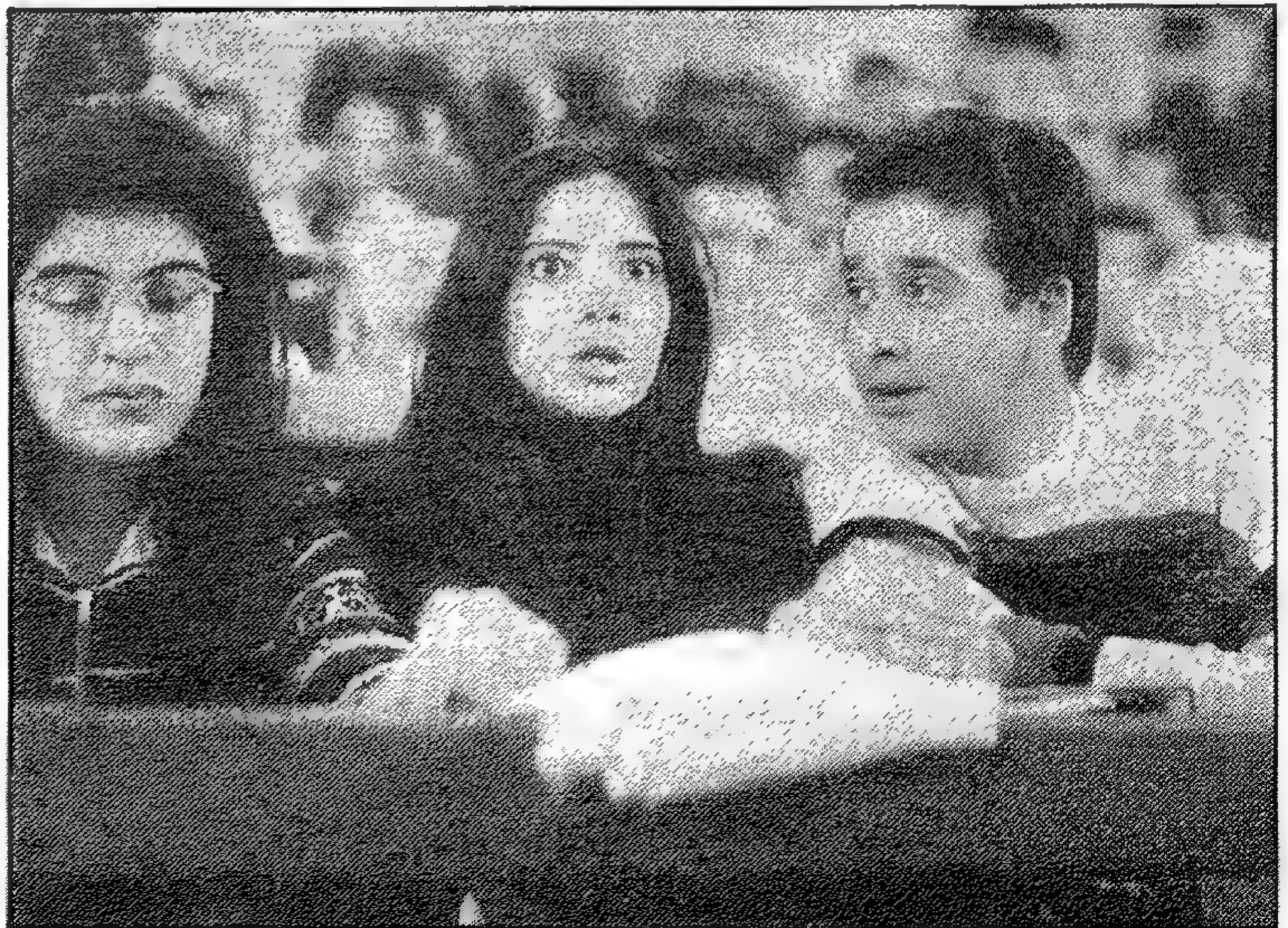
حساباتها وتوجهاتها .

لكن وقد «تحرر» وحيد حامد وشريف عرفة في هذه التجربة من قيود «التوليفة» الجاهزة ، فإن فيلم «اضحك» يعكس حقاً نوعاً من الحرية الفنية الإبداعية في ثانياً فيلعهما الرقيق ، ولتأمل على سبيل المثال ذلك المشهد الطويل قبل نزول العناوين ، وقد ترى فيه - ومعك بعض الحق - أثراً من أحد مشاهد الفيلم البريطاني «أسرار وأكاذيب» للمخرج مايك لي (ومن المؤكد أن وحيد حامد قد شاهده في مهرجان كان عام ١٩٩٦ ، حيث فاز الفيلم بجائزة السعفة الذهبية) . مع ذلك فإن فيلم «اضحك» .. يصنع من هذا المشهد جوهره الدرامي كله ، أو قل إنها «التبسة» التي سوف تتردد تنويعاتها وأصداؤها في كل الخطوط الدرامية للفيلم . هي أحياناً تنويعات تعكس السعادة أو الحزن ، بل ربما تعكس أحياناً أخرى الصدق أو الزيف ، وهو ما يدعونا إلى أن نعيد النظر فيما تصوره بعض النقاد - في انطباع سريع - عن أن الفيلم يدعو إلى التفاؤل الكاذب ، الذي يذكر بك ذلك القول الشائع : «ارسم الابتسامة على شفئك» ، فكأنك تحمل قناعاً ضاحكاً زائفاً بينما تبكي في أعماقك ، غير أن الفيلم في جوهره لا يدعو أبداً إلى مثل هذا الاصطناع الكاذب ، بل إن رسالته الحقيقية هي الدعوة إلى أن يعيش الناس الحياة بكل ما يملكون من الصدق ، عندئذ فقط سوف تصبح «الصورة حلوة» .

توحد الفنان وبطله

ولعلك لن تقترب من الدلالة العميقة للفيلم ، إلا إذا لمست ذلك الوتر الرقيق الدقيق الذي يصل بين مؤلفه وحيد حامد وبطله المصور الفوتوغرافي سيد غريب . أحمد زكي ، حتى أنك - مع بعض التأمل - سوف تدرك أنهما فنان يعيشان حقاً حالة من التوحد ، فكل منهما فنان يعشق أعماله الفنية عشقاً حقيقياً ، ويتواصل مع موضوعه تواصلًا حميماً ، ويقف أمام نفسه متسانلاً : «هل ينبغي على أن أكتفي بأن التقط للواقع صورة تتوقف عند سطحه الخارجي ، بكل ما فيه من سوقية أو فظاظة واقعييتين ، أم أن رسالتي هي أن أكشف عن جوهر هذا الواقع بكل ما فيه من جمال حقيقي؟!» ، وهو الجمال الذي لا يعني الزيف أو التزييف ، على العكس فإنه قد يعني الصدق في أعرق معانيه (وهنا لا يملك المرء إلا أن يرى هذا الفيلم - وأرجو أن يكون ذلك صحيحاً؟! - نقطة تحول في رؤية وحيد حامد ، بعيداً عن «التوليفة» التي كانت تنحو في أفلامه الأخيرة إلى رؤية مشوهة لجمال الناس ، ربما تحت تأثير الرغبة في تفخيم دور

منى زكي .. في الوسط





وحيد حامد وأحمد زكي ومطاقم الفيلم

أن الفيلم يدعو إلى تزييف الواقع ، وإنما إلى تأمل هذا الواقع وعشقه ، والكشف عما فيه من مواطن الجمال والصدق.

الفقراء و«الفرجة»

من عشق الواقع ، ومن حب الحياة ، ينطلق إذن فيلم «أضحك» ، وربما بدا ذلك التفاضل غربياً - وهو كذلك بالفعل - وسط واقع خائق ، وفي مناخ السينما التي تتلاعب (أو بالأحرى تتاجر) في العديد من أفلامها بآلام الجماهير ، لكن علينا أن نتذكر أن أفلاماً مثل «الكيت كات» أو «سارق الفرح» استمدت جانباً من قيمتها الفنية الأصيلة - بفضل الوعي الجمالي والسياسي لداود عبد السيد - من أن دور الفنان الحقيقي هو أن يقترب اقتراباً حميماً من عالم البسطاء ، بل إنه أحياناً يتوحد معهم ويتعلم منهم . (إننا نكتشف أن الشيخ حسني الضريير الفقير في «الكيت كات» ليس إلا تعبيراً عن بعض مما نعانيه جميعاً من عجز ، لكنه يضرب لنا مثلاً على قدرتنا على تجاوز هذا العجز ، كما أننا لا نستطيع إلا أن نستمد من هؤلاء البسطاء قدرتهم - في أحلك الظروف وأصعبها - على «سرقة الفرح»

«الزبون» - أن الرجل يضع «باروكة» فوق رأسه الصلعاء ، فإذا «بالزبون» يصبح أكثر استرخاءً وطبيعية أمام الكاميرا وقد تخلى عن تزييف حقيقته ، كما يأتي إلى الاستوديو عروسان في ليلة زفافهما ، يسيطر عليهما التشنج بسبب تدخل أسرتيهما ، لكن سيد يأمر الجميع بالخروج ، ويبقى العريس والعروس وحدهما أمام الكاميرا فيتبادلان قبلة دافئة تعبر عما في أعماقهما من حب ورغبة دون قيود.

في هذا التسلسل السريع لمشاهد «الفوتومونتاج» قبل نزول العناوين حيث يعمل سيد في عشق حقيقي - داخل معمل الاستوديو - في استكمال صنع الصور ووضعها داخل إطارات جميلة ، وفي اللقطة العامة من زاوية مرتفعة له وهو يتأمل نتاج عمله ، وفي ذلك كله يعزف الفيلم لحنة الأساسية ، الذي يتوافق مع أسلوب المخرج شريف عرفة الناعم في استخدام حركات الكاميرا المناسبة ، والمونتاج الإيقاعي ، والمزج بين اللقطات لصنع مشهد متماسك يخلو من الشرثرة . إنه اللحن الأساسي الذي لا يمكن أبداً أن تستشف منه

النجم أو «البطل الفرد» ، ويكفي أن تتأمل صورة الجماهير في فيلم «النوم في العسل» . مرة أخرى نعيد التأكيد على أن «الصورة الحلوة» لا تعني - داخل سياق الفيلم ، وفي مضمونه العام أيضاً - أن الفيلم يقصد تجميل الواقع ، وإنما أن يحاول الفنان وحيد حامد - مثل بطله سيد غريب - أن يستثير في الواقع إمكاناته الحقيقية ، وأن يسمح له بأن يكشف عن نفسه دون تنميق أو تزويق أو قيود ، عندئذ سوف نضحك لأننا نعيش الحياة ، ولأننا نكتشف قدرتنا على أن نجعل حياتنا أجمل . فلتنظر متأملاً إلى المشهد الافتتاحي ، حيث يتعامل المصور الفوتوغرافي - صاحب الاستوديو في المدينة الصغيرة - مع الناس ومع فنه بحب عميق واهتمام بالغ ، ففي لقطات متتابعة على طريقة «الفوتو مونتاج» يدخل إلى الاستوديو زبون بعد آخر: فلاح بملايس ممزقة يريد صورة للبطاقة الشخصية ، فيدعوه سيد غريب إلى أن يلبس جلباباً نظيفاً لأن تلك أهم صورة في حياته ورجل أعمال متأنق متصلب يطلب صورة لجواز السفر فإذا بسيد غريب يكشف - رغماً عنه وهو يمشط شعر

واغتصابه اغتصاباً من بين أيدي من يسرقون حياتنا).

لذلك لا يخلو التفاضل في فيلم «اضحك
«... من الحزن والشجن، هو ليس تفاؤلاً
مصطنعاً يدعو إلى الانصراف عن تناقضات
الواقع الصارخة، ولا ينتهي إلى حلول توفيقية
تلفيقية لهذه التناقضات، وربما كان الأمر على
العكس تماماً، فالفيلم يضع يده - في مزاراة
ومأساوية - على أن الفقراء ومتوسطي الحال
يعيشون اليوم في «مصر» لا علاقة لهم بما
صنعه أثرياء الفساد من «مصر» أخرى، وبين
«المصريين» هوة عميقة لا يمكن اجتيازها بأي
حل تلفيقي، فلا يبقى أمام الفقراء إلا
«الفرجة» والحسرة والهوان، فلتنظر كيف
ينتقل سيد غريب إلى القاهرة لكي تدخل ابنته
تهاني (منى زكي) كلية الطب، مصطحباً معه
أمه روحية (سناء جيل)، حيث يبحث عن
طريقة لمزاولة عمله كمصور فوتوغرافي، مرة
في أحد «الكازينوهات»، ليضطدم بتحالف
السلطة ورجال المال، حيث يحاول رجل ثرى
تحت تهديد ضابط كبير إجباره على تسليم
صورة زوجته التي تقابل أحد عشاقها سراً،
ومرة أخرى في حفل صاحب يقيمه أحد
الأثرياء، يلقي فيه بمفتاح سيارة جديدة إلى
قاع حمام السباحة، وهو بحث ضيوفه على
الاندفاع إلى الماء بلا يسهم ليستنافسوا على
الجائزة، وعندما يلقي سيد بنفسه معهم لكي
يشارك في السباق، ويحصل بالفعل على
المفتاح، بطرده صاحب الحفل لأنه ليس له
الحق حتى في الحلم.

وربما بدا فيلم «اضحك» وكأنه يقترب
كثيراً من الأفلام المصرية الميلودرامية القديمة
وإن لم تكن الميلودراما في حد ذاتها فناً
يستحق الازدراء، وذلك لأن الفيلم يمضي
إلى قصة حب رومانسية ناعمة بين الابنة
الفقيرة تهاني، وزميلها في كلية الطب طارق
(كريم عبد العزيز) الابن الوحيد لرجل الأعمال
شديد الثراء عبد الحميد عز الدين (عزت أبو
عوف)، حيث يحاول الرجل الثرى أن يستخدم
ابنه لمصاهرة أحد الوزراء (في تعبير عن زواج
السلطة والثروة، والذي أتاح بالفعل الفرصة
لاستشراء القياص، الذي يقولون لك في تبجح
إنه ما يزال في مستوى معدلات الفساد
العالمية في الدول الأخرى)، وبالفعل، وعلى
طريقة أفلام مثل «فاطمة» و«شاطئ الغرام»
و«ليلة الحنة» و«خللي بالك من زوزو» تواجه
قصة الحب عقبات الفوارق الطبقية، ويستسلم
الابن لإرادة أبيه الثرى، ليمضي الأب الفقير
سيد غريب إلى حفل عرس ابن الأثرياء بابتة
الوزير، ليصفع حسب ابنته أمام الناس
انتقاماً منه، ويلقى بكلمته الجريئة: «ابنك

عندك يا باشا، ما يلزمينش، أنا بنتى عندي
أميرة، ملكة، حتى لو أهلها مش لاقين
ياكلوا»، ليخرج بعدها عائداً إلى أفراد
أسرته الذين جرحتهم الاهانة، وإن كان سيد
غريب يحشهم على الضحك لكي يلتقط لهم
صورة، وليظهر الخبيب الثرى في الخلفية،
دون أن يقول لنا الفيلم إنه سوف ينضم إليهم
، أو إنه سوف ينصرف عنهم.

«الصورة» ودلالاتها المتعددة

إن تلك القصة الميلودرامية في فيلم
«اضحك»... لا تخلو من الرقة في المعالجة،
ولا تنحو إلى الاصطناع أو المبالغة، بل إنها
لا تحتل - كما في الأفلام المصرية التقليدية
- جوهر الدراما في الفيلم، الذي نراه أقرب
إلى التنويعات الغنائية (بالمعنى الخاص
بالبناء الدرامي ومنطق السرد الروائي) منه
إلى اتباع القواعد الدرامية الارسطية (ذات
البداية والوسط والنهاية). لذلك فإن الفيلم
يميل إلى البناء ذى الفقرات، تتتابع فيه
المشاهد وتتجاوز لكي تصنع «صورة» جميلة
متكاملة ومتفائلة، وإن كان جمالها ينبع من
صدقها، فلتأمل على سبيل المثال ذلك
المشهد الذي يفكر فيه سيد في أن يبيع
«الاستوديو» مهيداً للانتقال إلى القاهرة،
فيكتشف أن المشتري ليس إلا مليونيراً ينوي
تحويله إلى محل لبيع الفسيخ، فيقرر سيد أن
أن يعلم صبيه (خالد سرحان) كيف يقف وراء
الكاميرا، لكي يظل الاستوديو يؤدي رسالته
التي يلخصها لصبيه الشاب: «كل الناس
عايزين صورتهم تطلع حلوة.. مفيش حاجة
تبسط الناس زي إنها تشوف صورتها حلوة
... وتدمع عينا سيد (في أداء شديد
الرهافة والرقة لأحمد زكي) وهو يودع عالمه
الفنى الذي صنعه، ولتأمل أيضاً تلك العلاقة
الجميلة والطريفة بين الجدة روحية والحفيدة
تهاني، تحاول فيه المرأة العجوز استخدام
ذكائها الفطري، ذلك المزيج الفريد من الحنان
والتسلط مثل كل الأمهات والجذات في مثل
ظروفها (وفي أداء شديد الصلوق لسناء
جميل)، لمراقبة الفتاة الشابة في حركاتها
وسكناتها حتى تحافظ على «شرفها» الذي
تراه مهدداً في القاهرة بزحامها الصاخب
المجنون، ولتأمل مرة ثالثة كيف غمت عاطفة
الحب بين سيد غريب، ونوسة (ليلى علوى)،
صاحبة الكشك على شاطئ النيل، حيث يعمل
في الليل إلى جانبها في تصوير المتنزهين
«وحين يلجأ إليها عندما يشعر بالهوان عندما
يطرده صاحب الحفل الذي أقام مسابقة حمام
السباحة العبيثة والسفينة».

لكن أجمل ما في الفيلم - والذي ربما كان
يحتاج إلى تعميق دلالاته ووجوده على
مستوى الشكل والمضمون معاً - هو معنى
«الصورة» التي تكتسب في سياق الفيلم
دلالات عديدة، فالصورة هي عالم الفن إذا ما

قارنتها بذلك «الأصل» أو الواقع الذي
أخذتها عنه، وهي ليست نسخة حرفية منه
ولكنها إعادة صياغة له، ودور سيد غريب
- مثل دور صانع الفيلم تماماً - هو أن يقتنص
جواهر هذا الواقع، وأن ينزع عنه سطحه
الخادع لكي يكشف عن حقيقته، وهنا يصبح
الفن - مثل كل الصور التي يتأملها سيد
غريب في الاستوديو، أو التي يعلقها على
جدران منزله - هي تسجيل وتوثيق حياة الناس
وتاريخهم.

إنها «الصورة» التي حاول المخرج شريف
عرقه - ومعه مدير التصوير رمسيس مرزوق -
أن يجد لها معادلاً بصرياً في لقطات عديدة
من الفيلم مثل لقطة الابنة من وراء الزجاج
الملون مع أول ظهورها على الشاشة، أو لقطة
الأب الذي أصابه القلق حول علاقة الابنة
بزميلها، فيغير المخرج الاضائة من الظلام
إلى النور - دون قطع مونتاجي - تعبيراً عن
مرور الليل وحلول النهار في «صورة» واحدة،
أو في تلك الحركة البانورامية التي تنتقل مع
المزج - من نافذة منزل الابنة إلى نافذة زميلها
الثرى، لنرى كل منهما داخل إطار وكأنهما
صورتان تسجلان التناقض والتشابه بين
حياتيهما، وهي «الصورة» الزائفة أحياناً التي
تريدها الابنة من أبيها، بالأبيض عن مهنته
التي تراها متواضعة أمام الناس: «خللي
صورتنا تبقى كويسة»، وإن كان الأب يرفض
تزييف حقيقته وصورته، وهي أيضاً
«الصورة» التي يعلقها «المعلم» على حائط
المقهى، والتي تتغير دائماً مع زوال
«المعلم» القديم وحلول «المعلم» الجديد مكانه
وهي «الصورة» التي تصبح تارة تعبيراً عن
النسيان وتصبح تارة أخرى تعبيراً عن الذاكرة:
«الصورة لما تبقى وحشة بنقطعها ونرميها،
لكن لما تبقى حلوة بنحتفظ بيها، لأنها
بتفكرنا بأحلى لحظات عمرنا».

إنها «الصورة» التي تعنى - في موقف
رفض الرجل الثرى أن يشترك البطل في
مسابقة الحلم بامتلاك السيارة الفارهة - أن
يقف سيد غريب وأمثاله من ملايين البسطاء،
يصنعون الصور ويتفرجون عليها، ولا يسمح
لهم أبداً أن يكونوا موضوع هذه الصورة، وإن
كان فيلم «اضحك» الصورة تطلع حلوة «قد
حاول أن يلقي الضوء على هؤلاء البسطاء،
ربما لم يستطع أن يجعلهم يضحكون، فالواقع
أقسى وأمر من أن نضحك، لكنه نجح في أن
يصنع لهم «صورة حلوة»، لأنه اقترب من
ذلك الجمال الكامن في أعماقهم، ولأنه وضع
يده على قدرتهم على صنع الحياة الجميلة،
رغم كل ما يعانونه من الشقاء.

«الماكدوناليزيشن».. النبوءة الأمريكية الجديدة للعولمة..

واقتصاديا وهو صاحب سلطة تحريك الفنان وتدويره في الحركة العالمية أو تجميده.. أى أنه هو القوة الجديدة والمهيمنة على الفن. ورغم أن ظاهرة الكيوراتور جديدة عمرها أقل من عشرين عاماً فقد كان «القوميسير» هو المعروف وله وظيفة محددة ومحدودة، إلا أن مشروع الكيوراتور كان الهدف منه محاولة الخلاص من سيطرة وهيمنة المؤسسات الحكومية على الفن، ومساعدة الفنان على تحقيق وجوده بصورة عادلة، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى مؤسسة جديدة وقوة مهيمنة على الفنان، وأصبح الفنان هو الذى يخطب ود الكيوراتور كسلطة جديدة قادرة على احيائه. تحولت المداخلات سواء النظرية أو العملية في الندوة إلى الاستناد على مقولات الكيوراتورز واعتباره القضية الأساسية والمرجعية الوحيدة في لحظة الفن. فاتجه الحوار حول الطبيعة السياسية لأشكال المعارض، وكذلك البحث في مشاكل التمويل المعوقة للكيوراتور لإقامة مثل هذه المعارض، ووجهات النظر المختلفة حول المقولات التي يقدمها الكيوراتورز «وهكذا انتهى الحديث عن الفنان أو عن منتجه الفني، وأصبح نجم الفن هو الكيوراتور. فالحوار عن دوكونمنا هو الحوار حول أفكار (كاترين دافيد) الكيوراتور، والحوار حول بينالي اسطنبول السابق هو عرض لأفكار الأمريكية روزا مارتينز والحوار حول بينالي اسطنبول القادم هو حوار حول التعرف على أفكار «كولومبو».

لم يتحدث أحد عن الفنان العالمى ريختر في دوكونمنا أو عن مارينا هوليتشى في فينسيا أو عن ديمتري اليتيتوس أو ماريا لاسنيج أو نانسى سبيرو أو جيف كورنر. كل هؤلاء الفنانين تحولوا إلى قطع شطرنج يتحكم فى تحريكها وتوزيعها على المعارض الكيوراتورز.. وهذا الانقلاب طبعى فالإبداع الفنى يشهد ضعفا وارتباكاً وفوضى أدت إلى ازدياد قوة الكيوراتور كاحتياج فنى بديل. كيف نتعامل مع هذا النظام الجديد؟

ثانياً: أما من ناحية المنتج فكان الهدف هو التعرف على ما يحدث الآن فى الفن كـ «علامات» وتتبع تماساتنا وتقاطعاتنا مع إبداعات ثقافتنا الإقليمية بـ «أفريقيا» وكذلك ثقافتنا العالمية بشكل أوسع، خاصة أن الفن كحالة إبداعية يسوده حالة من التشظى والتشتت والفوضى، جعلته غير قادر على تقديم أطروحات فنية جديدة أو بدائل تخص المنتج، لذلك فالبحث عن تماساته وتقاطعاته فى الثقافات المختلفة هو غاية الاجتهادات النظرية الآن.. بل هو ضرورة ربما لخلق أوعية تنظيمية لهذا التشظى وتلك الفوضى.

الهدف الثالث: كان «الحركة» أى كل ما يحيط بالفن من خارج المنتج الفنى لتحريكه وتوجيهه مثل توجهات المعارض، التحالفات الجديدة، إعادة تقسيم خريطة النقط المركزية، والسوق وتقصد سياسة تسويق «الفنان» وليس تسويق «المنتج» بل وسياسة تسويق الثقافة أيضا.

تلك كانت الثلاثة أبعاد التي تعنى بها الندوة، ولأن كل تلك الأبعاد كانت كشفية، فقد وفرت مساحة كبيرة لفرصة تسييد المقولات التي تحكم اللحظة الحاضرة وكذلك إيقاعها.

فالإيقاع كان أسرع من زمن المفترض لاستيعاب البدائل التي تركزت في إنحسار أهمية الفنان والمنتج أمام مشروع «الكيوراتور» وبالتالي استبدال طرح اشكاليات المنتج باشكاليات إدارة وتحريك الفن.

الكيوراتور. هو الظاهرة البديلة والمجموعة فى الفن بالنسبة للنقاد، المؤرخ، مروج الأعمال الفنية، منظم المعارض، المنسق، صاحب القاعة، وهو فى ذاته شكل جديد للمؤسسة التي تحكم وتتحكم فى الفن، فهو صاحب قرار توجه الفن سياسياً وإبداعياً

كيف نلعب مع الكبار..؟

هذا السؤال فجرته حوارات الندوة الدولية الموازية لبينالي القاهرة الدولي السابع، والتي عقدت في الفترة من ١٧ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨. موضوع الندوة الأساسى هو «تفتيت الزمن وكشف اللحظة الراهنة»، وكنت أهدف حين وضعه إلى تحقيق هذه التيمة فى ثلاثة أبعاد، فيما يخص الحوار النظرى «النقد» وفيما يخص المنتج «الفنى والفنان»، والبعد الثالث «حركة الفن».

بالنسبة للبعد الأول: سعت الندوة إلى التركيز على ممارسة حوار مقارب مع لحظتنا الحاضرة من خلال وجودنا المحلى، ثم الاقليمى، ثم العالمى فى إطار الـ «هنا والآن»، والـ «هنا» أينما كان، و«الآن» بخلافاته الزمنية المربكة، حوار يتفادى نوعى الخطاب السائد فى الحركة التشكيلية العالمية فى نهاية القرن والتي انحسرت بين ما هو ارتجاعى وما هو استشرافى. فالخطاب الارتجاعى هو هذا الذى سعى دائماً إلى أرشفة وتوثيق القرن باعتباره كماً زمنياً منتهياً ونموذج هذا الخطاب هو معرض دوكونمنا بكاسل فى دورته الأخيرة يونيو ١٩٩٧، أما الحوار المستقبلى فربما تمثل فى بينالي فينسيا حين طرح الناقد والكيوراتور الإيطالى شيلانت وكذلك تلك النبوءات التي وضعها النقاد فى مقالاتهم الأخيرة بإنهاء الفن والانتصار لصالح فن الالكترونيك والبيوتكنولوجى.. إلخ.. وكأن تلك اللحظة الحاضرة قدر لها أن تهضم فى ذاكرة التاريخ، مع أنها لم تستوف شروطها بعد، ومع أننا لا نمتلك غيرها حتى يكون لنا مصداقية الحديث، كما أن الحالة الإبداعية، لا ترتفع بعقارب الساعة، فإذا ما انقلبت تعلن عن قرن جديد انهمر سيل الإبداع المتوقف قبل ذلك بشوان.

إذاً علينا أن نعرف أننا هنا فى مصر لا نمتلك من هذين الحوارين لا ناقة ولا جملأ. وأن لحظتنا الحاضرة هى حالة الصدق الوحيدة للجدل حولها.. هذا من ناحية الخطاب «DISCURE».

فاطمة إسماعيل

إذا كان هذا الجديد «الكيوراتور» هو السائد الآن في الحركة العالمية، إلا أنه غير محقق في حركتنا الفنية إما عن سبب عدم تحقيقه فليس لاختيار آخر بديل يخصصنا إنما لعدم وجود معلومات كافية وتواصل مع ما يحدث في العالم، وحتى وإن تم التعرف به إلا أن آليات النظام الثقافي لا تستطيع إستيعابه داخل أوعيتها وهذا ما لم يستطع المشاركون في الندوة من الأجانب إدراكه، إننا وإن افترضنا جدلاً أننا كجزء من حركة عالمية سنستعيد كل متغيراتها بما في ذلك هذا الشكل الجديد في إدارة الفن، سنصطدم على الفور بعدم تجانس هذا الشكل الجديد مع آليات النظام الموجود، ليس لأن أحدهما أكثر تطوراً أو أفضل ولكن لاختلافهما جذرياً كآليات تحريك، وبالتالي فعلى أحد اختيارين:

الأول: تطوير آلياتنا المحلية كنظام تحريك باعتبار أن هذا هو الممكن والأكثر سهولة فما زالت وزارة الثقافة كمؤسسة دولة هي التي تدعم الفنون وترعاها ومحاولة تطوير الأداء بما يمكن من التواصل والاندماج مع الحركة العالمية هو أحد الحلول الممكنة وأقصد بالتطوير هنا هو وضع الامكانيات على نفس مستوى الطموح.. فمثلاً إذا كان طموح الندوة هو توسيع الدائرة المحلية داخل اقليمنا الافريقي ودخل الحركة العالمية.. كيف ساندت الأداءات هذا الطموح؟

لماذا لم يتم التعامل مثلاً Up DAT-ING INTO-THROUGH THE WEBSITE أو إرسال ملفات صحفية لجميع المؤسسات الفنية والمتاحف وقاعات العرض ووكالات الانباء لضمان أن تصبح تلك الندوة دولية بالآليات المتعارف عليها للنشر في تلك الأحداث العالمية.

لماذا لم يجهز مكتب معلوماتي يضم معلومات كاملة عن فناني الحركة الفنية المصرية منذ بداية القرن وحتى الآن مزودة بالشرائح الملونة والافلام التسجيلية و المطبوعات من كتب ومجلات عن الفن المصري خاصة وأن متحف الفن المصري الحديث قد تم اخلاؤه من مقتنياته لعرض أعمال البيّنالي للاستفادة من امكانية اتصال النقاد والكيوراتورز وأصحاب القاعات من المشاركين في الندوة لآتاحة الفرص العادلة لهم للتعرف على الحركة الفنية، بدلاً من دخول وسطاء التعرف والذين قاموا بدور غير عادل بل ومزرى لاستقطاب ال «Key Person» أو الأشخاص أصحاب نفوذ التحريك.

إذا عدم تجانس مستسوى الأداء أو الامكانيات مع مستسوى الطموح في الندوة كحدث عالمي ومحلي في نفس الوقت، هو ما نعتقد نحن ضرورة بحثه وربما تطويره هو ذاته يكون الاختيار الأنسب لواقعنا.

أما الاختيار الثاني: فهو التسليم بأن ما طرحه الحركة العالمية علينا من متغيرات هو النموذج وبالتالي علينا دراسته والتعرف على آلياته فوراً حتى لا نلحق به بعد أن يكون هو نفسه قيد التغيير. في تلك الحالة علينا أن ندرك أن المنتج الفني لم يعد يمثل إشكالية عالمية في علاماته وإنما في شكل حركته، وبالتالي بث وعي جديد لدى المؤسسات الخاصة والشركات الاستثمارية لدعم مبادرات فردية لها قدرة على التواصل والاتصال مع الحركة العالمية بإمكانيات جديدة.

وبما أن هذا الاختيار الثاني يحتاج إلى تغيير كامل لاستراتيجيتنا، فهو بالتأكيد يتطلب زمناً ليس بالقليل والمغامرة فيه مطلوبة. وخطورة هذا الاختيار هو ممارسة من خارج واقعنا. أي يتحول كل الفنانين إلى موظفي علاقات عامة مع الكيوراتورز الأجانب لضمان استقطابهم وطرحهم كمنادج للفن المصري، تغسل بها «العولمة» يديها بالنسبة للفن المصري الكيوراتورز المغتربين Diaspora»:

إن ما كشفت عنه السنوات الأخيرة أي لحظتنا الحاضرة هو نوايا أمريكا في تحديد شكل «العولمة» الذي تريده في الفن التشكيلي، فالتوجه الآن ل«افريقيا» كمركز جديد وقد قدمت في ذلك مشروعين لضمان استقطاب هذا المركز الجديد.

«الأول: عرض افريقيا كفن غريب Exotic كثقافة تقليدية، تارة من خلال الفن الساذج أو القطري أو البدائي فأعلنت من شأن من يمارسون هذا النوع من الفن بتدويره في الحركة العالمية مثلما فعلت مع «شبابيه» الفنان المغربية وغيرها من فناني نيجيريا وجنوب افريقيا، وكيفية تدوير الفنان ببساطة يتبناه كيوراتور اجنبي وتدعمه مؤسسات تمويل خاصة وقد لعبت روكفيلر وفورد دوراً رئيسياً في ذلك.

لم ينجح هذا المشروع كثيراً، خاصة بعد أن تنسبت المؤسسات الأوروبية لذلك، فنظم الكيوراتورز الفرنسي معرضاً تحت اسم «سحرة الأرض» ١٩٩٣-١٩٩٤. بباريس جمع فيه الفنانين تحت موضوع يتجاوز العرقيات والقوميات، وكذلك نظم معهد العالم العربي في نفس العام معرض الفن الافريقي المعاصر وكان يهدف لطرح افريقيا

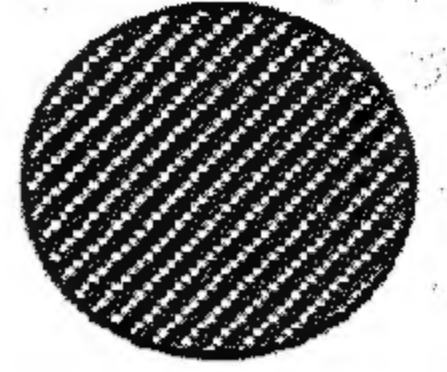
كلحظة فنية معاصرة، وبالتالي يرفض افريقيا الغربية.

* الثاني: أدركت القوة الأمريكية المهيمنة على الفن فساد مشروعها الأول فانتقلت إلى المشروع الثاني وهو آتاحة الفرصة للكيوراتورز الافارقة المغتربين في أمريكا، للسيطرة على المعارض الدولية الهامة كسلاح ذا حدين فهو من ناحية يظهر ديمقراطية أمريكا في الاختيار وإعطاء الفرصة لقارة افريقيا كعالم ثالث في المشاركة والهيمنة، وفي نفس الوقت يضمن شروط الولاء والانتماء للنظام الأمريكي وهو «المضمر» بل وتشكل نوعية المشاركة. فيكون اختيار الكيوراتورز الأمريكي الافريقي الأصل «إينزور أوكوي» رئيس معرض الدوكومنتا القادم، وقد كان أحد المشاركين في الندوة الدولية، وكان همه الأول والأخير التعرف على شباب الفنانين المصريين خريجي الجامعة الأمريكية للاتصال بهم ومقابلتهم بصرف النظر عن نوعية المنتج أو حقيقة تعبيره عن واقع فني مصري.

ماذا نقصد بالقوة الأمريكية المهيمنة على الفن التشكيلي؟ إنها تلك المؤسسات الممولة والداعمة للحركة الفنية في العالم. أي القوة الاقتصادية في الفن والتي تقدم الكيوراتورز الذين ترى فيهم شروطها.

لما سبق نجد أن هذه اللحظة الفوضوية في الفن إنما تعطي بدائلها ومتغيراتها التي علينا علي الأقل الوعي بها. فقد انتهى الحديث عن المنتج الفني كحالة إبداعية متفردة، واستبدل ذلك بالمشايخ الجماعية ذات التهمة، وانتهى الاحتفال بالفنان الفرد أو الناقد أو المؤرخ إلى الاحتفال بالكيوراتور، وتوارى الحوار الفني عن القضايا الجمالية للإبداع، للحوار حول الميكانيزمات والانظمة والحركة، واستبدل الحديث مروج اللوحات وسوق الفن إلى الأجهزة الخاصة لتمويل المشاريع الفنية، وتم خلخلة المركزية من أوروبا، إلى تعدد بؤر مركزية أمريكية في مناطق متفرقة من العالم، تماماً مثل القواعد العسكرية الأمريكية التي تنتشر في أنحاء العالم. هل ندرك نحن لعبة الكبار حين نلعب مع أمريكا؟ هل غلظك أدوات تلك اللعبة؟ أم نستسلم إلى سياسة «الماكدوناليزيشن» Macdonalizio التي تعممها أمريكا أيضاً في الفن كنموذج لعولمة جديدة.

مشاكلنا



خطوة واحدة لا أكثر

مع أنني أغتظت ككل الناس من عملية ثعلب الصحراء ، وأحسست بمهانة بالغة ، وأنا أتابع -على شاشات التلفزيون- قصف بغداد في مشهد بدا لي - كما بدا للجميع - أشبه بلعبة الأتاري ، إلا أنني أغتظت أكثر ، لأن الغضب الشعبي العربي العام على ما جرى ، قد رفع شعارات من نوع المطالبة بطرد سفراء أمريكا وبريطانيا ، وقطع العلاقات الدبلوماسية معهما ، ومقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية ، وضرب مصالح الدولتين ، والانسحاب من الأمم المتحدة ، وإنهاء العقوبات المفروضة على العراق ، بقرار عربي وإسلامي ، ولتذهب الشرعية الدولية إلى حيث ألقت رحلها أم قشعم!

ولم يكن غيظي اعتراضاً على هذه المطالب ، إذ لعلها أقل بكثير مما هو مطلوب ، ولكن ما أغاظني هو أنها تتوجه إلى النظام العربي القائم وتتوهم أنه يقبل بمثلها ، أو يستطيع -حتى لو قبل بها- تنفيذها ، ليس فقط ، لأنه لو كان من النوع الذي يقبل بذلك ، أو يقدر على تنفيذه ، لما جرى لنا كل الذي جرى ، من كامب ديفيد إلى واي بلاتيشن ،

ومن أم المعارك إلى ثعلب الصحراء ، ولكن -كذلك- لأن الدلائل كلها ، كانت تشير ، إلى أن هذا الثعلب لم يكن فقط أمريكياً وبريطانياً ، بل وضم كذلك ثعالب عربية ، كان تعرف بالعملية قبل وقوعها ، وقدمت ما تستطيعه من عون لضمان نجاحها ، وهمست في أذن الأخوين «كليتون» و«بليز» قائلة : على بركة الله!

والذين تصوروا أنه برفعهم هذه المطالب في وجه النظام العربي ، يضغطون عليه لكي يغير موقفه ، يتجاهلون أنه -سواء كان نظاماً وطنياً تقدمياً أو كان محافظاً رجعياً- يرفض من حيث المبدأ أن يشاركه أحد في رسم السياسات ، وينظر إلى الضغوط الجماهيرية ، باعتبارها تدخلاً في شئونه الداخلية ، يعكس ضغوط السيدة أولبرايت ، التي يرحب بها ، لأنها وزيرة للخارجية ، وليست للداخلية!

الشعارات أية قيمة عملية ، اللهم إلا التنفيس عن الغضب ، وتسجيل «جون» في مرمى التاريخ!

والمشكلة أن عملية «ثعلب الصحراء» ، وهي إشارة إلى أن ما تواجهه الأمة -هو اعقد وخطر من أن نتخلص من ضغطه على أعصابنا بما يسميه اخواننا اللبنانيون بـ«فش خلق» ، أو بتسديد عدة أهداف في مرمى التاريخ ، إذ هي تحتاج إلى برنامج سياسي عملي ويمكن التنفيذ بضع في اعتباره ما آل إليه حالنا ، ويتقدم بنا خطوة واحدة للأمام هي: التوصل إلى حد أدنى مشترك من التوافق العربي ، على ما يمكن اعتباره -في الظروف الراهنة- مصلحة قومية!

خطوة واحدة لا أكثر!

صلاح عيسى

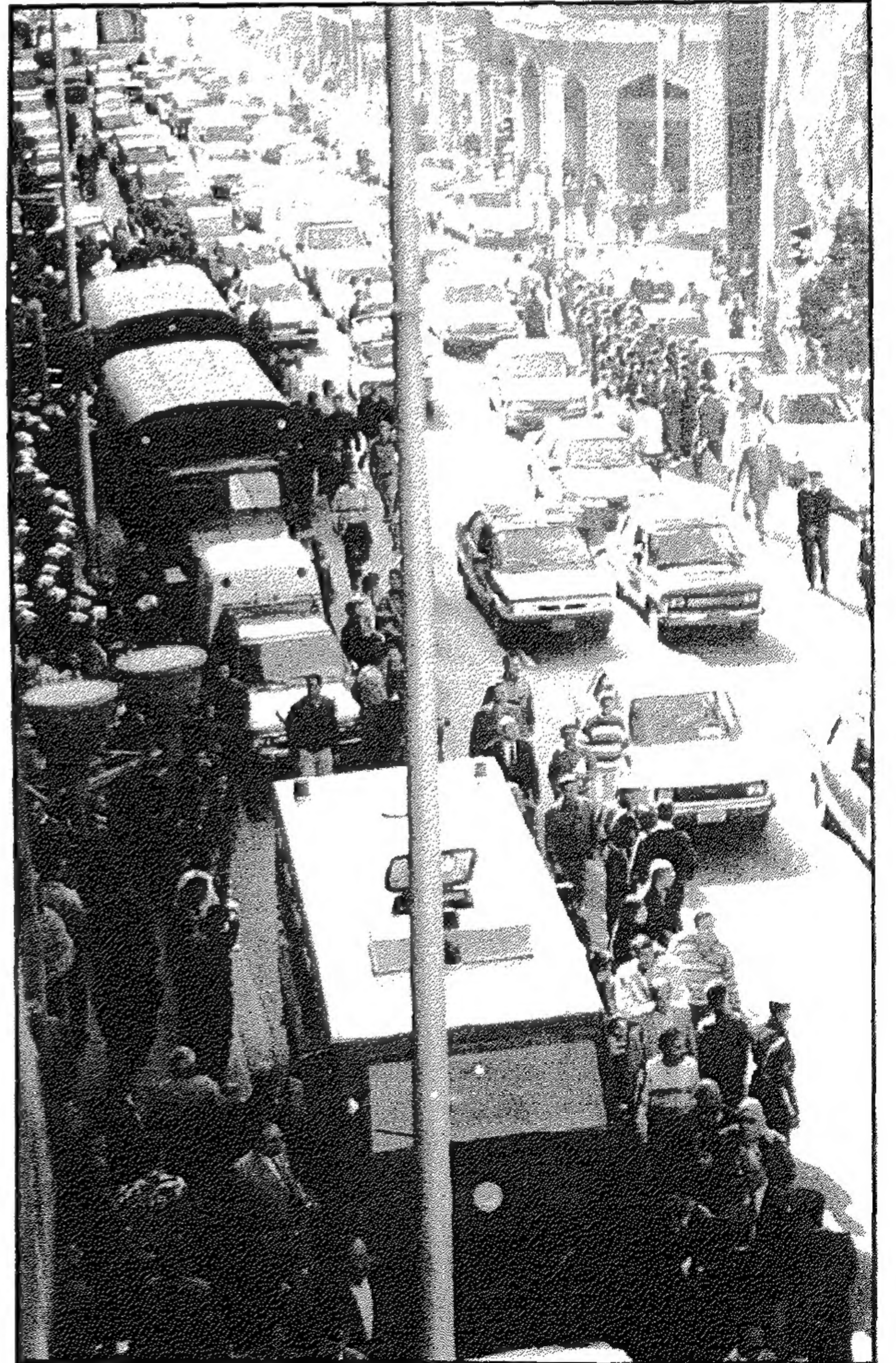
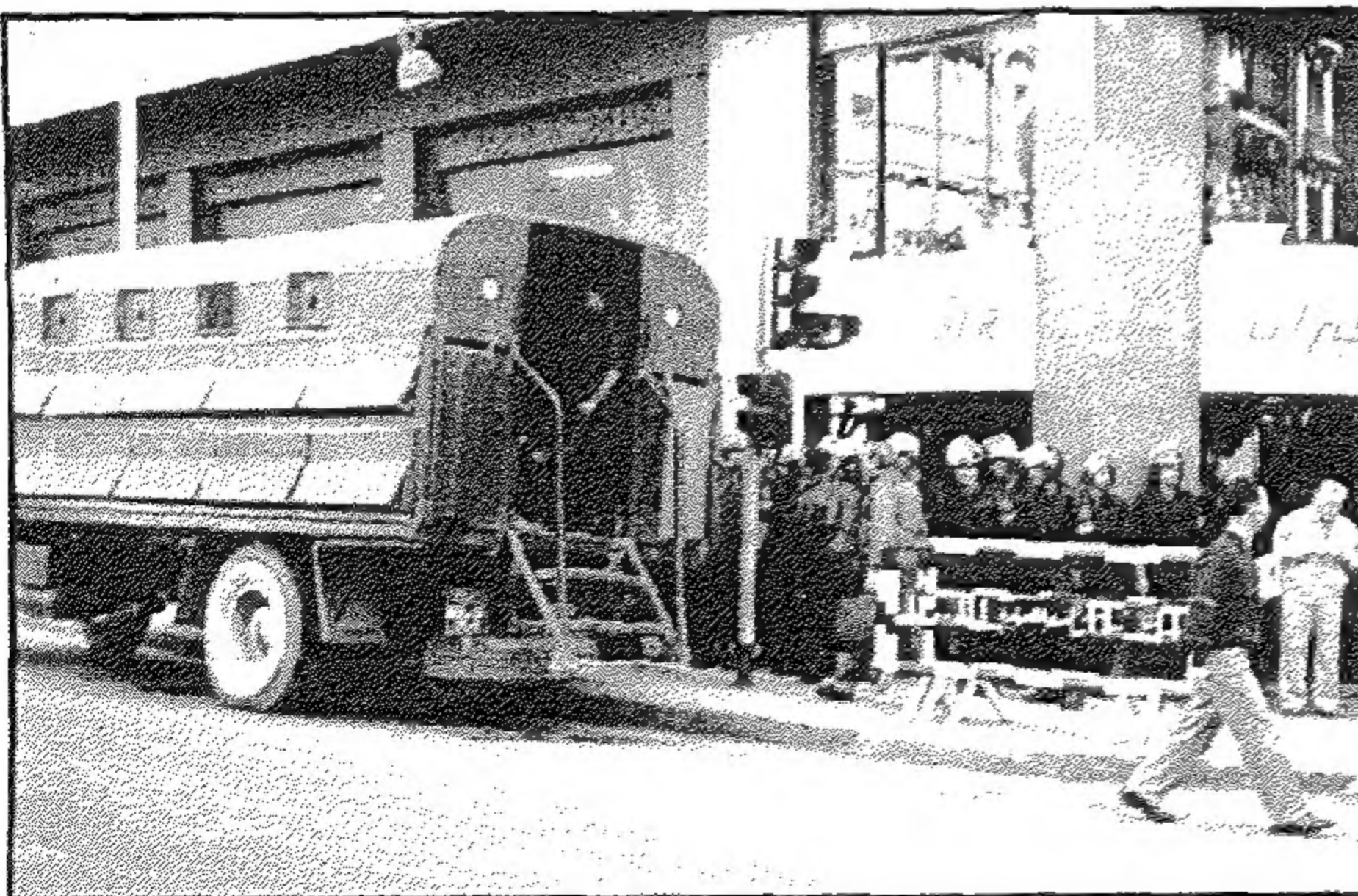
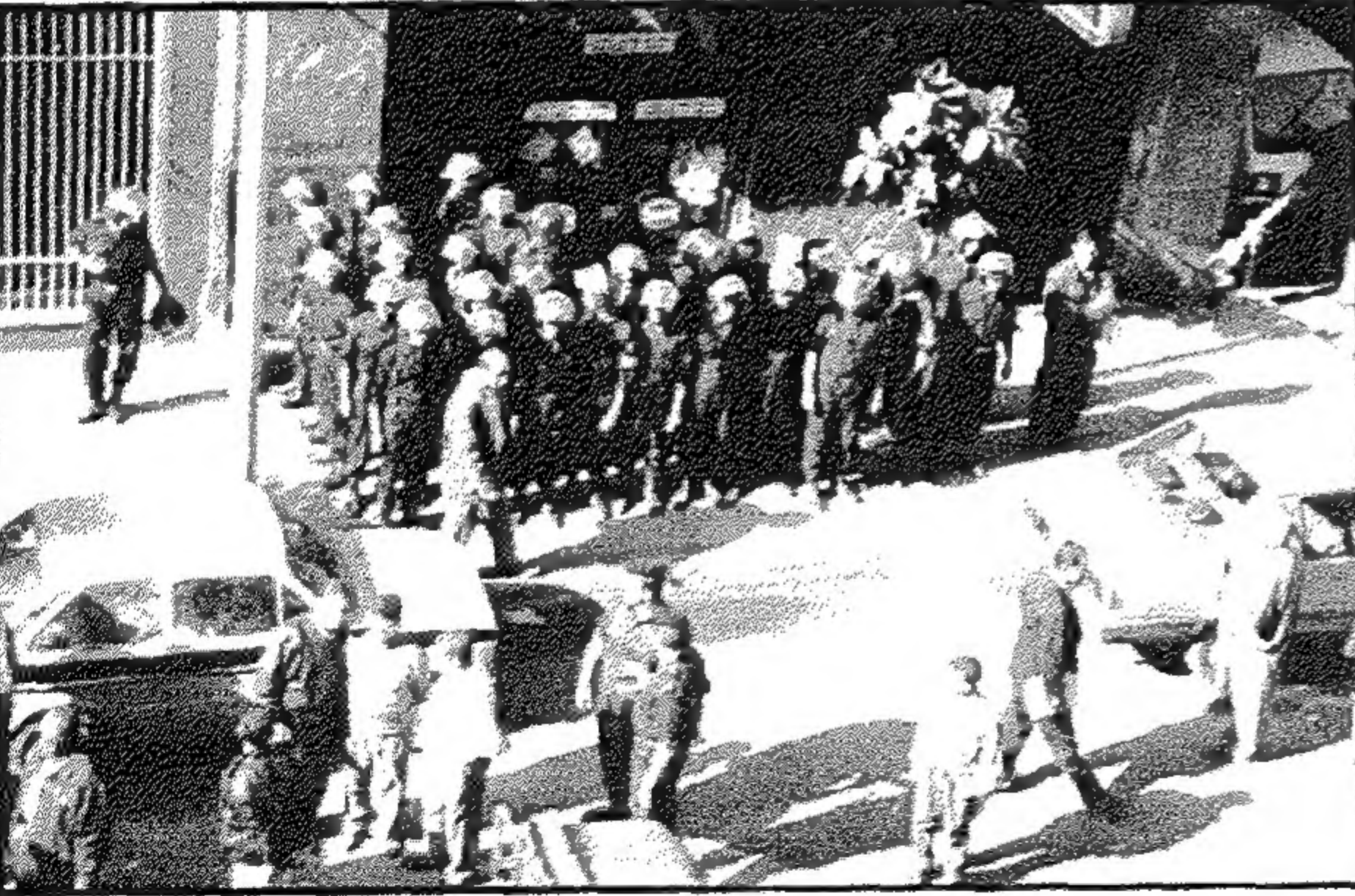
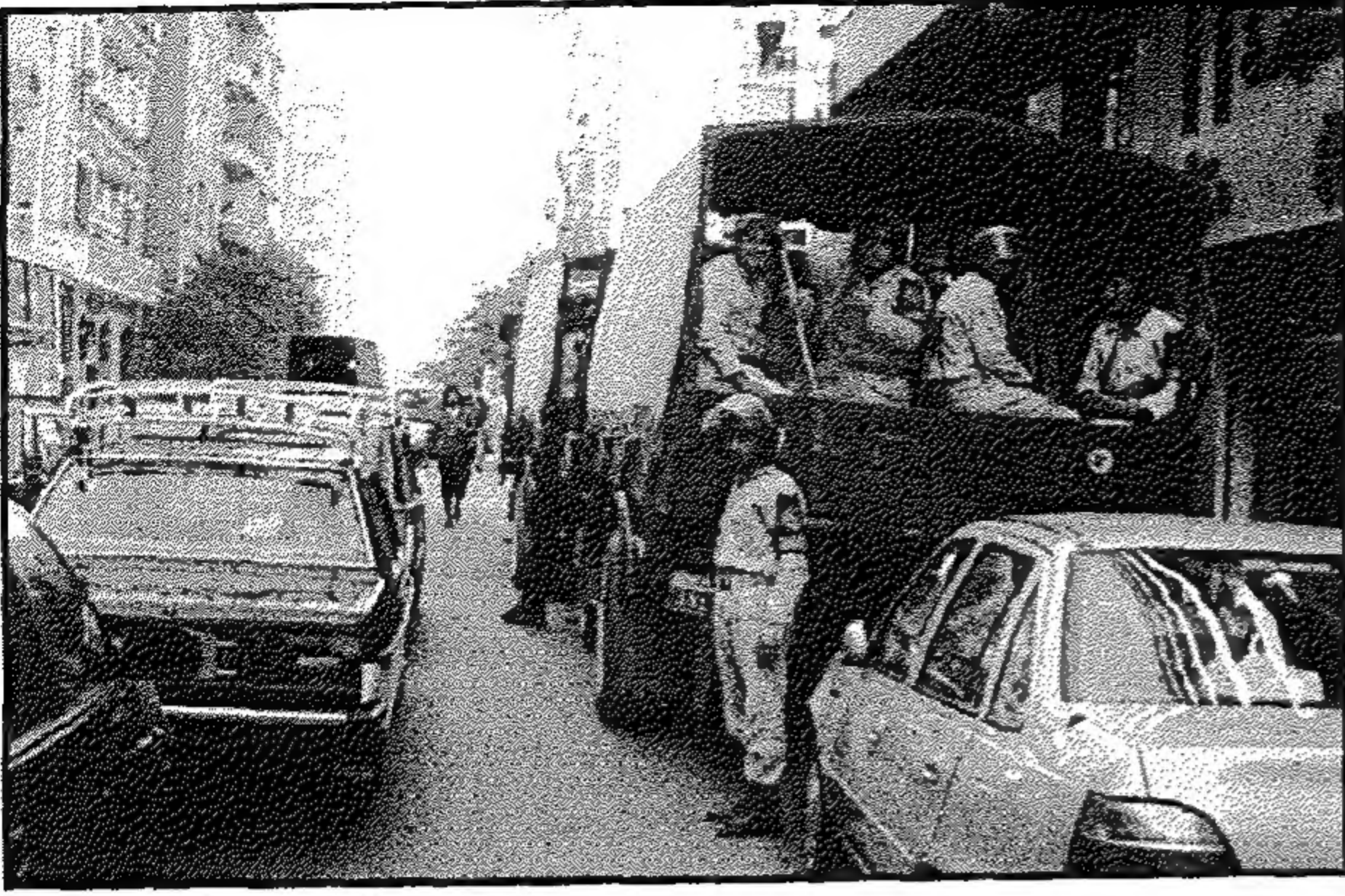
وهكذا بدت لي كل الشعارات السياسية التي رفعت أثناء القصف وبعده ، شعارات رجعية جداً ، على الرغم من منطوقها الثوري جداً ، لأنها تنتمي إلى النظام العالمي ماركة أواخر الأربعينيات وما بعدها ، وإلى النظام العربي من طراز الستينيات وما قبلها ، وليس من بينها شعار عملي واحد ، يمكن تنفيذه ، فلا النظام العربي الذي ينقسم بين الذين يعتمدون على أمريكا في أمنهم ، وبين الذين يعتمدون عليها في غذائهم ، قادر على تنفيذها ، ولا الجماهير العربية التي تطالب بذلك تستطيع تحمل ما يترتب على هذا التنفيذ من نتائج!

ولا الأمة التي انقسمت إلى شطابا ، ولم يعد يجمعها -على صعيد الأنظمة وعلى صعيد الجماهير- أي إدراك للمصالح المشتركة ، في وضع يجعل لهذه

الشرطة في حالة حرب

شوارع وسط القاهرة وقد احتلتها آلاف من قوات الأمن المركزي وقوات الانتشار السريع والمصفحات وفرق الغازات المسيلة للدموع لقمع قيادات الأحزاب والقوى السياسية من تنظيم مسيرة سلمية!!

تصوير سامح القطان





عرض الفنان السويسرى (لوبير) ٠٠ بينالى القاهرة الدولى السابع